

الموسوعة النموذجية فى شرح

قضايا التعمير والسرية المدنية

الجزء الثانى

الأستاذ

رضا السيد عبد الحامى

الحامى

المستشار

صبرى محمود الراعى

رئيس محكمة أمن الدولة العليا (سابقا)

دار المصطفى للإصدارات القانونية

٢٢ ش الجمهورية أمام محكمة غايدى

دار مصر للموسوعات القانونية

١٢ ش محمد مجدى باتا من حسن الفكر - غايدى

إهداء ٢٠٠٨
المستشار/محمد فرج الذهبي

الموسوعة النموذجية
فى شرح
قضايا
التعويضات
والمسئولية المدنية

- المسؤولية (أنواعها - أركانها - إثباتها - التضامن في المسؤولية).
- المسؤولية العقدية والمسئولية التقصيرية.
- وسائل إثبات المسؤولية.
- حالات إنعدام المسؤولية في القانون المدنى.
- جزاء المسؤولية (التعويض).
- النصوص القانونية الخاصة بدعوى التعويض في القانون المدنى.
- تقدير التعويض - طرق العرض - سقوط دعوى التعويض.
- التنفيذ بطريق التعويض - التعويض الإلتفاقى - التعويض القانونى.
- تسبیب أحكام التعويض.
- أحدث أحكام النقض.

الأستاذ / رضا السيد عبد العاطى
المحامى

المستشار / صبرى محمود الراعى
رئيس محكمة أمن الدولة العليا (سابقا)

المجلد الثانى

دار مصر للموسوعات القانونية
١٢ شارع محمد مجدى باشا من حسن الأكبر - عابدين
تليفون ٢٩٠ ٣٧ ٢٠٠ / ٠٢ - ٠١٠ ٦٥٨ ٣٧ ٤٠

الجزء الثاني

المسئولية المدنية

&

(دعوى التعويض الناشئة عنها)

الباب الأول

المسئولية

١ - أنواعها .

٢ - أركانها .

٣ - إثباتها .

٤ - التضامن في المسئولية .

بما أن التعويض هو جزاء المسؤولية فكان لزاما علينا أن نتعرض للمسئولية بتقسيماتها المتباينة بالشرح والتحليل وذلك لفهم التعويض الناشئ عن الخطأ والضرر وعلاقة السببية وهي أركان المسؤولية.

١) المعنى العام للمسئولية

هي افتراض وقوع خطأ تسبب في إحداث ضرر مما يوجب مواخذة فاعل الخطأ ومطالبته بالتعويض عن هذا الضرر.

والخطأ هو إخلال بواجب قانوني مع إدراك للمخل لهذا الإخلال والخطأ قد يكون أدبيا وقد يكون قانونيا لذلك تكون المسؤولية أدبية في حالة الخطأ الأدبي وقانونية في حالة الإخلال بواجب قانوني.

- الفرق بين المسؤولية الأدبية والمسئولية القانونية :

المسئولية الأدبية :- هي إخلال الشخص بواجب أدبي أو أخلاقي وذلك عند قيامه بعمل أو امتناع عن عمل بسوء نية حتى وإن لم يصب أي شخص يضرر وقد يقتصر الضرر الناتج عن هذا الإخلال بالواجب الأدبي على شخص المسئول أدبيا ويجد الشخص نفسه مسئولا أدبيا في حالة شعوره بالذنب أمام ربه أو توبيخ ضميره جزاء الخطأ الذي ارتكبه أو استهجان المجتمع له وهذا (جزاء أدبي) ويوجد جزاء آخر هو (جزاء ديني) وهو العقاب الإلهي في الآخرة.

فالمسئولية الأدبية هي علاقة الشخص بربه وعلاقته مع نفسه لذلك يجب استبعادها من نطاق المسؤولية القانونية ولأن المسؤولية الأدبية أكثر اتساعاً من المسؤولية القانونية.

لذلك نتناولها فيما يلي شرحاً وتحليلاً

الفصل الأول

المسؤولية القانونية

تنقسم المسؤولية القانونية إلى :

١. المسؤولية الجنائية.
٢. المسؤولية المدنية. وتنقسم إلى

☞ مسؤولية تقصيرية

☞ مسؤولية عقدية

الفصل الأول

المسئولية القانونية

تنقسم المسئولية القانونية إلى:-

١- المسئولية الجنائية

٢- المسئولية المدنية

وحيث أن الضرر شرط جزائي في المسئولية القانونية بنوعيتها وهو عنصر من عناصرها .

١- المسئولية الجنائية

- ونتناول عناصر المسئولية الجنائية بإيجاز فيما يلي :

(١) الضرر - الضرر في المسئولية الجنائية يمس مصلحة المجتمع كله حيث أن هذا الضرر يصيب أمن المجتمع وإصابة المجتمع بضرر هو الشرط اللازم لترتيب المسئولية الجنائية بل إن جسامه الضرر قد يكون له أثره في تحديد العقوبة.

(٢) الجزاء - هو عقوبة قررها القانون بقصد منع الجاني من ارتكاب جرائم أخرى وردعا لغيره من الإقدام على ارتكاب أفعال إجرامية.

(٣) حق رفع الدعوى العمومية - يقتصر حق رفع الدعوى العمومية في المسئولية الجنائية على النيابة العامة باعتبارها ممثلة للمجتمع.

(٤) الصلح والتنازل - لا يجوز الصلح أو التنازل في المسئولية الجنائية وهذا مبدأ عام وذلك لأنها تتعلق بحق عام للمجتمع.

(٥) حصر حالات المسئولية الجنائية.

الجزاء في المسؤولية الجنائية يتضمن فكرة العقوبة التي تصيب الشخص في نفسه أو في ماله فقد أصبح من الضروري تحديد الأحوال التي يتعرض فيها الشخص للمسؤولية الجنائية ولذلك قرر الدستور المصري في مادته (٦٦) بأن العقوبة شخصية ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون.

٢- المسؤولية المدنية

ونتناول عناصر المسؤولية المدنية فيما يلي :-

(١) الضرر - الضرر في المسؤولية المدنية يلحق بالأفراد أي يمس مصلحة الأفراد بحيث يعطيهم هذا الضرر الحق في المطالبة بجبر هذا الضرر (التعويض) ووقوع الضرر شرط ضروري بالنسبة للمسؤولية المدنية ولا يكفي مجرد احتمال وقوعه.

(٢) الجزاء - جزاء المسؤولية المدنية هو التعويض الذي غالباً ما يكون نقدياً.

(٣) مطالبة المضرور للمسئول عن الضرر - المضرور في المسؤولية المدنية هو الذي يتولى مطالبة المسئول عن الضرر بالتعويض حيث أن الجزاء في المسؤولية المدنية حق خاص للمضرور.

(٤) الصلح والتنازل - للمضرور الحق في التصالح مع المسئول عن الضرر الذي أصابه وكذلك له الحق في التنازل عن التعويض المقرر له.

٥) عدم حصر الحالات التي ترتب المسؤولية المدنية - المشرع لم يحصر الحالات التي ترتب المسؤولية المدنية ولكن المشرع وضع مبدأ عام نص عليه في القانون المدني في مادته (١٦٣) هو " كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض ".

٣- إمكانية اجتماع المسؤولية المدنية والجنائية في عمل واحد^(١)

قد يجتمع في العمل الواحد شروط المسؤولية الجنائية باعتباره عملاً ضاراً للمجتمع بأسره. جرمه القانون بنص خاص وأورد بشأنه عقوبة جنائية وشروط المسؤولية المدنية علي أساس أنه - في نفس الوقت خطأ سبب ضرراً للغير وذلك كما في حالات القتل والسرقة والضرب والسب والقذف مما يعرض الجاني لتوقيع العقوبة الجنائية عليه وأداء التعويض عن الضرر الذي أصاب المجني عليه.

وقد ينطبق علي العمل أحكام إحدى هاتين المسؤوليةين دون الأخرى فتتحقق المسؤولية الجنائية وحدها إذا لم يصب شخص بضرر كما في بعض جرائم الشروع وجرائم أخرى كالتشرد ومخالفات المرور وحمل السلاح والاتفاق الجنائي وقد تنشأ المسؤولية المدنية وحدها إذا كان العمل الذي سبب ضرراً للغير غير داخل ضمن الأعمال المعاقب عليها والواردة علي سبيل الحصر في القوانين الجنائية كإتلاف مال الغير عن غير عمد وفصل العامل في وقت غير لائق وجميع المسؤوليات التي تقوم علي خطأ مفترض.

(١) دكتور أحمد شوقي عبد الرحمن - النظرية العامة للالتزام (مصادر الالتزام ط ٢٠٠٠ ص ١٨٣).

الآثار التي تترتب على اجتماع المسئولين في عمل واحد^(١)

إذا تحقق في العمل الواحد المسئوليتان المدنية والجنائية كان للمسئولية الجنائية بما تتضمنه من حق المجتمع التأثير القوي على المسئولية المدنية ولهذا التأثير مظاهر متعددة.

١- التقادم : تنص المادة ١٧٢ فقرة أولى من القانون المدني الجديد على أن دعوى المسئولية التقصيرية تسقط بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، وتسقط هذه الدعوى في كل حال بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع ، وتضيف الفقرة الثانية من المادة ذاتها : " على أنه إذا كانت هذه الدعوى ناشئة من جريمة وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد انقضاء المواعيد المذكورة في الفقرة السابقة ، فإن دعوى التعويض لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية " . وبناء على ذلك ، إذا ترتب على العمل الواحد المسئولية الجنائية والمسئولية المدنية ، فإن عدم سقوط الدعوى الجنائية بالتقادم يمنع من سقوط الدعوى المدنية بالتعويض ، حتى ولو مضت مدد التقادم المنصوص عليها في المادة ١٧٢ فقرة أولى.

والعكس غير صحيح ، فسقوط الدعوى الجنائية بالتقادم ، لا يمنع من بقاء الدعوى المدنية التي لم يمضي عليها مدد التقادم المنصوص عليها في المادة ١٧٢ فقرة أولى ، كما أن عدم تقادم الدعوى المدنية لا يبعث الحياة في الدعوى الجنائية التي سقطت بالتقادم.

(١) لمرجع السابق - النظرية العامة للتقادم (مصادر الالتزام ط ٢٠٠٠ ص ١٨٣).

وعلى ذلك فالدعوى المدنية تابعة للدعوى الجنائية في البقاء لا في الانقضاء.

٢- الاختصاص القضائي : يجوز رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية المختصة ، وذلك نظرا لمتابعة الدعوى المدنية للدعوى الجنائية.

٣- وقف الدعوى : إذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية ، فإن نظر المحكمة الجنائية للدعوى الجنائية عن ذات الفعل ، يوجب وقف الفصل في الدعوى المدنية حتى يحكم نهائيا في الدعوى الجنائية(مادة ٢٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية) ، وذلك إعمالا لقاعدة أن الدعوى الجنائية توقف الدعوى المدنية ، وعلة هذه القاعدة هي حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية ويستثنى من تلك القاعدة الحالة التي أوردتها الفقرة الثانية من المادة (٢٦) من قانون الإجراءات الجنائية حيث يستمر القاضي المدني في نظر الدعوى المدنية بالرغم من وقف الفصل في الدعوى الجنائية لجنون المتهم.

٤- حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية إذا أصدرت المحكمة الجنائية حكما نهائيا في الدعوى الجنائية فإن نظر المحكمة المدنية لدعوى التعويض عن الضرر الناشئ من ذات الفعل يتقيد بحقيقة أن الحكم الجنائي له قوة الشيء المقضي به أمام المحكمة المدنية بالنسبة " للوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا " مادة ٤٦ من القانون المدني اعتبارا لما تتمتع به المحكمة الجنائية من سلطة قضائية واسعة في بحث حقيقة الوقائع بحيث يمكن القول أن الوقائع التي تثبتتها المحكمة الجنائية أقرب إلى الحقيقة عما تقرره المحكمة المدنية وتتقيد المحكمة المدنية بما ورد في الحكم الجنائي من وقائع

دون التكييف القانوني لهذه الوقائع فالتكييف يختلف من الناحية المدنية عنه من الناحية الجنائية.

وينبغي علي ذلك أن حكم القاضي الجنائي بالبراءة أو بالإدانة لأسباب ترجع إلي الوقائع يقيد القاضي المدني فلا يستطيع القاضي المدني نفي صدور وقائع قرر الحكم الجنائي صدورها من المتهم كما لا يسوغ للقاضي المدني تقرير ثبوت وقائع من المدعي عليه وكان الحكم الجنائي قد أثبت عدم نسبتها إلي المتهم أما حكم القاضي الجنائي بالبراءة لأسباب ترجع إلي التكييف القانوني باعتبار الفعل مثلاً غير مكون لأركان جريمة منصوص عليها في قانون العقوبات فإن القاضي المدني قد يحكم بالتعويض مع ذلك إذا اجتمعت أركان المسؤولية المدنية.

* المسؤولية المدنية

أولي المشرع المصري المسؤولية المدنية ما تستحقه من عناية تتناسب وما بلغته من أهمية في الوقت الحاضر فأفرد لها الفصل الثالث من باب مصادر الالتزام وتناولها فيه في ست عشرة مادة (من المادة ١٦٣ إلي ١٧٨) بدلا من ثلاث مواد في التقنين القديم ووزع هذه المواد بين ثلاثة فروع نص في أولها علي القواعد العامة للمسؤولية المدنية بمناسبة مسؤولية المرء عن فعله الشخص (المواد ١٦٣ إلي ١٧٢) وقد عالج فيه أركان المسؤولية بوجه عام ثم أحكامها فأرأس المسؤولية في المادة ١٦٣ علي أركان ثلاثة عبر عنها في صيغة موجزة واضحة كل الوضوح حيث قرر أن " كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض " وهذه الأركان هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما .

ثم نص في المادة ١٦٤ علي أن الخطأ يقتضي التمييز ونص في المادة ١٦٥ علي انتفاء السببية بين الخطأ والضرر بثبوت السبب الأجنبي ، وتناول في المواد من ١٦٦ إلي ١٦٨ بعض أحوال ينتفي فيها الخطأ ، ونص في المادة ١٦٩ علي تضامن المسؤولين متي تعددوا ، وفي المادتين ١٧٠ و ١٧١ علي طريقة تقدير التعويض ، وفي المادة ١٧٢ علي تقادم دعوى المسؤولية المدنية. وفي الفرع الثاني نص المشرع في المادة ١٧٣ علي مسؤولية المرء عمن يخضعون لرقابته ، وفي المادة ١٧٤ علي مسؤولية المتبوع عن فعل تابعه ، وفي المادة ١٧٥ عن حق المسؤول عن غيره في الرجوع علي ذلك الغير. وفي الفرع الثالث تناول المشرع في المادة ١٧٦ مسؤولية حارس الحيوان ، وقرر في المادة ١٧٧ مسؤولية حارس البناء ، وفي المادة ١٧٨ مسؤولية حارس الأشياء.

وتتميز هذه النصوص جميعا بصياغة حديثة دقيقة جاءت تقنيننا لأحكام القضاء المصري وهي في مجموعها لا تختلف كثيرا عن أحكام القضاء الفرنسي ، مما يسمح بالقول بأن التقنين المصري الحالي بالرغم من أنه يعتبر من الشرائع الحديثة المتخيرة وبالرغم من أن عدد نصوصه المتعلقة بالمسؤولية المدنية يزيد علي ثلاثة أضعاف نصوص القانون الفرنسي لا تختلف أحكامه في هذا الشأن كثيرا عن الأحكام المعمول بها في القانون الفرنسي.^(١)

(١) دكتور سليمان مرقس المسؤولية المدنية ص ١١١ وما بعدها

وتنقسم المسؤولية العقدية إلى :-

١- مسؤولية عقدية.

٢- مسؤولية تقصيرية.

١- المسؤولية العقدية

هي الإخلال بالتزام تعاقدي وأن هذا الالتزام قد تم وقوع صحيحا والإخلال به من أحد طرفي التعاقد سبب ضررا ناشئ عن العقد نفسه وذلك كمسؤولية البائع عن عدم تسليم المبيع في الزمان والمكان المتفق عليهما.

* نطاق المسؤولية التعاقدية

لا تتوافر المسؤولية العقدية إلا نتيجة إخلال من أحد طرفي العقد بالالتزامات الملزم بها علي نحو سبب ضررا للمتعاقد الآخر ويشترط لقيام المسؤولية العقدية الشروط الثلاث الآتية :

(١) وجود عقد بين طرفين (المسئول والمضروب).

(٢) وأن يكون هذا العقد صحيحا.

(٣) إخلال أحد العاقدين بعد انعقاد العقد بأحد الالتزامات التعاقدية الناشئة

عن العقد

ويشترط اجتماع هذه الشروط الثلاثة لاعتبار المسؤولية عقدية وإلا فإنها تكون تقصيرية.

ويقول الدكتور سليمان مرقس . فإذا دهس سائق السيارة أحد المارة فمسئوليته تقصيرية لا عقدية.

وإذا وعد شخص آخر بنزهة أو وليمة ثم أخلف وعده فلا مسؤولية عقدية عليه لأن هذا الوعد لم يقصد به أن تكون له آثار قانونية ولا يعتبر عقدا وكذلك إذا رفض الخاطب الزواج من مخطوبته لأن كفالة حرية الزواج تأتي اعتبار الخطبة عقدا ملزما^(١) وهذا لا يمنع من قيام المسؤولية التقصيرية في هذين المتئين إذا ارتكب الواعد أو الخاطب خطأ سبب للطرف الآخر ضررا.

- وإذا توعد شخص بتوريد حشيش أو بتهريب مواد ممنوعة ثم لم يف بما تعهد فلا مسؤولية عقدية عليه لأن العقد باطل لعدم مشروعية محله. وكذلك إذا امتنع القاصر أو من شاب رضائه عيب عن تنفيذ العقد وطعن فيه بالبطان وأبطله فلا وجود للمسؤولية العقدية لأن العقد أصبح لا وجود له. ونفهم من الأمثلة السابقة أنه لكي تنشأ المسؤولية العقدية لابد من توافر الشروط الثلاث السابقة ذكرها.

*** المسؤولية عن العقد الباطل^(٢)**

إذا كان العقد باطلا أو قضي ببطلانه فإن مسؤولية أحد طرفيه قبل الآخر عما وقع منه من فعل أو امتناع تكون مسؤولية تقصيرية إذ أن بطلان العقد أو القضاء بإبطاله ينتج أثره من زوال العقد بأثر رجعي مع ملاحظة أن العقد القابل للإبطال يظل منتجا لآثاره العقدية إلى أن يقضي بإبطاله ومن ثم فإن مسؤولية طرفيه السابقة على القضاء بالإبطال تكون مسؤولية عقدية أما إذا قضي بالإبطال

(١) نقض منفي ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ٣ - ٣٠ - ١٤ .

(٢) المستشار عز الدين الدناصورى والدكتور عبد الحميد الشوربى - المسؤولية المدنية في ضوء الفقه والقضاء ط ١٩٨٨ من ١٥.

كانت مسؤوليته تقصيرية ولو كانت ناشئة عن القضاء بالإبطال وإذا كان العقد باطلا بطلانا مطلقا لمخالفته لنص أمر من المشرع كبيع العقار لأجنبي أو مخالفة للنظام العام أو حسن الآداب كمن يستأجر منزلا لإدارته للدعارة فإن المتسبب في البطلان يلزم بتعويض الطرف الآخر عما يكون قد لحقه من ضرر بسبب ذلك كما إذا كان الأجنبي مشتري العقار قد أخفى جنسيته عن البائع وتقوم المسؤولية في هذه الحالة على أساس المسؤولية التقصيرية ولا يجوز لأحد العاقدين أن يطالب المتعاقد الآخر سواء عن طريق المسؤولية العقدية أو التقصيرية بتعويض عن عدم تنفيذ الالتزام الناشئ عن عقد باطل.

*** مسألة الجمع والخيرة بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية^(١)**

- مسألة الجمع والخيرة بين المسؤوليةين - قد يكون الفعل الواحد إخلالا بالتزام عقدي وإخلالا بالتزام قلتوني في آن واحد ، ومثل ذلك خطأ المستأجر الذي يتلف به العين المؤجرة وخطأ أمين النقل الذي يحدث بالراكب إصابة ، فإنه تتحقق فيه شروط المسؤوليةين العقدية والتقصيرية معا ، إذ لا ينفي توافر شروط إحدى المسؤوليةين في الفعل الضار توافر شروط المسؤولية الأخرى فيه أيضا. أفترتب على ذلك أن يجوز للدائن في هذه الحالة أن يجمع بين المسؤوليةين وأن يحاسب المدين بكتليهما فيحصل منه على التعويض مرتين ؟

وإذا لم يجز له ذلك أيجوز له على الأقل أن يجمع بين المسؤوليةين بمعنى أن

(١) للدكتور سليمان مرهس المسؤولية المدنية ص ٥٧ وما بعدها .

يختار من أحكام كل منهما ما هو أصح له فيجمع بين مزاي النوعين ، كأن يتمسك المؤجر أو الراكب بالمسئولية العقدية تسهلا لعبء الإثبات علي نفسه (وتفاديا لتقصير مدة التقادم – في القانون الفرنسي إذا كون الفعل الضار جريمة جنائية ، وفي القانونين المصري والعراقي إذا ثبت علم المضرور بالفعل الضار وبشخص المسئول عنه) ، ثم يتمسك بالمسئولية التقصيرية ليحصل علي تعويض كامل عن جميع الأضرار المتوقعة وغير المتوقعة دون حاجة إلي إثبات غش المدين ، وليصل إلي إلزام المسئولين إذا تعددوا بالتضامن فيما بينهم وليتخلص من أثر الاتفاق علي الإعفاء من المسئولية ؟ وإذا لم يجزله لا هذا ولا ذاك أف يكون له الأقل أن يجمع بين المسئوليتين بمعنى أخير ، أي أن يرفع أولا إحدى الدعويين حتى إذا ما فشل فيها رفع الدعوى الأخرى دون أن يجوز دفعها بسبق الفصل فيها ؟

وإذا لم يكن له شيء من ذلك ، يفرض عليه في كل حالة نوع المسئولية الذي يجوز له التمسك به دون غيره أم يكون له في كل حالة أن يختار من بين دعويي المسئولية أصلحهما له ؟

تشير الثلاثة الأسئلة الأولى مسألة الجمع بين المسئوليتين ويثير السؤال الأخير مسألة الخيرة بينهما وعدمها وإذا كان الفقه قد جري فيما مضى علي الخلط بين المسألتين واستعمال العبارتين كمترادفتين ، فإن الفقه الحديث أصبح يفرق بينهما ، وقد يسرت له هذه التفرقة مهمة الوصول إلي الحلول السليمة في شأن كل منهما .

* عدم جواز الجمع بين المسئوليتين بأي معنى من المعاني -

لا شك في أن الدائن لا يجوز له أن يجمع بين المسئوليتين ليحاسب المدين بكتليهما وأن يحصل منه على تعويض الضرر الواحد مرتين لأن حكمة تشريع المسئولية جبر الضرر فحسب ، فلا يجوز للمضروب أن يثري على حساب المسئول بأن يتقاضاه أكثر مما يلزم لجبر الضرر ، ولا يصح إلزام المسئول إلا بتعويض واحد يقدر بقدر الضرر الذي تسبب فيه.

وكذلك لا يجوز للدائن أن يجمع بين المسئوليتين بمعنى أن يأخذ من أحكام كل منهما ما هو أصلح له ، إذ أن المشرع قد وضع للمسئولية العقدية تنظيما كاملا قائما بذاته وللمسئولية التقصيرية تنظيما آخر مغايرا للأول ولم يضع غير هذين النظامين للمسئولية ، فلا يجوز للدائن أو المضروب أن ينشئ بمحض إرادته نظاما ثالثا مختلطا يجمع فيه لمصلحته الخاصة بين بعض قواعد النظام الأول وبعض قواعد النظام الثاني ، هذا ولو فرض أن له أن يختار بين النظامين ، لأن هذا الخيار أن ثبت له إنما يخوله أن يختار أحد النظامين كما وضعهما المشرع لا أن يؤلف من بين أجزائهما أنظمة أخرى لم يرخص المشرع لأحد في تأليفها.

وأخيرا لا يجوز للدائن أن يجمع بين المسئوليتين حتى بمعنى أن يتمسك بإحداهما أولا ، فإذا فشل في دعواه كان له أن يسلك السبيل الآخر دون أن يجوز دفع دعواه الثانية بسبق الفصل فيها. لا يجوز للدائن ذلك لأن دعواه الثانية تكون متحدة مع دعواه الأولى في موضوعها وسببها وخصومها ، فيرد عليها الدفع بسبق الفصل ، إذ أن موضوعها هو التعويض عن الضرر وسببها هو الواقعة

الضارة سواء وصف هذه الواقعة بأنها إخلال بالتزام عقدي أو وصفت بأنها إخلال بالتزام قانوني.

وإذا كانت كثرة الأحكام وقلة من النفقة قد ذهبت إلى غير ذلك استنادا منها إلى أن السبب في دعوى المسؤولية العقدية مختلف عن السبب في دعوى المسؤولية التقصيرية ، فإن هذا التعليل مردود بأن السبب في الدعوى بوجه عام هو مصدر الحق المدعى ، وأن مصدر الالتزام بالتعويض إنما هو الفعل الضار أو الواقعة القانونية التي سببت الضرر. أما كون الالتزام الأصلي الذي وقع الفعل الضار إخلالا به التزاما عقديا أو التزاما قانونيا فلا يعدو أن يكون وصفا لهذا الالتزام يترتب عليه وصف مسؤولية فاعل الضرر بأنها عقدية أو تقصيرية وما يتبع هذا الوصف من آثار ولكنه لا يغير من سبب المسؤولية شيئا ولا ينفي وحدته ولا يسمح بالقول باختلاف السبب في كل من المسؤوليةين العقدية والتقصيرية ، وبالتالي لا يسمح بالجمع بين الدعويين المتعلقين بهاتين المسؤوليةين ولو كان الجمع جمع توالي لا جمع اقتران وتعاصر.

* انتفاء الخيرة بين المسؤوليةين - وفيما يتعلق بجواز الخيرة أو عدمها انقسم الفقه والقضاء في فرنسا وفي مصر.

وحجة القائلين بجواز الخيرة أن قواعد المسؤولية التقصيرية متعلقة بالنظام العام ، فلا يجوز الاتفاق على مخالفتها أو على استبعادها وبالتالي فإنه لا يمنع من تطبيقها مجرد وجود عقد بين الطرفين ، لأن العقد إنما يضيف في تنظيمه العلاقة بين طرفيه إلى الالتزامات القانونية للقرارات عقدية ولا يستطيع أن

يستبعد الالتزامات القانونية بأي حال ، فيحق للعقد أن يلجأ إلى المسؤولية التقصيرية في أي وقت إذا لم تسعفه أحكام العقد.

وهم يستدلون على ذلك بقضاء المحاكم بأثر الاتفاق على الإغفاء من المسؤولية العقدية فيقولون أن المحاكم جرت على أن تجعل أثر هذا الاتفاق مقصورا على قلب عبء الإثبات وإلقائه على عاتق الدائن بدلا من عاتق المدين وان مؤدي ذلك أنها ترى أن هذا الاتفاق إذ يبعد المسؤولية العقدية إنما يكشف المسؤولية التقصيرية وراءها ، وهي التي تقضي بأن يكون على الدائن إثبات الخطأ.

أما القائلون بعدم الخيرة ، فبعضهم ينكر أولا على قواعد المسؤولية التقصيرية تعلقها كلها بالنظام العام ويقولون أنه إذا كان بعض الالتزامات القانونية التي يستتبع الإخلال بها المسؤولية التقصيرية متعلقا بالنظام العام لمساسه بمصلحة المجتمع مباشرة ، فإن الكثير من هذه الالتزامات لا يتعلق بالنظام العام لأنه لا يمس إلا مصلحة خاصة للفرد فيجوز للعقدين أن يتفقا على الإغفاء من المسؤولية التي تنشأ عن الإخلال بهذا النوع من الالتزامات. فالالتزام بعدم المساس بسلامة الآخرين وكل التزم آخر مما جعل المشرع جزاء الإخلال به عقوبة جنائية لا شك في أنه يتعلق بالنظام العام ويستتبع الإخلال به مسؤولية تقصيرية علاوة على المسؤولية العقدية ، ويكون للدائن بالخيار بينهما. أما ما عدا ذلك من التزامات قانونية كالالتزام باحترام ملك الغير فلا يتعلق بالنظام العام ، وإن يجوز الاتفاق صراحة أو ضمنا على الإغفاء من مسؤولية الإخلال به. ويعتبر كل عقد منظما ضمنا مسؤولية طرفيه وفقا لأحكام المسؤولية العقدية وبالتالي مستبعدا بينهما أحكام المسؤولية التقصيرية أي أن العقد وما يترتب عليه

من تنظيم لمسئولية عاقدية يجب في العلاقة ما بين هذين العاقدين الالتزامات القانونية المماثلة للالتزامات الناشئة من العقد ولا يدع مجالاً لتطبيق أحكام المسؤولية التقصيرية على الإخلال بهذه الالتزامات ، فلا يكون للدائن أن يتمسك ضد مدينه في هذه الأحوال بغير أحكام المسؤولية العقدية متى توافرت شروطها. ومن القائلين بعدم الخيرة فريق يسلم بتعلق قواعد المسؤولية التقصيرية بالنظام العام ولا يري جواز الاتفاق على مخالفتها أو على استبعادها ، ولكنه يري أن هذه القواعد لم توضع لتطبيقها على العاقدين بل على غيرهم ، وإلا لما نظم المشرع مسؤولية خاصة بالعاقدين وبالالتزامات العقدية. أي أن قواعد المسؤولية التقصيرية قواعد احتياطية لا تطبق إلا في العلاقة بين أشخاص لا تطبق عليهم أحكام المسؤولية العقدية. فلا بد إذن من تعيين نطاق كل من المسئوليتين قبل التمسك في دائرة العلاقات العقدية بتعلق قواعد المسؤولية التقصيرية بالنظام العام. ومتى كان الضرر ناشئاً عن الإخلال بالالتزام عقدي خرج بطبيعته عن نطاق المسؤولية التقصيرية وخضع في تعويضه إلي الأحكام الخاصة به وهي أحكام المسؤولية العقدية دون غيرها.

وهناك رأي ثالث يقول هو أيضاً بعدم الخيرة كقاعدة عامة ، ثم يسلم بها استثناء في أحوال خاصة اختلفوا في تعيينها ، فمنهم من يقتصر ذلك على الأحوال التي يكون فيها الإخلال بالالتزام العقدي جريمة جنائية كخيانة الأمانة ، ومنهم من يمد هذا الاستثناء إلي أحوال الخطأ الجسيم ، ومنهم من يجعله يشمل كل أحوال الخطأ المهني.

وقد تردت المحاكم المصرية هي أيضا في الأمر وكانت إلى وقت قريب أكثر ميلا إلى جواز الخيرة في حين أن الفقه المصري أخذ يتجه إلى عدم الخيرة. ويقول الدكتور سليمان مرقس :

وكننت من أول القرنين بعدم الخيرة في ظل التقنين الملغي وحتى بعد صدور التقنين المصري الحالي ورغم نصه صراحة علي اعتبار أحكام المسؤولية التقصيرية متعلقة بالنظام العام وغير جائز الاتفاق علي الإغفاء منها (المادة ٢١٧ فقرة الثالثة) ، وذلك لأن تعلق هذه القواعد بالنظام العام - حتى مع التسليم به - لا يفيد شمولها لجميع أنواع العلاقات ولا ينفي أنها إنما وضعت لتطبيقها علي غير العاقلين فحسب. أما العاقلون في علاقاتهم العقدية فيخضعون لأحكام المسؤولية العقدية وحدها دون الحاجة بهم إلي الاتفاق علي استبعاد أحكام المسؤولية التقصيرية لأن هذه الأحكام الأخيرة لم توضع لهم بل لغيرهم.

وأخيرا انتهت محكمة النقض إلي الأخذ بهذا الرأي صراحة في ثلاثة أحكام صدرت منها علي مدي عشر سنين بشأن مسؤولية أمين نقل البضائع وكان مدار البحث فيها تكليف هذه المسؤولية لمعرفة ما إذا كانت عقدية فتتقادم دعوها بمائة وثمانين يوما طبقا للمادة (١٠٤) من قانون التجارة الملغي ، أم تقصيرية فلا تتقادم دعوها إلا بالمدة التي نصت عليها المادة ١٧٢ مدني (ثلاث سنوات من وقت العلم بالضرر وبالمسئول عنه أو خمس عشرة سنة من وقت حدوث الفعل الضار) ، فقررت المحكمة " أنه وقد اعتبرت الطاعة (المرسل إليها) طرفا ذا شأن في سند الشحن ، فإن العلاقة بينها وبين الشركة المطعون ضدها (الناقلة) يحكمها سند الشحن وحده. وهذا السند هو الذي يحدد التزام الشركة المطعون

ضدها وفي الحدود التي رسمها ذلك السند ، وهي حدود لا تترتب عليها إلا المسؤولية العقدية. وليس للطاعة أن تلجأ إلى المسؤولية التقصيرية إذ أساسها الإخلال بالالتزام فرضه القانون. والالتزام في خصوصية النزاع لا مصدر له إلا سند الشحن " (١)

غير أنه إذا كون الإخلال بالالتزام العقدي جريمة جنائية لو كان راجعا إلى غش من المدين ، كان للدائن أن يختار بين المسئوليتين. وذلك لأن المشرع إذا كان قد وضع نظاما خاصا للمسؤولية العقدية فلأنه اكتفى فيها بمجرد عدم وفاء المدين بالالتزام الذي تعهد به مختارا ، ويقطع النظر عما إذا كان عدم الوفاء راجعا أو غير راجع إلى خطأ في مسلك المدين. فإذا ارتكب المدين ما يعد جريمة جنائية أو جريمة مدنية (غش) ، خرق بذلك نطاق العلاقة العقدية وعاد إلى حظيرة العلاقات التي ينظمها القانون دون إرادة الأفراد ، فيكون جزاء عدم وفائه بالالتزام العقدي تحقق مسئوليته العقدية وجزاء ما ارتكبه من غش في الإخلال بذلك الالتزام تحقق مسئوليته التقصيرية. ويكون الدائن بالخيار بين المسئوليتين. وقد أخذت أيضا بذلك محكمة النقض المصرية في أحكامها الثلاثة المشار إليها أنفا بشأن مسؤولية أمين نقل البضائع مسؤولية عقدية ، وتقادمها بمضي المدة المعينة في المادة ١٠٤ من قانون التجارة الملغى حيث قررت " أن مسؤولية أمين النقل مسؤولية تعاقدية فإذا لم يتم بتسليم البضاعة إلى المرسل إليه كان

(١) نقض مدني ٢٥ فبراير ١٩٦٥ مجموعة أحكام النقض ١٦ - ٢٢٠ - ٣٥ ، وفي هذا المعنى أيضا حكم سابق بتلويخ ٣١ مايو ١٩٥٦ مجموعة أحكام النقض ٧ - ٦٤٢ - ٨٨ للمحكمة ٣٧ - ٦٧٨ - ٣٣٦ ، وحكم لاحق بتلويخ ٣٠ نوفمبر ١٩٦٥ مجموعة أحكام النقض ١٦ - ١١٦٠ - ١٨٢ .

مسئولا عن نتيجة إخلاله بالتزامه. ولا يدرأ عنه هذه المسؤولية إلا أن يثبت أن عدم تسليم البضاعة أو ضياعها يرجع إلى سبب قهري لا يد له فيه. وإنما ذلك مشروط بأن ترفع علي أمين النقل دعوى المسؤولية في غضون المدة التي حددها قانون التجارة الملغي في المادة (١٠٤). وإذا رفعت دعوى المسؤولية علي أمين النقل بعد المدة المحددة في المادة (١٠٤) من قانون التجارة الملغي وتمسك أمين النقل بالتقادم للتصير الذي تقررره هذه المادة، فعلي المرسل إذا أراد أن يتفادى الحكم بسقوط حقه بهذا التقادم أن يقيم هو الدليل علي أن ضياع البضاعة كان مرجعه غشا أو خيانة وقعت من جانب أمين النقل أو عماله، إذ أن مسؤولية أمين النقل في هذه الحالة ليست مسؤولية تعاقدية بل مسؤولية خطئية قوامها المدعي عليه.^(١) وهذا الذي قررته محكمة النقض بشأن مسؤولية أمين نقل البضائع يصدق في كل حالة تتوافر فيها شروط المسؤولية العقدية، فلا يجوز فيها كقاعدة عامة أن يلجأ إلي أحكام المسؤولية للتقصيرية.

ولا يغير من الأمر شيئا أن يكون للفعل الضار الذي تتوافر فيه شروط المسؤولية العقدية فعلا تتوافر فيه شروط المسؤولية التقصيرية العادية التي تقوم علي أساس الخطأ الثابت أو لا تتوافر فيه إلا شروط إحدى المسؤوليات المفترضة كالمسؤولية عن فعل الآلات الميكانيكية والأشياء الأخرى التي تتطلب حراستها عناية خاصة (المواد من ١٧٣ إلي ١٧٨ مدني مصري) لأن قواعد هذه المسؤوليات المفترضة جميعا قواعد احتياطية لا تطبق إلا في الحالات التي لا يوجد فيها عقد يبين الضرر ومن يراد مساعلته عن الضرر. فإذا ما وجد بينهما عقد صحيح

(١) نقض مدني ٣١ مايو ١٩٥٦ مجموعة أحكام النقض ٧ - ٦٤٢ - ٨٨ المحللة ٣٧ - ٦٧٨ - ٣٢٦

وكان الضرر نتيجة الإخلال بالتزام عقدي كانت أحكام المسؤولية العقدية هي الواجبة للتطبيق واستبعد ما عداها ، إلا أن يكون ما وقع من إخلال من المدين كما تقول محكمة النقض غشا أو خيانة ، ويمكن أن يلحق بالغش الخطأ الجسيم لصعوبة التمييز بينهما. فحينئذ تنطبق عليه أحكام المسؤولية التقصيرية المبنية علي خطأ ثابت ويكون فيها غني للضرور عن الاستناد إلى أحكام أي من المسؤوليات المفترضة المشار إليها. وتظهر أهمية تلك العملية في الحالات التي تخضع فيها دعوى المسؤولية العقدية إلى تقادم خاص قصير المدة كما تقدم عن مسؤولية أمين نقل البضائع وفي الحالات التي يتضمن فيها العقد اتفاقا علي إعفاء المدين من المسؤولية ، فتكون فيها للدائن مصلحة في الخروج من حقل المسؤولية العقدية واللجوء إلي ميدان المسؤولية التقصيرية تخلصا من هذه القيود التي تحد من حقه لو بقي في حظيرة المسؤولية العقدية.

وقد طبقت محكمة النقض المصرية ذلك في حكم حديث لها بتاريخ ١٦ إبريل ١٩٦٨ (في الطعن رقم ٢٨٠ سنة ٣٤ ق) علي مسؤولية مالك البناء إذا انهدم علي بعض مستأجريه وأصابهم بالضرر. حيث قالت :

" أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت في مدوناته أن هناك علاقة تعاقدية بين الطاعنين والمطعون ضدهم ولما كانت المادة (٥٦٧) مدني قد نصت في فقرتها الأولى علي إلزام المؤجر بأن يتعهد العين المؤجرة بالصيانة وبأن يقوم بجميع الترميمات الضرورية لحفظها ، ونصت في فقرتها الأخيرة علي جواز أن يقضي الاتفاق بين المؤجر والمستأجر بغير ذلك ، مما مفاده أن التزام المؤجر طبقا لأحكام الإيجار في القانون المدني بصيانة العين المؤجرة

وحفظها إنما هو تقدير للنية المحتملة للمتعلقين ، وأنه إذا اتفق الطرفان علي ما يخالفها تعين أعمال اتفاقهما.

" وإذ أورد المشرع هذه المادة والمادة ٥٧٧ التي تقضي بإلزام المؤجر بضمان العيوب الخفية بالعين المؤجرة وغيرهما من النصوص التي تنظم أحكام عقد الإيجار وتبين آثاره وتحدد المسؤولية عن الإخلال بتنفيذه بالفصل الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من القانون المدني ، كما أورده في شأن العقود الأخرى المنصوص عليها بذات الكتاب الأحكام التي تناسبها في هذا الخصوص ، وكانت المادة (١٧٧) مني الخاصة بمسئولية حارس البناء قد وردت بالفصل الثالث من الباب الأول من الكتاب الأول ضمن النصوص المتعلقة بالعمل غير المشروع. وإذ خص المشرع علي هذا النحو المسؤولية العقدية والمسئولية التقصيرية كلا منهما بأحكام تستقل بها عن المسؤولية الأخرى وجعل لكل من المسؤوليةين في تقنينه موضعا منفصلا عن المسؤولية الأخرى ، فقد أفصح بذلك عن رغبته في إقامة نطاق محدد لأحكام كل من المسؤوليةين تستقل به كل منهما عن الأخرى.

" فإذا قامت علاقة تعاقدية محددة بأطرافها ونطاقها وكان الضرر الذي أصاب أحد المتعلقين قد وقع بسبب إخلال الطرف الآخر في تنفيذ العقد ، فإنه يتعين الأخذ بأحكام العقد وبما هو مقرر في القانون بشأنه باعتبار أن هذه الأحكام وحدها هي التي تضبط كل علاقة بين الطرفين بسبب العقد سواء عند تنفيذه تنفيذا صحيحا أو عند الإخلال بتنفيذه ، ولا يجوز الأخذ بأحكام المسؤولية التقصيرية التي لا يرتبط المضرور فيها بعلاقة عقدية سابقة لما يترتب علي

الأخذ بأحكام المسؤولية التقصيرية في مقام العلاقة العقدية من إهدار لنصوص العقد المتعلقة بالمسؤولية عن عدم تنفيذه ، مما يخل بالقوة الملزمة له ، وذلك ما لم يثبت ضد أحد الطرفين المتعاقدين أن الفعل الذي ارتكبه وأدى إلي الإضرار بالطرف الآخر يكون جريمة أو يعد غشاً أو خطأ جسيماً مما تتحقق معه المسؤولية التقصيرية تأسيساً علي أنه أخل بالتزام قانوني ، إذ يمتنع عليه أن يرتكب مثل هذا الفعل في جميع الحالات سواء كان متعاقداً أو غير متعاقد. وإذا أفرد المشرع لكل من المسئوليتين التعاقدية والتقصيرية نظاماً تختص به دون الأخرى علي النحو السالف الإشارة إليه ، فقد دل ذلك علي أنه وضع المادة ١/١٧٧ لحماية غير المتعاقدين في حالة تهمد البناء أو جزء منه. أما من يربطه بحارس البناء عقد إيجار ، فإن أحكام هذا العقد ونصوص القانون المدني الواردة في الفصل الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني التي تنظم أحكام عقد الإيجار تكون هي وحدها الواجبة التطبيق لتحديد مسؤولية المؤجر ، ولا يغير من ذلك ما جاء بالملكرة الإيضاحية للقانون المدني تعليقاً علي المادة ٢/٥٦٥ الواردة بالكتاب الثاني ضمن أحكام عقد الإيجار من أنه إذا كان بالعين المؤجرة عيب يعرض صحة المستأجر ومن معه لخطر جسيم وأصابه من ذلك ضرر بالفعل وثبت خطأ في جانب المؤجر ، فإن المستأجر يستحق التعويض طبقاً لقواعد المسؤولية التقصيرية ، ويجوز له أيضاً أن يطلب فسخ العقد ولو كان قد تنازل عن هذا الحق مقدماً لأن الأمر يتعلق بالنظام العام. ذلك أنه وقد خلت هذه المادة من عبارة " طبقاً لقواعد المسؤولية التقصيرية " وورد نصها أمراً في تنظيم أحد التزامات المؤجر المترتبة على العقد فإنه لا يخرج مسؤولية المؤجر في

خصوص هذا الالتزام عن طبيعتها ولا يحيلها إلى مسؤولية تقصيرية وذلك ما لم يثبت أن المؤجر ارتكب خطأ جسيما أو غشا أو فعلا يؤثمه القانون " (١) .

وقد توجت بذلك محكمة النقض قضاءها السابق الذي وضعت به حدا لكل تردد وحسمت الأمر نهائيا موضحة أنه في كل حالة يكون فيها الضرر ناشئا عن إخلال بالترام عقدي لا يجوز للمضروور (الدائن) في مطالبة المدين المخل بالالتزام العقدي بالتعويض أن يترك أحكام المسؤولية العقدية وأن يتمسك بأحكام المسؤولية التقصيرية الثابتة أو المفترضة بأنواعها إلا إذا كان المدين قد ارتكب خطأ جسيما أو غشا أو فعلا يؤثمه القانون.

وقضت محكمة النقض بأن :

وحيث أن المشرع إذ خص المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية كلا منها بأحكام تستقل بها عن الأخرى وجعل لكل من المسئولين في تقنيته موضعا منفصلا عن المسؤولية الأخرى فقد أفصح بذلك عن رغبته في إقامة نطاق محدد لأحكام كل من المسئولين ، فإذا قامت علاقة تعاقدية محددة بأطرافها ونطاقها ، وكان الضرر الذي أصاب أحد المتعاقدين قد وقع بسبب إخلال الطرف الآخر بتنفيذ العقد ، فإنه يتعين الأخذ بأحكام العقد وبما هو مقرر في القانون بشأنه ، باعتبار أن هذه الأحكام وحدها هي التي تضبط كل علاقة بين الطرفين بسبب العقد ، سواء عند تنفيذه تنفيذا صحيحا أو عند الإخلال بتنفيذه ، ولا يجوز الأخذ بأحكام المسؤولية التقصيرية التي لا يرتبط المضروور فيها بعلاقة عقدية سابقة ،

(١) نقض منني ١٦ أبريل ١٩٦٨ مجموعة أحكام النقض ١٩ - ٧٦٢ - ١١٠ في الطعن رقم ٢٨٠

سنة ٣٤ ق الذي تولاها الأستاذ سليمان مرقس شخصيا بالتوكيل عن السيد محمد صالح ولخري.

لما يترتب علي الأخذ بأحكام المسؤولية التقصيرية في مقام العلاقة العقابية من إهدار لنصوص العقد المتعلق بالمسؤولية عند عدم تنفيذه بما يخل بالقوة الملزمة له ، وذلك ما لم يثبت ضد أحد الطرفين المتعاقدين أن الفعل الذي ارتكبه وأدى إلي الإضرار بالطرف الآخر يكون جريمة أو يعد غشاً أو خطأ جسيماً مما تتحقق معه المسؤولية التقصيرية تأسيساً علي أنه أخل بالتزام قانوني ، إذ يتمتع عليه أن يرتكب مثل هذا الفعل في جميع الحالات سواء كان متعاقداً أو غير متعاقد ، ولا أدل علي ذلك من أن المشرع جاء بنص المادة ١/١٧٧ من القانون المدني الخاصة بمسؤولية حارس البناء ضمن النصوص المتعلقة بالمسؤولية عن العمل غير المشروع لحماية غير المتعاقدين في حالة تهمد البناء أو جزء منه ، أما من يربطه بحارس البناء عقد إيجار ، فإن أحكام هذا العقد ونصوص القانون المدني التي تنظم أحكام عقد الإيجار تكون هي وحدها الواجبة التطبيق لتحديد مسؤولية المؤجر.

(نقض ١٩٨١/١/٢٧ سنة ٣٢ ق الجزء الأول ص ٣٥٥)

* يجوز أن يكون الفعل الواحد خطئاً عقدياً لشخص وتقصيراً لأخر عن واقعة واحدة^(١)

قد يعتبر الفعل الواحد خطئاً عقدياً بالنسبة لشخص معين وخطأً تقصيرياً بالنسبة لشخص آخر كما إذا أهمل المؤجر تنظيف ماسورة تصريف المياه الخاصة بالشقة المؤجرة حتى تراكمت بها الأقدار وترتب علي ذلك انسداده

(١) المستشار عز الدين الناصوري والدكتور عبد الحميد الشورابي المسؤولية المدنية ص ٣٢ .

الماسورة فطفحت المياه في الشقة المؤجرة ثم رشحت من سقها إلى المحل الذي يقع أسفلها والمؤجر لشخص آخر بعقد مما أدى إلى تلف الأسلاك الكهربائية الممتدة به وحصول حريق أتى علي ما بالمحل من أدوات وبذلك يكون الفعل بالنسبة لمؤجر الشقة إخلال بالتزام قانوني فرضته المادة ٥٦٧ من القانون المدني باعتبار أن إصلاح هذه الماسورة يعتبر من الترميمات الضرورية الذي يقع علي عاتق المؤجر تجاه مستأجر الشقة. إلا أن هذا الإخلال يتوافر به عنصر الخطأ التقصيري بالنسبة لصاحب المحل لأنه لم يكن طرفاً في العقد المبرم بين مؤجر الشقة المذكورة ومستأجرها وبذلك فإن مستأجر الشقة لا يجوز له الرجوع علي المؤجر إلا طبقاً لقواعد المسؤولية العقدية أما صاحب المحل فإن وسيلته في الرجوع علي المسئول عن الضرر هي المسؤولية التقصيرية لأن الماسورة التي تسببت في الضرر لم تكن في المحل الذي وقع عليه الضرر.

الفصل الثاني

أركان المسؤولية

(الخطأ & الضرر & علاقة السببية بين الخطأ والضرر)

الفصل الثاني

أركان المسؤولية

القاعدة العامة في المسؤولية هي مسئولية المرء عن فعله الشخصي وقد قرر المشرع المصري هذه القاعدة في المادة ١٦٣ من القانون المدني والتي تنص علي أن " كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض "

ويتبين من نص المادة ١٦٣ مدني أن :

أركان المسؤولية بوجه عام سواء كانت عقدية أم تقصيرية ثلاث أركان هي :

١. الخطأ .

٢. الضرر.

٣. علاقة السببية بين الخطأ والضرر.

والأصل أن المصاب وهو مدعي التعويض يجب عليه طبقاً لقاعدة " اللبينة علي من ادعي " أن يقدم الدليل علي توافر هذه الأركان الثلاثة حتى يثبت له الحق في التعويض.

(١) ركن الخطأ^(١)

لا يكفي أن يحدث الضرر بفعل شخص حتى يلزم ذلك الشخص بتعويضه بل يجب أن يكون ذلك الفعل خطأ وذلك لأن الخطأ شرط ضروري للمسئولية المدنية بل هو الأساس الذي تقوم عليه. ويمكن تعريف الخطأ الموجب للمساءلة المدنية بأنه " إخلال بواجب قانوني مقترن بإدراك المخل لياه "

(١) دكتور سليمان مرقس المسؤولية المدنية ص ١٧٨ وما بعدها.

وبيين من هذا التعريف أن الخطأ يتكون من عنصرين :

١ - موضوعي أو مادي وهو الإخلال بواجب قانوني.

٢ - شخصي أو نفسي وهو توافر التمييز والإدراك لدى المخل بهذا الواجب.

ويتعين عند هذين العنصرين مراعاة نزعة للتوسع في المسؤولية المدنية التي تقدمت الإشارة إليها وأثرها في تيسير قيام كل من هذين العنصرين تحقيقاً لمتطلبات العصر الحالي.

* العنصر الموضوعي أو المادي وبيان الواجبات التي يعد الإخلال بها خطأ

١ - الواجبات القانونية المحددة - يفرض القانون بطريق مباشر وبمصوص خاصة واجبات معينة تلزم المكلف بالقيام بأعمال محددة أو بالامتناع عن أعمال معينة. فإن قام المكلف بما هو مأمور به أو امتنع عما هو منهى عنه ، فقد أدي الواجب ولم يقع في خطأ ، إلا كان مخطئاً وبالتالي مسئولاً عن الأضرار التي سببها للغير بهذا الخطأ.

ومن هذا القبيل ما تفرضه لوائح المرور على قائدي السيارات من واجب التزام يمين الطريق ، وواجب إضاءة السيارات ليلاً ، وواجب استعمال آلة التنبيه عند مفترق الطرق إلا في أحياء وأوقات معينة ، وواجب عدم مجاوزة حد معلوم من السرعة ، وواجب الامتناع عن السير في طرق محددة في غير اتجاه واحد. وكذلك ما تفرضه قوانين العمل أو التوظيف من واجبات محددة على عاتق العاملين.^(١) ففي جميع هذه الأحوال يسهل ضبط الخطأ باعتباره إخلالاً بالترام محدد قانوناً.

(١) نقض مدني ٣ يناير ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض ١٨ - ١١ - ٣ .

غير أنه يغلّب في هذه الالتزامات المحددة أن تكون مقررة بالنظر إلى الأحوال العادية. فإذا طرأت ظروف غير عادية فإن هذه الظروف يمكن أن تؤثر على مدى هذه الالتزامات زيادة أو نقصا. وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض في دائرتها الجنائية بتاريخ أول مارس ١٩٤٣ بأن السرعة التي تحدثت عنها لائحة السيارات هي السرعة التي يجب عدم تجاوزها في الظروف العادية ، أما إذا اقتضت الحال سرعة أقل فمراعاة مقتضيات هذه الحال تكون هي الواجبة ^(١) ، وحينئذ يتعين مدى الواجب بالرجوع إلى معيار للرجل العادي.

غير أن قصر دائرة الخطأ على الإخلال بتلك الواجبات المنصوص عليها صراحة يؤدي إلى تضيق نطاق العنصر المادي للخطأ تضيقا شديدا يجعل قواعد المسؤولية المدنية تقتصر عن تحقيق العدالة وما تقتضيه من تعويض في كثير من الحالات الأخرى.

لذلك سرعان ما سلم بوجود عدم قصر الخطأ على الواجبات القانونية المنصوص عليها صراحة وبضرورة الكشف عن واجبات قانونية أخرى غير منصوص عليها وبعد الإخلال بها خطأ يستتبع المسؤولية والتعويض.

٢- الواجبات القانونية غير المنصوص عليها - وقد ظهرت في هذا السبيل عدة محاولات :

^(١) نقض جنائي أول مارس ١٩٤٣ (المحكمة ٢٥ - ٥٢ - ٢٨ ، وقضت أيضا في ٧ يناير ١٩٥٧ بأن السرعة التي تعتبر خطرا على حياة الجمهور وتصلح أساسا للمسؤولية في جرائم القتل والإصابة بالإهمال إما يختلف تقديرها بحسب الظروف المحيطة بالحادثة ، والفصل في ذلك هو الفصل في مسألة موضوعية (المحكمة ٣٨ ، ٤٩٠ - ١٨٤).

قال البعض باستمداد الواجبات القانونية غير المنصوص عليها من المبادئ العامة للقانون وذهب آخرون إلى استمدادها من قواعد الأخلاق ، وأرجعها آخرون إلى واجب قانوني بعدم الإضرار بالغير ، أو واجب عام باتخاذ الاحتياطات اللازمة لعدم الإضرار بالغير. وقال آخرون بوجود معيار عام للخطأ يلزم كل امرئ بتباعد سلوكه للرجل اليقظ أو على الأقل سلوك الرجل المعتاد.

* العنصر النفسي للخطأ

- ضرورة القصد أو علي الأقل التمييز.

المقصود أصلاً بالعنصر النفسي للخطأ هو أن يكون مرتكب الفعل الضار قد قصد الإضرار بالغير (في حالة الجريمة المدنية) أو علي الأقل يكون قد توقع الضرر للغير نتيجة لفعله ولم يثنه ذلك عن هذا الفعل أو لم يحمله علي اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتفادي الضرر (في حالة شبه الجريمة المدنية).

فإذا توافر قصد الإضرار بالغير تحقق العنصر النفسي للخطأ ، وكان هذا الخطأ عمداً ووصف الفعل الضار بأنه جنحة مدنية. وإن لم يتوافر هذا القصد ، اكتفي في قيام المسؤولية المدنية بأن يكون مرتكب الفعل الضار مدركاً وقت ارتكابه أنه يخل بواجب قانوني وأن إخلاله هذا يمكن أن يترتب عليه الإضرار بالغير. وفي هذه الحالة يعتبر خطؤه غير عمد ويوصف فعله بأنه شبه جنحة مدنية. ولكن النتيجة واحدة من حيث قيام المسؤولية المدنية والالتزام بالتعويض ، ولا فرق في شأنهما بين ما إذا كان الخطأ عمداً أو غير عمد ، ويقول الدكتور سليمان مرقس أعني بين ما إذا كان الفاعل قد صدر في فعله عن قصد الإضرار بالغير وما إذا

كان لم يصدر فيه عن هذا القصد ، ولكنه قد ارتكبه مدركا أنه يخل بواجب قانوني وأن من شأن إخلاله بهذا الواجب أن يضر بالغير.

ويلاحظ أن قصد الإضرار يتضمن توافر التمييز أو الإدراك ، ولكن توافر التمييز لا يتضمن توافر قصد الإضرار ، غير أنه لأن المسؤولية تقوم بدرجة واحدة في الحالتين ، جري القول على الاكتفاء في قيامها بتوافر التمييز.

وظاهر أن التحقق من توافر قصد الإضرار أو من توافر التمييز يقتضي الغوص في أعماق النفس الإنسانية لتبين الحالة النفسية لمرتكب الفعل الضار وقت ارتكابه. ولا شك أن ذلك أمر صعب تحقّقه مما يجعل متعذرا علي المصاب إقامة الدليل علي توافر هذه الحالة النفسية لدي مرتكب الفعل الضار وقت ارتكابه.

لذلك ذهب كثير من الشراح إلى الاكتفاء في تقدير توافر هذا العنصر النفسي أو عدم توافره بتقدير موضوعي مجردا ، فلا يشترط أن يثبت أن الفاعل قد تمثّل وقوع الضرر باعتباره نتيجة محتملة لفعله بل يكفي بأن يكون وسع الرجل العادي تمثله في مثل هذه الظروف حتى يفرض في الفاعل أنه تمثله فعلا ويعتبر العنصر النفسي للخطأ متوافرا فيه.

ويلاحظ أن الأخذ في تقدير العنصر النفسي للخطأ بالمعيار المادي أو الموضوعي يناهى بالمسؤولية عن أن تكون شخصية ويجعلها أقرب إلى أن تكون مسؤولية مادية وأن الاحتفاظ بالعنصر النفسي علي هذا الوجه يجعل أهميته في واقع الأمر ضئيلة ، فهو ينتهي إلى أن يكون بمثابة اشتراط للتمييز والحرية.

وهذا الشرط الأخير يمثل الحد الأدنى من العنصر النفسي الذي لا غنى عنه لتوافر الخطأ الذي تقوم علي أساسه المسؤولية المدنية ، وذلك لأن الخطأ إخلال بواجب قانوني ، ولأن هذا الواجب لا بد في نشوئه من قاعدة تفرضه ، ولأن القاعدة القانونية هي خطاب موجه إلى الناس بأمر أو نهي ، فهي تفرض فيمن توجه إليهم التمييز أو الإدراك ، بل هي في الأصل لا تعتبر موجهة إلا إلى من يتوافر فيهم التمييز فيما عدا الحالات الاستثنائية التي يفرض فيها القانون واجبا لا يتطلب من المكلف به تمييزا أو إدراكا ويمكن اقتضاؤه منه دون حاجة في ذلك إلى أي عمل إرادي من جانبته كما هو شأن الالتزام بالضرائب وشأن التزام المتبوع عديم التمييز بضمان أفعال تابعه الخ

ولذلك نص التقنين المدني المصري الحالي في المادة ١٦٤ منه - علي ضرورة توافر التمييز في مرتكب الفعل الضار حتى يمكن إلزامه بما سببه من ضرر للغير.

وبناء علي ذلك لا يسأل المجنون ولا الصبي غير المميز عن أفعالهما الضارة بالغير بالرغم مما فيها من مساس بحقوق الغير ومن خرق مادي للواجبات المقابلة لهذه الحقوق لأن خطاب الشارع بهذه الواجبات لا يعتبر موجهها إلا إلى ذوي التمييز.

* مسؤولية عديم التمييز ^(١)

لذلك اتجهت أكثر الشرائع الحديثة نحو تقرير مسؤولية عديمي التمييز عن أفعالهم الضارة ، علي الأقل في الأحوال التي لا يتسنى فيها للمصاب الحصول

(١) دكتور سليمان مرهس المرجع السابق ص ٢٣٤ وما بعدها.

على التعويض من شخص مسئول عن عديم التمييز الذي ارتكب الفعل الضار والتي يكون فيها مركز عديم التمييز المالي يسمح بإلزامه بتعويض المصاب ولو تعويضا جزئيا.

وقد سار المشرع المصري أيضا في هذا الاتجاه ، فنص في المادة ١٦٤ فقرة ثانية من التقنين المدني الحالي - استثناء من حكم الفقرة الأولى من المادة المذكورة - علي أنه " ومع ذلك إذا وقع الضرر من شخص غير مميز ولم يكن هناك من هو مسئول عنه ، أو تعذر الحصول علي تعويض من المسئول ، جاز للقاضي أن يلزم من وقع منه الضرر بتعويض عادل ، مراعيًا في ذلك مركز الخصوم " .

* خصائص مسؤولية عديم التمييز الاستثنائية في القانون المصري

يبين من نص المادة ١٦٤ فقرة ثانية مدني مصري وما يقابلها في التشريعات العربية الأخرى المشار إليها أن المسؤولية التي تقررها مسؤولية استثنائية ، احتياطية ، جوازية ، ومخففة.

فهي مسؤولية استثنائية لأنها مقررّة خلافا للأصل المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ذاتها ، إذ أنها مسؤولية دون خطأ تفرض علي شخص عديم التمييز في حين أن القاعدة أن لا مسؤولية بلا خطأ وأن عديم التمييز لا يسأل.

وهي مسؤولية احتياطية لأنها لا يمكن الالتجاء إليها إلا إذا لم يوجد شخص مسئول عن عديم التمييز أو وجد وانتفتت مسؤوليته أو تعذر الحصول منه علي التعويض لا عساره. ومن شأن هذا الشرط تضيق نطاق هذه المسؤولية

الاحتياطية إذ الغالب أن يكون عديم التمييز في رعاية شخص غيره يكون مسئولاً عنه.

وهي مسئولية جوازية بمعنى أن أمرها متروك للقاضي ، فله أن يحكم بها إذا رأى أن حالة عديم التمييز المالية تسمح بإلزامه بالتعويض وله أن لا يقضي بها إذا رأى خلاف ذلك.

وهي أخيراً مسئولية تقوم على أساس العدالة لا على أساس القانون ، فيكون التعويض فيها لا التعويض القانوني الكامل حتماً بل التعويض الذي يراه القاضي عادلاً مع مراعاة حالة عديم التمييز المالية وكذلك حالة المصاب المالية وجسامة الضرر. فإذا كان عديم التمييز ذا يسار كبير والمضرور ليس كذلك والضرر جسيماً ، جاز للقاضي إلزام الأول بالتعويض الكامل الذي يجبر الضرر كله ، كما يجوز له أن يخفض مبلغ التعويض وبخاصة إذا كان عديم التمييز ليس لديه ما يفرض عن حاجته وحاجة من تلزمه نفقتهم أو كان المضرور ذا يسار يجعله قادراً على تحمل جزء من الضرر.

* مسئولية السكران والمخدر والمنوم والمحموم وغيرهم من عديمي التمييز ولأن المعول عليه في نفي المسئولية انعدام التمييز وقت ارتكاب الفعل الضار بقطع النظر عن استمرار فقد التمييز قبل ذلك أو بعده ، فإن من يفقد التمييز بصفة وقتية لا يكون مسئولاً عن الأفعال الضارة التي يرتكبها أثناء فقد التمييز.

غير أنه يجب أن يقيم هو الدليل على أنه كان وقت ارتكاب الفعل للضرر فاقد التمييز فقداً تاماً. وكما تتشدد المحاكم في إثبات الجنون وقت ارتكاب الفعل

الضار تتشدد أيضا في إثبات فقد التمييز فقدا كليا بسبب السكر أو تعاطي المخدرات أو التتويم المغناطيسي أو الحمي الشديدة.

وفوق ذلك فإن المحاكم تعتبر من أوجد نفسه بإرلنته في حالة تفقده التمييز مرتكبا خطأ يجعله مسئولا عن فقده التمييز وعما ارتكبه من أفعال ضارة في أثناء ذلك ، فيسأل كل من السكران والمخدر والمنوم عما يرتكبه أثناء فقده التمييز من أفعال ضارة إذا كان قد تعاطي الخمر أو المخدرات مختارا أو كان قد قبل أن ينوم تتويما مغناطيسيا. أما إذا كان السكران أو المخدر قد تناول الخمر أو المخدر دون أن يظن إلى ذلك أو يريده ، فإنه لا يسأل عما يرتكبه من أفعال ضارة أثناء فقده التمييز. ويفرض في السكران أو المخدر أو المنوم أنه أوجد نفسه في هذه الحالة ما لم يثبت هو أنه وجد فيها دون خطأ منه ودون أن يريد ذلك. أما المحموم والمصاب بمرض النوم أو بالصرع فلا يسألون عما يقع منهم في أثناء فقدهم التمييز ولا يكلفون بأن يثبتوا أن فقد التمييز لم يكن بخطأ منهم لأن الظاهر أن هذه الأمراض لا دخل فيها لإرادة الإنسان.

* الخطأ في المسؤولية التعاقدية ^(١)

يتحقق الخطأ في المسؤولية التعاقدية عند قيام المدين بتنفيذ الالتزام المستمد من العقد سواء كان ذلك الالتزام بنتيجة أو التزاما بوسيلة.

(أ) الخطأ في الالتزام بنتيجة :

جوهر التزام المدين نتيجة معينة يعتمد بتحقيقها. كاللزام الناقل في عقد نقل الأشخاص بتوصيل الركاب سالما إلى محطة الوصول ، فإذا لم يتحقق ذلك

(١) دكتور أحمد شوقي محمد عبد الرحمن النظرية العامة للالتزام ص ٢٠٣ وما بعدها.

النتيجة اعتبار المدين مخطئاً. حتى ولو كان قد بذل في سبيل تحقيقها عناية الرجل المعتاد ، ويكفي الدائن إثبات عدم تحقق النتيجة ، ولا يجدي المدين للتخلص من المسؤولية أن يثبت أنه قد التزم الحيلة والعناية التي يبذلها الرجل المعتاد ، إذ عليه إثبات السبب الأجنبي ، أي حادثاً لا يد له فيه ولا يمكن توقعه ولا دفعه جعل تنفيذ الالتزام أي تحقيق النتيجة مستحيلاً.

(ب) الخطأ في الالتزام بوسيلة :

إذا كان المدين قد التزم بالترام عام بالتبصر واليقظة ، كالترام الطيب بعلاج المريض ، فيتحقق خطأ المدين إذا صدر منه إهمال أو عدم تبصر يعتبر انحرافاً عن المسلك المألوف للرجل المعتاد. وفي هذا الالتزام يتحد معيار تقدير الخطأ في المسؤولية التعاقدية والمسؤولية التقصيرية ، إذ أن المعيار في الصورتين هو المعيار المجرد ، ويكون بمقارنة مسلك ذلك المدين بالمسلك المألوف للمدين المعتاد. وعلي المضرور في كلتا المسؤوليةين إثبات خطأ المدين.

وقد نصت علي ذلك الفقرة الأولى من المادة (٢١١) من القانون المدني الجديد حيث تقرر أنه : " في الالتزام بعمل ، إذا كان المطلوب من المدين هو أن يحافظ على الشيء أو أن يقوم بإدارته ، أو أن يتوخى الحيلة في تنفيذ التزامه . فإن المدين يكون قد وفى بالالتزام إذا بذل في تنفيذه من العناية كل ما يبذله الشخص للعادي ولو لم يتحقق الغرض المقصود ، هذا ما لم ينص القانون أو الاتفاق علي غير ذلك " .

فالخطأ في الالتزام بوسيلة كما صورته الفقرة الأولى من المادة (٢١١) قانون مدني يتحقق عند انحراف المدين في تنفيذ التزامه عن العناية التي يبذلها الرجل المعتاد. وهو نفس المعيار في المسؤولية التقصيرية. ومع ذلك يظل هناك فارق بين المسئوليتين. فبينما يكون ذلك المعيار موحدًا في جميع حالات المسؤولية التقصيرية، إلا أنه بالنسبة للمسئولية العقدية. قد يستبعد المعيار الموضوعي ويحل محله معيار ذاتي.

فيجوز الاتفاق بين طرفي العلاقة التعاقدية. والقاعدة أن العقد شريعة المتعاقدين ، علي معيار آخر يقاس به مدي انحراف المدين في تنفيذ التزامه. فقد يتفق المتعاقدان علي أن يبذل المدين في تنفيذ التزامه نفس العناية التي يبذلها عادة في شئونه الخاصة حتى ولو كانت أقل أو أعلا من مستوي الرجل المعتاد. وقد أجازت المادة (٢١١) فقرة أولى الاتفاق علي معيار يختلف عن المعيار الوارد فيها. ومن ناحية أخرى ، فهناك بعض العقود ، وضع المشرع لها معايير مختلفة يقاس بها مدي انحراف المدين.

فبالنسبة للوديعة بغير أجر نقضي المادة (٧٢٠) فقرة أولى قانون مدني بأن علي المودع عنده " أن يبذل من العناية في حفظ الشيء ما يبذله في حفظ ماله ، دون أن يكلف في ذلك أزيد من عناية الرجل المعتاد " فإذا كان المودع عنده شخصا محدود التبصر واليقظة ، فلا يكون مسئولًا إذا بذل في سبيل المحافظة علي الشيء عناية لا تتجاوز تلك التي يبذلها في شئونه الخاصة. أما إذا كان متمتعًا بفطنه وتبصره ونكاه يفوق الرجل المعتاد ، فلا يلزم في المحافظة علي الشيء ببذل تلك العناية الفائقة التي درج عليها في شئونه الخاصة ، إذ يكفي به بذل

عناية الرجل المعتاد. وقد راعي المشرع في ذلك أن عقد الوديعة بغير أجر عقد تفضل ، فالمودع عنده لم يتلق مقابلاً للخدمة التي يؤديها. فكان من العدالة عدم تحميله بعناية أكثر من تلك التي اعتاد عليها في أموره الخاصة.

وعلي العكس فقد نصت المادة (٦٤١) لقانون مدني والخاصة بعارية الاستعمال أن : " علي المستعير أن يبذل في المحافظة علي الشيء العناية التي يبذلها في المحافظة علي ماله دون أن ينزل في ذلك من عناية الرجل المعتاد " فالعناية التي يلتزم بها المستعير يجب ألا تقل عن عناية الرجل المعتاد . ولكنها قد تزيد عن ذلك ، إذا كان المستعير لديه من اليقظة والفطنة التي اعتاد عليها في تصريف شئونه الخاصة. ما يفوق مستوى الرجل المعتاد.

وحكمة المشرع من ذلك هو أنه طالما أن المستعير يستفيد من خدمة أداها له المعير دون مقابل ، فالعدالة تفرض عليه إذن بذل عناية خاصة ، وإن كان من الجائز أن تزيد عن عناية الرجل المعتاد ، إلا أنه لا يمكن أن تقل عن تلك العناية.

* درجة جسامة الخطأ : ^(١)

الأصل أن كل خطأ مهما قل شأنه يصلح لأن يكون أساساً للمطالبة بتعويض الضرر الذي سببه ، لأن نص القانون علم يوجب المسؤولية علي فاعل الخطأ مهما كان قدره ذلك أن المشرع في نطاق المسؤولية التقصيرية لا يميز بين الخطأ العمدي وغير العمدي ولا بين الخطأ للجسيم ولا الخطأ اليسير ، فكل

(١) لمستشار عز الدين لندلصوري والدكتور عبد الحميد الشوربي المسؤولية المدنية ص ٧٩ وما بعدها.

منهما يوجب تعويض الضرر الناشئ عنه وأنه يكفي لقيام المسؤولية مجرد إهمال اتخاذ ما توجبه الحيلة أو اليقظة ولكن جري قضاء بعض المحاكم علي الخروج علي هذه القاعدة في حالتى النقل بغير أجر والخطأ الفني :

أولا - للنقل بغير أجر :

يذهب رأي إلى أن الرابطة التي تربط الناقل المتبرع بالمسافر رابطة عقدية لأن انعدام الأجر لا يمحو الرابطة العقدية ولا ترتفع المسؤولية إلا بإثبات أن إصابة المسافر ترجع إلى خطئه وحده أو إلى القوة القاهرة.

ويؤخذ علي الرأي بأنه لم يوضح كيف يمكن أن تتحقق رابطة عقدية بين شخصين لم يتعاقد أحدهما مع الآخر ؟

الرأي الراجح هو الذي يحمل فيه أمين النقل المسؤولية التقصيرية حتى عن الخطأ اليسير في حالة النقل بغير عوض تطبيقاً للقواعد العامة ولنص المادة (١٦٣) من القانون المدني .

* الخطأ الفني ... مسؤولية الطبيب :

ميز البعض بين الخطأ العادي الذي يقع فيه الطبيب كغيره من الناس كلما فاتته أن يؤدي واجب الحرص علي الجميع والخطأ الفني إذا خالف الأصول الفنية التي تستوجبها مهنته فيسأل عن خطئه في النوع الأول علي اختلاف صورته ، أما النوع الثاني فلا يسأل إلا عن الخطأ الجسيم وذلك لتتسع حرية البحث والعمل والانتفاع بالنظريات العلمية الحديثة.

وإذا كانت الحكمة من عدم مسؤولية الطبيب عن خطئه اليسير مردها ، إدخال الطمأنينة في نفوس الأطباء حتى لا يعوقهم الخوف من المسؤولية عن الإقدام

المفيد المنتج ، فإن من الواجب أيضا حماية الجمهور حتى لا يعيث بسلامته خطأ الأطباء ، ومن جهة أخرى فإن حلجة القضاء إلى مناقشة المسائل الفنية ليست قاصرة على دعاوى المسؤولية للأطباء وغيرهم من الفنيين ، إنما تتناول كل دعوى يثار فيها بحث فني.

وعلى العكس يذهب رأي آخر : إلى نقد الرأي القائل بعدم مسؤولية الطبيب عن خطئه اليسير ، بالقول ، بأن القاتون حينما رتب مسؤولية المخطئ عن خطئه قد ورد عاما لم يفرق من ناحية الخطأ بين درجاته للهيئ منها والجسيم ، ومن ناحية المخطئين لم يفرق النص بين الفنيين وغير الفنيين.

والرأي الراجح في الفقه والقضاء يذهب إلى أن مسؤولية الطبيب عن خطئه في الحالات التي لا تعاقب فيها مع المريض كما هو الشأن في المستشفيات الحكومية المجانية مسؤولية تقصيرية فيسأل عن خطئه اليسير ، فالطبيب يسأل عن الخطأ الذي لا يقع من الطبيب اليقظ الذي وجد في نفس الظروف وتتوافر مسؤولية الطبيب ولو كان الباعث على العلاج أو الجراحة تجربة علمية وخدمة للطب ، وأن رضا المريض لا تنتفي به مسؤولية الطبيب فيما يقع منه ويمس حياة المريض وسلامة جسمه.

* الأخطاء الفنية الأخرى

يقاس على خطأ الطبيب سائر الأخطاء المهنية الأخرى كخطأ الصيدلي والمهندس والمحامي والمقاول ويلاحظ أن مسؤوليتهم قائمة في أغلب الأحوال على المسؤولية التعاقدية لا المسؤولية التقصيرية إذ أنهم مرتبطون بعقود مع عملائهم ، والخدمة الفنية التي يلتزمون بها لا تزيد عن بذل عناية خاصة

تقتضيها أصول الحرفة ويتلقى معيار المسؤولية العقدية والتقصيرية ولا خيره بينهما.

(مراجع البحث المسؤولية المدنية لمصطفى مرعي ص ٣٣٦ وما بعدها
المسؤولية المدنية لحسين عامر ص ١٩٣ وما بعدها المسؤولية العقدية
والتقصيرية لحسن عكوش ص ٧٥ وما بعدها المسؤولية المدنية للمستشار عز
الدين الدناصورى والدكتور عبد الحميد الشواربي ص ٧٩ وما بعدها)

أحكام نقض

(ركن الخطأ)

المسائلة بالتعويض قوامها خطأ المسئول وإذ كان ما أورده الحكم المطعون فيه لا يؤدي إلى توافر هذا العنصر من عناصر المسؤولية لأن استمرار الطاعن في إجراءات التنفيذ بقبض جزء من الدين الذي يدعيه لا يعد خطأ منه يستوجب المسؤولية بالتعويض لأن المشرع لم يرتب على رفع دعوى عدم الاعتداد بالحجز أثراً موقفاً للإجراءات كالأثر المترتب على رفع الإشكال في التنفيذ سواء من المدين أو الغير ، خصوصاً وقد تمسك الطاعن بأن المحجوز لديها سارعت إلى الوفاء بما هو مستحق في نمتها للمحجوز عليه عقب الحجز بوقت قصير وقبل صدور الحكم الانتهائي بعدم الاعتداد بإجراءات التنفيذ بما يرفع عنه مظنة الخطأ بعدم احترام حجية الأحكام فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(نقض ١٩٧٧/٣/٢٨ سنة ٢٨ الجزء الأول ص ٨١٢)

- لا محل لطلب التعويض إذا كان خطأ المجني عليه فلعنشا إلى درجة

يتلائم بجانبها خطأ الجاني ولا يكاد ينكر.

الأصل أن كل فعل خاطئ نشأ عنه ضرر للغير يوجب مسئولية فاعله عن تعويض ذلك الضرر. فالمسئولية ولجبة ابتداء ، ولكنها قد تخف أو تتضاعف بنسبة خطأ المجني عليه ، ومبلغ اشتراكه مع الجاني في إحداث الضرر ، وذلك ما يعرف عند علماء القانون بنظرية الخطأ المشترك وقد تجب مسئولية المجني عليه مسئولية الجاني ، متى تبين من ظروف الحادثة أن خطأ المجني عليه كان فاحشا إلى درجة يتلائم بجانبها خطأ الجاني ولا يكاد ينكر ، كان يكون المجني عليه تعمد الإضرار بنفسه ، فانتهاز فرصة خطأ الجاني واتخذة وسيلة لتنفيذ ما تعمد من إيقاع الإضرار بنفسه ، وتلك هي الحالة الوحيدة التي يصح أن يرفض فيها طلب التعويض.

(جلسة ١٩٣٢/١١/٢٨ طعن رقم ٢٢١٩ سنة ٢٢ ق٢)

- كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض م ١٦٣ مني - شمول النص كل فعل أو قول خاطئ سواء كان مكونا لجريمة معاقبا عليها أم كان لا يقع تحت طائلة العقاب - مؤدى ذلك .

أن المشرع إذ نص في المادة - ١٦٣ من القانون المدني على أن " كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض " فقد رتب الالتزام بالتعويض على كل خطأ سبب ضررا للغير ، ولورد عبارة النص في صيغة عامة ، بما يجعلها شاملة لكل فعل أو قول خاطئ ، سواء أكان مكونا لجريمة معاقبا عليها ، أم كان لا يقع تحت طائلة العقاب ويقتصر على الإخلال بأي واجب قانوني لم تكفله

القوانين العقابية بنص خاص ، ومؤدى ذلك أن المحكمة المدنية يجب عليها البحث فيما إذا كان الفعل أو القول المنسوب للمعتول - مع تجرده من صفة الجريمة - يعتبر خروجاً على الالتزام القانوني المفروض على الكافة ، بعدم الإضرار بالغير دون سبب مشروع ، فلا يمنع انتفاء الخطأ الجنائي من القول أو الفعل المؤسس عليه الدعوى المدنية من توافر الخطأ المدني في هذا القول أو ذلك الفعل ، لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على عدم وجود ركن الخطأ فيما استند للمطعون ضده إلى الطاعن لمجرد أن هذا الإسناد لا يشكل جريمة ، بما مؤداه أن - الخطأ لا يتوافر في حق المطعون ضده إلا أن يكون مكوناً لجريمة جنائية ، فإنه يعد تخصيصاً من الحكم لعموم نص المادة ١٦٣ من القانون المدني بغير مخصص ، وهو الأمر الذي حجب محكمة الاستئناف عن استظهار ما إذا كان هناك خطأ مدني ضار يستوجب مساعلة المطعون ضده بالتعويض عنه أم لا ، وبالتالي يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن.

(نقض مدني ١٩٨٥/١٢/١٩ - الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٥٢ ق)

- استخلاص الخطأ في اتخاذ إجراءات الحجز الإداري على أموال المدين - الموجب للمسئولية هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ما دام هذا الاستخلاص سابقاً ومستمداً من عناصر تؤدي إليه من وقائع الدعوى.

أن الحق في اتخاذ إجراءات الحجز الإداري علي أموال المدين عملاً بالمادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل في شأن الحجز الإداري وبيع تلك الأموال جبراً - مقيد وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة - بأن يكون استعمال هذا الحق غير مصحوب بخطأ جسيم. لما كان ذلك وكان استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ما دام هذا الاستخلاص سائفاً ومستمداً من عناصر تؤدي فيه إليه من وقائع الدعوى ، وكان اللبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع خلصت في حدود سلطتها في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها إلى أن الخطأ الذي شاب إجراءات المزايدة علي النحو الوارد في الحكم الصادر من محكمة النقض في الطعن رقم ١٠٥ سنة ٤٢ ق كان غير مقترن أو مصحوب بسوء نية بقصد الإضرار بالطاعن ولم يكن خطأ جسيماً وأقامت قضاءها علي ما يكفي لحمله ، فإن هذا النعي يكون علي أساس.

(نقض مدني ١٩٨٥/٥/١٥ - الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٥١ ق)

- عدم تنفيذ المدين لالتزامه التعاقدى يعتبر في ذاته خطأ يرتب مسئوليته لما كان عدم تنفيذ المدين لالتزامه التعاقدى يعتبر في ذاته خطأ يرتب مسئوليته وكان الحكم المطعون فيه وعلي ما سلف بيانه قد انتهي إلى أن الطاعن أخل بما التزم به العقد المؤرخ ١٩٧٧/١/٥ بعدم كتابة اسم المطعون ضده الأول كمنتج علي تترات الفيلم محل النزاع وعلي أفيشات الدعاية الخاصة به وهو ما يكفي لتوافر الخطأ في حقه فإن النعي عليه بالقصور في التسبب يكون علي غير أساس.

- علي المضرور أن يثبت وقوع الخطأ

يتعين علي المضرور أن يثبت وقوع الخطأ المعين الذي نشأ عنه الحادث وارتبط معه برابطة السببية .

(نقض ١٩٥٨/٥/١٥ س ٩ ص ٤٤١)

- الإبلاغ عن الجرائم من الحقوق العامة - مساعدة سيئ النية أو المتهم والأر عن عن الأضرار التي قد تلحق بالمبلغ ضده - عجز المبلغ عن إثبات الوقائع المبلغ عنها لا يقطع بكنبها كما وان القضاء بالبراءة لعدم توافر القصد الجنائي لا يدل علي كذب البلاغ.

لما كان الإبلاغ عن الجرائم حق من الحقوق العامة سواء للمجني عليه أو لغيره من الأفراد ولا يلزم لممارسته لمن يتأكد المبلغ سلفا من صحة ما يبلغ به فذلك شأن الجهات المختصة بالتحقيق ، فمن ثم لا يسأل المبلغ عن التعويض عما قد يلحق المبلغ ضده من أضرار إلا إذا كان في الأمر إساءة لاستعمال هذا الحق بأن صد الإبلاغ عن سوء قصد أو بالأقل متعمدا برعونة وتهور ، وكان عجز المبلغ عن إثبات الوقائع المبلغ عنها لا يقطع بكنبها كما أن القضاء بالبراءة من جريمة لعدم توافر القصد الجنائي فيها لا يدل علي كذب البلاغ المقدم عنها. لما كان ذلك ، وكان اللبين من أسباب الحكم الصادر في اللجنة رقم ٩٢٧٣ سنة ١٩٨١ قطور المقدم صورته الرسمية لمحكمة الموضوع ، أنه قضى ببراءة المطعون ضده مما أسنده إليه الطاعن لعدم توافر القصد الجنائي لدي المطعون ضده في دخوله وحيازته الشقة محل النزاع علي سند من أنه كان يستند إلى عقد

يجاز صادر له من الحائز الظاهر وأنه أخلى الشقة عقب تقديم الطاعن شكواه
فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص إلى أن الطاعن قد تسرع في إبلاغه ضد من
وجده حائزاً لشقته من مجرد الحكم ببراءة هذا الأخير وعدم تأكيد شهادتي
الطاعن له فيما نسبته إليه ، ولقام علي ذلك قضاءه بإلزامه بالتعويض ، يكون
معيباً بالفساد في الاستدلال والقصور بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي
أسباب الطعن.

(نقض مدني ١٩٨٦/٥/٢٩ - الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٥٤ ق)

لمحكمة الموضوع السلطة التقديرية في استخلاص الفعل الذي يؤسس عليه طلب
التعويض - شرط ذلك - متى لا يعد تبليغ الجهات المختصة فيما يقع من
ال جرائم خطأ تقصيرياً يستوجب مسؤولية المبلغ.

لما كان استخلاص الفعل يؤسس عليه طلب التعويض وإن كان مما يدخل في
حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنه يشترط أن يكون هذا
الاستخلاص سائغاً وله أصل ثابت بالأوراق وكان تكييف هذا الفعل بأنه خطأ أو
نفي هذا الوصف عنه هو من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض.
وإذ كان تبليغ الجهات المختصة بما يقع من الجرائم - وعلي ما جري به قضاء
هذه المحكمة - لا يعد خطأ تقصيرياً يستوجب مسؤولية المبلغ ، إلا إذا ثبت كذب
الواقعة المبلغ بها وأن التبليغ صدر عن سوء قصد ، وبغية الكيد والنيل والنكاية
بمن أبلغ عنه ، أو ثبت صدور التبليغ عن تسرع ورعونه وعدم احتياط ، أما إذا
تبين أن المبلغ كان يعتقد بصحة الأمر الذي أبلغ به ، أو قامت لديه شبهات تبرر
التبليغ فلا يكون ثمة وجه لمساءلته عنه ، لما كان ذلك وكان الثابت من الإطلاع

علي لوراق القضية ٢٣٣ - ١٩٨٢ حصر أموال عملة القاهرة - المودعة ملف الطعن - أن البنك الطاعن أبلغ النيابة العامة في ١٩٨٢/٨/١٦ بأن المطعون ضده حصل من البنك علي تسهيلات ائتمانية بلغت ٣٠٨٦٠٠ دولار أمريكي بضمانات من بينها ودیعة مقدارها خمسمائة ألف دولار ، ثم تمكن بمساعدة بعض موظفي البنك من فك هذه الودیعة وقبدها في حسابه الجاري ففقد البنك هذه الضمانة وتعرضت أمواله للخطر ، وأن المطعون ضده حول من حسابه مبلغ خمسين ألف دولار إلى حساب أحد هؤلاء الموظفين في ١٩٨١/١/٨ فاحتفظ هذا الأخير بطلب التحويل دون قيد أو اعتماد ولم يستأنف بعد تقاعده - لاستدعاء البنك له لسواله في ذلك ، وانتهى البنك في تبليغه إلى طلب تحقيق هذه الوقائع لاستظهار العلاقة بين ما لحق به من ضرر وما حصل عليه الموظف المذكور من أموال المطعون ضده ، كما ثبت في تقريری لجنتي الفحص اللتين شكلتهما النيابة العامة أن فك الودیعة المشار إليها تم بالمخالفة للقواعد المصرفية المعمول بها بعد أن جمدت ضمانات للتسهيلات الائتمانية التي منحت للمطعون ضده ، وأنه حتى ١٩٨٢/١١/٣٠ كان مدينا للبنك بمبلغ ١٧٠٤٢ دولارا أمريكيا ، ٥٩٧٦٠٦ فرنكا فرنسيا ، ٦٢٩٨ جنيهها مصريا ، وأن النائب العام أمر بمنعه والموظف المشار إليه وزوجتيهما ولولادهما القصر من التصرف في أموالهم أو إدارتها وذلك بناء علي طلب نيابة الأموال العامة لما ثبت لديها من أن " الدلائل توافرت قبلهما على إقرار جريمة تسهيل الاستيلاء علي مبلغ الودیعة بعد فكها " ، وإذ كان مؤدي ما تقدم أن البنك للطاعن أبلغ النيابة العامة بوقائع توافرت لديه الدلائل الكافية المؤدية لاقتناعه بصحتها ولم يصدر في تبليغه عن تسرع أو

رعونة أو عدم احتياط ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر إذ أقام قضاءه على أن البنك " أساء استعمال حقه في الإبلاغ وأتم تصرفه بالسرعة وعدم تحري الدقة وبسوء نية بقصد الكيد للمشكو في حقه " - وهو من الحكم استخلاص غير سائغ وتكليف للفعل غير صحيح - فإنه فضلا عن مخالفته القانون وخطئه في تطبيقه يكون معيبا بالفساد في الاستدلال وبمخالفة الثابت في الأوراق بما يوجب نقضه دون حاجة لمناقشة باقي وجه الطعن.

(نقض مدني ١٩٨٢/١/٢٠ - الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٥٦ ق)

- تقدير قيام الوقائع المكونة للخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبيه وتقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع - شرط ذلك.

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير قيام الوقائع المكونة للخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبيه وتقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائغا ومستندا إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق ، لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد انتهت إلى نفي مشاركة مورث هؤلاء المطعونون ضدهم في الاستيلاء على الأرض أو الانتفاع بغلتها أو في تقديم الشكاوي والتي وجهها المزارعون للجهات الرسمية ضد الطاعن الأول بما تنتفي معه مسئوليته عن الربيع أو الالتزام بالتعويض الأبدي ، وكان ما خلص إليه الحكم المطعون فيه من أن مسئولية المورث تنحصر في مجرد تمكنه المزارعين من بقائهم في الأرض محل النزاع بعد انتهاء مدة زراعتهم إخلالا

بالواجبات المفروضة عليه بموجب عقد العمل المحرر بينه وبين الطاعنين ،
ورتب علي ذلك انتقاء التضمن بين المورث وبين واضعي اليد لاختلاف نوع
المسئولية الموجبة للتعويض فإن ما نعاه الطاعنان علي الحكم المطعون فيه
يكون غير مقبول.

(نقض مدني ١٩٨٧/٥/٢٤ - الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥٢ ق)

- يتعين للحكم بالتعويض بسبب العدول عن الخطبة أن تتوافر شرائط المسؤولية
التقصيرية بأن يكون هذا العدول قد لازمته أفعال خاطئة في ذاتها ومستقلة عنه
استقلالاً تاماً ومنسوبة لأحد الطرفين وأن ينتج عنه ضرر مادي أو أدبي للطرف
الأخر. فإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بالتعويض للمطعون
عليها في فسخ الخطبة علي ما ورد فيه من أن الطاعن أقدم علي فسخ الخطبة
لغير ما سبب سوي طمعه في مال والد خطيبته لرفضه أن يخص ابنته بنصيبها
في ماله حال حياته واعتبرت المحكمة عدول الطاعن لهذا السبب عدولاً طائشاً
ليس له مسوغ يقتضيه ورتب عليه الحكم للمطعون عليها بالتعويض وكان سبب
العدول علي هذا النحو لاصقاً بالعدول ذاته ومجرداً عن أي فعل خاطئ مستقل
عنه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون إذا قضى للمطعون عليها
بالتعويض.

(نقض ١٩٦٠/٤/٢٨ س ١١ ص ٣٥٩ ، نقض ١٩٦٢/١١/١٣ س ١٣ ص ١٠٣٨)

- الخطأ المشترك - تعويض

الأصل أن كل فعل خاطئ نشأ عنه ضرر للغير يوجب مسؤولية فاعله عن
تعويض للضرر وإن فإذا كانت المحكمة قد أثبت وقوع خطأ من المجني عليه

وقالت أنه لا يجب الخطأ الواقع من المتهم فإن معنى ذلك أنها رأت أن خطأ الطاعن يربي علي خطأ المجني عليه ، وإذ كانت الدعوى لم ترفع بالمطالبة بكامل التعويض عن الحادث ، بل بالتعويض الذي طلبه والد المجني عليه بصفة مؤقتة وهو مبلغ ٢١ جنيها وصدر الحكم بذلك ، فإنه لا يكون هناك محل لما يثيره الطاعن في شأن المشاركة في الخطأ. وتأثير ذلك علي مقدار ما يتحملة من التعويض.

(جلسة ١٩٥٣/٦/١٦ طعن رقم ١٣١٤ سنة ٢٢ق)

- اشتراك المجني عليه في الخطأ موجب لتوزيع المسؤولية المدنية علي قدر الخطأ.

إن اشتراك المجني عليه في الخطأ المسبب للحادث مما يوجب توزيع المسؤولية المدنية علي قدر الخطأ.

(جلسة ١٩٥٥/٤/٩ طعن رقم ٢٧ سنة ٢٥ق)

- متى يجوز للمتهم والمسئول مدنيا في الاحتجاج بخطأ المضرور علي وارثه.

للمتهم والمسئول عن الحقوق المدنية أن يحتجا بخطأ المضرور علي وارثه في الشق من التعويض الخاص بحصته الميراثية في الحق الذي اكتسبه المجني عليه قبل وفاته في المطالبة بالتعويض.

(جلسة ١٩٥٥/٤/٩ طعن رقم ٢٧ سنة ٢٥ق)

- تقرير الحكم أن خطأ المصاب ليس من شأنه أن يمحو حقه في التعويض وإن كان يؤثر في تقدير مبلغه -- صحيح.

متي كان الحكم المطعون فيه قد ثبت أن الإصابات التي لحقت بالمطعون عليها كانت نتيجة مباشرة لخطأ عامل المصعد وأنه وإن كان ثمة خطأ مشترك بين عامل المصعد والمصابة إلا أن هذا الخطأ ليس من شأنه أن يمحو حق المصابة في التعويض وإن كان يؤثر في تقدير المبلغ الذي يقضي لها به ، فإن هذا الذي قرره الحكم هو تقرير موضوعي لا خطأ فيه.

(جلسة ١٩٥٤/٥/٢٠ طعنان رقما ٢٤٧ ، ٤٢٩ سنة ٢١ ق)

- استخلاص الحكم خطأ جهة الإدارة - مما يستوجب مسئوليتها عن التعويض - من عدم وجود أحد من رجال الشرطة في المنطقة التي وقع فيها الحادث وفي الظروف غير العادية التي حدثت فيها - استخلاص متفق.

متي كان الحكم المطعون فيه - قد اعتبر عدم وجود أحد من رجال الشرطة في المنطقة التي وقع فيها الحادث وفي الظروف غير العادية التي حدثت فيها سواء أكان ذلك راجعا إلى عدم صدور أوامر إليهم بالتواجد في هذه المنطقة أو إلى مخالفتهم لما صدر لهم من أوامر ، اعتبر ذلك خطأ من جانب الحكومة يستوجب مسئوليتها. فإنه لا يكون مخطئا في استخلاص توفر ركن الخطأ.

(الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠ ص ١٦ ص ١١٤)

٢- وكن الضرر.

١- الضرر المادي. ^(١)

قد يكون الضرر ماديا يعيب المضرور في جسمه أو في ماله وقد يكون أدبيا يصيب المضرور في شعوره أو عاطفته أو كرامته أو شرفه أو أي معنى آخر من المعاني التي يحرص الناس عليها.

فالضرر المادي هو إخلال محقق بمصلحة للمضرور ذات قيمة مالية كحق المضرور في سلامته ، فالتعدي علي الحياة أو إتلاف عضو أو إحداث جرح أو إصابة الجسم أو العقل بأي أذى آخر من شأنه أن يخل بقدرة الشخص علي الكسب أو يكبده نفقة في العلاج كل هذا ضرر مادي ، مثل الحق أيضا حق للملك فالتعدي علي الملك إخلال بحق ويعتبر ضررا فالقتل ضرر يصيب المقتول في حياته وعن طريق هذا الضرر يصاب بضرر أولاد المقتول بحرمانهم من العائل والإخلال بحقوقهم في النفقة قبل أبيهم ويكفي أن يكون من فقد العائل له حق في النفقة ولو لم يكن يعال بالفعل ذلك أن فقد العائل قد أضاع عليه حقا ثابتا هو حقه في النفقة أما إذا كان ليس له حق في النفقة ولكن كان يعال فعلا فالضرر الذي ينزل به في هذه الحالة يكون إخلالا بمصلحة مالية لا إخلالا بحق ثابت والقضاء مطرد في جواز الحكم بالتعويض عن الضرر المادي الذي يصيب من فقد العائل وهذا الحق ليس ميراثا ينتقله بل هو حق شخصي له فلا يعطي بنسبة النصيب في الإرث بل بمقدار الضرر الذي وقع ولا ينتقل حق التعويض إلى ورثة من فقد

(١) المستشار أنور المصري شرح لقانون المدني من ٤٧٠ وما بعدها الجزء الأول

العائل حتى لو مات هذا بعد رفع الدعوى . لما إذا ثبت أن أقارب المصاب مستقلون عنه وأنه لا يعولهم فلا حق لهم في التعويض والعبرة في تحقيق الضرر المادي للشخص الذي يدعيه نتيجة لوفاة آخر هو أن يثبت أن المجني عليه كان يعوله فعلا وقت وفاته وعلى نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة فيقدر القاضي ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائلته ويقضي له بتعويض على هذا الأساس فمجرد احتمال وقوع ضرر في المستقبل لا يكفي للحكم بالتعويض .

- ويجب أن يكون الإخلال بالمصلحة المالية محققا فيكون الضرر محقق الوقوع بأن يكون قد وقع فعلا أو سيقع حتما

(٢) الضرر الأدبي^(١)

تنص المادة (٢٢٢) من القانون المدني على أن :

"يشمل التعويض الضرر الأدبي أيضا ، ولكن لا يجوز في هذه الحالة أن ينتقل إلى الغير إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق ، أو طالب للدائن به أمام القضاء ومع ذلك لا يجوز الحكم بتعويض إلا للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب "

ويتبين من نص المادة (٢٢٢) مدني أن :

الضرر الأدبي هو ما يمس الشخص في مصلحة غير مالية فقد يصيب الجسم أو الشرف أو العاطفة أو مجرد الاعتداء على حق ويجب أن يكون محققا وكل من أصيب بضرر أدبي له الحق في المطالبة بالتعويض عنه فإن كان هذا الضرر

(١) لمستشار نور طلبة الوسيط في شرح القانون المدني ص ٥٩٤ الجزء الثاني .

يتمثل في موت شخص فإن الحق في المطالبة بالتعويض يقتصر على الزوج الحي وأقارب الميت إلى الدرجة الثانية وهم أبوه وأمه وجدته وأولاده وأولاد أولاده وأخوته ويستحق هؤلاء جميعا تعويضا عن الضرر الأبوي - بل يقتصر على من أصابه منهم ألم حقيقي وننوه إلى أن التعويض عن الضرر الأبوي لا يستحق إلا لمن كان له حق للنفقة على الميت ولا يقضي بتعويض عن الضرر الأبوي للخطيب أو الخطيبة ولا ينتقل الحق في التعويض عن الضرر الأبوي بالميراث أو بالعقد أو بغير ذلك إلا إذا كان هناك اتفاق على مبدأ ومقدار التعويض ما بين المضرور والمسئول أو أن تكون الدعوى قد رفعت في حياة المورث . وراجع الوسيط للسنيهوري جـ ١ ص ٩٨٦ ، ٩٦٩ وسليمان مرقس في الفعل الضار ص ٤٣ وحشمت أبو ستيت ص ٤٣٥ وأنور سلطان ص ٥٢٠ والصدء مصادر ص ٤٨٨ وأحكام ص ٣٥ وإسماعيل غانم ص ٨٩ .

* إثبات الضرر ^(١)

- على من يدعى الضرر وبطالب بتعويض عنه أن يقيم البيئة على الضرر الذي يدعيه وفقا للقاعدة العامة في الإثبات ، قاعدة " البيئة على من ادعى " .
ولأن الضرر أمر مادي ، فانه يجوز إثباته بكافة الطرق بما في ذلك البيئة والقرائن . ويعتبر التثبت من وقوع الضرر مسألة موضوعية لا رقابة فيها لمحكمة النقض . وفي هذا تقول محكمة النقض " إن إثبات حصول الضرر أو نفيه من الأمور الواقعية التي تقدرها محكمة الموضوع " .

(١) دكتور سليمان مرقس المسؤولية المدنية ص ١٧٥ وما بعدها .

" فإذا حصلت محكمة الموضوع فهمها في انتفاء الضرر المزعوم ترتبه على تأخر الملتزم في الوفاء من عدم كفاية الدليل الذي استند إليه طالب التعويض ففهمها في ذلك متعلق بالواقع ولا تراقبها فيه محكمة النقض . "

ولا يكفي إقامة الدليل على وقوع ضرر بل لا بد من إثبات مدى الضرر الذي وقع وبيان عناصره إلا إذا اقتضت الدعوى على طلب تعويض مؤقت لتقرير مبدأ المسؤولية تمهيدا لطلب التعويض الكامل ، فيكفي في طلب التعويض المؤقت إثبات وقوع أي ضرر ويلزم عند طلب التعويض الكامل إثبات كل الضرر وجميع عناصره .

*** سلطة المحاكم في بيان عناصر الضرر والتثبت من شروطه القانونية**

ولئن كان التثبت من وقوع الضرر ومداه مسألة واقعية يستقل بها قضاة الموضوع فإن تعيين هذا الضرر في الحكم وذكر العناصر المكونة له قانونا والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض يعتبر من المسائل القانونية التي تهمين عليها محكمة النقض لأن هذا التعيين هو من قبيل التكييف القانوني للواقع. فإذا قضى الحكم بمبلغ معين على سبيل التعويض دون أن يبين عناصر الضرر الذي قضى من أجله بهذا المبلغ ، فإنه يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه ، إذ يحتمل أن يكون الحكم قد ادخل في تقديره التعويض عنصرا لا تتوافر فيه شروط تعويضه أو عنصرا لم يطلب المدعى تعويضه . وكذلك يعتبر استيفاء الضرر الشروط الواجب توافرها لإيجابه التعويض مسألة قانونية يخضع فيها قاضي الموضوع لرقابة محكمة النقض . ومن هذا القبيل كون الضرر معاسا بحق أو بمصلحة مشروعة وتكليفه بأنه ضرر محقق حال أو مستقبلي أو أنه

ضرر احتمالي وتكليفه بأنه ضرر مادي أو ضرر أدبي ، وفي هذه الحالة الأخيرة القول بانتقال حق التعويض عن الضرر الأدبي إلى الورثة أو عدم انتقاله إلا إذا اتفق عليه أو طُلب به قضائياً قبل وفاة المضرور.

* عناصر للضرر ^(١)

- ننوه بادئ ذي بدء إلى أن أحكام الدائرة المدنية بمحكمة النقض قد استقرت على وجوب أن يبين الحكم عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به ، بينما استقرت أحكام الدائرة الجنائية على عكس ذلك فأعفت محكمة الموضوع من بيان عناصر الضرر ومن ثم فإن المحاكم المدنية تلتزم ببيان عناصر الضرر ولا تلتزم المحاكم الجنائية بذلك ونوضح فيما يلي أحكام كل من الدائرتين :

(أ) الدائرة المدنية : تعيين العناصر المكونة للضرر والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض من المسائل القانونية التي تهيمن عليها محكمة النقض ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالتعويض بصورة مجملة دون أن يبين كنه عناصر الضرر فإنه يكون قد عاره البطلان لقصور أسبابه مما يستوجب نقضه.

(نقض ١٩٦٣/٤/١١ س ١٤ ص ٥٢٠ ، نقض ١٩٣٢/١٢/٢٢ ، ١٩٥٢/٣/٢٧ ، ١٧

/١٩٤٧/٤/ ج ١ في سنة ٢٥ ص ٢٦٠-٢٦١ و ١٩٦٨/٣/٢٨ س ١٩ ص ٦٥٥ و ٤/

١٩٧١/٢ س ٢٢ ص ١٧٢ و ١٩٧٢/٥/١٣ س ٢٣ ص ٨٩٤ ، ١٩٨٣/٣/٢٣ طعن

١٥٩٨ س ٥٢ ق).

(١) المستشار نور مطلبة المرجع السابق ص ٤٦١ .

ب) الدائرة الجنائية : متى كان ما أورده الحكم يتضمن في ذاته الإحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم على مقارفة بالتعويض فلا تثيريب على المحكمة إذ لم تبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به إذ الأمر في ذلك متروك لتقديرها بغير معقب .

(نقض ١٩٧٣/٤/٢ س ٢٤ ص ٤٧١ ، ١٩٧١/٥/١٥ س ٢٣ ص ٢٣٤ و ٥/١٠/٥)

١٩٥٤ ج ٢ في ٢٥ سنة ص ٦٣٣)

وقضت محكمة النقض بأن :

- لما كان الضرر من أركان المسؤولية وكان ثبوته شرطاً لازماً لقيام هذه المسؤولية والحكم بالتعويض نتيجة لذلك وكانت الطاعنة قد تمسكت في دفاعها بأن المطعون عليه لم يلحقه أي ضرر من فصله للأسباب التي استندت إليها في هذا الدفاع فإن الحكم المطعون فيه وقد التفت عن هذا الدفاع ولم يعن بتحصيصه أو الرد عليه مع أنه دفاع جوهري يحتمل فيما لو ثبت أن يتغير معه وجه الرأي في الدعوى يكون مشوباً بقصور يبطله .

(نقض ١٩٦٠/١/١٢ س ١٣ ص ٧١٦)

* أحكام نقض خاصة بالضرر الأجنبي :

- التعويض عن الضرر الأجنبي عملاً بنص المادة ١/٢٢٢ من القانون المدني لا ينتقل إلى الغير إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء ، فإذا كانت الطالبة لم تدع وجود اتفاق على تحديد هذا التعويض كما أن مورثها لم

يطالب به أمام القضاء قبل وفاته فإنه لا ينتقل إلى ورثته ومن ثم لا يجوز لهم المطالبة به.

(نقض ١٩٧٧/١٢/٢٢ طعن ٣ س ٤١ ق)

- مفاد نص المادة (٢٢٢) من القانون المدني أن الحق في التعويض عن الضرر الأدبي مقصور على المضرور نفسه فلا ينتقل إلى غيره إلا أن يكون هناك اتفاق بين المضرور والمسئول بشأن التعويض من حيث مبدئه ومقداره أو أن يكون المضرور قد رفع الدعوى فعلاً أمام القضاء مطالباً بالتعويض أما الضرر الأدبي الذي أصاب ذوي المتوفى فلا يجوز الحكم بالتعويض عنه إلا للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية.

(نقض ١٩٧٥/١١/٤ طعن ٧٨ س ٤١ ق)

إذ نصت المادة (٢٢٢) من القانون المدني صراحة على أنه يجوز الحكم بالتعويض للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب وكانت الأخت تعتبر قريبة من الدرجة الثانية بالنسبة لأختها القتيلة فإن هذه القرابة تتحقق بها المصلحة في رفع الدعوى المدنية بصرف النظر على كونها وارثه للمجني عليها أم لا ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى لأخت المجني عليها بالتعويض المؤقت عن الضرر الأدبي الذي أصابها من جراء فقد أختها لم يخطئ في تطبيق القانون .

(نقض جنائي جلسة ١٩٦٩/١/٢٧ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٠ جنائي س

(١٦٨

أحكام النقص

(الضرر)

- التعويض كما يكون عن ضرر حال فانه يكون أيضا عن ضرر مستقبل متى كان محقق الوجود .

يبين من الرجوع إلى مدونات الحكم الاستئنائي الصادر بجلسة ١٩٧٣/١/٢٩ الذي التزمه الحكم المطعون فيه أنه رد على ما أثارته الشركة المطعون ضدها بصحيفة استئنائها من أن طلبها تعديل مواعيد السكر لا يقيد الجمعية الطاعنة بقوله " وحيث أن ما ساقته الشركة المستأنفة في السبب الأول للطعن سديد ذلك أن من المسلم به أن العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا بمقتضى اتفاق طرفيه ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أنه بعد أن تم التعاقد بين طرفي الخصومة بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٧ تراعى للشركة المستأنفة إدخال بعض التعديلات على مواعيد توريد السكر المتفق عليها فأخطرت المستأنف عليها بهذه الرغبة بموجب كتابها المؤرخ ١٩٧٩/٥/٢٢ وغنى عن البيان أن هذه الرغبة من جانب المستأنفة لا تقيد المستأنف عليها في شئ قلها أن تقبلها وعندئذ يتم تعديل العقد باتفاق الإراديتين كما لها أن ترفضها فيظل العقد ساريا بشروطه الأصلية التي تحدد التزامات كل من طرفيه ولكن ليس لها أن تنتزع بمجرد إيداء تلك الرغبة فتعتبر العقد لاغيا على نحو ما جاء بكتابها المؤرخ ١٩٧٩/٧/١٦ متحالة بذلك من التزاماتها الناشئة عن العقد المبرم بين الطرفين بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٧ بغير مسوغ في القانون الأمر الذي يتحقق به إخلالها بما التزمت به من توريد كمية السكر المتعاقد عليها للمستأنفة " وكان ما ساقه للحكم

المطعون فيه على النحو السالف سائغا ويتضمن الرد الضمني المستط لدفاع الجمعية الطاعة ، فإن النعي عليه يكون على غير أساس ، ولا يقبل من الطاعة ما أثارته من خطأ للحكم في تكليف دعوى الشركة المطعون ضدها ، ذلك أن البين من صحيفة الدعوى أنها أقيمت بطلب إلزام الجمعية الطاعة بأن تؤدي إلى تلك الشركة مبلغ ٧٨١٧٠ ج مفرداته ١٠٨٠٠ ج فرق ثمن ٦٠٠ طن سكر قامت بشرائه ٤٥٦٠٠ ج فرق السعر المتوقع عند شراء باقي الكمية المتعاقد عليها بالإضافة إلى ٢١٧٨٠ ج قيمة غرامة التأخير عن التوريد بواقع ٥% وانتهى الحكم إلى إجابة الشركة المذكورة إلى طلب الفروق بنوعها وجملتها ٥٦٤٠٠ ج وهو ما لا يجاوز الطلبات المطروحة على المحكمة ، وإذا كانت الجمعية الطاعة لم تحدد اثر الخطأ في تكليف الطلبات في الدعوى على قضاء الحكم ، فإن نعيها عليه في هذا الخصوص يكون مجهلا ، ولا يغير من ذلك ما ذهبت إليه من خطأ المحكمة في احتساب التعويض عن ١٢٠٠ طن سكر بما يجاوز ما لحق المطعون ضدها من ضرر حال ينحصر في ٥٠٠ طن من هذه الكمية ، لما هو مقرر من أن التعويض ، كما يكون عن ضرر حال ، فانه يكون أيضا عن ضرر مستقبل متى كان محقق الوجود ، ومن ثم فلا تثريب على محكمة الموضوع ان استجابت إلى طلب المطعون ضدها بالتعويض عن هذا الضرر .

(نقض مدني ١٩٨٥/١٢/١٦ - الطعن رقم ١٢٧٠ لسنة ٥٤ ق)

- ما يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي - مناط تحقق الضرر المادي لمن يدعيه نتيجة وفاة آخر .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تعيين عناصر الضرر الموجب للتعويض هو مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض ، وأنه يشترط الحكم بالتعويض عن الضرر المادي الإخلال بمصلحة مالية للمضرور وإن يكون الضرر محققا بأن يقع بالفعل أو بأن وقوعه في المستقبل حتميا ، وإن مناط تحقق الضرر المادي لمن يدعيه نتيجة وفاة آخر هو ثبوت أن المجني عليه كان يعوله فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وإن فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى للمطعون ضدها بالتعويض المادي على سند من مجرد قوله أن المتوفى - وهو ابنها - كان يعولها باعتبار نفقتها واجبة عليه شرعا ودون أن يثبت من أن هذه الأicale كانت قائمة فعلا على نحو مستمر ودائم وقت الوفاة فإنه يكون فضلا عن قصوره قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه في خصوص ما قضى به من تعويض مادي .

(نقض مدني ١٩٨٧/١/١ - الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٥٥ق)

تقدير الضرر ومراعاة الظروف الملائمة في تقدير التعويض مسألة موضوعية يستقل بها قاضي الموضوع ما دام لا يوجد في القانون نص يلزمه باتباع معايير معينة في خصوصه .

إن تقدير الضرر ومراعاة الظروف الملائمة في تقدير التعويض مسألة موضوعية يستقل بها قاضي الموضوع مادام لا يوجد في القانون نص يلزمه باتباع معايير معينة في خصوصه ، بما يكون معه هذا الوجه من النفي متعلقا بسلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض ، وهو ما يعد معه بهذه المثابة جدلا موضوعيا لا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة .

(نقض مدني ١٩٨٧/٤/٥ - الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٥٢ق)

لا يمنع القانون من أن يحسب في الكسب الفائت ما كان المضرور يأمل الحصول عليه من كسب مادام لهذا الأمل أسباب مقبولة .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كانت الفرصة أمراً محتملاً فإن تقويتها أمر محقق ، ولا يضع للقانون من أن يحسب في الكسب الفائت ما كان المضرور يأمل الحصول عليه من كسب مادام لهذا الأمل أسباب مقبولة ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد انتهى إلى رفض طلب الطاعنين عن الضرر المادي الذي أصابهما من جراء فقدما مورثهما على أن الأوراق خلّت من دليل على أن المجني عليه كان يعول أياً من الطاعنين وقت وفاته على نحو مستمر ودائم ، وبما أضافه إلى ذلك الحكم المطعون فيه من أن ذلك ينطوي على طلب تعويض عن ضرر محتمل لا يجوز التعويض عنه ، بما يكون معه الحكم المطعون فيه قد خلط بين الرعاية المرجوة من الابن لأبويه وهو أمر احتمالي وبين تقويت الأمل في هذه الرعاية وهو أمر محقق ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذا استبعد هذا العنصر عند تقدير التعويض يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص نقضاً جزئياً .

(نقض مدني ١٩٨٧/٤/٥ طعن رقم ٨١٤ لسنة ٥٢ق)

مسئولية أمين النقل مسئولية تعاقدية - التزام الناقل التزاماً بتحقيق غاية - مقتضى ذلك - تتحقق مسئولية عن الضرر عند تلف الأشياء أو هلاكها أثناء تنفيذ عقد النقل - سبيله إلى رفع المسئولية عنه .

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن القصور في أسباب الحكم القانونية لا يبطله ما دام أن هذا القصور لم يؤثر في النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها ، كما لا يبطل الحكم في قصوره في الإقصاح عن سنده القانوني إذ لمحكمة النقض أن تستكمل ما قصر الحكم في بيانه من ذلك ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مسؤولية أمين النقل هي مسؤولية تعاقدية وإن عقد نقل الأشياء يلقي على عاتق الناقل التزاما بضمان وصول الأشياء المراد نقلها سليمة إلى المرسل إليه وهو التزام بتحقيق غاية فإذا تلفت هذه الأشياء أو هلكت فانه يكفي أن يثبت أن ذلك حدث أثناء تنفيذ عقد النقل ويعتبر هذا إثباتاً لعدم قيام الناقل بالتزامه فتقوم مسؤوليته عن هذا الضرر بغير حاجة إلى إثبات وقوع خطأ من جانبه ولا ترتفع مسؤوليته إلا إذا أثبت هو أن التلف أو الهلاك نشأ عن عيب في ذات الأشياء المنقولة أو بسبب قوة قاهرة أو خطأ من الغير لما كان ذلك وكان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن الدعوى رفعت على الطاعنة بطلب إلزامها بمبلغ ٩٥٤٩/٣٥١ كتعويض عما لحق رسالة القطن المنقولة من أضرار وذلك باعتبارها أمينة نقل وملتزمة بتسليم الرسالة التي عهد إليها بنقلها كاملة وسليمة إلى المرسل إليه في مكان الوصول وكان الحكم الابتدائي - المؤيد بالحكم المطعون فيه والمحال إليه في أسبابه - قد انتهى أخذاً بتقرير الخبير المنتدب إلى القضاء بإلزام الطاعنة بمبلغ ٨٠٧١/٩٤٤ كتعويض تأسيساً على أن الرسالة المنقولة لم تسلم للمرسل إليه بالحالة التي سلمت بها إلى الطاعنة (الناقلة) وأن الضرر الذي لحق الرسالة يرجع إلى إهمال الطاعنة التي كان في إمكانها تفادي وقوع الحادث لو قامت ببعض الإجراءات ، فإنه يكون قد انتهى إلى نتيجة

صحيحة في القانون ولا يعيبه عدم إصلاحه عن سنده القانوني إذ لمحكمة النقض أن تستكمل ما قصر الحكم في بيانه من ذلك ، كما أن النعي على الحكم المطعون فيه فيما استطرد إليه تزييدا من وقوع إهمال من الطاعنة (الناقلة) يتمثل في عدم تغطية الرسالة بالمشمع وعدم وجود تباع السيارة فوقها - أيا كان وجه الرأي فيه - يكون غير منتج وروده على أسباب زائدة لا يستلزمها قضاء الحكم ، ولما كانت الطاعنة وإن تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن الحادث يرجع إلى سبب أجنبي هو احتمال وجود ماس كهربائي إلا أنها لم تقدم ما يؤيد ذلك ومن ثم فلا يعيب الحكم المطعون فيه عدم تعرضه لهذا الدفاع إذ أن محكمة الموضوع غير ملزمة بتكليف الخصوم بتقديم الدليل على دفاعهم أو لفت نظرهم إلى مقتضياته مما يكون معه النعي بهذه الأسباب على غير أساس.

(نقض مدني ١٩٨٥/١٢/٣٠ - الطعن رقم ١٩٤٣ لسنة ٥٠ق)

٣- وكن علاقة السببية^(١)

* ضرورة السببية المباشرة :-

لا يكفي في قيام المسؤولية المدنية حصول ضرر لشخص ووقوع خطأ من شخص آخر بل لابد أن يكون هذا الخطأ هو السبب المباشر في حدوث الضرر وإلا انعدمت المسؤولية.

وقد نصت المادة ١٦٣/١٦٤/١٦٦ على ضرورة توافر ركن السببية إذ اشترطت لقيام المسؤولية والالتزام بالتعويض أن يكون ثمة خطأ سبب للغير ضرراً.

فإذا قاد شخص سيارة دون أن يحصل على ترخيص بالقيادة ، ثم دهس شخصاً ظهر فجأة في طريقه بحيث لم يكن يستطيع أن يتفاداه ، فإنه لا يكون مسؤولاً عن هذا الحادث بالرغم من خطئه في القيادة دون ترخيص ، لانعدام السببية بين هذا الخطأ والحادث الذي وقع. وكذلك إذا انزوي الخفير النظامي في مكان خفي من دركه وأخذ يغط في نومه ، ثم وقعت في هذا الوقت سرقة في دركه ، فإنه لا يسأل عن هذه السرقة لمجرد استرساله في النوم في الوقت المكلف فيه بالسهر ، وإنما يلزم لذلك أن يقوم الدليل على أن هذا الخطأ كانت نتيجته المباشرة حصول السرقة. الزقازيق الابتدائية ٢ يونيو ١٩٤٩ للمحاماة ٣١ - ٥٩٩ - ١٧٣

(١) الدكتور سليمان مرقس المسؤولية المدنية ص ٤٦٦ وما بعدها.

(٢) دكتور عبد الرشيد مأمون علاقة السببية في المسؤولية المدنية مجلة للقانون والاقتصاد لعدد ٤٣ سنة ١٩٧٩.

* موقف القضاء من علاقة السببية (١)

- القضاء المصري في الكثير من أحكامه نجده يتكلم عن ضرورة توافر علاقة السببية بين الخطأ والضرر فذهبت محكمة النقض المصرية إلى أن متى أثبت المضرور الخطأ والضرر كان من شأن ذلك الخطأ أن يحدث عادة هذا الضرر فإن القرينة علي توافر علاقة السببية بينهما تقوم لصالح المضرور ويمكن للمسئول أن يقوم بتنقض هذه القرينة بإثبات أن الضرر قد نشأ عن سبب لجنبي لا يد له فيه. (٢) كذلك فقد حكم بأنه إذا انزوي الخفير النظامي في مكان خفي في دركه واستغرق في النوم العميق ثم وقعت سرقة في منطقة حراسته فإنه لا يسأل عنها إلا إذا أثبت أن الخطأ الذي وقع من الخفير كانت نتيجته المباشرة حدوث السرقة. (٣)

وذهبت محكمة النقض المصرية في ١٩ مايو ١٩٦٦ (٤) إلى أنه لا يكفي لنفي علاقة السببية بين الضرر والخطأ الثابت وقوعه القول بوجود أسباب أخرى من شأنها أن تسبب هذا الضرر ذلك أنه يجب لاستبعاد ذلك الخطأ كسبب للضرر أن يتحقق توافر أحد هذه الأسباب الأخرى.

(١) نقض مدني ٢٨ نوفمبر ١٩٦٩ مجموعة أحكام النقض ١٩ - ١٤٤٨ - ٢٢٠ - ٢ .

(٢) لرقلة ٢ الابتدائية ٢ يونيو ١٩٤٩ - المحللة ٣١ - ٥٩٩ - ١٧٣ .

(٣) قظر نقض مدني مصري في ١٩ مايو ١٩٦٦ - مجموعة أحكام النقض ١٧ - ١٢٠١ - ١٦٥ ،

ونظر أيضا نقض مدني مصر ٣ فبراير ١٩٣٨ - المحللة ٣٨ - ٨٢٨ .

ويعطي ١٥ مايو ١٩٥٨ المحللة ٣٩ - ٩٣٦ - ١٧٤ .

وحكم أيضاً بأنه لا يكفي لاعتبار سائق السيارة مسئولاً أن يكون قد خالف اللوائح بأن قاد السيارة بغير ترخيص. بل يجب أن يثبت مع هذا أن الحادثة ترجع إلى خطئه في القيادة لأن عدم الحصول على رخصته قد يكون قرينة على أنه لا يحسن القيادة لكن هذه القرينة تنتفي إذا ثبت أن الحادثة لا ترجع إلى خطئه. (استئناف مختلط ١٤ نوفمبر ١٩٢٨ جازيف ٢٠ - ١٩٣ - ١٨٢).

وبخصوص رقابة محكمة النقض على توافر علاقة السببية فقد أخذت محكمة النقض المصرية نفس الاتجاه الذي أخذته محكمة النقض الفرنسية في أول الأمر حيث كانت تقضي باستمرار بأن ارتباط الفعل أو الترك بالضرر الناشئ ارتباط السبب بالمسبب هو من المسائل القانونية ومن ثم فإن القاضي يخضع بالنسبة لها لرقابة محكمة النقض. (نظر نقض ٣ فبراير ١٩٣٨ ومجموعة للقواعد القانونية ٢ - ٢٤٥ - ٨٧ - ونقض ٩ إبريل ١٩٣٦ ملحقه للقانون والاقتصاد ٦ ص ١٧٦).

ونظر أيضاً د. سليمان مرقص. المسؤولية المدنية في قضية البلاد العربية ١٩٧١ (قصة ١٧٩). ولكن هذه المحكمة لم تستمر في هذا الاتجاه حيث قضت بعد ذلك بأن البحث في رابطة السببية بين الخطأ والضرر هو من المسائل الواقعية التي لا يخضع قاضي الموضوع في بحثها لرقابة محكمة النقض إلا أن يشوب التسبب عيب يبطله. (نظر نقض ٢٠ مايو ١٩٦٥ مجموعة أحكام النقض ١٦ - ٦١٤ - ٩٩ - ٣٠ يونيو ١٩٦٥ مجموعة أحكام النقض ١٦ - ٨٧٠ - ١٣٧ - ٣٠ نوفمبر ١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض ١٧ - ١٦٢٩ - ٢٣٠ - ٣٠ يناير ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض ١٨ - ١١ - ٣ ونظر أيضاً د. سليمان مرقص المسؤولية المدنية في تقنين البلاد العربية (قصة ١٧٩).

كذلك فإن تقدير الدليل على قيام رابطة السببية هو من الأمور الموضوعية التي لا يخضع فيها قاض الموضوع لرقابة محكمة النقض. (نقض مدني مصري ٢٧ إبريل ١٩٦١ مجموعة أحكام النقض ١٢ - ٤٠٤ - ٥٧).

وأما بالنسبة لمعرفة هل يوجد سبب أجنبي عن المدعي عليه قد سبب الضرر فإن ذلك يتم علي مرحلتين ^(١) ، المرحلة الأولى هي معرفة مدي توافر رابطة السببية بين فعل الغير والضرر وهذا الأمر يدخل في اختصاص قاض الموضوع دون أية رقابة عليه من محكمة النقض طالما أن هذا الاستخلاص كان مبررا (نقض مدني مصري ١٦ نوفمبر ١٩٦٣ مجموعة أحكام النقض ١٦ - ١٩٨٢ - ١٦٨)

وأما المرحلة الثانية فهي معرفة مدي توافر شروط السبب الأجنبي في فعل الغير وهي مسألة قانونية يخضع فيها قاضي الموضوع لرقابة محكمة النقض.

النصوص القانونية :- الخاصة بعلاقة السببية ^(٢)

إذا نظرنا إلى القانون المدني المصري فإننا سنجد المشرع قد عالج علاقة السببية في الكثير من النصوص. فهو ينص في المادة ١٦٣ من التقنين المدني علي أن " كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض " ونلاحظ أن المشرع يشترط لحصول المضرور علي التعويض أن يكون الخطأ قد سبب ضررا أي أنه لا بد من توافر علاقة السببية بين الخطأ والضرر.

كما ينص المشرع المصري أيضا في المادة ١٦٥ من القانون المدني علي الأسباب الأجنبية التي يمكن أن تدفع بها مسئولية المدعي عليه فيقول بأنه " إذا

^(١) في نفس المعني انظر الدكتور سليمان مرقص المسئولية المدنية في تقنين البلاد العربية نبذة

^(٢) دكتور عبد الرشيد مأمون مقال علاقة السببية في المسئولية المدنية مجلة القانون والاقتصاد والحد الثالث والرابع السنة الخامسة والأربعون سبتمبر وديسمبر سنة ١٩٧٩ .

أثبت الشخص أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبي لا يد له فيه كحادث فجائي أو قوة قاهرة أو خطأ من المضرور أو خطأ من الغير كان غير ملزم بتعويض هذا الضرر".

وكذلك فقد نص المشرع المصري في المادة ٢١٥ من القانون المدني على أنه "إذا استحال على المدين أن ينفذ الالتزام عينا حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بالتزامه ما لم يثبت أن استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب أجنبي لا يد له فيه" كذلك عالج المشرع المصري حالة تعدد المسؤولين عن الضرر حيث نص في المادة ١٦٩ من القانون المدني على أنه "إذا تعدد المسؤولون عن عمل ضار كانوا متضامنين في التزامهم بتعويض الضرر وتكون المسؤولية فيما بينهم بالتساوي إلا إذا عين القاضي نصيب كل منهم في التعويض" وأيضا نص المشرع في المادة ٢١٦ على حالة اشتراك الدائن بخطئه في إحداث ضرر حيث قال بأنه "يجوز للقاضي أن ينقص مقدار التعويض أو لا يحكم بتعويض ما إذا كان الدائن بخطئه قد اشترك في إحداث الضرر أو زاد فيه.

* انتفاء رابطة السببية بتحقيق السبب الأجنبي

تنص المادة (١٦٥) من القانون المدني على أن :

"إذا أثبت الشخص أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبي لا يد له فيه كحادث مفاجئ أو قوة قاهرة أو خطأ من المضرور أو خطأ من الغير كان غير ملزم بتعويض هذا الضرر ، ما لم يوجد نص أو اتفاق على غير ذلك "

الشرح^(١)

- تنعدم السببية بين الخطأ والضرر لقيام السبب الأجنبي. والسبب الأجنبي -

(١) المستشار نور المصري شرح القانون المدني ص ٥٠٠ الجزء الأول.

وفقا لنص المادة محل التعليق من القانون المدني – هو

(١) القوة القاهرة أو الحادث الفجائي

(٢) خطأ المضرور

(٣) خطأ الغير

والصحيح أن القوة القاهرة والحادث الفجائي شيء واحد إذا نظر إليه من ناحية استحالة الدفع سمي قوة قاهرة وإذا نظر إليه من ناحية عدم إمكان التوقع سمي حادثا فجائيا ويجب أن تتوافر في القوة القاهرة والحادث الفجائي الشروط التالية :

١- أن يكون الحادث غير ممكن التوقع .

٢- أن يكون الحادث مستحيل الدفع .

٣- أن يكون الحادث من شأنه ، يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا .

*** خطأ المضرور**

أما بالنسبة لخطأ المضرور فإنه إذا وقع من المسئول خطأ ومن المضرور خطأ آخر فإذا استغرق أحد الخطأين الخطأ الآخر ، لم يكن للخطأ المستغرق من أثر ، فإذا كان خطأ المسئول هو الذي استغرق خطأ المضرور كانت مسئولية المسئول كاملة لا يخفف منها خطأ المضرور . أما إذا كان خطأ المضرور هو الذي استغرق خطأ المسئول فإن مسئولية المسئول ترتفع لاعتداء رابطة السببية . ويستغرق أحد الخطأين الآخر في حالتين :

*** الأولي** – إذا كان أحد الخطأين يفوق كثيرا في جسامته الخطأ الآخر فلو أراد شخص الانتحار فانتهاز فرصة أن سائقا يسير بسرعة تجلوز الحد المفروض

فألقي بنفسه أمام السيارة فبأنه لا يجوز له الاحتجاج بأن السائق قد أخطأ إذ سار بسرعة زائدة فإن هذا الخطأ لم يكن إلا طرفاً استغله المضرور لتنفيذ قصده.

الأصل أن رضاء المضرور بترك فعل المسئول كما هو فلا يزيل عنه صفة الخطأ ولا يستغفره وتكون مسئولية المسئول كاملة ولكن قد يعد رضاء المضرور بالضرر خطأ منه ، ففي هذه الحالة يخفف هذا الخطأ من مسئولية المسئول كما هو الشأن في الخطأ المشترك فمن ركب سيارة تاركا السائق السكران يقودها وهو في حالة سكر بيبين أو دفعه إلى أن يسير بسرعة فائقة يكون قد رضي بالضرر ويعد رضاه هذا خطأ من شأنه أن يخفف من مسئولية السائق وقد يصل خطأ المضرور في رضائه بالضرر حداً من الجسامة يجعله يستغرق خطأ المسئول فتتقضي المسئولية في هذه الحالة لاندفاع رابطة السببية .

* أما الحالة الثتية إذا كان أحد الخطأين هو نتيجة الخطأ الآخر فإذا كان خطأ المضرور هو نتيجة خطأ المسئول استغرق الخطأ الثاني الخطأ الأول واعتبر خطأ المسئول هو وحده الذي أحدث الضرر وتكون مسئولية للمسئول كاملة فإذا ركب شخص في سيارة يقودها صديق له بسرعة فنجم عن هذا السير السريع خطر دفع الراكب إلى أن يأتي بحركة خاطئة التماساً للنجاة كان خطأ المضرور هنا هو نتيجة خطأ للمسئول فاستغرق هذا ذاك وتحققت مسئولية الصديق قائد السيارة كاملة. أما إذا كان خطأ المسئول هو نتيجة خطأ المضرور ، فإن خطأ المضرور هو الذي يستغرق خطأ المسئول ولا تتحقق المسئولية لاندفاع رابطة السببية فإذا دهس سائق السيارة لحد العابرة ولتثبت أن المضرور تجول فجأة من جانب الطريق إلى الجانب الآخر دون أي احتياط وكان هذا الخطأ هو السبب

الوحيد للإصابة فقد أثبت أن الخطأ المفترض في جانبهِ وهو الخطأ في الحراسة - ليس إلا نتيجة خطأ المضرور واستغرق خطأ العابر خطأ السائق ، انعدمت علاقة السببية بين خطأ السائق والضرر فانتقلت مسؤولية السائق.

أما إذا لم يستغرق أحد الخطأين الخطأ الآخر بل بقيا متميزين كل منهما اشترك مستقلا في إحداث الضرر كان للضرر سببان : خطأ المسئول وخطأ المضرور وهذا ما يسمى بالخطأ المشترك ولو أن تعبير الخطأ المشترك غير دقيق فالخطأ ليس خطأ واحد مشترك ارتكبه الاثنان معا ، بل هما خطآن مستقلان أحدهما ارتكبه شخص والثاني ارتكبه الآخر والأصل أن كلا من الخطأين يعتبر سببا في إحداث الضرر إلا أن نص المادة ٢١٦ مدني يدع للقاضي مجالا في أن يوزع التعويض لا علي عدد الرعوس بل بحسب جسامته خطأ كل من المسئول والمضرور ولا يلجأ القاضي إلى التوزيع علي عدد الرعوس إلا إذا لم يستطع أن يحدد جسامته كل خطأ فعندئذ يفترض التكافؤ فيها جميعا ويجري التوزيع بالتساوي بين المضرور والمسئول ذلك أنه إذا كان المضرور قد أخطأ هو أيضا وساهم بخطئه في الضرر الذي أصابه ، وجب أن يراعي ذلك في تقدير مبلغ التعويض المستحق له ، فلا يحكم له علي الغير إلا بالقدر المناسب لخطأ هذا الغير ، لأن كون الضرر الذي لحق المضرور ناشئا عن خطأين : خطأه هو وخطأ غيره ، ذلك يقتضي توزيع مبلغ التعويض بينهما بنسبة خطأ كل منهما ، وبناء علي عملية تشبه المقاصة لا يكون الغير ملزما إلا بمقدار التعويض عن كل ضرر منقوصا منه ما يجب أن يتحملة المضرور بسبب الخطأ الذي وقع منه.

لما إذا كان لكل من خطأ الممسول وخطأ الغير شأن في إحداث الضرر ، وكان الخطأين يستغرق الخطأ الآخر ، اعتبر الخطأ الممسرق هو وحده السبب في إحداث الضرر ، فإذا استغرق خطأ الممسول خطأ الغير ، كانت مسؤلية الممسول كاملة ولا أثر لخطأ الغير في هذه المسؤلية. أما إذا استغرق خطأ الغير خطأ الممسول ، فالغير وحده هو الممسول مسؤلية كاملة ولا أثر لخطأ الممسول في هذه المسؤلية.

فإذا لم يستغرق أحد الخطأين الخطأ الآخر ، بقي الخطأان قائمين ، واعتبر أن كلا منهما سبب في إحداث الضرر ، وهذه هي حالة تعدد المسولين ، فقد اشترك مع الممسول شخص آخر في إحداث الضرر ، فأصبح الممسول أكثر من شخص واحد.

وقد قرر نص المادة ١٦٩ مدني التضامن فيما بين المسولين ، فيجوز إذن للمضرور أن يرجع علي أي من الممسول الأصلي أو الغير بالتعويض كاملا ، ثم يتقاسم المسولان الغرم فيما بينهما. والأصل بحسب النص أن تكون القسمة بالتساوي علي عدد الرعوس ، إلا إذا استطاع للقاضي أن يحدد جسامه كل من الخطأين فيجوز له أن يجعل القسمة بحسب جسامه الخطأ.

وقد يساهم في إحداث الضرر خطأ أول يثبت في جانب الممسول ، وخطأ ثان يثبت في جانب الغير ، وخطأ ثالث يثبت في جانب المضرور ، ففي هذه الحالة يتحمل الممسول والغير ثلثي الضرر متضامنين ، فيرجع المضرور علي أي من الممسول والغير بثلثي التعويض ، ويرجع من دفع الثلثين علي الممسول

الأخر بالثالث ، هذا ما لم ير القاضي أن يكون التوزيع لأعلي الرعوس بل بحسب
جسامة خطأ كل من الثلاثة. (السنهوري الوسيط)

*** سلطة القاضي ورقابة محكمة النقض فيما يتعلق برابطة السببية^(١)**

ولأن رابطة السببية ركن من أركان المسؤولية المدنية ، وجب علي مدعي
التعويض إقامة الدليل علي توافرها ، وتعين علي المحكمة عند قضائها
بالتعويض أن تبين في حكمها توافر هذه الرابطة وإلا كان في حكمها قصور
يستوجب النقض. (نقض مدني مصري ٣ فبراير ١٩٣٨ مجموعة للقواعد القانونية ٢ - ٢٤٥ -
٨٧ ، تمييز للعراق ٣٠ ديسمبر ١٩٦٤ قرار رقم ١٦٦١/حقوقية/ ١٩٦٤ مجموعة قضاء لتمييز جـ
٢ ص ٨٥ ، تمييز سوريا ٢٩ يناير ١٩٣٦ غازيت المحاكم اللبنانية والسورية ١٢ ص ٨٣ ، وايضا
تعقيب تونس مدني ١٨٦٣ تاريخ ١٩ يناير ١٩٦١ مجلة للقضاء والتشريع (تونس) ص ٣ س ١٢٧٣).
وقد جرت محكمة النقض الفرنسية علي نقض جميع الأحكام التي لم تبين توافر
علاقة السببية وجعلت لنفسها فوق ذلك حق الرقابة علي تقدير هذه العلاقة.
وحذت محكمة النقض المصرية أول الأمر حذوها حيث قضت مرارا بأن ارتباط
الفعل أو الترك بالضرر الناشئ ارتباطا المسبب بالسبب والمطول بالعلّة هو من
المسائل القانونية التي يخضع في حلها قاضي الموضوع لرقابة النقض (نقض
مدني ١١ يناير ١٩٣٤ ، وايضا ٩ إبريل ١٩٣٦ ملحق القانون والاقتصاد ٦ ص ١٧٦ ، ٣ فبراير
١٩٣٨ مجموعة للقواعد القانونية ٢ - ٢٤٥ - ٨٧).

ولكنها ما لبثت أن عدلت عن ذلك وقررت أن البحث في رابطة السببية بين
الخطأ والضرر هو من الواقع الذي لا يخضع قاضي الموضوع في فهمه لرقابة

(١) دكتور سليمان مرقس المسؤولية المدنية ص ٥٠٤ وما بعدها.

محكمة النقض إلا أن يثوب تسببيه عيب يبطله (تقضى مدني مصري ١١ مارس ١٩٤٨
 لتشريع والقضاء ١ - ١٦٠ - ١١٨ - المحاماة ٢٩ - ٣٥٢ - ١٩١ مجموعة القواعد القانونية ٥ -
 ٥٦٥ - ٢٧٨ ، ٢٧ أبريل ١٩٦١ مجموعة أحكام النقض ١٢ - ٤٠٤ ، ٥٧ ، ٢٠ مايو ١٩٦٥
 مجموعة أحكام النقض ١٦ - ٦١٤ - ٩٩ ، ٣٠ يونيو ١٩٦٥ مجموعة أحكام النقض ١٦ - ٨٧٠ -
 ١٣٧ ، ٣٠ يناير ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض ١٨ - ١١ - ٣ ، ٨ نوفمبر ١٩٦٦ مجموعة أحكام
 النقض ١٧ - ١٦٢٩ - ٢٣٠ ، نقض جنائي ١٤ يونيو ١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض الجنائي ١٧ -
 ٨٠٦ - ١٥٢ ، وفي هذا المعنى ثروت أنيس الأسيوطي في رسالته من ٤١٢ . وقد أخذ بذلك أيض
 المجلس الأعلى للمغرب غرفة مدنية حكم رقم ١٩٦٢/١٧٤ بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٦٢ مجلة القضاء
 والقانون ٦ - ٨٨ - ٤٥٦ .)

وأن تقدير الدليل علي قيام هذه الرابطة هو أيضا من الأمور الموضوعية التي لا
 رقابة لمحكمة النقض عليها (تقضى مدني ٢٧ أبريل ١٩٦١ مجموعة أحكام النقض ١٢ -
 ٤٠٤ - ٥٧ ، وأيضا نقض جنائي ٢٥ أبريل ١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض الجنائي ١٧ - ٤٧٥ -
 ٩٠ وقد جاء فيه أن عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة أن لمكن اعتباره خطأ مستقلا
 بذاته في جرائم القتل الخطأ إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث
 لا يتصور وقوعه لولاها. ولما كان الحكم المظنون فيه قد دلل بأسباب سابقة علي أن خطأ المظنون
 ضده في مخالفة قرار وزير للدخالية في شأن سرقة السيارات دخل المدن لم يكن في حد ذاته سببا في
 قتل المجني عليه ، فإن رابطة السببية بين الخطأ والنتيجة تكون غير متوافرة ، ويكون الحكم صحيحا
 فيما انتهى إليه في هذا الخصوص ، ولذمي عليه بالخطأ في تطبيق القانون غير صحيح).

وكذلك الأمر فيما يتعلق بتكليف الضرر بأنه مباشر أو غير مباشر لأن الضرر
 المباشر هو ما تتوافر بينه وبين الخطأ رابطة السببية.
 أما فيما يتعلق باعتبار الفعل المنسوب إليه الضرر المرفوعة دعوى تعويضه
 سببا لجنابيا عن المدعي عليه أو عدمه ، فهناك خطوتان : الأولى تقدير توافر

رابطه السببية بين فعل ذلك الغير والضرر وهو يدخل في نطاق سلطة قاضي الموضوع دون رقابة عليه مادام استخلاصه سائغا. (نقض مدني مصري ١٦ نوفمبر ١٩٦٥ مجموعة أحكام للنقض ١٦ - ١٠٨٢ - ١٦٨ وقد جاء فيه أنه "متي كان مفاد ما قرره الحكم أن إصابة المطعون ضدها جاءت نتيجة لخطأ تابعي الطاعة (وزارة المواصلات) من مستخدمين وعمال وأنه رغم الجهالة بالفاعل الذي لقي بالحجر الذي أصاب المطعون عليها ، فانقضاء إحصار إحدى عينها ، فقد قلح الحكم في نطاق سلطته الموضوعية وبأسباب سائغة بأن هذا الفاعل ليس لجنبها عن طرفي المشاجرة التي نشبت بين عمال مصلحة السكك الحديدية ومستخدميها العاملين بالقطار ، فإن النعي على الحكم خطأ في تطبيق المادة ١٦٥ مدني يكون على غير أساس.

والثانية تقدير توافر شروط السبب الأجنبي في هذا الفعل بعد ثبوت تسببه في حدوث الضرر ، وهذا يعتبر مسألة قانونية يخضع فيها للقاضي لرقابة محكمة للنقض).

أحكام نقض

علاقة السببية

- يقطع خطأ المضرور رابطه السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة - تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها.

المقرر - في قضاء هذه المحكمة أن خطأ المضرور يقطع رابطه السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة وأن تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق. لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي - المؤيد بالحكم المطعون فيه - أنه بني قضاءه برفض الدعاوى على ما خلص إليه من أن خطأ المضرورين هو الذي أدى إلى وقوع الحادث والضرر وأنه

جب كل خطأ يمكن أن ينسب للمطعون ضده وهو ما استخلصه ودلل عليه من أقوال شهود الحادث من زملاء ورفاق المجني عليهم في القطار بما أورده من قوله " وقرر الأول عند مناقشته تفصيلاً أن الذين لقوا مصرعهم كانوا متساقين نوافذ القطار والبعض الآخر كان يركب علي ظهر القطار من الخارج وقرر الثاني بأن كان هناك بعض الأشخاص مسطحين علي القطار ... وكانوا علي نوافذه وعند اهتزاز القطارين وميلها سقط من سقط من أعلي القطار ولقي مصرعه. وقد أكدت المعاينة التي أجريت أثر الحادث وجود بقع دماء وبقايا أشلاء أممية علي جسم القطار مما يؤكد ويقطع بصحة رواية من سنلوا بالتحقيقات فيضحي الخطأ في جانبهم - أي المضرورين - متوافراً وتتمثل جسامه خطئهم في اتخاذهم أماكن من القطار لا شك في كونها مصدر خطر وشيك وكان يتعين عليهم البعد بأنفسهم عن مواطن الخطر " كما أضاف الحكم إلى ذلك قوله " ولما كان مورثي المستثنين قد جب خطأهم - بركوبهم علي الأجزاء الخارجية من القطار - كل خطأ يمكن نسبته للمستأنف ضده بصفته " لما كان ما تقدم وكان ما استظهر الحكم من خطأ المضرورين وإحداثه وحده لما لحق بهم من أضرار علي النحو السالف متفقاً مع الثابت عنه بالأوراق وقائماً علي أسباب سائغة ومؤدية إلى النتيجة التي انتهي إليها فإن ما يشيره الطاعنون بأسباب الطعن آتفة البيان لا يعدو أن يكون جدلاً في تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ويكون النعي بذلك علي غير أساس.

(نقض مدني ١٩٨٥/٢/٢٦ - الطعن رقم ١٣١١ لسنة ٥١ ق)

- سلطة محكمة الموضوع في استخلاص قيلم علاقة السببية بين الخطأ والضرر.

من المقرر في قضاء محكمة النقض أن استخلاص محكمة الموضوع لعلاقة السببية بين الخطأ والضرر هو مما يدخل في تقديرها متى كان سائغاً.

(الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢١ س ٢٢ ص ١٠٦٢)

المسئولية المدنية بوجه علم

في ضوء أحكام محكمة النقض

(مسئولية^(١))

أولاً - أركان المسؤولية.

ثانياً - جزاء المسؤولية.

ثالثاً - مسائل متنوعة.

أولاً - أركان المسؤولية:

١- تنفيذ الأحكام الجائز تنفيذها مؤقتاً - وقوعه علي مسؤولية طالب التنفيذ -
تحمله مخاطر التنفيذ عند إلغاء الحكم المنفذ به.

من المقرر في قضاء محكمة النقض - أن تنفيذ الأحكام الجائز تنفيذها مؤقتاً
يكون علي مسؤولية طالب التنفيذ وحده - إذ يعد إجراء التنفيذ مجرد حصة
للمحكوم له أن شاء انتقع بها وإن شاء تربص حتى يحوز الحكم قوة الشيء
المحكوم فيه ، فإذا لم يتريث المحكوم له ولقدم علي تنفيذ الحكم وهو يعلم أنه
معرض للإلغاء عند الطعن فيه ، فإنه يكون قد قام بالتنفيذ علي مسؤوليته فيتحمل
مخاطره إذا ما ألغي الحكم ، فإن الحكم الصادر من محكمة جناح المنشية في ٢٧/
١٩٧٢/٣ برفض الإشكال والاستمرار في التنفيذ ليس من شأنه - وهو لم يصبح
نهائياً للطعن فيه - أن يوجب علي طالب التنفيذ الاستمرار فيه ، بل له أن يتريث

(١) الأستاذ عبد المنعم حسني المحامي المدونة الذهبية.

حتى يصبح الحكم نهائيا استعمالا للرخصة المخولة له في هذا الخصوص.

(نقض ١٩٨٠/١/٨ - طعن رقم ٥٩٢ س ٤٤٤ق)

- التزام صاحب الفندق بالمحافظة على سلامة نزلائه - التزام ببذل عناية كفاية إثبات الدائن قيام العقد دون حاجة لإثبات الخطأ - نفي مسؤوليته بإثبات أنه بذل عناية الشخص العادي في تنفيذ التزامه.

(نقض ١٩٨٠/١/٢٣ طعن رقم ١٤٦٦ لسنة ٤٨ق)

- لا جناح علي من يستعمل حقه استعمالا مشروعاً ، انتفاء المسؤولية عما ينشأ من ضرر لانتفاء الخطأ.

الأصل حسبما تقتضي به المادة الرابعة من القانون المدني ، أن من استعمل حقه استعمالا مشروعاً لا يكون مسؤولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر ، باعتبار أن مناط المسؤولية عن تعويض الضرر هو وقوع خطأ ، وأنه لا خطأ في استعمال صاحب الحق في جلب المنفعة المشروعة التي يتيحها له هذا الحق . وكان خروج هذا الاستعمال عن دائرة المشروعية إنما هو استثناء من ذلك الأصل ، وأوردت المادة الخامسة من القانون المدني حالاته بقولها "يكون استعمال الحق غير مشروع في الأحوال الآتية :

(أ) إذا لم يقصد به سوى الأضرار بالغير .

(ب) إذا كانت المصالح التي يرمي إلى تحقيقها قليلة الأهمية بحيث

لا تتناسب البتة مع ما يصيب للغير من ضرر بسببها .

(ج) إذا كانت المصالح التي يرمي إلى تحقيقها غير مشروعة" وذلك درءاً

لاتخاذ ظاهر

القواعد القانونية ستارا غير أخلاقي للاحاق الضرر بالغير ، وكان بين من استقرار تلك الصور أنه يجمع بينها ضابط مشترك هو نية الأضرار سواء على نحو إيجابي يعتمد السعي إلى مضارة الغير دون نفع يجنيه صاحب الحق من ذلك ، أو على نحو سلبي بالاستهانة المقصودة بما يصيب الغير من ضرر فادح من استعمال صاحب الحق لحقه استعمالا هو إلى الترف أعرب عما سواه مما يكاد يبلغ قصد الإضرار العمدي ، وكان من المقرر أن معيار الموازنة بين المصلحة المبتغاه في هذه الصورة الأخيرة وبين الضرر الواقع هو معيار ملاي قوامه الموازنة المجردة بين النفع والضرر دون نظر إلى الظروف للشخصية للمنتفع أو المضرور يسرا أو عسرا إذ لا تتبع فكرة إساءة استعمال الحق من دواعي الشفقة وإنما من اعتبارات العدالة القائمة على إقرار التوازن بين الحق والواجب.

(نقض ١٩٨٠/١/٢٦ - طعن رقم ١٠٨ س ٤٥ق)

- علاقة السببية بين الخطأ والضرر من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع دون رقابة محكمة النقض - شرطه - مثال شأن خطأ المشرف على حمام السباحة أن كان استخلاص علاقة السببية بين الخطأ والضرر هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع ولا رقابة عليها في ذلك لمحكمة النقض ، إلا أن ذلك مشروط بأن تورد الأسباب للساعة المؤدية إلى ما انتهت إليه . وإذ يتضح أن محكمة الموضوع قد سلمت بغياب المنتقذ عن النادي يوم وقوع الحادث ، وأنه وقت نزول الصبي إلى الماء لم يكن المشرف موجودا بساحة الحمام ولكنه انصرف

إلى غرفة الماكينات ، وإن طبيعة عمل المشرف تقتضي وجوده دائما بالحمام لمنع صغار السن من النزول إلى الماء متى كان المنقذ غير موجود. ولما كانت تلك الأخطاء التي رأي الحكم المطعون فيه أن الصبي قد ارتكبها ورتب عليها قضاءه باتتقاء علاقة السببية بين خطأ المشرف وبين الصبي ، ما كانت تمكنه أصلا من النزول إلى الماء ، إذا كان المشرف موجودا والمنقذ غائبا لأن واجب المشرف في حالة عدم وجود المنقذ منع الصبية من نزول الحمام ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال .

(نقض ١٩٨٠/١/٢٩ - طعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤١ق)

- تكليف الفعل بأنه خطأ من عدمه - خضوعه لرقابة محكمة النقض -

استخلاص الخطأ للموجب للمسئولية - من سلطة محكمة الموضوع

مادام استخلصها سائغا .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع مادام هذا الاستخلاص سائغا ومستمدا من عناصر تؤدي إليه من وقائع الدعوى إلا أن تكليف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه من المسائل التي يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض وإن رقابة المحكمة الأخيرة تمتد إلى تقدير الوقائع فيما يستلزمه التحقق من صحة استخلاص الخطأ من تلك الوقائع والظروف التي كان لها أثرا في تقدير الخطأ واستخلاصه .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٧ - طعن رقم ٩٧٩ لسنة ٤٢ق)

- مسئولية حارس الأشياء - مسئولية تقصيرية - افتراض مسئولية

الحارس - قاصر على المسئولية المدنية - علة ذلك .

أن مسئولية حارس الأشياء المنصوص عليها في المادة ١٧٨ من القانون المدني هي مسئولية تقصيرية قوامها خطأ يتمثل في تقصير حارس الشيء في بذل ما تقتضيه الحراسة عليه من عناية خاصة تحول دون أن يفلت زمامه من يده فيحدث الضرر ، وهو خطأ يمكن أن يكون محلاً للمساءلة الجنائية متى تحدد نوعه وقام الدليل على نسبته إلى الحارس ، أما افتراض مسئولية الحارس على الشيء فإنه قاصر على المسئولية المدنية وحدها ينصرف الغرض فيها إلى علاقة السببية دون الخطأ ، يؤكد ذلك ما نصت عليه المادة المشار إليها من قابلية افتراضها لإثبات العكس متى أثبت الحارس وجود السبب الأجنبي الذي تنتهي به السببية .

(نقض ١٩٨٠/٤/٢٣ - طعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٦ق)

- مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع.

تقوم علاقة التبعية فيها بتوافر الولاية في الرقابة والتوجيه سواء كان

مصدر هذه الولاية علاقة عقدية مباشرة أو غيرها كعمال مقاولي

الباطن إذا كانوا يعملون تحت إمرة الشركة المذكورة وإشرافها .

مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع تقوم على

خطأ مفترض في جانب المتبوع فرضاً لا يقبل إثبات العكس متى كان هذا العمل

غير المشروع قد وقع منه أثناء تلبية وظيفته أو بسببها أو ساعدته هذه الوظيفة

أو هيأت له إتيان فعله غير المشروع وتقوم علاقة التبعية كلما كان للمتبوع

سلطة فعلية على التابع في الرقابة والتوجيه ولو كانت هذه الرقابة قاصرة على الرقابة الاندراية ، كما تقوم علاقة التبعية على توافر الولاية في الرقابة والتوجيه بحيث يكون للمتبوع سلطة فعلية في إصدار الأوامر إلى التابع في طريقة أداء عمله وفي الرقابة عليه في تنفيذ هذه الأوامر ومحاسبته سواء عن طريق العلاقة العقدية أو غيرها وسواء استعمل المتبوع هذه السلطة أو لم يستعملها طالما كان في استطاعته استعمالها ، ومن ثم فإن قوام علاقة المتبوع بالتابع تقوم على ما للتابع من سلطة فعلية في توجيه ورقابة المتبوع ويكفي لتحقيقها أن يقوم بها تابع آخر نيابة عنه ولحسابه .

(نقض ١٩٨٠/٦/٢٥ - طعن رقم ٦٠٨ لسنة ٤٦ق)

- مسؤولية حارس البناء تقوم قانونا عند تهمد البناء كليا أو جزئيا وهي تستند إلى خطأ مفترض من الجانب الحارس وهو خطأ لا يقبل إثبات العكس - تنتفي المسؤولية بنفي علاقة السببية بين هذا الخطأ المفترض والضرر .

إن الحكم المطعون فيه اقام قضاءه بمسؤولية الطاعنة على أساس مسؤولية حارس البناء أخذا بالمادة ١٧٧ من القانون المدني ، ولما كانت هذه المسؤولية تقوم قانونا عند تهمد البناء كليا أو جزئيا وهي تستند إلى خطأ مفترض في جانب الحارس بإهمال صيانة البناء أو التجديد أو الإصلاح ، وهو خطأ لا يقبل إثبات العكس بإقامة الدليل على قيامه بالصيانة أو التجديد أو الإصلاح وإن كانت المسؤولية تنتفي بنفي علاقة السببية بين هذا الخطأ المفترض وبين الضرر باثبات أن وقوع التهمد ولو كان جزئيا لا يرجع إلى إهمال في الصيانة أو قدم في

البناء أو عيب فيه وإنما يرجع إلى القوة القاهرة أو خطأ الغير أو خطأ المضرور نفسه ، وكان المقصود بحارس البناء هو من تكون له السيطرة الفعلية عليه لحساب نفسه لا لحساب غيره ، فالحراسة تتكون في الأصل للمالك ولا تنتقل بالإيجارة أو الحيازة للمستأجر - ما لم يقصد الاتفاق بغير ذلك - إذ أن المالك دون المستأجر هو المطلوب بتعهد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والترميم ، فإذا قصر في ذلك كان مسئولا عن الضرر الذي يصيب الغير بهذا التقصير ، ومن ثم فلا يحق للطاعنة مالكة العقار أن تنفي مسؤوليتها التقصيرية عن تدهم العقار وإحداث الضرر بقيام العلاقة التعاقدية بينها وبين المستأجر المطعون عليها الثالثة ، وكان ما نصت عليه المادة ٥٦٨ من القانون المدني من وجوب قيام المستأجر بإخطار المزجرة للقيام بإجراء أعمال الصيانة لا يسرى على أحوال المسؤولية التقصيرية ، وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا للنظر فإن النعي بهذه الأسباب يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨٠/١٠/٢ - طعن رقم ٦١٦ س ٤٦ق)

- التأمين الذي يعقده مالك السيارة إصملا لنص المادة ١١ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ هو تأمين إجباري الغرض منه حماية المضرور - نطاق المسؤولية التي يلزم المؤمن بتغطيتها .

إن التأمين الذي يعقده مالك السيارة إصملا لحكم المادة ١١ من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٧٣ بصدار قانون المرور - للمقابلة للمادة للسلسلة من القانون رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ - ليس تأمينا اختياريا يعقده المالك بقصد تأمين نفسه من المسؤولية عن حوادث سيارته الناشئة عن خطئه أو عن خطأ من يسأل عن

عملهم ، ولكنه تأمين إجباري فرضه المشرع على من يطلب ترخيصا لسيارة ، واستهدف به حماية المضرور وضمان حصوله على حقه في التعويض الجابر الذي وقع عليه مهما بلغت قيمة هذا التعويض وإذ كان المستفاد من نصوص القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، ومن للحكمة التي استهدفها المشرع بإصدار هذا القانون وقانون المرور المشار إليه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن نطاق المسؤولية التي يلزم المؤمن بتغطيتها لا تقتصر على مسؤولية مالك السيارة وحده أو من يسأل عن عملهم ، وإنما تمتد إلى تغطية مسؤولية أي شخص يقع منه حادث السيارة متى ثبت خطؤه ، ولو انتقلت مسؤولية مالكها ، وكان للمضرور من الحادث الذي يقع من سيارة صدرت بشأنها الوثيقة أن يرجع على شركة التأمين بدعوى مباشرة لاقتضاء التعويض عن الضرر الذي أصابه من الحادث ، فانه متى تحققت مسؤولية مرتكب الحادث لا يشترط لقبول هذه الدعوى قبل المؤمن أن يكون مالك السيارة مختصا فيها ، ولا أن يستصدر المضرور أو لاحكما بتقرير مسؤولية مالكها عن الضرر ، وإذ كان المضرور - بتقرير الدعوى المباشرة له قبل المؤمن قد أصبح له مدينان بالتعويض المستحق له ، المؤمن له المسئول وهو مدين طبقا لقواعد المسؤولية ، والمؤمن بحكم الدعوى المباشرة وكلاهما مدين بدين واحد ولكنهما غير متضامنين فيه ، بل هما مسئولان عنه بالتضام طبقا للقواعد المقررة في الدعوى المباشرة ، فلا يجوز للمضرور أن يجمع بينهما ويرجع على كل منهما ، وإذا استوفى حقه من

إحداهما برئت ذمه الآخر وإذا لم يستوف كل حقه من المؤمن رجع بالباقي على المؤمن له المسئول .

(نقض ١٩٨٠/١٢/١٨ - طعن رقم ١٤١١ س ٤٧ق)

ثانيا - جزاء المسئولية

- التعويض عن الضرر المادي - مناطه - وجوب أن يكون الضرر قد وقع بالفعل أو أن يكون وقوعه في المستقبل حتميا - لا يكفي مجرد احتمال وقوعه في المستقبل.

يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي الإخلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون الضرر محققا بأن يقع بالفعل أو بأن يكون وقوعه في المستقبل حتميا فمناط تحقق الضرر المادي لمن يدعيه نتيجة وفاة آخر هو ثبوت أن المجني عليه كان يعوله فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضي ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائلته فيقتضى له بالتعويض على هذا الأساس ، أما مجرد احتمال وقوع الضرر في المستقبل فانه لا يكفي للحكم بالتعويض .

(نقض ١٩٨٠/١/١٦ - طعن رقم ٧٢٤ س ٤٧ق)

- البلاغ الكاذب - مسالة المبلغ عن التعويض - عدم تحققها إذا قامت لديه شبهات تبرر اعتقاده بصحة ما نسبته المبلغ ضده .

يكفي لعدم مسالة من أبلغ كذبا عن التعويض عن الواقعة التي يبلغ بها أن تقوم لديه شبهات تقرر اتهام من اتهمه وتؤدي إلى اعتقاده بصحة ما نسبته إليه .

- التعويض عن الضرر المادي نتيجة وفاة شخص آخر - شرطه - ثبوت أن المتوفى كان يعول طالب التعويض فعلا علي نحو مستمر وأن فرصة الاستمرار كانت محققة.

طلب التعويض عن الضرر المادي نتيجة وفاة شخص آخر - وعلي ما جري عليه قضاء هذه المحكمة - مشروط بثبوت أن المتوفى كان يعول طالب التعويض فعلا وقت وفاته علي نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار كانت محققة. لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه علي ما شهد به شاهدي المطعون ضدها الأولي من أن مورثها المجني عليه كان يعولها حال حياته وأن معاشها الشهري عن زوجها لم يكن يكفي نفقاتها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أسس ثبوت الضرر وحدد عناصره علي أسباب سائغة تكفي لحمله.

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٧ - طعن رقم ٥٠٧ ، ١٣٥٤ لسنة ١٤٨ق)

- الحكم نهائيا ببراءة المتهم لانتفاء الخطأ ورفض الدعوى المدنية قبله والهيئة المسؤولة بالحق المدني - استناده إلى ثبوت السبب الأجنبي وهو خطأ الغير - أثره - عدم جواز إقامة المضرور دعواه بالتعويض أمام القضاء المدني قبل الهيئة علي أساس المسؤولية الشينية.

إذا كان البين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أن الاتهام في قضية الجنحة قد وجه إلى معاون المستشفى عن واقعتي القتل والإصابة الخطأ بوصف أنهما كانتا ناشئتين عن إهماله وعدم احتياطه وإخلاله إخلالا

جسيما بما تفرضه عليه واجبات وظيفته بأن لم يقم بوضع تحذير علي باب
المصعد بعدم استعماله رغم علمه بتعطله فأستقله المجني عليهم وسقط بهم
وهو اتهم يقوم علي الإخلال بواجب من صميم ما تقتضيه الحراسة علي
المصعد كآلة ميكانيكية من بذل عناية خاصة لا سبيل لمساعدة الهيئة المطعون
ضدها - هيئة التأمين الصحي - كشخص معنوي عنه إلا من خلال شخص
طبيعي يمثلها في مباشرة الحراسة علي المصعد المملوك لها فإن المسؤولية عن
حراسة المصعد تكون قد طرحت علي المحكمة الجنائية فيما وجه لمعاون
المستشفى من اتهام وفي الدعوى المدنية التي أقيمت عليه هو والهيئة المطعون
ضدها تبعا للدعوى الجنائية. وإذ قضت تلك المحكمة برفضها قبلهما بعد أن ثبت
لديها وجود السبب الأجنبي متمثلا في خطأ المتهم الآخر وهو المقاول الذي عهد
إليه إصلاح المصعد فإن حكمها هذا يحوز قوة الأمر المقضي ويحول دون
معاودة رفع الدعوى قبل الهيئة المطعون ضدها لمطالبتهما بالتعويض وإذ للترم
الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح للقانون.

(نقض ١٩٨٠/٤/٢٣ - طعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٦ ق)

- دعوى العامل المصاب بالتعويض عن إصابة العمل قبل رب العمل
جواز استناده إلى المسؤولية التقصيرية إذا كان الخطأ الذي نشأ عنه
الحادث جسيما - م ٤٢ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

النص في المادة ٤٢ من القانون ٦٢ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمينات الاجتماعية
علي أنه " لا يجوز للمصاب فيما يتعلق بإصابات العمل أن يتمتع ضد الهيئة
بأحكام قانون آخر ولا يجوز له تلك أيضا بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت

الإصابة قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه " يدل على أن مجال تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية هو في الأحوال التي أراد فيها المشرع أن يرفع جانب العامل نظراً لمخاطر العمل بعد تحميله عبء إثبات خطأ صاحب العمل أو تقصيره عند المطالبة بالتعويض فإذا ما لجأ العامل إلى أحكام هذا القانون واتخذها سنداً له في طلب التعويض فإنه لا يصح له أن يتمسك بأي قانون آخر ضد صاحب العمل إلا إذا كان خطؤه الذي نشأ عنه الحادث جسيماً فإنه يجوز للعامل المضروب منه التذرع في هذه الحالة بالقواعد العامة للمسئولية التقصيرية دون التقيد باللجوء إلى قانون التأمينات الاجتماعية.

(نقض ١٩٨٠/٤/٢٦ - طعن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٤ ق)

- تعويض - الخطأ للموجب للمسئولية - تكليف الفعل المؤسس عليه

طلب التعويض بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه هو من المسائل التي يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض.

إنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه ولئن كان تكليف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه هو من المسائل التي يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض إلا أن استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ما دام هذا الاستخلاص سائغاً ومستمداً من عناصر تؤدي إليه من وقائع الدعوى ، وإذا كان الحكم للمطعون فيه أحال على أسباب حكم محكمة أول درجة والتي نفت الخطأ عن المضروب بمقولة أن ارتكابه على سائر الشرفة تصرف عادي ومألوف إذ أنه ليس من القاطنين بالشقة التي سقطت شرفتها وإنما يتردد عليها

بحكم وظيفته فلا يستطيع أن يعلم بأن الشرفة خربة وأن مونة البناء التي تتكون منها قد تحللت ، وهي أسباب مائغة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهي إليها مما يكون معه النعي جدلا موضوعيا لا يجوز إثارته أمام المحكمة.

(نقض ١٩٨٠/١٢/٢ - طعن رقم ٦١٦ س ٤٦ق)

ثالثا - مسائل متنوعة

- السفن الحربية وسفن الدولة المخصصة لخدمة عامة - خروجها عن نطاق تطبيق قاتون التجارة البحري وأحكام التصادم البحري بمعاودة بروكسيل - مؤداه - عدم سريان المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من القانون المذكور علي التصادم بين سفينة حربية وأخرى تجارية - وجوب تطبيق القواعد العامة في القاتون المدني.

إن قانون التجارة البحري الصادر عام ١٨٨٣ وإن لم يعن بوضع تعريف للسفينة التي تسري عليها أحكامه إلا أنه يستفاد من نصوص ذلك القاتون والقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن سلامة السفن أنه يقصد بالسفينة كل منشأة عائمة تقوم أو تخصص للقيام بالملاحة البحرية علي وجه الاعتقاد ، وإذ كانت السفن الحربية وسفن الدولة المخصصة لخدمة عامة تتعارض طبيعتها مع الأحكام الواردة بقاتون التجارة البحري مثل التسجيل وحقوق الامتياز والرهون البحرية وعقدي النقل والتأمين للبحريين. والحجز علي السفينة وغير ذلك ، فإن تلك السفن تخرج عن نطاق تطبيق ذلك القاتون. وقد أكدت هذا نظر للمعاهدة الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بالمصادمات البحرية المعقودة في بروكسيل بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٠ والتي وافقت عليها مصر بالقانون رقم

٢٢ لسنة ١٩٤١ وعمل بها ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٤ بمقتضى مرسوم صدر في ٣١ يناير سنة ١٩٤٤ فقد نصت المادة ١١ من هذه المعاهدة علي عدم تطبيق أحكام التصادم البحري علي السفن الحربية وسفن الحكومة المخصصة كلية لخدمة عامة. لما كان ذلك وكان وقع الحال الثابت بالأوراق والذي لم ينازع فيه الطرفان أن حادث التصادم المرفوع عنه دعوى التعويض قد وقع بين سفينة حربية مصرية وسفينة تجارية لبنانية في المياه الإقليمية لجمهورية مصر العربية فإن هذا التصادم لا يخضع لأحكام قانون التجارة البحري ولا تسري في شأنه الإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من القانون المشار إليه ، ومن ثم فإن دعوى التعويض عنه إنما تخضع للقواعد العامة في المسؤولية المنصوص عليها في القانون المدني.

(نقض ١٩٨٠/١/١٤ - طعن رقم ١٠٣٤ س ٤٨ ق)

- التأمين الإجباري من حوادث سيارات النقل - سريان لصالح الركابين المصرح بركوبهما بجوار قائد السيارة - عدم امتداد التأمين لغيرهما من الركابين في صندوق السيارة.

إذ كان لا خلاف علي ركوب القتل في صندوق السيارة المعدة لنقل البضائع كما لا خلاف علي مطابقة وثيقة التأمين للنموذج الملحق بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ والصادر تنفيذا للمادة الثانية من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن للتأمين الإجباري وكانت هذه الوثيقة في شرطها الأول تنص علي أن " يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة عن الوفاة أو لية إصابة بدنية تلحق أي شخص من الحوادث التي تقع من السيارة المؤمن عليها.. ويسري هذا

الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارات أيا كان نوعها ولصالح الركاب أيضا من حوادث سيارات النقل فيما يخص بالراكبين المصرح بركوبهما طبقا للفقرة (هـ) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ما لم يشملها التأمين المنصوص عليه في القوانين ٨٦ لسنة ١٩٤٢ و ١١٧ لسنة ١٩٥٠ . ولما كان قرار وزير الداخلية المنفذ للقانون ولجب التطبيق " القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور " قد أوجب في المادة ٥١ منه تخصيص ٠ صسم من مقعد " كابينة " سيارة النقل لجلوس القائد و ٤٠ صسم لكل من الشخصين المصرح بركوبهما بجواره مما مؤداه أن الراكبين اللذين يفيدان من التأمين هما المسموح بركوبهما إلى جوار القائد في مقعد " الكابينة " وان من خلاهما لا يصدق عليه وصف الراكب ولا يمتد إليه نطاق التأمين .

(نقض ١٩٨٠/٢/٦ - طعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٤٦ق)

- مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية - مصدرها القانون وليس العمل غير المشروع - سقوط دعوى التعويض الناشئة عنها بالتقادم العادي دون التقادم الثلاثي .

النص في المادة ١٧٢ من القانون المدني على سقوط دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بالتقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه هو نص استثنائي على خلاف الأصل العام في التقادم ، وقد ورد في خصوص الحقوق التي تنشأ عن المصدر الثالث من مصادر الالتزام في القانون المدني وهو العمل غير المشروع بحيث لا يجوز تطبيقه بالنسبة للحقوق الناشئة عن مصادر أخرى إلا

إذا وجد نص خاص يقضي بذلك . لما كان ذلك . وكانت علاقة رجل القضاء أو النيابة بوزارة العدل هي علاقة تنظيمية مصدرها القانون ، وكانت مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة في هذا الشأن لا تنسب إلى العمل غير المشروع وإنما تنسب إلى المصدر الخامس وهو القانون باعتبار هذه القرارات تصرفات قانونية وليست إعمالاً مادية ولا تسقط مساعلة الإدارة عنها عن طريق التعويض إلا بالتقادم العادي . ويكون الدفع بتقادم الحق في المطالبة بثلاث سنوات في غير محله .

(نقض ١٩٨٠/٤/١٥ - طعن رقم ٥٤ لسنة ٤٥ق)

المسئولية العقدية

في ضوء أحكام محكمة النقض

المسئولية العقدية^(١)

* أحكام المسؤولية

اثبات المسؤولية العقدية دون بيان الالتزام الذي لخل به المسئول من واقع العقد - قصور .

متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بمسئولية وزارة الزراعة (الطاعة) عن التعويض لصالح الجمعية التعاونية على أساسين هما رداءة صنف التكاوي محل التعاقد بينهما وعدم إمداد الطاعة الزراع بالإرشادات الفنية دون أن يبين وجه إلزام الوزارة بإمداد الزراع بها من وقع التعاقد الذي يحكم العلاقة بين الطرفين فاتة يكون مشوباً بالقصور .

(طعن رقم ٥٢٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦١/٦/١٥ س ١٢ ص ٥٤٥)

ما يلتزم به المدين في المسؤولية العقدية - تعويض للضرر المتوقع . المدين في المسؤولية العقدية لا يلزم في غير حالتي الغش والخطأ الجسيم إلا بتعويض الضرر الذي يمكن توقعه عادة وقت التعاقد ، وذلك عملاً بالمادة ٢٢١ / ١ من القانون المدني ، والضرر المتوقع يقاس بمعيار موضوعي لا بمعيار شخصي ، بمعنى أنه هو ذلك الضرر الذي يتوقعه الشخص المعتاد في مثل الظروف الخارجية التي وجد فيها المدين ، لا الضرر الذي يتوقعه هذا المدين بالذات .

(طعن رقم ٤٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٣١ س ٢١ ص ٥٣٨)

(١) الأستاذ عبد المنعم حسن المحامي الموسوعة لذهبية العملية ص ٨٤ وما بعدها .

- ما يكفي لقيام الخطأ في المسؤولية العقدية .

يكفي لقيام الخطأ في المسؤولية العقدية ، ثبوت عدم تنفيذ المتعاقد لالتزاماته المترتبة على العقد ولا ترفع عنه المسؤولية إلا إذا قام هو بإثبات أن عدم التنفيذ يرجع إلى قوة قاهرة أو بسبب لجني أو بخطأ المتعاقد الآخر .

(طعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٢٤ م.م . ف س ٢١ ص ١١٤٨)

- تقادم دعوى التعويض عن إخلال رب العمل بالتزامه بدفع الأجور .

دعوى التعويض عن إخلال رب العمل بالتزامه بدفع الأجور هي من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل وتخضع لحكم المادة ٦٩٨ من القانون المدني ، ولا محل للتحدي في هذا الخصوص بمدة تقادم العمل غير المشروع . لأن المادة ٦٩٨ سألغة الذكر تعتبر استثناء من نص المادة ١٧٢ من القانون المدني .

(طعن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٢/١/١٩ م.م . ف س ٢٣ ص ٦٧)

- عدم تنفيذ المدين لالتزامه التعاقدى - حكمه .

عدم تنفيذ المدين لالتزامه التعاقدى ، يعتبر خطأ في ذاته يرتب مسؤوليته التي لا يدروها عنه إلا إذا أثبت قيام السبب الأجنبي الذي تنتفي به علاقة السببية .

(طعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/١٢ م.م . ف س ٢٣ ص ١٣٦٤)

- الاتفاق مقدما على مقدار التعويض في حالة عدم تنفيذ العقد أو إلغاؤه -

يعنى من إثبات الخطأ دون الضرر .

اتفاق الطرفين مقدما - في عقد العمل - على التعويض الذي يستحقه المطعون ضده تقاضت الطاعنة عن تنفيذ العقد أو إلغائه قبل نهاية مدته ، فإن تحقق هذا

الشرط يجعل الضرر واقعا في تقدير المتعاقدين ، فلا يكلف المطعون ضده بإثباته ويتعين على الطاعنة إذا ادعت أن المطعون ضده لم يلحقه أي ضرر أو أن التقدير مبالغ فيه إلى درجة كبيرة أن تثبت ادعاءها إعمالاً لأحكام الشرط الجزائي .

(طعن رقم ١١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٢١ م . م . ف س ٢٤ ص ٦٤٩)

- الحكم بالتعويض - تعيب سائغ .

لما كان يبين مما قرره الحكم أنه أسس قضاءه بالتعويض على أن البنك الطاعن قد وقع منه خطأ يستوجب مسؤوليته ببيعه الغلال المرهونة لديه دون اتباع ما تقتضي به المادة ٧٨ من قانون التجارة من وجوب التنبيه على المدين بوفاء الدين قبل استصدار إذن من القاضي بالبيع ، ولم يؤسس للحكم قضاءه بالمسئولية على مجرد امتناع البنك الطاعن عن رد الغلال المرهونة على نحو ما ذهب إليه الطاعن في طعنه - فإن النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون غير صحيح .

(طعن رقم ٢٢٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/٦/١٩ م . م . ف س ٢٤ ص ٦٤٠)

صور المسئولية

- اعتبار مصلحة البريد أمينة للنقل ووكيله بالعمولة في الوقت نفسه -
- اعتبار عملها هذا عملاً تجارياً تحكمه المواد ٩٠ وما بعدها من القانون التجاري - مسئوليتها عن الهلاك والتلف والتأخير - وهي مسئولية تعاقدية - ضمانها لخطأ أمين النقل الذي تختاره بغير تدخل المرسل .

تعتبر مصلحة البريد أمينة للنقل ووكيله بالعمولة في الوقت نفسه ويعتبر عملها هذا عملاً تجارياً تحكمه المواد ٩٠ وما بعدها من القانون التجاري التي توجب عليها نقل الرسائل والطرود وسلامة وصولها وتسليمها للمرسل إليه وتحمل مسؤولية الهلاك والتلف والتأخير ، والمسئولية هنا وبطبيعتها مسئولية تعاقدية تنشأ عن إخلالها بواجبها في تنفيذ عقد النقل فتلتزم بالتعويض طبقاً للقواعد المقررة في القانون المدني وفي نطاق مشروعية شروط الإعفاء من المسئولية أو تحديدها . ومصلحة البريد بهذا الوصف ضامنة للخطأ الذي يقع ممن تعهد إليهم في القيام ببعض المهمة الموكولة إليها ، ولا تستطيع أن تدفع عن نفسها المسئولية بخطأ أمين النقل الذي اختارته هي بغير تدخل من صاحب الرسالة أو الطرد طالما أن مرسوم ١٩٣٤/٣/٢٠ لم يرد به نص علي إعفاء مصلحة البريد أو تحديد مسئوليتها في حالة وقوع خطأ جسيم ممن تعهد إليهم بأعمالها كلها أو بعضها.

(طعن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٣/٢٢ س ٧ ص ٣٦٤)

- لا وجه لمساءلة مصلحة السكة الحديد عن فقد متاع تولت نقله إلا أن يقوم الدليل المقنع علي أن الفقد حصل أثناء النقل - تمسكها بوجود التحقق من ذلك - عدم الرد أو الإشارة إلى هذا الدفاع في الحكم - إغفال لدفاع جوهري وقصور.

لا وجه لمساءلة مصلحة سكك حديد الحكومة المصرية عن فقد بعض متاع تولت نقله إلا أن يقوم الدليل المقنع علي أن الفقد حصل يقيناً أثناء نقلها للمتاح ،

فإذا كانت قد طالبت بالتحقيق من ذلك وأغلل الحكم الرد علي هذا الدفاع الجوهري ولم يشر إليه فبأنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه.

(طعن رقم ٣١٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٣/٢٢ س ٧ ص ٣٧٦)

- قضاء الحكم بمسئولية مصلحة السكة الحديد عن ثمن البضائع الفاقدة تأسيساً علي أنها أخطأت خطأ جسيماً . إحالته للدعوى إلى التحقيق بشأن أجره النقل المطلوبة لإثبات وقوع خطأ جسيم من المصلحة المذكورة في النقل - تناقض في أسباب الحكم توجب نقضه.

متي كان الحكم قد أسس مسئولية أمين النقل - مصلحة السكة الحديد - علي أنها أخطأت خطأ جسيماً فاستحق عليها التعويض - أي ثمن البضائع الفاقدة - وأحال الدعوى إلى التحقيق بشأن أجره نقلها لإثبات وقوع خطأ جسيم من المصلحة المذكورة في النقل - فإن الحكم يكون متناقضاً في أسبابه التي أقيم عليها متعيناً نقضه.

(طعن رقم ٣٢٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٤/١٢ س ٧ ص ٥١٣)

- ترتب المسئولية في ذمة أمين النقل عند عدم قيامه بتسليم البضاعة إلى المرسل إليه - عدم درء هذه المسئولية عنه إلا بإثباته أن التسليم أو الضياع راجع لسبب قهري - شرط ذلك : أن ترفع عليه الدعوى في غضون المدة التي حددها قانون التجارة في المادة ١٠٤ .

مسئولية أمين النقل هي مسئولية تعاقدية فإذا لم يتم تسليم البضاعة إلى المرسل إليه كان مسئولاً عن نتيجة إخلاله بالتزامه ولا يدرأ عنه هذه المسئولية إلا أن يثبت أن عدم تسليم البضاعة أو ضياعها يرجع لسبب قهري لا يد له فيه وإنما

ذلك مشروط بأن ترفع علي أمين النقل دعوى المسؤولية في غضون المدة التي حددها قانون التجارة في المادة ١٠٤ .

(الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٣١ س ٧ ص ٦٤٢)

- مسؤولية الوكيل بالعمولة للنقل عن تلف البضاعة - هي مسؤولية مفترضة أصلاً طبقاً للمادتين ٩١ ، ٩٢ تجاري ، متى يعني منها ، إذا أقام الدليل علي القوة القاهرة أو العيب في البضاعة أو خطأ أو إهمال من المرسل.

مسئولية الوكيل بالعمولة للنقل عن تلف البضاعة مفترضة أصلاً طبقاً للمادتين ٩١ ، ٩٢ من قانون التجارة ، ولا يعفيه منها إلا إقامته الدليل علي القوة القاهرة أو العيب في البضاعة أو خطأ أو إهمال من المرسل فإذا تلفت البضاعة ولم يثبت الوكيل بالعمولة للمكلف بنقلها شيئاً من ذلك فإنه يتحمل مسؤولية التلف ولا يكون المرسل هو المكلف بإثبات خطأ الوكيل بالعمولة في هذه الحالة.

(الطعن رقم ٣٧٩ ، ٣٨٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٢٨ س ٧ ص ٧٦٧)

- عدم انتفاء مسؤولية وكيل النقل الأول بمسئولية وكيل النقل الأخير - المادة ٩٣ تجاري.

مسئولية وكيل النقل الأخير لا تنفي مسؤولية وكيل النقل الأول الذي عهد إليه بالنقل في جزء من الرحلة طبقاً للمادة ٩٣ من قانون التجارة.

(الطعن رقم ٣٧٩ ، ٣٨٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٢٨ س ٧ ص ٧٦٧)

- استخلاص الحكم من مطابقة الاسم التجاري الذي اتخذته الطاعنان لشركتهما باسم شركة المطعون عليه - وجود تشابه بين الاسمين من شأنه أن يوجد لبسا لدى جمهور المستهلكين في تحديد مصدر منتجات كل من الطرفين - اعتباره منافسة غير مشروعة استنادا إلى اعتبارات سائغة أوردها وعلى ما استمده من عبارات عقد تعديل الشركة بين الطرفين بغير مسخ أو تحريف - لا قصور .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في تحديد حقوق الطرفين إلى عقد تعديل الشركة المبرم بينهما وأوضح أن هذا التعاقد تضمن قصر حق استعمال الاسم التجاري للشركة التي كانت معقودة بينهما على الشركة المطعون عليها والتزام الطاعنين الذين انفصلا من الشركة بعدم استعمال هذا الاسم ، كما استخلص الحكم من مطابقة الاسم الذي اتخذته الطاعنان باسم شركتهما لاسم شركة المطعون عليه وجود تشابه بين الاسمين من شأنه أن يوجد لبسا لدى جمهور المستهلكين في تحديد مصدر منتجات كل من الطرفين مما يعتبر منافسة غير مشروعة ، وكان الحكم قد أقام قضاءه فيما انتهى إليه في هذا الخصوص على الاعتبارات السائغة التي أوردها وعلى ما استمده من عبارات تعديل الشركة بغير مسخ أو تحريف فإن ما انتهى إليه في هذا الصدد يكفي لحمل قضائه فلا محل للنعي بالقصور في التسبيب .

(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٥٩/١١/١٢ جلسة ٢٥٩/١١/١٢ ص ١٠)

- النص في عقد التأمين على أنه لا يشمل بصفة خاصة ما يقع من الحوادث والأضرار نتيجة لتحميل السيارة بأكثر من حملاتها المقررة

رسمياً أو نتيجة لعدم العناية بها - عدم اعتباره من الشروط القائمة على
التعسف والمنقضة لجوهر العقد - لا مخالفة فيه للنظام العام - مبناه
الرغبة المشروعة في الحد من نطاق المسؤولية باستبعاد بعض الحالات
التي يكون من شأنها جعل الخطر أشد احتمالاً .

إذا كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه - أن محكمة الاستئناف -
بعد أن بينت أن الحكم الجنائي الذي قضى بإدانة سائق السيارة المؤمن عليها قام
على تحميل تلك السيارة بأكثر من الحمولة المقررة بطنين وبأنها كانت في حالة
غير صالحة للعمل من حيث فراملها وعجلة قيادتها ، عرضت لما أدلت به
شركة التأمين الطاعنة في دفاعها من أن هاتين الحالتين لا تدخلان في نطاق
التأمين إذ نصت المادة الثانية من وثيقة التأمين على أن التأمين لا يشملها - ولم
تأخذ بهذا الدفاع وأسست وجهة نظرها في التقرير بمسؤولية الطاعنة عن دفع
مبلغ التأمين على أن ما احتوته وثيقة التأمين من شروط مطبوعة - عدت فيها
الحوادث والأضرار التي تعفى فيها الطاعنة من المسؤولية - يوصل إلى القول
بأن الشركة قد اعتبرت نفسها في الواقع متحللة من دفع التأمين عن الحوادث
التي تقع نتيجة مخالفة القوانين واللوائح عموماً - بما يترتب عليه عدم الاعتداد
بهذا الشرط وإهداره ، فإن هذا الذي أقام للحكم المطعون فيه قضاءه عليه يكون
مخالفاً للقانون - ذلك أنه وإن كان مؤدى ما انتهى إليه ذلك الحكم هو اعتبار
وثيقة التأمين موضوع الخصومة الحالية والتي عقدت في ظل أحكام القانون
المدني القديم عقد إذعان ، إلا أنه لا يتأدى من ذلك أن يهدر نص المادة الثانية
بجميع ما تضمنه من الصور والحالات التي نص فيها على أن التأمين لا يشملها

- ذلك أن ما يسوغ إبطاله في هذه الحالة - إنما يقتصر على الشروط للتعسفية التي تتناقض مع جوهر العقد باعتبارها مخالفة للنظام العام ، ولما كان ما ورد بالبنيين ثانيا ورابعا من المادة الثانية من العقد من أن التأمين لا يشمل بصفة خاصة ما يقع من الحوادث والأضرار نتيجة لتحميل السيارة بأكثر من حمولتها المقررة رسميا ، أو نتيجة لعدم العناية بها (وهاتان الحالتان هما عماد الحكم الجنائي في إدانة سائق السيارة المؤمن عليها) لا يعتبر من الشروط القائمة على التعسف والمناقضة لجوهر العقد ولا مخالفة فيها للنظام العام بل أن مبناهما الرغبة المشروعة في الحد من نطاق المسؤولية باستبعاد بعض الصور التي يكون من شأنها جعل الخطر اشد احتمالا ، فانه يتعين لذلك أعمال مقتضاها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر يكون متعين النقض .

(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٠/٤/٢١ س ١١ ص ٣٢٠)

- المسؤولية عن التنفيذ الجبري .

ولئن كان اتخاذ الدائن إجراءات التنفيذ القهري على أموال مدينة هو حق مقرر له لا يستوجب مسؤوليته ، إلا أن عليه أن يراعى الإجراءات التي فرضها القانون في التنفيذ على أموال المدين ذاتها بحيث لا يسند إليه الخطأ العمد أو الجسيم ، فإن هو قارف تلك ثبت في حقه ركن الخطأ الموجب للمسؤولية عن هذه الإجراءات فيما لو ترتب عليها إلحاق الضرر بالغير .

(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٠/٤/١٤ م . م . ف س ٢١ ص ٦١١)

تطبيق :

يبدو أن الحكم محل التعليق يشترط للتضاء بالتعويض أن يثبت الخطأ العمد أو الجسيم في جانب الدائن مباشر إجراءات التنفيذ الجبري . وهذا الاتجاه في نظرنا يخلط - في مجال المسؤولية التقصيرية - بين صورتين من صور الخطأ التقصيري ونعني بهما خطأ العمد وخطأ الإهمال ، ذلك أن اشتراط الخطأ العمد فيما نحن بصدده يفيد الاختصار على الأخذ بهذه الصورة كصورة من صور الخطأ. والذي نراه أن يكتفي بمجرد الخطأ دون ما حاجة لاشتراط العمد وبالتالي لاشتراط سوء النية . (منازعات التنفيذ في المواد المدنية والتجارية للأستاذ / عبد المنعم حسني المحامي - ١٦٧٩ ص ٣٤٦ والمراجع المشار إليها بالهامشية)

جزاء المسؤولية

" تعويض "

- المسؤولية العقدية عن تعويض الضرر لا ترتفع عن المدين بإقرار الغير بتحمل هذه المسؤولية عنه مادام الدائن المضروب لم يقبل ذلك ولم يكن طرفا في الورقة التي اقر فيها الغير بتحمل تلك المسؤولية - عدم اعتبار هذا الإقرار اتفاقا على الإعفاء من المسؤولية - اعتباره اتفاقا على ضمان المسؤولية لا يؤثر على حق المضروب في الرجوع على المسئول الأصلي ولا ينتقص من هذا الحق المسؤولية العقدية عن تعويض الضرر الذي تسبب عن خطأ للمدين متى تحققت لا ترتفع عن هذا المدين بإقرار الغير بتحمل هذه المسؤولية عنه مادام الدائن المضروب لم يقبل ذلك ولم يكن طرفا في الورقة التي اقر فيها الغير بتحمل تلك

المسئولية. ولا يعتبر هذا الإقرار من الغير اتفاقاً على الإغناء من
المسئولية مما تجيزه المادة ٢١٧ من القانون المدني لأن الاتفاق الذي
تعنيه هذه المادة هو الاتفاق الذي يحصل بين الدائن المضرور وبين
المدين المسئول بشأن تعديل أحكام المسؤولية الواردة في القانون إعفاءً
أو تخفيفاً أو تشديداً. أما حيث يتفق المسئول مع الغير ليتحمل عنه
المسئولية بكونه مخرجاً للمضرور في هذا الاتفاق فليس هذا بغير اتفاقاً على
ضمان المسؤولية لا يؤثر على حق المضرور في الرجوع على المسئول
الأصلي ولا ينتقص من هذا الحق.

(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٤ ص ٧٢٩)

المسئولية التقصيرية

في ضوء أحكام محكمة النقض

- المسئولية التقصيرية ^(١)

* عناصر المسئولية :

تعويض الوالد عن فقد ولده لا يعتبر تعريضا عن ضرر محتمل الحصول في المستقبل ، إذ متى حدث التعريض بما يحكم به عن فقد الوالد وما يسببه هذا الحادث من اللوعة للوالد ، أي في الحال.

(جلسة ١٩٣٢/١١/٧ طعن رقم ٢٤٠٥ سنة ٢ ق)

- انعدام مسئولية المتهم والمسئول عن الحق المدني متى كانت الواقعة

ناشئة عن حادث قهري - حقهما في طلب تحقيق هذا الحادث - حق

المحكمة في رفض الطلب متى رأت أنه غير معلمي.

متى كانت الواقعة ناشئة عن حادث قهري ، لا يد للمتهم فيه ولا في قدرته منعه

، فلا مسئولية عليه ولا على المسئول عن الحق المدني ، بل لأيهما أن يطلب من

المحكمة تحقيق ما يزعمه من وقوع هذا الحادث القهري والمحكمة أن ترفض

هذا الطلب متى رأت أنه غير جدي وأن العناصر الموجودة لديها في التحقيق

تدل على عدم الإحتية فيه. (جلسة ١٩٣٢/١١/١٤ طعن رقم ٢ سنة ٢ ق)

- عدم اعتبار مجرد ركوب شخص مع قائد سيارة مسرعا اشتراكا في

الخطأ ولا مجرد قيامه بحركة تحت تأثير الفرع التماسا للنجاة.

(١) الأستاذ عبد المنعم حسن المعالي المرجع السابق ص ١ ج ٥ .

إنه إذا كان مجرد ركوب شخص مع صديق له في سيارة يقودها هذا الصديق مسرعا في سيره بها هو مما لا يعتبر في بعض الصور اشتراكا في الخطأ الذي وقع فيه قائد السيارة ، وإذا كان لمجرد قيام هذا الراكب تحت تأثير الفزع ، بحركة ما التماسا للنجاة فأضر بنفسه لا يعتبر كذلك اشتراكا في خطأ القائد. فإنه لا شك في أن مساهمة هذا الراكب في الاتفاق مع قائد السيارة علي إجراء مسابقة بها هي مما يجعله مخطئا كالمتسابقين ومشاركيا معهم في خطئهم ومسئولا عما يحدث من جراء ذلك.

(جلسة ١٩٣٩/١/٢٦ طعن رقم ٨٠ سنة ٨ ق)

- وقوع الخطأ موجب ضمان للضرر الناشئ عنه ولو كان الفعل لا عقاب عليه جنائيا.

إذا كانت الواقعة حسبا لوردها الحكم المطعون فيه ليس فيها ما يفيد أن الحادث كان - كما انتهت إليه المحكمة نتيجة قوة قاهرة ، أو أن إرادة المتهم وقت وقوعه منه كانت منعدمة متلاشية ، بل تفيد أن المتهم إنما ارتكب ما ارتكبه مريدا مختارا بعد أن وازن بين أمرين ، القضاء علي حياة الغلام الذي اعترض سيارته عند مفترق الطرق أو الصعود بالسيارة علي أفريز الشارع حيث وقعت الواقعة ، فهذا الفعل أدني إلى أن يوصف في القانون بأنه من قبيل أفعال الضرورة التي تحدث عنها قانون العقوبات في المادة ٦١ الواردة فيها الشروط الواجب توافرها في حق من يصح له أن يتمسك بها. وهذه الشروط لتعلقها بالمسألة الجنائية ، لا تأثير لها في المسألة المدنية التي منطلها دائما الخطأ. فمتي ثبت وقوع الخطأ أو التقصير فقد حق علي من ارتكبه ضمان الضرر

للنفس عنه ولو كانت فعلته من الوجهة الجنائية لا عقاب عليها. وإذا كان الفعل المرتكب في حالة الضرورة لا يتناسب بحال مع ما قصد تفاديه ، بل كان بالبداية أهم منه شأنًا وأجل خطراً وكبير قيمة فإن التعويض يكون واجباً إذا ما لحق الغير ضرر. وذلك على أساس توافق الخطأ في الموازنة ، وقت قيام حالة الضرورة بين الضررين لارتكاب أخفهما.

(جلسة ١٩٤١/١١/١٢ طعن رقم ١٩٠٧ سنة ١١١ق)

- وجوب مراعاة درجة خطأ المضرور في حق نفسه عند تقدير التعويض الذي يطالب به دون رفع المسؤولية عن الغير الذي اشترك معه في حصول الضرر.

إن المادة ١٥١ من القانون المدني قد نصت على إلزام كل من يقع منه فعل ضار بالغير بتعويض الضرر الذي ترتب على فعله ، فإذا كان المضرور قد أخطأ هو الآخر وساهم في الضرر الذي أصابه فإن ذلك وإن كان يجب أن يراعى عند تقدير التعويض الذي يطالب به المضرور ، لا يصلح أن يكون سبباً لرفع المسؤولية عن الغير الذي اشترك معه في حصول الضرر. وإن كان الحكم قد قضي برفض الدعوى المدنية بناء على ما قلناه من " تكافؤ السيئات " وكان المستند من البيانات التي أوردتها أنه إنما قصد أن المجني عليهم وقع من جانبهم هم أيضاً خطأ في حق أنفسهم ، ولم يقصد أن هذا الخطأ تسبب عنه أي ضرر بالمدعي عليه ، فإن هذا يكون مقتضاه أن يحكم للمجني عليهم بالتعويض مع مراعاة درجة خطئهم من الجسامة.

(جلسة ١٩٤٢/١١/٢ طعن رقم ١١٢٦ سنة ١١٢ق)

- تقرير الحكم عدم مسئولية مصلحة السكة الحديد وسائق القطار الذي دهم مورث طالب التعويض تأسيسا علي أن المجني عليه قد أخطأ خطأ جسيما لمجازفته في تقدير عبور السكة قبل وصول القطار - عدم جواز اعتبار المجني عليه مخطئا إلا بثبوت إمكانه مشاهدة القطار - ثبوت أنه لم يكن في استطاعته أن يشاهده - اعتبار الحكم قاصرا.

إذا ألغت محكمة الاستئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية القاضي بتعويض لورثة المجني عليه الذي دهمه قطار السكة الحديد وراح ضحية خطأ السائق لعدم تنبيه المارة وخطأ المصلحة لعدم اتخاذها الاحتياطات اللازمة لحمايتهم ، وكان الحكم الاستئنافي قد أسس علي أن خطأ المجني عليه قد بلغ من الجسامه مبلغا ترتفع به مسئولية غيره لأن قتله إنما كانت نتيجة مباشرة لمجازفته إذ قدر أنه يستطيع أن يعبر شريط السكة الحديد قبل أن يصل إليه القطار فخاته التقدير ودهمته القاطرة. فإنه إذا لوحظ أنه لا يصح اعتبار المجني عليه مخطئا ذلك الخطأ الجسيم إلا إذا ثبت أنه كان يري القطار فعلا في وقت كان يسمح له باجتناب المرور علي الشريط. ثم لوحظ أن الحكم لم يستظهر في أسبابه ثبوت هذه الحقيقة مع أن المحكمة الابتدائية قد أثبتت في حكمها أن المعاينة التي قامت بها نلت علي تعذر رؤية المجني عليه للقطار قبل وصوله إلى محل الحادث وأنه لم يكن في مقدوره أن ينتبه إلى قدومه إذا لوحظ ذلك كله فإنه يظهر أن هذا الحكم لم يقم علي الأسباب التي تكفي لتبرير قضائه. وليس يشفع في قصور هذه الأسباب ما قاله نقلا عن شاهدين قررا في التحقيق أنهما كان في مقدورهما رؤية القطار لو أنهما كانا في مكان المجني عليه ، فإن ما

قرره من ذلك لا يؤدي عقلا لثبوت رؤية المجني عليه في مكان واحد وهو المكان الذي أثبتت معاينة المحكمة الابتدائية تعذر رؤية للقطار منه.

(جلسة ١٨/١٠/١٩٤٥ طعن رقم ١٤١ سنة ١٤ ق)

- انتهاء المحكمة الاستئنافية إلى مشاركة المدعي المدني في الخطأ لا يمنعها من تأييد الحكم بالتعويض المؤقت.

إذا كان الحكم الاستئنافي قد ذكر أن المدعي بالحق المدني شارك في الخطأ الذي وقع بسببه الحادث ، مع ذلك أيد الحكم المستأنف فيما قضى به من التعويض فلا ضير في ذلك ما دام المدعي بالحق المدني إنما طلب المبلغ الذي حكم له به كتعويض مؤقت. وذلك علي اعتبار أن المحكمة الاستئنافية قد رأت أن المبلغ المحكوم به لا زال دون ما يتناسب مع ما يجب للحكم به علي أساس الخطأ المشترك.

(جلسة ١٢/١/١٩٤٨ طعن رقم ٢٢٦٣ سنة ١٧ ق)

- النص في عقد توريد المياه علي تحميل المشترك للترام مراقبة وصيانة وحفظ المواسير الفرعية ومسئولية ما ينجم عن عدم القيام بهذا الالتزام من أضرار - تسرب المياه إلى منزل المشترك نتيجة كسر بالماسورة الفرعية - إهمال هذا المشترك ومخالفته نص الاتفاق المنكور - الحكم بمسئولية المجلس القروي تأسيسا علي وقوع خطأ تقصيري جسيم منه ساعد علي تفاقم الضرر وتقسيم الضرر علي الطرفين وبيان علاقة السببية بين الخطأ التقصيري والضرر - لا مخالفة للقانون.

إذا كان قد نص في عقد توريد المياه علي تحميل المشترك التزم مراقبة وصيانة وحفظ المواسير الفرعية ومسئولية ما ينجم عن عدم القيام بهذا الالتزام من اضرار دون أن يتضمن هذا النص الاتفاق علي إعفاء المجلس القروي من مسؤولية الخطأ التقصيري الذي يقع منه - فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون متى أقام قضاءه بمسئولية المجلس علي أن خطأ تقصيريا جسيما وقع منه مما ساعد علي تفاقم الضرر الذي أصاب منزل المشترك نتيجة تسرب المياه من الكسر الذي حدث بالماسورة الفرعية بإهمال هذا المشترك ومخالفته نص الاتفاق المشار إليه ومتي كان الحكم قد قسم الضرر الذي أصاب المنزل علي الطرفين وبين رابطة السببية بين الخطأ التقصيري وذلك الضرر.

(الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٥/١٧ س ٧ ص ٦١٦)

- عدم قيام المسؤولية في حالة نفي الخطأ - مثال في استعمال لقب.

إذا كانت محكمة الموضوع إذ قررت أن المطعون عليهما الأول والثاني كانا علي حق استعمال لقب " الشير اويشي " وأن أولهما سعي لمنع خلط اللبس بإضافة اسمه الخاص قبل اللقب المذكور - وأن سعيه هذا كان علي قدر إدراكه - فإنها تكون قد نفتت عن المطعون عليهما الخطأ بجميع صورته سواء كان هذا الخطأ خروجاً عن الحق أو تعسفاً في استعماله - بما يمتنع معه المساءلة بالتعويض.

(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/١٠ س ١٠ ص ٢٦٣)

- استناد الحكم في قضائه بالتعويض إلى عدم ثبوت المبرر في فصل العامل يتحقق به الخطأ الموجب للمسئولية دون الحاجة إلى إثبات سوء النية أو إساءة استعمال حق الفصل.

إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن عقد استخدام المطعون عليه بدأ غير محدد المدة فلا محل للتحدي بنص المادة ٦٨٠ من القانون المدني ، أما النعي عليه بأنه لم يكلف المطعون عليه بإثبات أي خطأ أو سوء نية أو إساءة استعمال للحق من جانب الطاعة اكتفاء بعدم وجود مبرر لعدم تجديد العقد مع المطعون عليه مع أن ذلك لا يؤدي إلى نسبة أي خطأ للطاعن فإنه في غير محله ، ذلك أن استناد الحكم في قضائه والتعويض علي الطاعة إلى عدم ثبوت المبرر لديه في الفصل المطعون عليه يتحقق به خطأها الموجب لمسئوليتها دون ما حاجة بعد ذلك إلى إثبات نيتها أو استعمالها لحق الفصل.

(الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٠/١/٢ ص ١١ ص ٢٥)

- الضرر من أركان المسؤولية - ثبوته شرط لازم لقيامها والحكم بالتعويض - تمسك رب العمل بأن العامل لم يلحقه أي ضرر من فصله - التفتت الحكم عن هذا الدفاع الجوهري وعدم العناية بتمحيصه أو الرد عليه - قصور.

لما كان الضرر من أركان المسؤولية وكان ثبوته شرطاً لازماً لقيام هذه المسؤولية والحكم بالتعويض نتيجة لذلك وكانت الطاعة قد تمسكت في دفاعها بأن المطعون عليه لم يلحقه أي ضرر من فصله للأسباب التي استندت إليها في

هذا الدفاع ولم يعن الحكم بتمحيصه أو الرد عليه مع أنه دفاع جوهري يحتمل فيما لو ثبت أن يتغير معه وجه الرأي في الدعوى يكون مشوباً بقصور يطله.

(الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٠/١/٢ س ١١ ص ٢٥)

- عدم بيان الحكم لعناصر الضرر عند القضاء بالتعويض - قصور.
تعيين العناصر المكونة للضرر والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض من المسائل القانونية التي تهيمن عليها محكمة النقض ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالتعويض بصورة مجملة دون أن يبين كنه عناصر الضرر فإنه يكون قد عاره البطلان لقصور أسبابه مما يستوجب نقضه.

(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٣/٤/١١ س ١٤ ص ٥٢٠)

- اكتفاء الحكم في بيان خطأ المضرور بمقولة أنه لم يكن حريصاً في سيره دون بيان مظاهر عدم هذا الحرص والمصدر الذي استمد منه هذه الواقعة أو يقيم الدليل عليها - قصور.

إذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان خطأ المضرور (الطاعن) بعبارة مجملة تتضمن أن الطاعن لم يكن حريصاً في سيره دون أن يكشف عن مظاهر عدم هذا الحرص وعن الأعمال التي وقعت من المضرور واعتبرها الحكم عدم حرص منه ودون أن يبين المصدر الذي استمد منه هذه الواقعة أو يقيم الدليل عليها فإنه يكون مشوباً بالقصور.

(الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/١٢ س ١٤ ص ١١٥٦)

- وضع الأختام علي الأماكن التي بها آثار لو أشياء تفيد في كشف الحقيقة في الجرائم - جوازہ لرجال الضبط القضائي - واجب جهة الإدارة في هذه الحالة في حراسة هذه الأماكن ومحتوياتها حراسة خاصة - تقصيرها في ذلك خطأ موجب لمسئوليتها عن الضرر الناتج عنه كما لو حدثت سرقة لهذه المحتويات.

أنه وإن لم يكن رجال الضبط القضائي ملزمين قبل صدور القانون رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٥٣ بإقامة حارس علي الأمتعة والأثاثات التي تضبط في المحال المدارة للفجور أو الدعارة وهي المحال المشار إليها في المواد ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة إلا أنه إذا كان سند وزارة الداخلية (الطاعة) في وضع الأختام علي مسكن المطعون ضدها هو نص المادة ٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية الذي يقتضي بأن " لأموري الضبط القضائي أن يضعوا الأختام علي الأماكن التي بها آثار لو أشياء تفيد في كشف الحقيقة ولهم أن يقيموا حراسا عليها. " وكان هذا النص وإن جعل إقامة الحارس في حالة وضع الأختام أمرا جوازيا لأموري الضبط القضائي متروكا لتقديرهم إلا أنه لما كان يترتب علي وضع الأختام علي مسكن شخص منعه من دخوله ومن مباشرة سلطاته كحائز علي الأمتعة التي بداخله وبالتالي فقد سيطرته عليه وهذه الأمتعة فإن ذلك يقتضي إذا ما رأي رجال الضبط ألا يستعملوا الرخصة المخولة لهم في إقامة حارس علي هذا المسكن - أن تقوم جهة الإدارة بواجب حراسته ورعاية محتوياته بحيث إذا قصرت في القيام بهذا الالتزام الذي تفرضه الحيلة الواجبة في عدم الإضرار بالغير كان ذلك منها خطأ يستوجب مسئوليتها عن

الضرر الناتج عنه ولا يكتفي في هذه الحراسة بمجرد حراسة الأمن العادية التي توليها الإدارة لساكن الأماكن التي في حيازة أصحابها بل يجب فرض حراسة خاصة على المكان الذي وضعت الأختام عليه بعد أن أقصي صاحبة عنه وحيل بينه وبين رعاية أمتعته بنفسه.

(الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠ س ١٦ ص ٨٢)

- بطلان الإجراء لا يستتبع حتماً المساءلة بالتعويض إلا إذا ترتب عليه ضرر بالمعنى المفهوم في المسؤولية التقصيرية.

بطلان الإجراءات لا يستتبع حتماً المساءلة بالتعويض إلا إذا ترتب عليه لمن وقعت المخالفة في حقه ضرر بالمعنى المفهوم في المسؤولية التقصيرية ومن ثم لا يكفي توافر الضرر في معنى المادة ٢/٢٥ من قانون المرافعات الذي يتمخض في ثبوت تخلف الغاية من الإجراء الجوهري الذي نص عليه المشرع إذ أن الضرر بهذا المعنى شرط لترتيب بطلان الإجراء وعدم الاعتداد به وليس للحكم بالتعويض.

(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١٦ س ١٦ ص ١٠٢٥)

- استخلاص السببية بين الخطأ والضرر يدخل في تقدير محكمة الموضوع.

استخلاص السببية بين الخطأ والضرر هو من مسائل الواقع التي يقرها قاضي الموضوع ، ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض إلا بالقدر الذي يكون فيه استخلاصه غير سائب.

(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٨ س ١٧ ص ١٦٢٩)

- تحديد المسؤولية - وجوب الوقوف عند السبب المنتج دون السبب العارض.

يجب عند تحديد المسؤولية الوقوف عند السبب المنتج في إحداث الضرر دون السبب العارض.

(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٦ س ١٨ ص ١٥٦٠)

- تحصيل ركن الخطأ في جانب هيئة الإذاعة من عدم اعتمادها علي الأدباء الذين يتوافرون لديها في الرقابة علي المصنفات الأدبية قبل إذاعتها - سائغ.

توافر رجال الأدب لدي هيئة الإذاعة وتعرفها بوسطهم علي المصنفات الأدبية المختلفة لدرابتهم بها مما يستدعيه السير الطبيعي لعملها ويدخل في نطاق سلوكها المؤلف فيسوغ تحصيل الحكم لركن الخطأ في جانبها من عدم اعتمادها علي هؤلاء الأدباء في الرقابة علي هذه المصنفات قبل إذاعتها.

(الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٢١ س ١٩ ص ٩٦٧)

- ثبوت خطأ الإدارة (محافظ الإسكندرية) في عدم إيجاد أشخاص فنيين وأدوات وعقائير لإسعاف من يشرف علي الفرق من المستحمين - يتحقق به معنى الخطأ الموجب للمسئولية - عدم إسعاف المشرف علي الفرق بعد إخراجهم من المياه من شأنه أن يؤدي عادة إلي وفاته -

استخلاص الحكم توافر علاقة السببية بين الخطأ والوفاة التي أحقت
الضرر بورثته - لا قصور.

إذا كان اللبين من الحكم المطعون فيه أنه أثبتت الأفعال التي اعتبرها خطأ من
جانب الطاعن (محاظ الإسكندرية) وانتهى إلى أن السبب المنتج منها في إحداث
الضرر هو خطأ الطاعن المتمثل في عدم إيجاد أشخاص فنيين وأدوات وعقاقير
لإسعاف مورث المطعون ضدهم بعد انتشاله من المياه بشاطئ العجمي ، وكان
الطاعن لم يدع أمام محكمة الموضوع وجود رجال أو أدوات للإسعاف بل دفع
مسئوليته بعدم التزامه بتزويد الشاطئ بعمال ومعدات الإنقاذ والإسعاف مما يفيد
تسليمه بعدم وجود هؤلاء العمال وتلك المعدات ، إذا كان ذلك فإن الحكم لم يكن
بحاجة لإقامة دليل آخر علي عدم وجودهما ، ولما كان هذا الفعل من الطاعن
يتحقق فيه معنى الخطأ لأنه يعتبر انحرافاً عن السلوك المألوف الذي يقتضي من
المشرفين علي شاطئ العجمي المستغلين له اتخاذ الاحتياطات اللازمة للمحافظة
علي سلامة المستحمين ووقايتهم من الغرق وإسعافهم عندما يشرفون عليه وكان
من شأن عدم إسعاف المشرف علي الغرق بعد إخراجه من المياه أن يؤدي عادة
إلى وفاته فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى توافر علاقة السببية بين خطأ
الطاعن و وفاة المورث التي ألحقت الضرر بورثته لا يكون مخالفاً للقانون أو
مشوباً بالقصور.

(الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٢٨ س ١٩ ص ١٤٤٨)

- إبطال العقد لنقص الأهلية - مسؤولية ناقص الأهلية إذا لجأ إلى طرق
احتياطية لإخفاء نقص أهليته.

مفاد نص المادة ١١٩ من القانون المدني أنه إذا لجأ ناقص الأهلية إلى طرق احتيالية لإخفاء نقص أهليته ، فإنه وإن كان يجوز له طلب إبطال العقد لنقص الأهلية ، إلا أنه يكون مسؤولاً عن التعويض للغش الذي صدر منه عملاً بقواعد المسؤولية التقصيرية ، ولا يكفي في هذا الخصوص أن يقتصر ناقص الأهلية على القول بأنه كاملها ، بل يجب أن يستعين بطرق احتيالية لتأكيد كمال أهليته .

(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٣ س ٢١ ص ٣٩٦)

- الحكم ببطالان العقد بسبب الغلط لا ينفي جواز الحكم بالتعويض عن الأضرار التي سببها ذلك .

يجوز القضاء ببطالان العقد إذا أثبت أحد المتعاقدين أنه كان واقفاً في غلط ثم أثبت أنه لولا هذا الغلط لما أقدم على التعاقد ، ويجوز مع القضاء ببطالان العقد أن يحكم بالتعويض إذا ترتب عليه أضرار بأحد المتعاقدين ، ويكون ذلك لا على اعتبار أنه عقد بل اعتباره واقعة مادية ، متى توافرت شروط الخطأ الموجب للمسؤولية التقصيرية في جانب المتعاقد الآخر الذي تسبب بخطئه في هذا الإبطال .

(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/٦/٢ س ٢١ ص ٩٦١)

- استخلاص ثبوت الضرر أو نفيه من مسائل الواقع .

استخلاص ثبوت الضرر أو نفيه من مسائل الواقع التي يستقبل بها قاضي الموضوع ما دام للدليل الذي أخذ به في حكمه مقبولا قانونياً .

(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١ س ٢١ ص ١٣١١)

- استخلاص ركن الخطأ – مدي رقابة محكمة النقض لذلك.

أنه وإن كان تكليف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه هو من المسائل التي يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض ، إلا أنه من المقرر في قضاء محكمة النقض أن استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ما دام هذا الاستخلاص سائغا ومستمدا من عناصر تؤدي إليه من وقائع الدعوى.

(الطعن رقم ٢٩ و ٣١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/٦/١٢ س ٢٤ ص ٨٩٤)

- الترخيص بإنشاء مصنع وتشغيله " عدم اعتباره سببا أجنبيا تنتفي به المسؤولية عما ينتج عنه من ضرر للغير " .

إن مجرد الترخيص للطاعة بإنشاء مصنعها وتشغيله ، لا ينهض سببا أجنبيا تنتفي به مسئوليتها عما ينتج عنه من ضرر للغير.

(الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٢٢ س ٢٨ ص ١٤٨٥)

❧ صور المسؤولية

- عناصر الإتكار الكيدي هو خروج المنكر عن حدوده المشروعة بقصد

مضارة خصمه وأن يكون الإتكار ضارا وأن يكون الضرر الواقع قد

ترتب فعلا علي الإتكار – وجوب بيان توافر العناصر الثلاثة في الحكم.

الإتكار الكيدي هو حقيقة قانونية تقوم علي أركان ثلاثة : أولها خروج المنكر

بإتكاره عن حدوده المشروعة بقصد مضارة خصمه ، وثانيها كون هذا الإتكار

ضارا فعلا ، وثالثها كون الضرر الواقع قد ترتب فعلا علي هذا الإنكار وبينهما علاقة السببية. فالحكم الذي يقضي بمسئولية خصم عن الأضرار الناشئة عن إنكاره ، إذا اقتصر علي التقرير بصديق مزاعم المدعي في ادعائه بأن الإنكار كيدي ولم يوازن بينهما وبين دفاع المدعي عليه ، ولم يعن بإيراد العناصر الواقعية والظروف الحاصلة التي يصح استخلاص الكيدية منها بمعناها القانوني ، يكون حكما معيبا متعيينا نقضه.

(جلسة ١٩٣٣/١١/٩ طعن رقم ٤٧ لسنة ٣ق)

- حصر الأفعال الصادرة من شخص واعتبارها متصلة ببعضها اتصال الأسباب بالنتائج ووصفا الخطأ - مسائلة فاعلها عن الأضرار الناتجة عنها - صورته - سحب مصلحة الآثار رخصة من تاجر آثار ثم اعتباره تاجرا بغير ترخيص وتحرير محضر ضده ومهاجمة منزله وإزالة اللوحة المعلقة علي محله مسئولية الحكومة عن كل هذه الأضرار.

متي أثبت الحكم الأفعال التي صدرت من شخص ما (فردا كان أم شخصا معنويا) واعتبرها متصلة ببعضها ببعض اتصال الأسباب بالنتائج ، ثم وصف تلك الأفعال بأنها أفعال خاطئة قد ألحقت ضررا بشخص ما ، واعتبر من صدرت منه تلك الأفعال مسئولوا عن الضرر الذي نشأ عنها فلا مخالفة في ذلك للقانون. وإن فإذا حمل الحكم مصلحة الآثار مسئولية خطئها في سحبها من تاجر بالآثار رخصته وما ترتب علي هذا السحب من اعتباره تاجرا بغير رخصة وتحرير محضر مخالفة له ومهاجمة منزله وإزالة اللوحة المعلقة علي

محل تجارته الخ ، وقضى له بناء على ذلك بتعويض عما لحقه من الأضرار
فقضاه بذلك صحيح قانونا.

(جلسة ١٩٣٦/٤/٩ طعن رقم ٦٣ لسنة ٢٥ق)

- مسئولية طالب التنفيذ المؤقت عن الأضرار التي تصيب المحكوم عليه
إذا ما ألغي الحكم المشمول بالنفاذ - مسئولية المحضر والحكومة عن
هذا التنفيذ - حددها إلزامهما بالتضامن مع طالب التنفيذ - حتهما في
الرجوع على طالب التنفيذ لاقتضاء ما دفعاه للمضرور.

تنفيذ الأحكام الجائز تنفيذها مؤقتا يكون على مسئولية طالب التنفيذ وحده.
فإذا ألغي الحكم المشمول بالنفاذ وكان قد نشأ عن تنفيذه ضرر فطالب التنفيذ هو
المسئول عن ذلك. أما المحضر الذي باشر إجراء التنفيذ فمسئولية تأتي فقط من
ناحية عدم مراعاته ما كان يجب عليه عمله من الإجراءات المنصوص عليها
في المادتين ٣٩ و ٤٠٠ من قانون المرافعات. ومع ذلك فإن التزامه يتوقف على
عدم وجود مال لطالب التنفيذ يفي بسداد التعويض المحكوم به عليه كله أو
بعضه. وفي هذه الصورة يكون للمحضر وللوزارة التابع لها. عند قيام أيهما
بدفع التعويض المحكوم به ، الرجوع بما دفعه على طالب التنفيذ الذي كان هو
السبب في حصول الضرر المحكوم بتعويضه. وبناء على ذلك فالحكم ، لمن نفذ
ضده الحكم المشمول بالنفاذ المؤقت الذي ألغي استئنافيا ، بإلزام طالب التنفيذ
والمحضر ووزارة الحفائية متضامنين بالتعويض ورفض دعوى الضمان التي
وجهتها الحكومة على طالب التنفيذ ، يكون خاطئا فيما قضى به من رفض
دعوى الضمان ويتعين نقضه في ذلك.

- وقوع المسؤولية التقصيرية علي المتسبب في الفعل أو الترك متعمدا أو غير متعمد عن قصد حسن أم سيء.

المسؤولية التقصيرية تقع علي المتسبب بذات الفعل أو الترك الضار سواء أكان متعمدا أو مقصرا ، وسواء أكان حسن القصد أو سيئه.

- قيام الحكومة بكافة الوسائل الممكنة لمنع انتشار العدوى من الأشجار المغروسة علي جانبي الطريق إلى الزراعات المجاورة يحول دون مساعلتها عن الأضرار التي تصيب هذه الزراعات.

للحكومة - رعاية للمصلحة العامة - أن تغرس الأشجار علي جوانب الطرق العمومية إلا أنه يجب عليها - اتقاء للأضرار التي تتسبب عن الأشجار التي تزرعها - أن تتعهدا بالملاحظة. فإذا ما انتاب هذه الأشجار مرض وبائي كان عليها أن تبادر إلى اتخاذ الوسائل التي من شأنها أن تحول دون انتقال المرض إلى الزراعات المجاورة ومتي قامت بذلك فإنها تكون قد أدت كل ما عليها. وإن كان الثابت أن الحكومة قامت بتبخير الأشجار التي غرسها علي أثر شكوى صاحب الزراعة القائمة ثم لما لم تجد هذه الوسيلة في استئصال المرض الوبائي الذي أصيبت به بادرت إلى إزالتها ، ولم تتفق من الوقت في سبيل ذلك كله إلا ما اقتضاه إجراء هاتين العمليتين ، الواحدة تلو الأخرى ، فإتباعها لا تكون قد قصرت في شيء ، ولا يصح مطالبتها بتعويض عن الضرر الذي يصيب زراعة مجاورة.

- عدم جواز مساعلة الدائن الحاجز علي ما للمدين لدي الغير إلا إذا أساء استعماله بارتكابه خطأ لا يصح التسامح فيه - ثبوت أن الأمر كان من الدقة وصعوبة التقدير من الوجهة القانونية بحيث يعتبر الدائن معذورا في توقيع الحجز للمحافظة علي حقوقه - لا مسئولية.

إن توقيع الدائن حجزا علي ما للمدين لدي الغير هو حق له لا يستوجب مسئوليته إلا إذا كان قد أساء استعماله بارتكابه خطأ لا يصح التسامح فيه فإذا كانت المحكمة قد رفضت دعوى التعويض المرفوعة من المدين علي الدائن الحاجز بعد أن محصتها من جهة تأسيسها علي الخطأ المسند إلى الدائن في توقيعه الحجز تحت يده ويد غيره علي مبالغ مستحقة للمدين ، وخلصت إلى الاقتناع بأن الحاجز كان لديه من المعوقات ما يبرز توقيعه الحجز بدليل تثبيته والحكم له ابتدائيا واستثنائيا علي المدين بالتعويض ، وأنه إذا كانت محكمة النقض قد رأت بعد ذلك عدم استحقاق الدائن للتعويض فلا تأثير لهذا لأن الأمر كان من الدقة وصعوبة التقدير من الوجهة القانونية بحيث أن الدائن يعد معذورا إذا هو في سبيل المحافظة علي حقوقه قد عمد إلى ما له من حق قانوني في توقيع الحجز علي ما لمدينه لديه ولدي الغير فإن قضاءها لذلك يكون قد جاء علي أساس سليم من الواقع ومن القانون.

- مسؤولية وزارة الأشغال عن الضرر الذي يصيب منزل بسبب تسرب المياه إليه نتيجة كسر ماسورة لإهمالها في مراقبة الأنابيب والتأكد من سلامتها.

إذا قضت المحكمة بالزام وزارة الأشغال العمومية بتعويض الضرر الناشئ عن الخلل الذي أحدثه في منزل المدعي تسرب المياه إليه نتيجة كسر أنبوبتها ، وأسست تقريرها خطأ الوزارة علي تقصيرها في مراقبة الأنابيب وملاحظتها وتعهدها في باطن الأرض والكشف عليها من آن لآخر للتأكد من سلامتها ودوام صلاحيتها ، فهذا الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(جلسة ١٩٧٤/٤/١٧ طعن رقم ٥ لسنة ١٦ ق)

- قيام المسؤولية عن التبليغ الكيدي عن اختزان مواد تموينية علي أن ما قصده المبلغ هو التبليغ عن جريمة حبس السلع عن التداول بقصد التأثير في الأسعار وأن المبلغ كان يعلم عدم صحة الوقائع أو علي الأقل قد أبلغ عن رعونة وعدم تبصر - توافر بيان عناصر المسؤولية.

إذا كان الحكم حين قضي بمسؤولية الطاعنين عن التبليغ في حق المطعون عليه بأنه اختزن كميات وفيرة من الأقمشة والألوات الكهربائية قد استند في ذلك إلى ما حصله تحصيلا سائغا من وقائع الدعوى من أن ما قصده المبلغان إنما هو التبليغ عن تهمة حبس هذه السلع عن التداول بقصد التأثير في الأسعار ، وأن هذه التهمة غير صحيحة والمبلغين كانوا يعلمان بعدم صحتها ، وأنه علي فرض انتفاء هذا العلم فإن التبليغ حصل عن رعونة وعدم تبصر ، إذ للواقعة المبلغ عنها كان في مقدور الرجل العادي أن يتبين عدم صحتها في حين أن أحد

المبلغين محام مسئول عن وزن أعماله وتقديرها قبل الإقدام عليها. فإنه بذلك يكون قد أثبت توافر ركن الخطأ الموجب للمسئولية. فلا يصح الطعن فيه بمقولة أن الوقائع المادية التي حصل التبليغ عنها قد أثبتت صحتها المحكمة العسكرية وأن هذه المحكمة وإن قضت ببراءة المتهم فقد كان ذلك على أساس أنه لم يثبت أن قصده من اختزان السلع هو التأثير في أسعارها.

(جلسة ١٩٤٨/١١/٢٥ طعن رقم ١٠٥ لسنة ١٧ ق)

- ثبوت إهمال رجال البوليس في تنفيذ العمل المعهود به إليهم وهو إطلاق مدفع يوجب مساعلتهم دون الاحتجاج بأنهم كانوا ينفذون أمرا من رئيس وجبت عليهم طاعته.

إذا كان الحكم إذ قضى بمسئولية المحكوم عليهما وهما من جنود البوليس قد أقام قضاءه على ما وقع فعلا منهما من إهمال وخطأ في تنفيذ العمل المعهود به إليهما وهو إطلاق مدفع وأثبت أن هذا الإهمال والخطأ كان محل مواخذة المحكوم عليهما إداريا فإنه لا محل للزعم بأن الحكم أخطأ في تطبيق القانون بمقولة أنه رتب مسئوليتهما على تنفيذهما الأمر الصادر إليهما من رئيس وجبت عليهما طاعته.

(جلسة ١٩٥٠/١١/١٦ طعن رقم ١٧ لسنة ١٩ ق)

- شرط انتفاء مسئولية رجال الحفظ عن الأضرار التي تصيب الأفراد اعتمادا على حالة الدفاع الشرعي أن يكون الاعتداء للمراد دفعه حالا أو وشيك الوقوع - ثبوت خطئهم وأنهم هم للذين كانوا البادئين بالاعتداء - توافر مسئوليتهم.

يشترط لنفي المسؤولية اعتمادا علي حالة الدفاع الشرعي أن يكون الاعتداء المراد دفعه حالا أو وشيك الحلول. وإذن فمتي كان الحكم إذ قرر مسؤولية الحكومة ونفي قيام حالة الدفاع الشرعي قد أثبت أن البوليس ارتكب خطأ ظاهرا في محاصرة المتظاهرين فوق أحد الكباري وكان من المستحيل عليهم الإقلاات من القوتين المتقابلتين ، ولم تكن هذه الوسيلة هي للكفيلة بالغرض الذي يجب أن يقصده البوليس من تفريقهم وأنه إذا كان قد حصل اعتداء علي بعض رجاله فقد كان مقابل تهجمه علي المتجمهرين الفارين أمام البوليس وأن البوليس هو الذي كان البادئ بالاعتداء دون أن يكون لذلك مبرر ، فإن في هذا الذي قرره الحكم ما يكفي لحمل قضائه في هذا الخصوص.

(جلسة ١٩٥٥/١٠/٢٠ طعن رقم ١٦٢ سنة ٢٢ ق)

- حق رجال البوليس في تفريق المتجمهرين صيانة للأمن دون مسؤولية -
وجوب مساءلتهم إذا جاوزوا في تصرفاتهم الحد اللازم لتحقيق هذا الغرض.

أنه وإن كان لرجال البوليس في سبيل تنفيذ ما نص عليه القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر والقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة وبالمظاهرات في الطرق العمومية أن يتخذوا من الوسائل ما يؤدي إلى تفريق المجتمعين ، ولا مسؤولية عليهم إذ هم في سبيل القيام بهذا الواجب أصابوا أحدا منهم إلا أنهم إذا جاوزوا في تصرفاتهم الحد اللازم لتحقيق هذه الأغراض كان هذا التجاوز اعتداء لا يحميه القانون ، وتقدير ذلك هو من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع.

- مسئولية رب العمل عن خطأ المقاول إذا كان يعمل بتوجيهه وتحت إشرافه - مسئولية رب العمل الذي يسئ اختيار المقاول - تمسك المضرور بأن المقاول الذي عهد إليه المالك يجهل أصول المقولة - عدم الرد علي هذا الدفاع - قصور.

أنه وإن كان الأصل في القانون أن المسؤولية شخصية إلا أن حالة مسئولية المتبوع عن خطأ تابعه ليست هي الاستثناء الوحيد الذي يرد علي هذا الأصل بل يرد عليه أيضا مسئولية رب العمل عن خطأ المقاول إذا كان هذا الأخير يعمل بتوجيهه وتحت إشرافه المباشر - علي ما جري عليه قضاء محكمة النقض - كما يرد عليه أيضا حالة رب العمل الذي يسئ اختيار المقاول فيعهد بالعمل إلى مقاول جاهل بأصول مهنة المقولة والفارق بين مسئولية المالك في هذا الصدد ومسئولية المتبوع أن سوء الاختيار في الحالة الأولى يجب علي المدعي إثباته وفي الحالة الأخرى هو مفترض قاتونا افتراضا لا سبيل لدحضه. فإذا كان المضرور قد تمسك في دفاعه بأن المقاول الذي عهد إليه المالك يجهل أصول هذه المهنة ولم يتناول الحكم هذا الدفاع بما يصلح ردا عليه فإنه يكون قاصر التسبب مخالفا للقانون.

(الطعن رقم ١٠٥ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٨/٦/١٢ س ٩ ص ٥٥٧)

- تأسيس الحكم قضاء برفض دعوى التعويض عن إصابة الطاعنة التي كانت في شرفة منزلها أثناء تفريق رجال البوليس لمظاهرة علي نفى

وقوع خطأ ما من جانبهم وإيراده الاعتبارات الساخنة المبررة لقضائه -
النعي عليه بالخطأ في القانون وفساد الاستدلال يكون علي غير أساس.
إذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن سرد وقائع الدعوى عرض لما أوردته
محكمة الدرجة الأولى في حكمها من أسباب أقامت عليها مسؤولية الحكومة عن
فعل تابعيها من رجال البوليس أثناء قيامهم بتفريق المظاهرات التي قامت يوم
وقوع الحادث الذي أصيبت فيه الطاعنة وما أسنده ذلك الحكم إليهم من خطأ
يتمثل في إطلاقهم الأعيرة النارية علي غير هدي وبدون دقة - مع وجود متسع
من القضاء أمامهم وإحداثهم نتيجة لذلك ولعدم إحكام الرماية إصابة الطاعنة
التي كانت في شرفة منزلها في الدور الثاني منه ، وكان الحكم المطعون فيه قد
تناول بالتفنيذ ما ورد في هذه الأسباب فأوضح - مما حصله من وقائع - أنه لم
يكن ثمة - في مكان وقوع الحادث - قضاء متسع وأنه لم يثبت أن رجال
البوليس كانوا يطلقون النار جزافا - وأسس قضاءه برفض دعوى الطاعنة علي
نفي وقوع خطأ ما من جانب رجال البوليس - موردا في ذلك من الاعتبارات
الساخنة ما يبرر قضاءه فإن النعي عليه بالخطأ في القانون وفساد الاستدلال
يكون علي غير أساس.

(الطعن رقم ٢٧٩ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٩/١١/١٩ س ١٠ ص ٦٩٥)

- وجوب توافر شرائط المسؤولية التقصيرية للحكم بالتعويض بسبب
العدول عن الخطبة - بأن يكون هذا العدول قد لازمته أفعال خاطئة في
ذاتها ومستقلة عنه استقلالاً تاماً ومنسوبة لأحد الطرفين وإن ينتج عنه
ضرر مادي أو أدبي للطرف الآخر. ثبوت أن سبب العدول كان لاصقا

بالعدول ذاته ومجردا عن أي فعل خاطئ مستقل عنه - قضاء الحكم بالتعويض - خطأ في القانون.

يتعين للحكم بالتعويض بسبب العدول عن الخطبة أن تتوافر شرائط المسؤولية التقصيرية بأن يكون هذا العدول قد لازمته أفعال خاطئة في ذاتها ومستقلة عنه استقلالا تام ومنسوبة لأحد الطرفين وأن ينتج عنه ضرر مادي أو أدبي للطرف الآخر. فإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بالتعويض للمطعون عليها عن فسخ الخطبة علي ما ورد فيه من أن الطاعن أقدم علي فسخ الخطبة لغير ما سبب سوي طمعه في مال والد خطيبته لرفضه أن يخص ابنته بنصيبها في ماله حال حياته. واعتبرت المحكمة عدول الطاعن لهذا السبب عدولا طائشا ليس له مسوغ يقتضيه ورتبت عليه الحكم للمطعون عليها بالتعويض. وكان سبب العدول علي هذا النحو لاصقا بالعدول ذاته ومجردا عن أي فعل خاطئ مستقل عنه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون إذ قضى للمطعون عليها بالتعويض.

(الطعن رقم ٤٣٨ سنة ٢٥ جلسة ١٩٦٠/٤/٢٨ س ١١ ص ٣٥٩)

- حق الالتجاء إلى القضاء مقيد بوجود مصلحة جدية ومشروعة. كون المدعي مبطلا في دعواه ولم يقصد بها سوي مضارة خصمه والنكاية به - خطأ يستوجب مساعلته والحكم عليه بالتعويض.

حق الالتجاء إلى القضاء مقيد بوجود مصلحة جدية ومشروعة ، فإذا ما تبين أن المدعي كان مبطلا في دعواه ولم يقصد بها إلا مضارة خصمه والنكاية به فإنه

لا يكون قد باشر حقاً مقرراً في القانون بل يكون عمله خطأ يجيز الحكم عليه بالتعويض.

(الطعن رقم ١٧٤ سنة ٣٠ ق جلسة ١٨/٢/١٩٦٥ س ١٦ ص ١٧٨)

- مسئولية الحكومة عن تعويض الأضرار التي تلحق الأفراد بسبب الاضطرابات والقلق - عدم قيامها إلا بإثبات أن القائمين علي شئون الأمن قد امتنعوا عن أداء واجبهم أو قصرُوا في أدائه تقصيراً يمكن وصفه - في تلك الظروف الاستثنائية - بأنه خطأ.

تنظيم قوات الأمن وتوزيعها وتحديد عددها هو من المسائل التي تتأى عن رقابة المحاكم فلا تقوم مسئولية الحكومة عن تعويض الأضرار التي تلحق الأفراد بسبب الاضطرابات والقلق إلا إذا ثبت أن القائمين علي شئون الأمن قد امتنعوا عن القيام بواجبهم أو قصرُوا في أداء هذه الواجبات تقصيراً يمكن وصفه في تلك الظروف الاستثنائية بأنه خطأ.

(الطعن رقم ٣٦ سنة ٣١ ق جلسة ١٠/٣/١٩٦٦ س ١٧ ص ٥٣٦)

- امتناع الموظف عن تنفيذ واجبات وظيفته - خطأ - تسببه في أضرار الغير - مسئوليته.

امتناع الموظف عن تنفيذ واجبات وظيفته يعتبر خطأ تترتب عليه مسئوليته إذا ما ألحق ذلك ضرراً بالغير.

(الطعن رقم ١٣٠ سنة ٣٣ ق جلسة ٣/١/١٩٦٧ س ١٨ ص ١١)

- المنافسة غير المشروعة - ماهيتها - قيامها على أساس من المسؤولية
التقصيرية.

أعمال المنافسة التي تترتب عليها مساعلة فاعليها وتقوم على أساس من
المسؤولية التقصيرية يمكن ردها إلى أعمال من شأنها إحداث اللبس بين المنشآت
أو منتجاتها أو إلى ادعاءات غير مطابقة للحقيقة أو أعمال تهدف إلى إحداث
الاضطراب في مشروع الخصم أو في السوق مما يتوافر به ركن الخطأ وتعد
بذلك منافسة غير مشروعة.

(الطعن رقم ٢٨٥ سنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٤ س ١٨ ص ٣٥١)

- استعمال آلات ميكانيكية ثقيلة في ذلك أساس عمارة - عدم اتخاذ
الاحتياطات الواجبة لمنع ما تحدثه هذه العملية من ضرر في مبني
الجار - صورة يتحقق فيها وصف الخطأ الموجب للمسؤولية التقصيرية
- تعدد المساهمين في هذا الخطأ - تضامنهم في المسؤولية - (المادة
١٦٩ مدني).

إذا اعتبرت محكمة الموضوع استعمال الطاعنين لآلات ميكانيكية ثقيلة في ذلك
أساسات عمارتهم للملاصقة لمبني المطعون ضده دون اتخاذهم الاحتياطات
الواجبة في هذه الحال لمنع ما تحدثه هذه العملية من ضرر في مبني الجار خطأ
مستوجب مسؤوليتهم عن تعويض الضرر الذي تسبب عنه طبقاً لقواعد المسؤولية
التقصيرية فإن ما وصفته تلك المحكمة بأنه خطأ يصدق عليه هذا الوصف وإذا
حصلت المحكمة بعد ذلك في حدود سلطتها التقديرية وبأسباب سائغة لها أصلها
الثابت في الأوراق أن الطاعنين جميعاً قد ساهموا في هذا الخطأ فإنها إذ

اعتبرتهم متضامنين في المسؤولية عن التعويض تكون قد التزمت حكم المادة ١٦٩ من القانون المدني.

(الطعن رقم ٣١١ سنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠ س ١٨ ص ٧٠٤)

- تحصيل الأموال الأميرية ممن رسى عليه مزاد الأطنان والتزم بمقتضى قائمة شروط البيع بسدادها من تاريخ رسو المزاد - ليس خطأ موجبا للمسئولية التقصيرية ولو لم ينتفع الراسي عليه المزاد بالأرض المباعة - قيام مصلحة الأموال المقررة بذلك التحصيل أمر يفرضه عليها القانون - لا يغير من ذلك الحكم ببطلان محضر رسو المزاد بعد تحصيل هذه الأموال.

قيام مصلحة الأموال المقررة بتحصيل الأموال الأميرية المستحقة علي الأطنان ممن رسى عليه مزادها والتزم بمقتضى قائمة شروط البيع بسداد تلك الأموال من تاريخ رسو مزادها عليه ، لا يمكن وصفه بأنه خطأ من جانب مصلحة الأموال المقررة يرتب مسئوليتها التقصيرية حتى ولو كان الراسي عليه المزاد لم ينتفع بالأرض المباعة. ذلك أن هذه المصلحة حين تقوم بتحصيل الأموال الأميرية المستحقة عليها إنما تقوم بوظيفتها التي يفرضها عليها القانون ولا يقدح في ذلك صدور حكم يقضي ببطلان محضر رسو المزاد ما دام تحصيل هذه الأموال كان سابقا علي صدور هذا الحكم.

(الطعن رقم ١٤١ سنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٧/١١/١٦ س ١٨ ص ١٦٩٩)

- مسئولية موظفي وزارة الزراعة عن تقصيرهم أو قصورهم في أداء واجباتهم في خدمة الإنتاج الزراعي - وجوب بذل العناية التي تقتضيها

الأصول الفنية وعلى مستوى المؤلف من لوسط الفنيين علما وكفاية
ويقطة - الاتحراف عن ذلك خطأ موجب لمسئوليتهم ومسئولية الوزارة
عن الضرر المترتب عليه - لا ينفي للمسئولية القول بأن مشورة
الوزارة غير ملزمة للزراع.

لما كانت وزارة الزراعة هي للمهمنة على خدمة الإنتاج الزراعي وعليها تقع
تبعية تقصير موظفيها أو قصورهم في أداء واجباتهم كل في دائرة اختصاصه
لتوفير هذا الإنتاج تحقيقا للرءاء العام بما يتطلب منهم بذل العناية التي تقتضيها
أصول وظيفتهم الفنية وعلى مستوى ما هو مؤلف من لوسط الفنيين علما
وكفاية ويقطة بحيث إذا انحرفوا عن هذا المعيار عد ذلك منهم خطأ موجبا
لمسئوليتهم ومسئولية وزارة الزراعة عن الضرر الذي ينجم عنه متى توافرت
سائر شروط هذه المسؤولية. ولا ينفي عن وزارة الزراعة مسئوليتها قولها بأن
المشورة التي يقدمها موظفوها غير ملزمة للزراع ، لأن من حق هؤلاء أن
يعولوا على الأجهزة الفنية للوزارة في المشورة التي تقدمها إليهم وأن يطمئنوا
إلى صوابهم فيما استقر عليه أصول الفن في شأنها باعتبارها صادرة من جهة
فنية تتولى الإشراف على الإنتاج الزراعي.

(الطعن رقم ٢٣٨ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٣ س ٢٠ ص ٧٧٩)

- ثبوت اشتراك تابعي للشركة مع آخر في سرقة أخشاب مملوكة لها -
قيام الأخير بقتل حارس الشركة عند محاولته ضبط الواقعة - ترتيب
للحكم مسئولية الشركة عن التعويض قبل ورثة الحارس - استناد الحكم
إلى نص المادة ١٧٤ مدني - لا خطأ.

متي كان الحكم المطعون فيه بعد أن سرد في أسبابه أن المتهم ذكر أن المستأنف عليهما - تابعي الشركة الطاعنة - كاتا يشتركان معه ومع آخر في سرقة الأخشاب - المملوكة لذات الشركة - وكاتا ينقلان العروق الخشبية من داخل العمارة ويخرجانها إلى باقي شركائهما من فتحات معينة إلى خارج الأسوار حيث يسهل نقلها بعد ذلك ، انتهى إلى أن هذا الذي حدث من المستأنف عليهما المذكورين ومن المستأنف عليه الثاني ما كان يتم لولا وظيفتهم بالشركة المستأنف عليها الأولى التي لولاها وما هيأته لهم من معرفة مكان الأخشاب والأمكنة التي يمكن تهريبها منها لما وقعت الجناية التي أدت إلى قتل مورث المطعون عليهما المعين حارسا علي مهمات الشركة والذي حاول ضبط السرقة نتيجة طلق ناري من المتهم سالف الذكر ، ومن ثم فإن مسؤولية الشركة المستأنف عليها الأولى تضحي قائمة طبقا لنص المادة ١٧٤ من القانون المدني. إذ إن الجريمة قد وقعت بسبب الوظيفة وبمناسبتها وقد هيأت الوظيفة فرصتها وكان هذا الذي ذكره الحكم يتفق والتكييف القانوني الصحيح لما وقع من تابعي الشركة الطاعنة ووصفه بأنه خطأ وقع بسبب الوظيفة وبمناسبتها ، كما يتفق واستخلاصه توافر رابطة السببية اللازمة لترتيب مسؤولية الشركة ، وكان هذا الاستخلاص مما تحتمله أقوال المتهم ويؤدي إلى النتيجة التي انتهي إليها الحكم في حدود سلطته الموضوعية فإن النعي بالخطأ في الاستنتاج يكون علي غير أساس.

(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٣/١٨ س ٢٢ ص ٦٩٧)

- ثبوت أن الشبكة الكهربائية مملوكة لمجلس المدينة وله السيطرة الفعلية عليها - وجوب اعتباره الحارس المسئول عما تحدثه من ضرر - لا يغير من ذلك قيام مؤسسة الكهرباء بتشغيل وصيانة هذه الشبكة بمقتضى القرار الجمهوري ٢٠٩٤ لسنة ١٩٦٩ .

النص في المادة ١٧٨ من القانون المدني علي أن " كل من تولي حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه " يدل علي أن الحارس الذي يفترض الخطأ في جانبه هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي تكون له السلطة الفعلية علي الشيء قصدا واستقلالاً ، ولما كان الثابت في الدعوى أن الشبكة الكهربائية داخل مدينة حوش عيسى مملوكة لمجلس المدينة - للطاعن - وهو الذي يسيطر عليها سيطرة فعلية ويتولى استعمالها واستغلالها لحساب نفسه ، وكان قيام المؤسسة المصرية العامة للكهرباء طبقاً للمادتين الأولى والثانية من القرار الجمهوري رقم ٢٠٩٤ لسنة ١٩٦٩ بتوريد الطاقة الكهربائية لمجلس المدينة وصيانة وتشغيل الشبكة الكهربائية داخل هذا المجلس مقابل جعل مادي تتقاضاه منه شهرياً ، ليس من شأنه أن يخرج تلك الشبكة الكهربائية من السلطة الفعلية للمجلس ، فإن هذا المجلس يكون هو الحارس لها وبالتالي مسئولا عن الضرر الذي تحدثه مسئولية أساسها خطأ مفترض طبقاً لنص المادة ١٧٨ سالفة الذكر .

(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٢٣ س ٢٩ ص ١٣٠١)

٤٤ جزاء المسؤولية

* المناطق في تقدير حصة كل ممن اشتركوا في إحداث الضرر.

إن تقدير حصة كل ممن اشتركوا في إحداث الضرر يجب - بحسب الأصل - أن يكون المناطق فيه مبلغ جسامة الخطأ الذي ساهم به فيما أصاب المضرور من الضرر إذا كانت وقائع الدعوى تساعد علي تقدير الأخطاء علي هذا الأساس. أما إذا كان ذلك ممتنعاً فإنه لا يكون ثمة من سبيل إلا اعتبار المخطئين مسئولين بالتساوي عن الضرر الذي تسببوا فيه.

(جلسة ١٩٤١/٥/١٩ طعن رقم ١٠٢٢ سنة ١١ ق)

- جواز الحكم بالتعويض المطالب به بسبب ارتكاب المتهم جنائتي هناك العرض والسرقة دون تخصيص إذا ثبتت جنائية هناك العرض وكان التعويض غير مبالغ فيه.

إذا كان المدعي بالحقوق المدنية قد طلب مبلغاً علي سبيل التعويض عما أصاب ابنه القاصر من ضرر بسبب جنائتي هناك العرض والسرقة المرفوعة بهما الدعوى علي المتهم. ولم يكن قد جزأ هذا المبلغ بين الجريمتين ، فإن المحكمة ، إذا رأت أن جنائية هناك العرض هي التي ثبتت وأن التعويض المطالب به غير مبالغ فيه بالنسبة للضرر الناشئ عنها ، لا تكون مخطئة إذا ما قصت بالمبلغ المطلوب.

(جلسة ١٩٤٤/١١/٢٠ طعن رقم ١٥٩٥ سنة ١٤ ق)

- لا تثريب علي المحكمة إذا قالت في حكمها إنها راعت في تقدير التعويض أن يكون مواسياً طالما أنها لا تستطيع أن تجعله أسياً متي

أورد الحكم أن المحكمة راعت في التقدير جسامة الضربة والمصاريف التي أنفقت في علاج المجني عليه.

إذا كان الظاهر مما أورده الحكم أن المحكمة قد راعت في تقدير التعويض الذي قضت به علي المتهم جسامة الضربة التي أدت إلى كسر ساق المجني عليه (ضابط بوليس) ودعت لنقله إلى عمل أقل شأنًا من عمله الأول ، كما راعت المصاريف التي أنفقتها في العلاج ، فليس في هذا أي خطأ. وإذا كانت هي قد قالت في حكمها " أنها راعت في تقدير التعويض أن يكون مواسيا طالما أنها لا تستطيع أن تجعله أسيا " فذلك ليس معناه أنها قصدت أن تعطي المجني عليه تعويضا عن ضرر لم يكن محققا بالفعل ، بل الظاهر أنها قصدت به أنها ما دامت لا تستطيع أن تصل بالتعويض إلى ما يجعله مساويا للضرر الحقيقي الذي أصاب المجني عليه فإتباعها تراعي في تقديره أن يكون بحيث يخفف عنه ما قاساه من آلام وما أصابه من أضرار مادية وأدبية بسبب الإصابة ، ولا تثريب عليها في شيء من ذلك.

(جلسة ١٩٤٥/١٠/١٥ طعن رقم ١٣٦٨ س ١٥ ق)

* سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض دون الاستعانة بخبير.

متى أثبتت المحكمة وقوع الضرر جاز لها أن تقدر التعويض الذي تراه بنفسها ولا يتحتم عليها أن تستعين بخبير في كل الأحوال إذا هي لم تر الاستعانة به ، وتقديرها هذا موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به.

(جلسة ١٩٤٧/١١/١٠ طعن رقم ١١٦٨ س ١٧ ق)

- سلطة محكمة النقض في تصحيح تقدير التعويض إذا ألحمت محكمة الموضوع في ظروف تقديرية ما لا شأن له به بمقتضى القانون وأدخلته في الحساب عن التقدير.

أنه لما كان التعويض هو مقابل الضرر الذي يلحق المضرور من الفعل الضار ولا يصح أن يتأثر بدرجة خطأ المسئول عنه أو درجة غناه ، كان إدخال المحكمة جسامه الخطأ ويسار المسئول عنه في العناصر التي راعتها عند تقدير التعويض عيباً يستوجب نقض الحكم إذ تقدير التعويض ولو أنه من سلطة محكمة الموضوع تقضي فيه بما تراه مناسبا وفقاً لم تنبئته من مختلف ظروف الدعوى بحيث إذا ما استقرت علي مبلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه ، إلا أنه إذا ما قيمت المحكمة في هذه الظروف ما لا شأن له بالتعويض بمقتضى القانون وأدخلته في الحساب عن تقديره ، فإن قضاءها يكون في هذه الحالة مخالفاً للقانون ، ويكون لمحكمة النقض أن تعمل علي تصحيحه فتستبعد من التعويض المقضي به ما تري أن محكمة الموضوع قد أدخلته في تقديره علي ذلك الأساس الخاطئ.

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٠ طعن رقم ١٦١١ س ١٨ ق)

- سلطة محكمة النقض في تقدير التعويض عن الضرر متي كان غير محتاج إلى عناصر متصلة بموضوع الدعوى.

متي كان تقدير التعويض عن الضرر المدعي غير محتاج إلى عناصر متصلة بموضوع الدعوى مما يجب أن تمحصه محكمة الموضوع كان لمحكمة النقض حق هذا التقدير.

- وجوب النظر في الضرر كما صار إليه عند الحكم كلما كان متغيرا.
جري قضاء محكمة النقض بأنه كلما كان الضرر متغيرا تعين علي القاضي
النظر فيه لا كما كان عندما وقع بل كما صار إليه عند الحكم.
(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٤/١١/١٩٥٧ س ٨ ص ٢٨٣)

- لا يعيب الحكم إجماعه الضرر المادي والأدبي معا وتقديره التعويض
عنهما جملة بغير تخصيص.
لا يعيب الحكم أن أدمج الضرر المادي والأدبي معا وقدر التعويض عنهما جملة
بغير تخصيص لمقداره عن كل منهما إذ ليس هذا للتخصيص بل لازم قانونا.
(الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ٣/١٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ٧٥١)

- وفاة المجني عليه عقب الإصابة مباشرة - لورثته حق مطالبة المسئول
بجبر الضرر المادي الذي سببه لمورثهم لا من الجروح التي أحدثها
فحسب بل من الموت الذي أدت إليه هذه الجروح.
إذا تسببت وفاة المجني عليه عن فعل ضار من الغير فإن هذا الفعل لا بد أن
يسبق الموت ولو بلحظة مهما قصرت كما يسبق كل سبب نتيجته وفي هذه
اللحظة يكون المجني عليه ما زال أهلا لكسب الحقوق ومن بينها حقه في
التعويض عن الضرر الذي لحقه وحسبما يتطور إليه هذا الضرر ويتفاقم. ومتى
ثبت له هذا الحق قبل وفاته فإن ورثته يتلقونه عنه في تركته ويحق لهم بالتالي
مطالبة المسئول بجبر الضرر المادي الذي سببه لمورثهم لا من الجروح التي

لحدثها به فحسب وإنما أيضا من الموت الذي أدت إليه هذه الجروح باعتباره من مضاعفاتها ، ولئن كان الموت حقا علي كل إنسان إلا أن التعجيل به إذا حصل بفعل فاعل يلحق بالمجني عليه ضررا ماديا محققا إذ يترتب عليه فوق الألام الجسمية التي تصاحبه حرمان المجني عليه من الحياة وهي أغلي ما يمثله الإنسان باعتبارها مصدر طاقاته وتفكيره والقول بامتناع الحق في التعويض علي المجني عليه الذي يموت عقب الإصابة مباشرة وتجويز هذا الحق لمن يبقى حيا مدة بعد الإصابة يؤدي إلي نتيجة ياباها العقل والقانون هي جعل الجاني الذي يقسو في اعتدائه حتى يجهز علي ضحيته فورا في مركز بفضل مركز الجاني الذي يقل عنه قسوة وإجراما فيصيب المجني عليه بأذى دون الموت وفي ذلك تحريض للجناة علي أن يجهزوا علي المجني عليه حتى يكونوا بمنجاة من مطالبته لهم بالتعويض.

(الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/٢/١٧ ص ١٧ (٣٣٧)

- انتقال الحق في التعويض إلي ورثة المضرور.

إنه - وعلي ما جري به قضاء محكمة النقض - إذا تسببت وفاة المضرور عن فعل ضار من الغير فإن هذا الفعل لا بد أن يسبق الموت ولو بلحظة ، ويكون المضرور في هذه اللحظة أهلا لكسب حقه في التعويض عن الضرر الذي لحقه وحسبما يتطور هذا الضرر ويتقادم. ومتي ثبت معه هذا الحق قبل وفاته ، فإن ورثته يتلقونه عنه لمورثهم الذي أدى إليه الفعل الضار باعتباره من مضاعفاته.

(الطعن رقم ٤ لسنة ٤٣ ق " رجال القضاء " جلسة ١٩٧٤/٣/٧ م.م.ف س ٥)

- ما يشمل التعويض في المسؤولية التقصيرية - الضرر المباشر وغير المباشر.

التعويض في المسؤولية التقصيرية يشمل كل ضرر مباشر ، متوقعا كان هذا الضرر. أو غير متوقع ، ويقوم الضرر المباشر وفقا للمادة ١/٢٢١ من القانون المدني على عنصرين أساسيين هما الخسارة التي لحقت المضرور والكسب الذي فاته.

(الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/١١/١١ م.م.ف س ٢٥ ص ١٢١٠)

- تعويض عن ضرر متجدد - ما يكفي للحكم به.

متى كانت المطعون ضدها الأولى قد طلبت الحكم بالتعويض الذي قدرته في الصحيفة وما يستجد ابتداء من أول نوفمبر سنة - ١٩٦٥ لحين إزالة التعرض ، وكان يبين من الرجوع إلى تقرير الخبير أنه أثبت حصول تعرض المطعون ضده الثاني للعين المؤجرة محل النزاع ، وذلك في كل المرات التي انتقل فيها للمعانة ، كما يبين من الرجوع إلى محاضر أعمال هذا الخبير أن وكيل الشركة الطاعنة قرر أن الشركة أنذرت المطعون ضده الثاني بفسخ عقد الإيجار المبرم بينهما إن لم يكف عن التعرض للمطعون ضدها الأولى في العين المؤجرة إليها من نفس الشركة والمجاورة للعين المؤجرة للمطعون ضده الثاني فإن ما قرره الحكم المطعون فيه من أن تعرض المطعون ضده المذكور لم يزل قائما استنادا إلى تقرير الخبير ومحاضر أعماله لا يكون قد خالف الثابت في الأوراق ولا يعيب الحكم - وقد قضى بالتعويض المستحق حتى نهاية شهر فبراير سنة ١٩٧٠ السابق علي صدره - أنه لم يبين سنده في استمرار التعرض حتى ذلك

التاريخ ، ذلك أنه متى ثبت حصول التعرض المادي. فإنه يفترض استمراره إلى أن يقوم الدليل على زواله.

(نقض ١٩٧٥/٢/١٩ س ٢٦ ص ٤٤١)

- إصابة العامل أثناء تأدية العمل أو بسببه - التزام الشخص المسئول بتعويض الضرر وفقا لأحكام المسؤولية التقصيرية - لا يعني هيئة التأمينات الاجتماعية من التزامها للقانون ٦٣ لسنة ١٩٧٤ .

مفاد نص المادة ٤١ من قانون التأمينات الاجتماعية السابق رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وتقابلها المادة ٦٦ من القانون الحالي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن العامل الذي تسري عليه أحكام تأمين إصابات العمل ، إذا أصيب نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه وكانت الإصابة ترجع إلى فعل ضار من شخص آخر خلاف صاحب العمل ، فإن ذلك لا يعني الهيئة من التزامها بالتعويض ولا يخل بما يكون للمصاب من حق قبل الشخص المسئول وفقا لأحكام المسؤولية التقصيرية الواردة في القانون المدني لاختلاف مصدر كل حق عن الآخر.

(الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٣/١ س ٢٨ ص ٥٩١)

- تكليف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه هو من المسائل التي يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض. أما استخلاص الخطأ الموجب للمسؤولية وعلاقة السببية بينه وبين الضرر هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع.

لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف هو من المسائل التي يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض. إلا أن استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية وعلاقة السببية بينه وبين الضرر هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ما دام هذا الاستخلاص سائغا ومستمدا من عناصر تؤدي إليه من وقائع الدعوى.

(الطعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠)

الفصل الثالث

إثبات المسؤولية

(وسائل إثبات المسؤولية)

الفصل الثالث

إثبات المسؤولية

(وسائل إثبات المسؤولية^(١))

من المقرر أن المسؤولية أركانها الثلاثة من خطأ وضرر وعلاقة سببية وقائع مادية يجوز إثباتها بطرق الإثبات ومنها شهادة الشهود وقرائن الأحوال ويثبت الخطأ في غالب الأحيان بشهادة شهود الرؤية الذين عاينوا الحادث وبالتحقيق الجنائي وبالانتقال إلى محل الواقعة ومعاینته وبالقرائن القضائية والقانونية ويثبت الضرر وعلاقة السببية في معظم الأحوال بالمعاينة المادية أو بشهادة طبية أو بتقرير الخبراء وتعتبر تقارير الخبراء التي تقدم في دعوى إثبات الحالة من الوسائل الهامة في إثبات المسؤولية.

١- شهادة الشهود :

من المقرر أن شهادة الشهود من أهم وسائل الإثبات في المسؤولية التقصيرية أما في المسؤولية العقدية فإن مجالها أقل أثراً.

وقد نصت المادة ٦٠ من قانون الإثبات على ما يلي :

" في غير المواد التجارية إذا كان للتصرف القانوني تزيد قيمته على عشرين جنيتها وكان غير محدد القيمة فلا تجوز شهادة الشهود في إثبات وجوده أو انقضائه ما لم يوجد اتفاق أو نص يقضي بغير ذلك " .

كما نصت الفقرة الأخيرة من المادة علي أن " تكون العبرة في الوفاء إذا كان جزئيا بقيمة الالتزام الأصلي " .

*** الدليل لا ارتباط له بالمسئولية في حد ذاته :**

تلقت النظر أولا إلى أن الدليل لا ارتباط له بالمسئولية في حد ذاتها وإنما يتعلق بذات الأمر المطلوب إثباته فقد تكون المسئولية تعاقدية ومع ذلك يكون الإثبات فيها بالبينة والقرائن كما في حالة التعهد بعدم فعل شيء عندما يرغب المتعهد له إثبات مخالفة المتعهد لتعهدده وقد تكون المسئولية جنائية أو تقصيرية ومع ذلك يكون الإثبات فيها بالكتابة لازما بالنسبة للعقد المرتبط بها إذا كانت قيمته تزيد علي عشرين جديها في غير المواد التجارية والأحوال الأخرى المستثناة كما في جريمة خيانة الأمانة.

*** وجوب مراعاة القاعدة المنصوص عليها في المادة ٦٠ من قانون الإثبات في إثبات التصرفات القانونية المدنية :**

من المقرر أنه يتعين مراعاة القاعدة المنصوص عليها في المادة ٦٠ من قانون الإثبات في إثبات التصرفات القانونية المدنية فيتعين علي المدعي تقديم الدليل الكتابي وهو العقد لإثبات التعاقد ويتعين علي المدعي عليه أيضا إذا نفي المسئولية بتصرف قانوني أن يقدم الدليل الكتابي علي ذلك كما إذا نفي مسئوليته بأنه قام بالوفاء بما التزم به في العقد.

*** في مجال المسئولية العقدية يتعين التفرقة بين إثبات العقد وإثبات المسئولية**

:

يتعين التفرقة في مجال المسؤولية العقدية بين إثبات العقد وإثبات المسؤولية ذلك أن المسؤولية تترتب علي الإخلال بالعقد فيتعين علي المدعي أولا أن يقيم الدليل علي أن التعاقد قد تم مقيدا في ذلك بما نصت عليه المادة ٦٠ من قانون الإثبات التي توجب الكتابة في التصرفات القانونية المدنية التي تزيد قيمتها علي ٢٠ جنيها ويدخل فيها جميع الاتفاقات والعقود أيا كان الأثر الذي يترتب عليها فتشمل العقود والاتفاقات التي تنشئ الالتزام أو تنقل الحق العيني كالبيع والقرض والإيجار والوكالة والوعد بالبيع والوديعة وغير ذلك من العقود الملزمة للجانبين أما بالنسبة لإثبات المسؤولية فجانز بجميع الطرق كما هو الشأن إذا تعهد المدعي عليه بعدم إقامة سور أمام منزل جاره فإنه وإن كان إثبات العقد لا يجوز إلا كتابة غير أن إخلال المدعي عليه بهذا العقد يجوز إثباته بكافة الطرق ومنها شهادة الشهود بأن يثبت المدعي أن المدعي عليه قد قام ببناء السور الذي التزم بالأ يبنيه.

* في حالة ما إذا دفع المدعي عليه مسئوليته العقدية بتصرف قانوني من شأنه أن يحدث أثرا فبته يتقيد في إثباته بالدليل الكتابي :

يتعين علي المدعي عليه أن يتقيد بالدليل الكتابي إذا دفع دعوى المسؤولية بتصرف قانوني من شأنه أن يؤثر فيها فإذا أقام المدعي دعوى علي المدعي عليه يطالبه بالتعويض عن الإخلال بالترامه كعقد القرض مثلا ودفع المدعي عليه الدعوى بالوفاء فإنه يتعين عليه أن يقدم دليلا كتابيا علي أنه سدد القرض وكذلك الشأن إذا دفع المدعي عليه المسؤولية العقدية بأن الالتزام قد تعدل أو انتقل بالتجديد أو الحوالة أو أنه قد تأجل أو أن المدعي قد نزل عن جزء منه فإن

كل هذه الأمور يتعين إثباتها بالكتابة ما دام الدين مدني وتريد قيمته علي عشرين جنيها.

وإذا دفع المدعي عليه المسؤولية بالتقاضي عن العقد اتفاقا مع المدعي فإنه يتقيد في إثباته بالدليل الكتابي.

وإذا رفع المؤجر دعوى علي المستأجر يطالبه فيها بالتعويض أو بفسخ عقد الإيجار بسبب قيامه بتأجير العين المؤجرة له من الباطن فدفع المستأجر بأن المؤجر صرح له بذلك فلا يجوز له إثبات هذا التصريح إلا بالكتابة.

أما إذا دفع المدعي عليه المسؤولية بدفع هو حقيقته واقعة مادية فإنه يجوز له إثباتها بجميع الطرق كما إذا رفع المشتري دعوى علي البائع يطالبه فيها بالتعويض لعدم تسليمه العين المباعة فدفع المشتري بأنه اكتسب ملكية الأرض بوضع اليد فإن هذه الواقعة كما قالت محكمة النقض يجوز إثباتها بشهادة الشهود.

وإذا رفع المؤجر دعوى علي المستأجر مفروشا يطالبه فيها بالتعويض لعدم رده المنقولات المؤجرة فدفع المستأجر بأن المؤجر استولي علي الشقة بما فيها من منقولات وطرده منها فإن هذه واقعة مادية مستقلة عن عقد الإيجار يجوز إثباتها بالبينة.

وإذا رفع المدعي دعوى علي المدعي عليه يطالبه فيها بالتعويض الاتفاقية (الشرط الجزائي) فدفع المدعي عليه بأن التعويض مبالغ فيه فإنه يجوز له إثبات ذلك بشهادة الشهود .

ويتعين ملاحظة أن التصرفات القانونية في المواد التجارية سواء ركن إليها المدعى أو دفع بها المدعى عليه يجوز إثباتها بالبينة والقرائن إيا كانت قيمتها إذا كانت بين تاجرين وبصدد أعمال تجارية وأنه يجوز إثبات ما يخالف الثابت بالكتابة بالبينة أو القرائن ما لم يتفق المتعاقدان على غير ذلك أو يشترط القانون التجاري الكتابة .

* يجوز إثبات المسؤولية التقصيرية بشهادة الشهود :

نظرا لأن الأخطاء التي تترتب عليها المسؤولية التقصيرية غالبيتها أفعال مادية يستقل القانون بترتيب آثارها فطبيعتها لا تسمح لصاحب الحق المترتب عليها أن يعني بتهينة الدليل الكتابي بشأنها ولذلك أجاز إثباتها بالبينة والقرائن وغيرها من أدلة الإثبات الأخرى فإذا رفع أحد الورثة دعوى على وارث آخر يطالبه فيها بالتعويض لاستيلائه على منقولات تركها المورث فانه يجوز له إثبات واقعة الاستيلاء بغير الدليل الكتابي وإذا أقام المالك دعوى على المغتصب يطالبه فيها بالتعويض فانه يجوز له إثبات المسؤولية بشهادة الشهود ويجوز لمن أصيب في حادث سيارة أو بسبب حيوان أو آلة أن يثبت المسؤولية بأركانها الثلاثة من خطأ وضرر وعلاقة سببية بشهادة الشهود .

أحكام النقض :

١- أن ما يخلفه مورث ما لورثته مما كان في حيازته مائدا من عقار أو منقول وكذلك استيلاء وارث ما على شيء من مال الشركة عقارا كان أو منقول أو نقدا كل ذلك من قبيل الوقائع التي لا سبيل لإثباتها إلا بالبينة وإنما الذي يطلب فيه

للدليل الكتابي هو العمل القلوني التعاقدى الذي يراد أن يكون حجة على شخص ليس عليه لو على من هو مسئول قانونا عنهم دليل قلوني يدل عليه .

(نقض ١٩٣٥/٥/٢٣ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الأول ص ٣٩

قاعدة ١١٠)

٢- إذا كان المدعى عليه يستند في براءة نمته من الدين لا على تصرف قانوني بل إلى واقعة مادية هي استيلاء المؤجر على الزراعة التي كانت قائمة بالعين المؤجرة وان قيمة ما استولى عليه يزيد على قيمة الإيجار المطالب به ، فإنه لا تثريب على المحكمة إن هي أحالت الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذه الواقعة حتى ولو كان الإيجار الذي يتمسك المستأجر ببراءة نمته منه يزيد على نصاب البيئة .

(نقض ١٩٥٤/١٠/٢٨ المرجع السابق ص ٤٠ قاعدة ١١٥)

٣- القبض لمبلغ من النقود الذي تم في صورة الغصب هو أمر جائز إثباته قانونا بالبيئة والقرائن إذ أنه لم يخرج عن كونه واقعة مادية .

(نقض ١٩٤٠/٢/٢٢ ملحق العدد الثالث من مجلة القانون والاقتصاد ١٠/٧٦/

٣٣).

٤- رد المنقولات المؤجرة إلى المؤجر . واقعة مستقلة عن عقد الإيجار . جواز إثباتها بالبيئة .

(نقض ١٩٦٧/٢/٢١ سنة ١٨ ص ٤٣٢).

تطبيق : هذا الحكم محل نظر ذلك أن رد المنقولات للمؤجر هو وفاء من المستأجر بالتزامه وتصرف قانوني وبالتالي لا يجوز إثباته إلا بالكتابة وذلك ما لم يدفع المستأجر باستيلاء المؤجر على المنقولات فهي واقعة مادية يجوز إثباتها بالبينة^(١).

٥- عدم قيام المقاول بتنفيذ البناء طبقا لما التزم به في عقد المقاولة هو واقعة مادية يجوز إثباتها بالبينة والقرائن ولا مخالفة في ذلك لما هو ثابت في العقد إذ لم ينص فيه على وفاء المقاول بالتزاماته الواردة به .

(نقض ١٩٦٧/١١/١٦ المرجع السابق ص ١٧٠٨).

٦- الدعوى المرفوعة على سيد وخادمه بطلب الحكم عليهما متضامنين بأن يدفعوا إلى المدعية مبلغا تعويضا لها عن عبث الخادم بحلي كانت في علبة استودعتها السيد هي دعوى متضمنة في الواقع دعويين أساسها الجريمة المنسوبة إلى الخادم وفيها يدور الإثبات بينه وبين المدعية على وقوع الجريمة واثبات الجريمة جانز قانونا بأي طريق من طرق الإثبات فهي دعوى غير متوقفة على عقد الوديعة ولا لها بالوديعة إلى صلة عرضية من ناحية أن الجواهر التي وقعت عليها الجريمة كانت وديعة وهذا ليس من شأنه أن يغير من حقيقة الدعوى ولا من طريق الإثبات فيها والثانية موجهة إلى السيد وأساسها أن الخادم الموجهة إليه الدعوى الأولى قد ارتكب الجريمة في حال تأدية وظيفته عنده وهذه ليست مطلوبا فيها إثبات عقد الوديعة على السيد ومن ثم يجوز إثبات

(١) لمستشار الدناصوري ، الدكتور لشواربي المرجع السابق

(نقض ١٩٤٧/٥/١ مجموعة النقض في ربع قرن الجزء الثاني ص ٩٢٨ قاعدة

رقم ٦٣).

٧- يجوز للبائع أن يملك العقار المبيع بالتقادم الطويل المكسب للملكية . تمسك
الطاعنين أمام محكمة الموضوع باكتسابهم ملكية الأرض بوضع اليد . إغفال
الحكم الرد على طلبهم إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك .

(نقض ١٩٧٨/١/١٩ طعن رقم ٧٦١ لسنة ٤٤ قضائية لم ينشر ، نقض ١٩٦٦/١/١٣

سنة ١٧ ص ١٥٣) .

تطبيق : هذا الحكم محل نقد من الفقه لأنه يناقى مسؤولية البائع بالضمان (سليمان
مرقص في عقد البيع ص ٣٦٤)

٨- التصرفات في المواد التجارية . جواز إثباتها بالبيئة والقوانين ليا كانت قيمتها
شرطه . أن تكون بين تاجرين وبصدد أعمال تجارية . مادة ٦٠ من قانون
الإثبات . جواز إثبات ما يخالف الثابت بالكتابة بالبيئة والقوانين ما لم يشترط
القانون التجاري الكتابة .

(نقض ١٩٨١/٦/١ طعن رقم ٢٢٨ لسنة ٤٩ قضائية).

٩- وحيث أن الحكم المطعون فيه أورد في مدوناته - التي لم يقدم الطاعن ما
يخالفها - أنه " قد ثبت للمحكمة من مطالعة محاضر جلسات محكمة الدرجة
الأولى أنه بجلسة ١٩٧٥/٤/٥ مثل وكيل المستأنف - الطاعن - أمام المحكمة
وطلب أجلا لإعلان شهوده ، وقد أجبته المحكمة إلى هذا الطلب بالتأجيل لجلسة

١٩/٤/١٩٧٥ لإخطار الشهود وبالجلسة الأخيرة سمعت محكمة أول درجة شهادة شاهدي الإثبات ، ولا تثريب عليها في ذلك ، وذلك بحضور وكيل المستأنف المائل بجلسة التحقيق المذكورة والذي طلب بذات الجلسة أجلا لإحضار شهوده ووافقته المحكمة علي طلبه بأن أصدرت قرارها بتأجيل الدعوى لجلسة ١٩٧٥/٥/٢٤ لإحضار شهود النفي ، وبالجلسة الأخيرة لم يحضر أحد ومن ثم أحال قاضي التحقيق الدعوى إلى المرافعة بذات الجلسة. ثم أصدرت المحكمة بكامل هيئتها قرارها بشطب الدعوى ، ويبين مما تقدم أنه ليس هناك ثمة إخلال بدفاع المستأنف. ومؤدي هذا الذي حصله الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه أن محكمة أول درجة قد أجابت الطاعن إلى طلبه تأجيل التحقيق إلى جلسة أخرى حتى يعلن شهوده لسماعه فيها. ولكنه تخلف عن حضور تلك الجلسة. وعن إعلان شهوده فلا علي محكمة الاستئناف أن هي رفضت طلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق مرة أخرى مما يكون معه النعي علي الحكم المطعون فيه بهذا السبب في غير محله.

(نقض ١٩٨٠/١٢/٣٠ سنة ٣١ الجزء الثاني ص ٢١٧٥)

١٠- لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه أن العقار كان في حاجة إلى ترميم عهد به الطاعن إلى مقاول أخطأ فيه وترتب علي ذلك هدم المبني وضياع منقولات المدرسة وأدواتها وما استتبع ذلك من انفساخ الإيجار قبل انقضاء مدته وتوقف نشاط المدرسة وكان إثبات حصول الضرر أو نفيه من الأمور الواقعية التي تقدرها محكمة الموضوع ولا معقب علي حكمها من محكمة النقض ، فإن

ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة.

ولما كان ذلك وكانت قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يحب فيها الإثبات بالكتابة - وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة - ليست من النظام العام ، فعلي من يريد التمسك بالدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة أن يتقدم بذلك لمحكمة الموضوع قبل البدء في سماع شهادة الشهود ، فإذا سكت عن ذلك عد سكوته تنازلاً منه عن حقه في الإثبات بالطريق الذي رسمه القانون.

وإذ كان الواقع أن محكمة أول درجة حكمت قبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون فيه أن الطاعن هدم المدرسة حتى سطح الأرض علي ما كان فيها ومقدار ما لحقه من جراء ذلك من ضرر ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يبد أي اعتراض علي هذا الحكم لا قبل سماع أقوال الشهود ولا بعد سماع أقوالهم بل سكت عن ذلك إلى أن صدر الحكم في الدعوى مما يعتبر منه تنازلاً عن الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة ولا يجوز له التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض ، فإن النعي علي الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون يكون علي غير أساس.

(نقض ١٩٧٨/٢/١٦ سنة ٢٩ الجزء الأول ص ٤٩٧)

١١- إثبات موافقة المؤجر علي تنازل المستأجر الأصلي للمستأجر من الباطن عن العين المؤجرة. عدم إثباته في مواجهته إلا بالكتابة.

(نقض ١٩٨١/٢/٧ طعن رقم ٣٧٨ لسنة ٥٠ قضائية)

١٢- قاعدة عدم جواز إثبات التصرفات القانونية المدنية إلا بالكتابة فيما زادت قيمته على عشرين جنيتها أو إثبات ما يخالف الكتابة لو يجاوزها إلا بالكتابة. عدم تعلقها بالنظم العام. هذه القاعدة تسري على جميع العقود المنشئة للالتزام كالبيع وغيرها من العقود وبالتالي فلا يجوز لأحد طرفي العقد طلب إحالة الدعوى للتحقيق لإثبات ما يخالف ما اشتمل عليه دليل كتابي طالما أن الخصم الآخر قد تمسك بعدم جواز الإثبات بالبينة.

(نقض ١٩٨٢/٣/٤ طعن رقم ١٦٦٤ لسنة ٤٨ قضائية)

١٣- الدليل لا ارتباط له بالمسئولية في حد ذاتها تعاقدية كانت أو غير تعاقدية وإنما يتعلق بذات الأمر المطلوب إثباته ، فقد تكون المسئولية تعاقدية ويكون الإثبات فيها بالبينة والقرائن وذلك بالنسبة للوقائع التي يكون فيها موقف الخصم المراد إثباتها في حقه موقفا سلبيا فيكون الحصول منه على كتابة مثبتة لها متوقفا على محض إرادته إن شاء أصدرها وإن شاء رفضها ولا يكون لخصمه حيلة إزاء رفضه وكان لا موجب قانونا لإلزام هذا الأخير بإفراغ ما يصدر منه في شأنها في شكل إذار رسمي لخصمه يتم على يد محضر فلا يعتبر الإذار شرطا لوجودها ولا دليلا مطلوبا لإثباتها إذ هي لم تصدر من الخصم المطلوب إثباتها في حقه ولا دور له فيها اللهم إلا موقفه السلبى منها بالرفض فهي لا تعدو في حقه واقعة مادية صرف. لما كان ذلك وكانت المطالبة بالفداء تصدر من الدائن لا من المدين وموقف المدين منها موقف سلبى ولا للترام عليه في إصدار كتابة بها لخصمه ولا موجب قانونا يلزم خصمه بإفراغها في شكل إجراء رسمي إذار أو غيره فإن الإذار لا يعتبر شرطا لوجودها ولا دليلا مطلوبا

إثباتها فتضحى مجرد واقعة مادية بالنسبة لخصمه ولو تضمنت تصرفاً قانونياً صادراً بالإرادة المنفردة منه طالما أنه لا يحتاج إلى قبول من خصم له.

(نقض ١٩٨٣/١/٢ طعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٥١ قضائية)

١٤- الانتقال إلى محل إقامة المشتري ومطالبته بالوفاء والامتناع عنه هي جميعها في حقه من قبيل الوقائع المادية وكان لا موجب قانوناً علي البائع بإفراجها في شكل رسمي وإن جاز له ذلك ومن ثم فإنها تخرج عن نطاق التصرفات القانونية الواجب اتباع القاعدة المقررة بالمادة ٦٠ من قانون الإثبات في شأن إثباتها في حق المشتري وعي هذا النحو يجوز إثباتها بالبينة والقرائن في حقه.

(نقض ١٩٨٣/١/٢ طعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٥١ قضائية)

- إجراءات شهادة الشهود^(١)

- الإثبات بشهادة الشهود يكون بناء على طلب الخصوم أو من تلقاء نفس المحكمة :

تنص المادة ٧٠ من قانون الإثبات على أنه للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم ، أن تأمر بالإثبات بشهادة الشهود في الأحوال التي يجيز القانون ذلك متى رأت في ذلك فائدة للحقيقة كما يكون لها في جميع الأحوال كلما أمرت بالإثبات بشهادة الشهود أن تستدعي للشهادة من ترى لزوم سماع شهادته إظهاراً للحقيقة ، ولها كذلك أن تأمر للشهادة من ترى لزوم سماع شهادته

إظهار الحقيقة ، ولها كذلك أن تأمر بما تراه ضروريا لو مقبولا في كل ما يتعلق بتوجيه الأسئلة والإجابة عليها.

مفاد هذا النص أن الإثبات بشهادة الشهود ليس دائما بناء على طلب من له مصلحة في ذلك ، بل للمحكمة أن تأمر بذلك من تلقاء نفسها.

وهذا الحكم يؤكد الدور الإيجابي للقاضي ، وفاعليته في توجيه الدعوى وليتسنى له تحري الحقيقة واستخلاصها غير مقيد في ذلك بمسلك الخصوم الذي تمليه عليهم مصلحة كل منهم الخاصة في الإثبات.

أما إذا طلب أحد الخصوم إثبات واقعة بشهادة الشهود فيجب أن يقدم طلبه بذلك كتابة أو شفاهة في الجلسة ، وأن يبين الوقائع التي يريد إثباتها حتى تتمكن المحكمة من تقدير ما إذا كانت تلك الوقائع مما يجوز إثباته بشهادة الشهود ، وما إذا كانت ظروف الدعوى والأدلة الأخرى تكفي لإثباتها دون حاجة لإجراء التحقيق.

ولا تأمر المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق للإثبات بشهادة إلا إذا توافرت الشروط الآتية :

١. أن تكون الوقائع المطلوب إثباتها مما يجوز إثباتها بشهادة الشهود وفقا للأحكام العامة في قانون الإثبات (م ٧٠ إثبات).
٢. أن تكون الوقائع المراد إثباتها متعلقة بالدعوى ، منتجة فيها جانزا قبولها (م ٢٢ إثبات).
٣. ألا يكون بالدعوى أدلة أخرى ما تقدر المحكمة كفايته لتكوين عقيدتها.

وقد قضت محكمة النقض بأنه لا تثريب علي محكمة الموضوع إن هي رفضت الإحالة علي التحقيق ما دام أنها قد رأت من ظروف الدعوى والأدلة التي استندت إليها ما يكفي لتكوين عقيدتها. وحسبما أن تبين في حكمها الأسباب التي اعتمدت عليها في رفض هذا الطلب ^(١) معنى ذلك أن المحكمة تستطيع أن ترفض الإثبات بشهادة الشهود ، ولو كانت الوقائع المطلوب إثباتها مما يجوز إثباته بالشهادة ، وكانت متعلقة بالدعوى منتجة فيها ، وذلك إذا لم تر فائدة من التحقيق. وهذا ما يفهم من نص المادة ٧٠ من قانون الإثبات الذي يقضي بأن للمحكمة من تلقاء نفسها أن تأمر بالإثبات بشهادة الشهود في الأحوال التي يجيز فيها القانون الإثبات بشهادة الشهود ، متى رأت في ذلك فائدة للحقيقة ، مؤدي ذلك أن المحكمة إذا لم تر في الإثبات بشهادة الشهود فائدة للحقيقة ، كان لها أن ترفض الإثبات بالشهادة.

فإجراء التحقيق لإثبات وقائع يجوز إثباتها بشهادة الشهود ليس حقا للخصوم تتحتم إجابتهم إليه في كل حالة ، بل هو أمر متروك لمحكمة الموضوع ترفض الإجابة إليه بما لها من سلطة التقدير إذا لم تكن بها حاجة إليه أو كان غير مجد بالنظر إلى ظروف الدعوى وما هو ثابت فيها من الأدلة والوقائع التي تكفي لتكوين عقيدتها وبحسبها أن تبين في حكمها الأسباب التي اعتمدت عليها في رفض هذا الطلب. ^(٢)

(١) نقض ١٥ أكتوبر ١٩٥٩ ، لسنة ١٠ ، ص ٥٦٧ .

(٢) نقض مدني ١٠ ديسمبر ١٩٧٠ ، مجموعة أحكام للنقض ، لسنة ٢١ ، رقم ٢٠٠ ، ص ١٢٢٧ .

ونقض ٣ مارس ١٩٧٦ ، للمجموعة السابقة ، لسنة ٢٧ ، رقم ١٥٥ ، ص ٨٠٤ .

* الحكم بإجراء التحقيق :

متى تبين للمحكمة توافر شروط الإثبات بشهادة الشهود المتقدم ذكرها ، حكمت بإحالة القضية للتحقيق للإثبات بشهادة الشهود. وقد أوجبت المادة ٧١ من قانون الإثبات أن يبين في منطوق الحكم الذي يأمر بالإثبات بالشهود كل واقعة من الوقائع المأمور بإثباتها وإلا كان باطلا ، ذلك حتى ينحصر فيها التحقيق وليعلم كل طرف ما هو مكلف بإثباته أو نفيه. ^(١)

ولتقادي نوم القضية بسبب إحالتها على التحقيق لوجبت المادة المذكورة أن يحدد الحكم الصادر به الجلسة التي يبدأ فيها والميعاد الذي يجب أن يتم فيه. ولكن لا يترتب البطلان على عدم تحديد الحكم لليوم الذي يبدأ فيه التحقيق ، ويوم انتهائه ، وكل ما هنالك يكون للخصوم أن يطلبوا تحديده من المحكمة أو من القاضي المنتدب للتحقيق كما أن للقاضي المنتدب للتحقيق أن يحدد هذا الميعاد من تلقاء نفسه. ويستمر للتحقيق إلى أن يتم سماع جميع شهود الإثبات والنفي في الميعاد ، ويجري سماع شهود النفي في نفس الجلسة التي سمعت فيها شهود الإثبات إلا إذا حال دون مانع (م ٧٣ إثبات).

وإذا لم ينته التحقيق في الميعاد الذي حدده الحكم الصادر بإجرائه ، يجوز للخصوم خلال الميعاد المحدد للتحقيق طلب مد الميعاد. وتفصل المحكمة أو القاضي المنتدب على الفور في الطلب بقرار يثبت في محضر الجلسة. وإذا رفض القاضي مد الميعاد جاز التظلم إلى المحكمة بناء على طلب شفوي يثبت

^(١) وهذا البطلان لا يتصل بالنظام العام وإنما يتمسك به كل خصم في الدعوى على اعتبار أن المقصود من تحديد الوقائع بالدقة والضبط أن ينحصر فيها التحقيق.

في محضر التحقيق وتحكم فيه المحكمة علي وجه السرعة ، ولا يجوز الطعن بأي طريق في قرار المحكمة. ولا يجوز للمحكمة ولا للقاضي المنتدب مد الميعاد لأكثر من مرة (م ٧٤ إثبات).

وقد قضت المادة ٧٥ من قانون الإثبات بأنه " لا يجوز بعد انقضاء ميعاد التحقيق سماع شهود بناء علي طلب الخصوم". وبمجرد انتهاء التحقيق أو انقضاء الميعاد المحدد لإتمامه يحدد القاضي المنتدب أقرب جلسة لنظر الدعوى ويقوم قلم الكتاب بإخبار الخصم الغائب.

ولما كان مبدأ المجابهة بالدليل يقتضي أن يتاح لكل خصم أن يفند ما يقدمه الآخر من أدلة ، فمؤدي ذلك أنه متى أذنت المحكمة لأحد الخصوم بإثبات واقعة بشهادة الشهود ، فذلك يقتضي دائماً أن يكون للخصم الآخر الحق في نفيها بهذا الطريق (م ٦٩ إثبات).

*** حضور الشهود وجزاء تخلفهم.**

يحضر الشهود في الموعد المحدد للتحقيق بناء علي دعوة الخصوم لهم أو بناء علي تكليفهم بالحضور بمعرفة قلم كتاب المحكمة لأداء الشهادة قبل التاريخ المعين لسماعها بأربع وعشرين ساعة علي الأقل عدا مواعيد المسافة. ويجوز في أحوال الاستعجال نقض هذا الميعاد وتكليف الشاهد الحضور ببرقية من قلم الكتاب بأمر من المحكمة أو القاضي المنتدب (م ٧٧ إثبات).

فإذا لم يحضر الخصم شاهده أو لم يكلفه الحضور في الجلسة المحددة قررت المحكمة أو القاضي المنتدب إلزامه بإحضاره أو بتكليفه الحضور لجلسة أخرى

ما دام الميعاد المحدد لإتمام التحقيق لم ينقض ، فإذا لم يفعل سقط حقه في الاستشهاد به. ولا يخل هذا بأي إجراء آخر يرتبه القاتون علي هذا التأخير (م ٧٦ إثبات).

وإذا كلف الشاهد بالحضور تكليفا صحيحا ولم يحضر حكمت عليه المحكمة أو القاضي المنتدب بغرامة مقدارها مائتان قرش ويثبت الحكم في المحضر ولا يكون قابلا للطعن. وفي أحوال الاستعجال الشديد يجوز أن تصدر المحكمة أو القاضي المنتدب أمرا بإحضار الشاهد. وفي غير هذه الأحوال يؤمر بإعادة تكليف الشاهد الحضور إذا كان لذلك مقتض وتكون عليه مصروفات ذلك التكليف ، فإذا تخلف حكم عليه بضعف الغرامة المذكورة ويجوز للمحكمة أو القاضي إصدار أمرا بإحضاره (م ٧٨ إثبات).

وإذا حضر الشاهد وامتنع بغير مبرر قانوني عن أداء اليمين أو عن الإجابة كان للمحكمة أن تقضي عليه بغرامة لا تجاوز عشرة جنيهات ويكون الحكم غير قابل للطعن (م ٨٠ إثبات). وإذا كان للشاهد عذر يمنعه من الحضور إلى المحكمة لتأدية الشهادة جاز أن ينتقل إليه القاضي المنتدب لسماع أقواله فإن كان التحقيق أمام المحكمة جاز لها أن تنتدب أحد قضااتها لذلك ، ويدعي الخصوم لحضور تأدية هذه الشهادة ويحرر محضر بها يوقعه القاضي المنتدب والكتّاب (م ٨١ إثبات). ويمنح الخصوم فرصة مناقشة أقوال الشاهد ، وليس ثمة ما يمنع قانونا إذا تعذر علي الخصوم الانتقال إلى محل إقامة الشاهد مع القاضي المنتدب أن يقدموا إلى المحكمة مذكرات مكتوبة عن الوقائع التي يرغبون في سؤال الشاهد فيها.

* كيفية أداء الشهادة :

يجب على الشاهد قبل أن يدلي بشهادته أمام المحكمة أو القاضي المنتدب أن يذكر اسمه ولقبه ومهنته وسنة وموطنه وأن يبين صلته بالخصوم سواء بالقرابة أو المصاهرة أو العمل أو غير ذلك (م ٨٥ إثبات) ولا يجوز الاعتراض على سماع الشاهد بسبب صلة للقرابة أو المصاهرة التي تربطه بأحد الخصوم (م ٨٢ إثبات).^(١)

لكن يجوز رد الشاهد إذا كان غير قادر على التمييز بسبب هرم أو حادثة أو مرض أو لأي سبب آخر تقرره المحكمة (م ٨٣ إثبات).
ويجب على الشاهد قبل أن يدلي بأقواله أن يحلف يمينا أو يعلن صادقا بأن يقول الحق كل الحق ولا شيء غير الحق ، ويكون الحلف حسب الأوضاع الخاصة بديانته إن طلب ذلك (م ٨٦ إثبات). ويترتب على عدم حلف اليمين بطلان شهادة الشاهد. ولا يكون أهلا للشهادة من لم تبلغ سنه خمس عشرة سنة ، علي أنه يجوز أن تسمع أقوال من لم يبلغ هذا السن بغير يمين علي سبيل الاستدلال (م ٦٤ إثبات).

ويؤدي كل شاهد شهادته علي انفراد بغير حضور باقي الشهود الذين لم تسمع شهادتهم (م ٨٤ إثبات). إنما لا يترتب أي بطلان إذا خالفت المحكمة هذا الحكم. غير أن سماع الشاهد في حضور من لم تسمع شهادتهم يؤثر في شهادتهم هؤلاء ويضعف من قيمتها لأنها تصدر بعد التأثير بسماع للشاهد الأول.

^(١) ذلك لأن الخصم الآخر له الحق في أن يفقد شهادة خصمه ، وللمحكمة الكلمة الأخيرة في تقدير قيمة الشهادة .

ويجري سماع الشهود شفاهة أمام المحكمة ، فإذا كان للشاهد غير قادر علي الكلام سمح له بإداء الشهادة بالكتابة أو بإشارة المفهمة. إذا أمكن أن يبين مراده بأي منها (م ٨٣ إثبات). ولا يجوز للشاهد الاستعانة بمفكرات مكتوبة إلا بإذن المحكمة وحيث تسوغ ذلك طبيعة الدعوى (م ٩٠ إثبات). وتكون الشهادة عن طريق الإجابة علي الأسئلة التي توجه للشاهد من الخصوم أو من المحكمة. ويجب الشاهد أولا علي أسئلة الخصم الذي استشهد به ثم علي أسئلة الخصم الآخر دون أن يقطع أحد الخصوم كلام الخصم الآخر أو كلام الشاهد وقت أداة الشهادة (٨٧ إثبات). وإذا انتهى الخصم من استجواب الشاهد فلا يجوز له إبداء أسئلة جديدة ، حتى ولو كان ذلك في حدود ما أثاره خصمه في استجواب الشاهد ، إلا بإذن المحكمة أو القاضي (م ٨٨ إثبات).

وأخيرا للمحكمة أن توجه للشاهد ما تراه مفيدا من الأسئلة في كشف الحقيقة (٨٩ إثبات). كما أن للمحكمة عملا بالقواعد العامة في الإثبات أن تمنع توجيه أي سؤال للشاهد تري أنه غير متعلق بالواقعة المراد إثباتها أو أنه غير منتج فيها أو أنه كيدي غير لائق ، وهي إن فعلت عليها أن ثبت السؤال وقرار رفض توجيهه بمحضر الجلسة.

* تدوين إجابة الشهود :

يتطلب قانون الإثبات ضرورة إثبات إجابات الشهود في محضر الجلسة ، ومتي انتهى الشاهد من شهادته تليت عليه إذا ما طلب ذلك هو أو أحد الخصوم (م ٩١ إثبات) ، فضلا عن ذلك يجب توقيع الشاهد علي شهادته بعد تصحيح ما يري لزوم تصحيحه منها وإذا امتنع عن التوقيع ذكر ذلك وسببه في المحضر

وقد عني المشرع المصري بتحديد البيانات التي يجب أن يشتمل عليها محضر التحقيق في المادة ٩٣ من قانون الإثبات.

* حالات تمنع فيها الشهادة :

رأينا أنه لا يجوز الاعتراض علي سماع الشاهد إلا بسبب عدم قدرته علي التمييز لشيخوخته أو حداثة أو مرض ، فضلا عن ذلك منع القانون بعض الأشخاص من أداء الشهادة لاعتبارات معينة تتعلق بالمحافظة علي أسرار الدولة ، أو أسرار المهنة أو أسرار الزوجية.

فالقانون يمنع الموظفين والمكلفين بخدمة عامة أن يشهدوا ولو بعد تركهم العمل عما يكون قد وصل إلي علمهم أثناء قيامهم به من معلومات لم تنشر بالطريق القانوني ولم تأذن السلطة المختصة في إذاعتها ، ومع ذلك فلهذه السلطة أن تأذن لهم في الشهادة بناء علي طلب المحكمة أو أحد الخصوم (م ٦٥ إثبات).

كما يقرر القانون أنه لا يجوز لمن علم من المحامين أو الأطباء أو غيرهم من الأمناء علي الأسرار ، عن طريق مهنته الواقعة أو بمعلومات أن يفشيها عن طريق الشهادة ، لو بعد انتهاء خدمته ، ما لم يكن ذكرها له مقصودا به ارتكاب جريمة. ومع ذلك يجب علي الأشخاص المذكورين أو يؤدوا الشهادة علي الواقعة أو المعلومات التي علموا بها عن طريق مهنتهم متى طلب منهم ذلك من سرها إليهم ، علي ألا يخل ذلك بأحكام القوانين الخاصة (م ٦٦ إثبات).

وأخيرا لا يجيز القانون لأحد الزوجين أن يفشي بغير رضاء الآخر ما أبلغه إليه أثناء الزوجية بعد انفصامها إلا في حالة رفع دعوى من أحدهما علي الآخر (م ٦٧ إثبات).

* سلطة المحكمة في تقدير قيمة شهادة الشهود :

بمجرد أن تنتهي المحكمة من إجراء التحقيق ، أو انقضاء الميعاد المحدد لإتمامه تبدأ المحكمة فوراً في نظر موضوع الدعوى ، أما إذا كان التحقيق قد أجري بواسطة قاضٍ منكتب ، فإنه يحدد أقرب جلسة لنظر الدعوى ، ويخطر الخصم الغائب بتاريخ هذه الجلسة بواسطة قلم الكتاب (٧٥ إثبات).

وللمحكمة مطلق السلطة في تقدير نتيجة التحقيق ، فتقدير شهادة الشهود مساعلة موضوعية لا يصح الجدل فيها أمام محكمة النقض متى كان استخلاص المحكمة سائفاً^(١)

وقد قضت محكمة النقض بأن الموازنة بين الأدلة والأخذ بدليل معين منها تظمن إلى المحكمة وإطراح دليل آخر لا يعتبر من قبيل المسخ لواقعة الدعوى^(٢).

وقضت بأن لمحكمة الموضوع سلطاتها المطلق في استخلاص ما تقتنع به وما يظمن إليه ضميرها في أسباب تتفق مع الثابتة في الأوراق ولا تخرج عن محاضر التحقيق ولا عن المعقول^(٣)

وقضت بأن تقدير أقوال الشهود هو ما تستقل به محكمة الموضوع ولها أن تأخذ بعض أقوالهم دون البعض الآخر وإقوال واحد أو أكثر من الشهود دون غيرهم

(١) نقض ١٨ ديسمبر ١٩٥٨ ، السنة ٩ ، ص ٧٨٦ ، ونقض ٢٧ يونيو ١٩٥٧ ، السنة ٨ ، ص ٦٥٣ ، ونقض ٢٤ يونيو ١٩٥٨ ، السنة ٩ ، ص ٦٢٠ ، ونقض مدني ١٣ ديسمبر ١٩٦٢ ، السنة ١٣ ، ص ١١٠٥ .

(٢) نقض ٢٥ ديسمبر ١٩٥٨ ، السنة ٩ ، ص ٨٢٤ .

(٣) نقض ٤ إبريل ١٩٥٧ ، السنة ٨ ، ص ٣٧٨ ، ونقض ٣١ مارس ١٩٧٠ ، السنة ٢١ ، ص ٥٣١ .

حسبما تطعنن إليه من غير أن تكون ملزمة ببيان أسباب ترجيحها لما أخذت به واطراحها لغيره^(١).

وهذه الأحكام ما هي إلا تطبيقاً للقاعدة التي وردت بالمادة ٩ من قانون الإثبات التي تقضي بأن للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات بشرط أن تبين أسباب العدول. ومن ثم يجوز لها ألا تأخذ بنتيجة التحقيق بشرط أن تبين أسباب ذلك في حكمها.

وأخير نلفت النظر أن قانون الإثبات لم يحدد نصاب معين للشهادة ، ففي القوانين الحديثة ، لم يعد الشاهد يزكبه شاهد آخر ، بل هو مبلغ ما يبعثه في نفس القاضي من الاطمئنان إلى دقته والثقة في أمانته^(٢).

(١) نقض ٢٠ يونيو ١٩٥٧ ، لسنة ٨ ، ص ٦٠٠ .

(٢) نقض مدني ٢٠ مارس ١٩٧٧ ، مجموعة أحكام للنقض ، ص ٢٨ ، رقم ١٣١ ، ص ٧١٨ .
فقه الشريعة الإسلامية الذي يبين نصاب الشهادة ومراتب الشهادة والشهود في الأحوال المختلفة (انظر القوانين الفقهية لابن جزي ، ص ٣٠٩ - ٣١٠). ونصاب الشهادة في حقوق العباد من الأموال ، رجلان أو رجل وامرأتان. والسند في هذا التحديد قوله تعالى : " واستشهدوا ذوي عدل منكم " (الطلاق : ٢) ، وقوله تعالى " واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء إن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى " (البقرة : ٢٨٢). وقال ﷺ : " شاهدك لو يمينه " .

والقياس أن يكتفي بشهادة الولد لأن رجحان جانب الصدق يظهر في خبر الولد للعدل مولجاً للعمل في رواية أو الحديث وكما لا يثبت القطع بخبر الولد. كذلك لا يثبت بخبر الاثنين ولا بخبر الأربعة بل يثبت بالعدد البالغ حد التواتر ، وإن لا معنى لاشتراط رجلين أو رجل وامرأتين لحكم الفائدة ، لكن ترك ذلك بالنصوص المبينة للعدد من الكتاب والسنة وحاشا أن يكون التقدير في النصوص خالياً من الفائدة ، فإن فيه معنى طمأنينة القلب وذلك عند اختيار العدد أظهر منه في خبر الولد ثم في العدد معني التوكيد إذ التزوير والتلبس في الخصومات يقع بكثرة فوشرط العدد في الشهادات صيانة للحقوق من الضياع. (السرخسي ، المبسوط ، ١٦ : ١١٢ ، ولحمد إبراهيم ، طرق القضاء ، ص ٢٨٤ - ٢٨٥).

وانظر : الأعمال التحضيرية لمشروع قانون الإثبات طبقاً للشريعة الإسلامية سالف الذكر .

وخلاصة القول أن الشهادة ذات حجية مقيدة وغير ملزمة وغير قاطعة ، وإن كانت متعديّة ، بعبارة أخرى تكون الوقائع الثابتة بها حجة في مواجهة جميع من يتأثر بالحكم الذي صدر في الدعوى وليس من أقيمت في مواجهته فحسب .

* دعوى التحقيق الأصلية :

أجاز قانون الإثبات لمن يخشى فوات الفرصة الاستشهاد بشهاد^(١) علي موضوع لم يعرض بعد أمام القضاء ولكن يحتمل عرضه أن يطلب في مواجهة ذوي الشأن سماع ذلك الشاهد (م ٩٦ إثبات). وقد جعل قانون الإثبات الاختصاص بنظر هذا الطلب لقاضي الأمور المستعجلة لأنه أقرب إلى وظيفته. ويحكم القاضي بسماع الشاهد عند تحقق الضرورة التي تستوجب المبادرة إلى سماعه متى كانت الواقعة المشهود عليها مما يجوز إثباته بشهادة الشهود.

والمقصود بنوي الشأن الذين ترفع دعوى التحقيق الأصلية في مواجهتهم. جميع الأشخاص الذين يعينهم أمر هذه الشهادة ، والذين سوف يحتج في مواجهتهم بها. فلا يجوز اختصام من لا يهمه علي وجه الإطلاق أمر هذه الشهادة ، ولا تربطه برافع الدعوى أية صلة ، ومن ناحية أخرى الاحتجاج بالشهادة المتقدمة في مواجهة من لم يختصم في الدعوى المستعجلة بسماع شاهد. ولما كان المراد من سماع شهادة الشاهد هو المحافظة فقط علي الدليل من الضياع ، فإن المشرع لم يجز الاحتجاج بشهادة الشاهد إلا حين يرفع الموضوع إلى القضاء وتري محكمة الموضوع أن الواقعة المشهود عليها يجوز إثباتها بشهادة للشهود ، فعندئذ يجوز

^(١) كان يخشى علي حياة لشاهد بسبب كبر منه أو مرضه أو كان يكون علي وشك السفر ويخشى ألا يعود أو يكون مجنونا في حرب.

تسليم صورة من محضر التحقيق وتقديمه للمحكمة ويكون للخصم الآخر الاعتراض على قبول هذا الدليل كما يكون له طلب شهود نفي لمصلحته (م ٩٧ إثبات).

ويلاحظ أن دعوى التحقيق الأصلية ما هي إلا أحد تطبيقات القاعدة التي تنضي بجواز قبول الطلب متى وجد لرافع الدعوى مصلحة محتملة إذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه ، المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون المرافعات المدنية والتجارية.

* دعوى إثبات الحالة وأهميتها في إثبات المسؤولية^(١)

دعوى إثبات الحالة من وسائل إثبات المسؤولية إذ أن المحاكم تستند في كثير من الأحيان إلى تقارير الخبراء المقدمة فيها لإثبات ركن من أركان المسؤولية كالخطأ أو الضرر أو لإثبات المسؤولية بأركانها الثلاثة من خطأ وضرر ورابطة السببية وهي وسيلة إثبات في المسئوليتين المدنية والتقصيرية على حد سواء وإن كان مجالها أوسع في نطاق المسؤولية للتقصيرية.

ونلفت النظر إلى أهمية دعوى إثبات الحالة المستعجلة إذ قد تكون عزيمة الأثر في تحصيل الدليل إذا كانت الواقعة المطلوب إثباتها متغيرة المعالم مع الزمن بحيث إذا لم ترفع اثر الفعل المكون للخطأ ضاعت معالمها ولا تكون هناك من جدوى المعاينة بمعرفة محكمة الموضوع سواء بنفسها أو عن طريق ندب خبير أمامها وحينئذ لا يكون أمام المدعى من دليل إلا شهادة الشهود وقد لا يتيسر له

(١) المستشار عز الدين الدناصري والدكتور عبد الحميد الشورابي المسؤولية المدنية من ص ٥٧٠ - ص ٥٨١ .

إحضار شهود ، كما أن القضاة كثيراً ما يتشككون في شهادة الشهود الذين يدلون بأقوالهم بعد الفعل المكون للخطأ بفترة طويلة على عكس تقارير الخبراء التي تجري في وقت معاصر فبئها تحظى في معظم الأحيان بثقة القضاة .

وإذا كان مجال شرح دعوى إثبات الحالة مؤلفات القضاء المستعجل والإثبات إلا أنه نظراً لأهميتها البالغة فبئنا سنتناولها من ناحية إثبات المسؤولية .

ودعوى إثبات الحالة يجوز رفعها أمام المحكمة الموضوعية كما يجب رفعها أمام قاضي الأمور المستعجلة إذا توافرت شروطها .

وقد نصت المادة ١٣٣ من قانون الإثبات على أنه " يجوز لمن يخشى ضياع معالم واقعة يحتمل أن تصبح محل نزاع أمام القضاء أن يطلب في مواجهة ذوي الشأن بالطرق المعتادة من قاضي الأمور المستعجلة الانتقال للمعينة وتراعى في هذه الحالة الأحكام المبينة في المادة السابقة " كما نصت المادة ١٣٤ من ذات القانون على أنه " يجوز للقاضي في الحالة المبينة في المادة السابقة أن يندب أحد الخبراء للانتقال والمعينة وسماع الشهود بغير يمين ، وعندئذ يكون عليه أن يعين جلسة لسماع ملاحظات الخصوم على تقرير الخبير وأعماله " .

فالمادة الأولى تجيز رفع دعوى أصلية أمام قاضي الأمور المستعجلة يطلب منه الانتقال بنفسه لإثبات الحالة ، أما المادة ١٣٤ فبئها تخول للقاضي ندب أحد الخبراء للمعينة ونادراً ما ينتقل القاضي بنفسه لإجراء المعينة ولا يلجأ إلى ذلك إلا في المسائل التي لا تحتاج إلى خبرة فنية خاصة ، ولذلك فإن الغالبية الساحقة من القضاة تندب خبيراً أو أكثر لإجراء المعينة .

ويتعين أن يتوافر في دعوى إثبات الحالة المستعجلة صفة الاستعجال ويتحقق هذا إذا كان الإجراء مقصودا منه منع ضرر محقق قد يتعذر تلافيه مستقبلا وذلك بإثبات حق يحتمل ضياعه إذا ترك وشأنه أو تأكيد معالم قد تتغير مع الزمن إذا طالت مدتها أو قصرت ويضيق كل أو بعض آثارها إذا نظرت لملم القضاء العادي ولا يمنع من اختصاصه بالفصل في الدعوى كون الأشياء المراد إثباتها مضي عليها زمن قبل رفع الدعوى متى كانت قابلة للتغيير والزيادة أو النقصان من وقت لآخر يستوى في هذا أن تكون خشية التغيير راجعة إلى عوامل طبيعية أو إلى فعل الغير أو إلى فعل الخصم نفسه ولا يلزم لإثبات حالة المنقول قابليته للتلف فحسب بل يمكن إثبات حالته أيضا إذا كان بضاعة معرضا أثمانها لتقلب الأسعار في السوق كالمحاصيل الزراعية كما أن الاستعجال يتوافر أيضا متى كانت الحالة المراد إثباتها يخشى أن تتغير معالمها بفعل الطبيعة أو كانت هناك ضرورة ملحة تدعو لإتمام الأعمال المستعجلة وبشرط أيضا لاختصاص القضاء المستعجل أن تكون معالم العين المراد إثباتها قائمة وقت الحكم القاضي بإثباتها أما إذا كانت قد انمحت وزالت جميع آثارها ولم يعد لها أي كيان مادي فلا يختص القضاء المستعجل بندب خبير لتحقيق وجودها لاتعدام وجه الاستعجال . ويختص قاضي الأمور المستعجلة بإثبات حالة أعمال الهمم والإزالة التي يجريها مالك العقار وأثر ذلك على عقارات جيرانه وبيان الخطر الذي يتهدها والإجراءات التحفظية التي يتم اتخاذها لدرءه حتى الانتهاء من أعمال الهمم ، ويجوز لمالك المنزل الذي حدث به تصدع أو تلف نتيجة انفجار

ماسورة المياه أن يطلب نذب خبير لمعاينة المنزل وبيان ما أصابه من تلف وسببه وتقدير قيمة الضرر .

ويجوز لمن أصيب تلفونه بعطل أن يطلب نذب خبير لإثبات حالته وسبب تعطله والمدة التي توقف فيها عن العمل ويجوز لمالك الأرض الزراعية أن يطلب نذب خبير لبيان ما أحدثه مستأجر الأرض بها من تجريف أو إذا كان قد تركها بورا لفترة معينة.

ويجوز طلب نذب خبير لإثبات حالة عقار لبيان ما إذا كان قرار التكميس النهائي قد نفذ أم لا . كذلك يجوز لقاضي الأمور المستعجلة أن يندب خبيراً لإثبات حالة المنقول إذا كان يخشى على فقده أو الانتقاص من قيمته .

وعندما يتضرر فرد مما قد يلحق به من أضرار نتيجة لتنفيذ أمر إداري لا يمكن تعرف حديثه من ظاهر المستندات ودرجة انطباقه على القوانين واللوائح فإن القضاء المستعجل يختص بإثبات الحالة لمعرفة سبب الضرر وما إذا كان نتيجة مباشرة لتنفيذ أمر إداري أم نتيجة عمل عدواني يكون محل دعوى مستقبلاً أمام محكمة الموضوع.

ويجوز للمشارك الذي أصيبت أدواته الكهربائية بإتلاف نتيجة تنذب التيار الكهربائي أو ارتفاعه عن الحد المقرر كالثلاجة والتلفزيون وغسالة الملابس وغسالة الأطباق والمكنسة والمكواة والخلاط وغيرها من الأدوات أن يطلب نذب خبير لإثبات حالتها وبيان ما أصابها من تلف وتقدير الضرر الذي حاق بها نتيجة الإتلاف .

ويجوز للشخص الذي احترق منزله أو منقولاته نتيجة تطاير شرر من الأسلاك الكهربائية الممتدة بالقرب من مسكنه بسبب ماس كهربائي أصابها أن يطلب من قاضي الأمور المستعجلة ندم خبير لإثبات حالة ما تلف من ماله وسببه وبيان قيمة الضرر الذي عاد عليه من جراء ذلك .

ويجوز لمن أتلقت زراعته بسبب إغراقها بالمياه أثناء ري جاره لأرضه أن يطلب معاينتها لإثبات حالتها وبيان سبب التلف الذي ألم بها وتقدير قيمة الضرر الذي أصاب صاحبها .

ويجوز للشخص الذي أجريت له عملية جراحية أن يطلب من القضاء المستعجل ندم طبيب للتحقق مما إذا كانت العملية قد تمت وفقا للأصول الفنية أو أن الجراح قد ارتكب خطأ ومداه وأثره كما يختص قاضي الأمور المستعجلة بندب طبيب لتوقيع الكشف الطبي على شخص أصيب في حادث للبيان للفترة اللازمة لعلاجيه وما إذا كان قد تخلف عنها عاهة مستديمة من شأنها أن تعجزه عن الاستمرار في العمل عجزا كليا أو جزئيا وذلك بشرط ألا تكون النيابة قد أبلغت بالحادث وباشرت التحقيق .

وإذا كانت الحالة المطلوب معاينتها لا يخشى عليها من التغير أو الزوال بمرور الوقت أو كانت قديمة أو تقوم على أوراق أو مستندات فلا يختص القضاء المستعجل بإثبات حالتها لعدم توافر ركن الخطر المبرر لاختصاصه وعلى ذلك لا يختص للقضاء المستعجل بندب خبير لمقاس أطيان زراعية لمعرفة ما إذا كان بها عجز أم لا أو بفحص مستندات الطرفين لمعرفة مدى مطابقتها على الحدود الثابتة على الطبيعة وتحديد مساحة الجزء للمغتصب لأنه ليس هناك ثمة

خطر يخشى منه أن تختفي معظم الأطنان المتنازع عليها إذ يمكن إثباتها في أي وقت أثناء نظر الدعوى أو نذب خبير لإثبات حالة مداد سند محل نزاع وعما إذا كان معاصرا لمداد التوقيع أم لا حق له إذا ثبت أن مثل هذه الحالة قديمة ولن يخشى عليها أن تتغير مع الزمن ، غير أنه إذا كانت الحالة المطلوب إثباتها لا تتغير بمضى الزمن ولكن تركها مدة يلحق ضررا بصاحبها فإن الاستعجال يعتبر متوافرا كإثبات حالة سيارة تلفت في حادث فبالرغم من أن التلف لن يصيبه تغيير بمرور الوقت إلا أن صاحب السيارة يضار إذا تأخر إثبات حالتها إذ ستتعرض أو يرغب صاحبها على استعمالها بصورة مشوهة وفي الحاليين سيلحقه ضرر يجعل ركن الاستعجال قائما في الدعوى .

ولا يختص قاضي الأمور المستعجلة بنذب خبير لتحقيق أشياء متنازع عليها من مدة مضت بواسطة استجماع أدلة وبيانات ومعلومات من آخرين فلا يختص بنذب طبيب بيطري لتحقيق واقعة نفق ماشية حدثت من مدة طويلة .

ومن المستقر عليه أن قاضي الأمور المستعجلة لا يختص بطلب إثبات الحالة إذا كانت الواقعة المتفرع عنها الطلب تدخل في اختصاص القاضي الجنائي وذلك شريطة أن تكون المنازعة برمتها خارجة عن اختصاص المحاكم المدنية وليس له وجه مدني يدخل في اختصاصها أما إذا كان للنزاع وجه مدني تختص به المحكمة المدنية كدعوى التعويض فإن القضاء المستعجل يختص بنظر دعوى إثبات الحالة التي ترفع خدمة لدعوى التعويض كذلك فإن إقامة الدعوى الجنائية لا يحرم القضاء المستعجل من اختصاصه بنظر دعوى إثبات الحالة إذا كان للنزاع وجه مدني لأن قاعدة الجنائي يوقف المدني لا تطبق على القضاء

المستعجل كذلك لا يختص القضاء المستعجل بإثبات الحالة إذا كان يترتب على حكمه المساس بحجية الحكم الجنائي أو بقرار صادر من النيابة العامة في دعوى جنائية تباشر فيها تحقيقاً إذ يتعين عليه احترامها وبالتالي لا يجوز إثبات حالة مبنى محكوم بهنمه بحكم قضائي ولا ندب خبير لتوقيع الكشف الطبي على متهم في دعوى جنائية ولا إثبات حالة أسلاك تليفونية موضوع تهمة جنائية ولو لم يتمسك أحد من الخصوم بهذا الدفع .

ولا يجوز إثبات حالة سيارة تم ضبطها في دعوى جنائية تجري فيها النيابة تحقيقاً ولا إثبات حالة سيارة تم التحفظ عليها من النيابة العامة في جنائية جلب مخدرات ولا إثبات حالة مستند تجري النيابة تحقيقاً في واقعة إتلافه أو تزويره . ويقول المستشار الناصوري والدكتور الشواربي ، ووفقاً للرأي الراجح الذي نؤيده فإن رفع دعوى الموضوع لا يؤثر على اختصاص القضاء المستعجل بالحكم في الدعوى المستعجلة بشرط توافر ركن الاستعجال إذ أن اختصاصه في هذه الحالة مستند من نص المادة ٤٥ من قانون المرافعات ، كذلك لا يؤثر في اختصاص القضاء المستعجل إمكان رفع دعوى إثبات الحالة أمام محكمة الموضوع إذا استبان له أن الفصل في الطلب الموضوعي قد يستغرق وقتاً وأن مضي هذا الوقت قد يؤدي إلى الأضرار بمصالح الخصوم وكان هذا الاحتمال يقوم على سند من الجد .

ويشترط لقبول طلب إثبات الحالة ألا يترتب على الحكم الصادر بهذا الإجراء أي مساس بأصل الحق بمعنى أنه لا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة عند الحكم بإثبات الحالة أن يفسر أو يؤول العقود أو الاتفاقات المبرمة بين الطرفين للتأكد

من جدية حق المدعى إذ ليس له سلطة الموازنة بين حقوق الخصوم عند الفصل في طلب إثبات الحالة كما يتمتع عليه أن يصدر حكما بإثبات الحالة يتعارض مع هذه الحقوق بل يجب أن تكون مهمته مقصورة فقط على إثبات وقائع معينة يصح أن تكون محل نزاع أمام القضاء بصرف النظر عن احتمال أو عدم احتمال كسب الدعوى وترتيبا على ذلك يتعين أن تكون مهمة الخبير المنتدب في دعوى إثبات الحالة منحصرة في بحث الوقائع المادية المتنازع عليها أو التي يصح أن تكون محل نزاع بين الطرفين وبيان الإجراءات الوقتية اللازم اتخاذها حتى يمكن المحافظة على حقوقهما إلا أن القضاء قد استقرت أحكامه على تكليف الخبير بتحديد مدى الضرر الذي حاق بأحد الطرفين بسبب الآخر وتقدير التعويض الجابر للضرر إذا كان يتعذر تقديره مستقبلا عند طرح النزاع أمام محكمة الموضوع كما إذا كانت حالة الشئ المطلوب إثبات حالته قابلة للتغيير والتبديل وهذا القضاء يستند إلى قواعد العدالة والفوائد في النواحي العملية التي تعود بالنفع على الطرفين .

ولا يختص قاضي الأمور المستعجلة ببحث اصل الحقوق لمعرفة ما إذا كانت منتجة في الموضوع أم لا وما إذا كانت الاتفاقات والعقود تخول لرافع الدعوى المطالبة بأصل الحق بشرط أن يكون البحث في توافر المصلحة أو انتفائها في حاجة إلى بحث موضوعي أما إذا كان باديا من ظاهر المستندات أن الحق الموضوعي لا أساس له على الإطلاق أو غير موجود أصلا إلا في مخيلة رفع الدعوى فإن دعوى إثبات الحالة التي ترفع في هذه الحالة تكون غير مجدية ويتعين الحكم بعدم قبولها إذا دفع المدعى عليه بهذا الدفع لانتفاء صفة المدعى .

* وجوب تحديد جلسة لسماع ملاحظات الخصوم على تقرير الخبير :

وقد أوجبت نهاية المادة ١٣٤ من قانون الإثبات على القاضي أن يحدد جلسة لسماع ملاحظات الخصوم وعلى تقرير الخبير وأعماله والمراد بالملاحظات أو الاعتراضات التي يجوز للخصوم إيدائها أمام القاضي المستعجل هي الدفوع الخاصة ببطلان أعمال الخبير لعدم مراعاته الأوضاع الشكالية التي يوجبها القانون كما لو اغفل الخبير إخطار الخصوم للحضور أمامه لسماع أقواله ، أو أجرى المعاينة دون أن يخطرهم بموعد انتقاله إلى محل النزاع ، ويتعين على القاضي أن يفصل في هذه الدفوع باعتبارها تتصل بالإجراءات المتخذة أثناء سير الدعوى التي ينظرها ، فإذا قضى ببطلان أعمال الخبير فاته يجوز له أن يندب خبيراً آخر لمباشرة المأمورية كما يجوز له أن يندب ذات الخبير ويكلفه بمراعاة الإجراءات القانونية .

ويجوز للخصوم أيضاً اللطعن على أعمال الخبير بسبب عدم قيامه بأداء المأمورية وفقاً لما رسمه له الحكم القاضي بندبه ، فإذا تبين للقاضي أن هناك نقصاً جسيماً في تقرير الخبير فيحسن أن يندب خبيراً آخر لأداء المأمورية ، كما يجوز له أن يعيد المأمورية لنفس الخبير لاستيفاء الأعمال الناقصة إذا كان قد اغفل بحثها .

وإذا ظهر من تقرير الخبير واقعة مادية جديدة لم يسبق طرحها على القاضي المستعجل فيجوز له انتداب الخبير السابق لإجراء معاينة تكميلية أو لمباشرة مأمورية تكميلية لتحقيق هذه الواقعة الجديدة متى كانت متعلقة بالواقعة الأصلية .

ويجوز للقاضي استدعاء الخبير لمناقشته إذا كان الغرض من ذلك استجلاء ما أغلق علي الخصوم فهمه بسبب غموض في عبارات التقرير أو في نتيجته ، أما المطاعن الموضوعية التي يوجهها الخصوم علي تقرير الخبير فهي تخضع لرقابة محكمة الموضوع ولا ولاية للقضاء المستعجل بتحقيقها أو الفصل فيها وعلي ذلك لا يختص بالحكم باعتماد تقرير خبير عين في دعوى إثبات الحالة أو استبداله بغيره لحصول طعن موضوعي علي تقريره .

ومتي انتهى القاضي من سماع اعتراضات الخصوم علي تقرير الخبير وأعماله وكان الخبير قد أدي مأموريته وفقا لما رسمه له الحكم القاضي بندبه وكانت أعماله قد تمت صحيحة شكلا وفقا للقانون فإنه يقضي بانتفاء الخصومة . كذلك فإنه في حالة إذا كانت الملاحظات التي أبداه الخصوم غير جدية ولا يقصد منها سوي عرقلة الدعوى فإنه يقضي بانتفاء الدعوى .

مراجع البحث :

١- القضاء المستعجل وقضاء التنفيذ للمستشار عز الدين الدناصوري والأستاذ حامد عكاز ص ١٦٠ وما بعدها .

٢- التعليق علي قانون الإثبات لنفس المؤلفين الطبعة الثالثة ص ٥٩٨ وما بعدها .

٣- المسؤولية المدنية للمستشار الدناصوري والدكتور الشواربي

* محاضر الشرطة :

محاضر الشرطة من وسائل الإثبات الهامة التي يستند إليها الخصوم أمام المحكمة المدنية لإثبات المسؤولية بنوعيتها أو نفيها سواء قدم أصلها أو صورة

رسمية منها ، غير أنها تخضع لتقدير المحكمة فيجوز لها أن تأخذ بها كما أن لها أن تطرحها كذلك فإنه من حقها أن تأخذ بجزء منها دون الجزء الآخر ولا تثريب عليها في ذلك ما دام أنها اطمأنت لم أخذت به وانتابها الشك فيما أهدرت. ومحاضر الشرطة تشمل في معظم الأحيان أقوال الخصوم وأقوال شهودها والمعاينة التي يجريها المحقق.

فبالنسبة لأقوال الشهود فإن معظم المحاكم تعتد بها لأنهم في غالب الأحيان يملكون بها في زمن معاصر للحادث وقبل أن ينال داء النسيان من ذاكرتهم وكذلك قبل أن يحاول الخصوم التأثير عليهم.

وبالنسبة للمعاينة فإنه من الأدلة الهامة على قيام المسؤولية ويأخذ بها كثير من القضاة خصوصا إذا أجريت على الطبيعة وفي وقت معاصر للحادث ويطمنون إليها أكثر لو أجريت في مواجهة الخصوم و بإرشاد الشهود ، بالنسبة لأقوال الخصوم فيها فإنه إما أن يكون إنكارا وإما أن يكون إقرارا وبالنسبة للإتكار فيخضع لتقدير المحكمة أما بالنسبة للإقرار فإنه إقرار غير قضائي يخضع لتقدير قاضي الموضوع فله أن يعتبره دليلا كاملا أو مبدأ ثبوت بالكتابة أو قرينة حيث يجوز الأخذ بالقرائن كما يجوز للمحكمة تجزئته.

كذلك يجوز للمحكمة أن تستبطل القرائن من محضر الشرطة بشرط أن يكون استنباطها سائغا.

أحكام النقض :

- ١- محاضر جمع الاستدلالات التي تقدم صورها الرسمية في الدعاوى المدنية لا تعدو أن تكون مستندا من مستندات الدعاوى ، من حق

المحكمة أن تستخلص مما تضمنته من استجوابات ومعاينات مجرد قرينة تستهدي بها للتوصل إلى وجه الحق في الدعوى المعروضة عليها فلها أن تأخذ بها ولها أن تهدرها ولها أن تنتقي جزءا منها وتطرح سائره دون أن يكون لها تأثير عليها في قضائها ، ولئن كان ما قرره الحكم المطعون فيه من أن المعاينة الأولى التي أجريت في محضر جمع الاستدلالات لها حجية ولا يجوز الطعن عليها إلا بالتزوير يعد بهذه المثابة خطأ في تطبيق القانون.

(نقض ١٩٧٨/١١/٨ سنة ٢٩ ص ١٦٩٩ ، نقض ١٩٧٩/٦/١٢ سنة ٣٠ ص ٦٢٠)

٢- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الإقرار الوارد بأحد الشكاوي الإدارية يعد إقرارا غير قضائي ، ويخضع لتقدير القاضي ، ولا يشترط في الإقرار غير القضائي أن يكون صادرا للمقر له بل يجوز استخلاصه من أي دليل أو ورقة من مستندات الدعوى فإنه لا علي الحكم أن هو انتهى في استخلاص سائغ إلى أن ما ثبت علي لسان الطاعن في محضر جمع الاستدلالات من أن الأجرة المتعاقد عليها مؤقتة يكشف عن صدق ما ذهبت إليه المطعون عليها من أن النية اتصرفت عند التعاقد إلى أن قرار لجنة تقدير القيمة الإيجابية هو المعتمد في تحديد الأجرة وأن ما ورد بالعقد من أجرة مسماه كان موقوتا بصور هذا القرار الذي لم يتصل بعلمها عند إبرامها العقد بما ينفي مظنة ارتضاها النزول عن الحد الأقصى للأجرة.

(نقض ١٩٧٨/٥/٢٤ ص ٢٩ ص ١٣١٥)

* اليمين الحاسمة :

إذا قدم المسئول للمحكمة الجزائية ورفع المضرور دعوى مدنية أثناء نظر الدعوى الجنائية تعويضاً عن الضرر الذي أصابه من الفعل الضار الناشئ عن الجريمة فلا يجوز مطلقاً توجيه اليمين الحاسمة من المتهم للمدعي المدني ولا من المدعي المدني للمتهم لإثبات أو نفي المسؤولية لأنه يترتب على ذلك ثبوت التهمة إذا حلف المدعي المدني أو نكل للمتهم عن الحلف وليس من حق أحدهما أن يرتضي الآخر قاضياً في المسائل الجنائية لأنها من النظام العام كما أن القاضي الجنائي لا يمكنه أن يحكم بالتعويض لثبوت الجريمة دون أن يحكم بالعقوبة فضلاً عن أن الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحكمة الجنائية تخضع للقواعد الجنائية لأنها تابعة للدعوى الجنائية.

ويسري المبدأ السابق سواء أكانت الدعوى الجنائية قد أقامتها النيابة العامة وادعي فيها المضرور مدنياً أم أقامها المدعي المدني بالطريق المباشر وادعي فيها مدنياً.

وإذا أقيمت الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية وكان موضوعها التعويض عن خطأ يكون جريمة فلا يجوز اليمين الحاسمة من المدعي (المضرور) للمدعي عليه (المسئول) على عدم ارتكابه للجريمة ، ذلك أنه لا يجوز التحليف على واقعة تكون جريمة جنائية تأسيساً على أنه لا يصح أن يكون النكول عن اليمين دليلاً على ارتكاب الجريمة ولا يجوز إحراج مركز الخصم وتحليفه مدنياً على ما لا يجوز التحليف عليه جنائياً.

(التعليق علي قانون الإثبات للمستشار عز الدين الدناصوري والأستاذ حامد عكاز الطبعة الثالثة ص ٥٦٨ وما بعدها)

أما إذا كان موضوع الحلف لا يشكل جريمة بأن كان في مسألة مدنية بحتة كما إذا كان المدعي ينسب إلى المدعي عليه إخلاله بالتزام عقدي أو ارتكابه خطئا تقصيريا لا عقاب عليه فإنه يجوز توجيه اليمين الحاسمة من أحد الطرفين للآخر بالشروط والقيود المنصوص عليها في قانون الإثبات وتكون حجيتها قاصرة علي من وجهها ومن وجهت إليه ولا يتعدى أثرها إلى غيرها من الخصوم فإذا حلف اليمين من وجهت إليه كان مضمون الحلف حجة ملزمة للقاضي فإن تضمن إقرارا بحق المدعي حكم لهذا بموجب إقرار الحالف وأن تضمن إنكارا حكم برفض الدعوى لعدم قيام دليل عليها ما دام قد سقط بتوجيه اليمين حق موجهها في أي دليل آخر.

أحكام النقض :

مفاد النص في الفقرة الأولى من المادة ١١ من قانون الإثبات علي أنه لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة في واقعة مخالفة للنظام العام وهو نص منقول عن صدر المادة ٤١١ من القانون المدني الملغاة أن الشارع - وعلي ما يؤخذ من مذكرة المشروع التمهيدي للقانون المدني - قد أقر الفقه والقضاء علي ما قيد من نطاق تطبيق اليمين الحاسمة ومنه ما رجح في القضاء المصري من عدم جواز التحليف عن واقعة تكون جريمة جنائية تأسيسا علي أنه لا يصح أن يكون النكول عن اليمين دليلا علي ارتكاب الجريمة ولا يجوز إحراج مركز الخصم وتحليفه مدنيا علي ما لا يجوز التحليف عليه جنائيا ، ولما كان البين من الحكم

المتطعون فيه أنه أكل قضاؤه برفض الإدعاء بتزوير عقد التخارج علي دعامة واحدة هي أن الطاعن وجه يميناً حاسمة في واقعة اختلاس توقيع علي بياض فحلفتها المتطعون ضدها ، وكان اختلاس التوقيع علي بياض جريمة مأخوذة بعقوبة التزوير في الأوراق العرفية - وهي عقوبة الحبس مع الشغل طبقاً للمادتين ٢١٥ ، ٣٤٠ عقوبات لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة فيها - فإن الحكم يكون قد أقام قضاؤه علي سند من إجراء باطل وقع علي خلاف القانون بما يجيز الطعن عليه بالنقض ويوجب نقضه وإلغاء ما كان أساساً له من أحكام وأعمال لاحقة.

(نقض ١٩٨٠/٣/١٣ طعن رقم ٧٣١ لسنة ٤٧ قضائية)

* الاستجواب :

الاستجواب وفقاً لنص المادة ١٠٥ من قانون الإثبات طريق من طرق تحقيق الدعوى يعتمد أحد الخصوم بواسطته إلى سؤال خصمه عن بعض وقائع معينة ليصل من وراء الإجابة عليها والإقرار بها إلى إثبات مزاعمه أو دفاعه أو تمكين المحكمة من تلمس الحقيقة الموصلة لهذا الإثبات ويجوز طلبه أمام جميع المحاكم الموضوعية علي اختلاف أنواعها ودرجاتها وفي أية حالة كانت عليها الدعوى ويجوز الأمر به في كل موضوع قائم بشأنه نزاع سواء كان إثباته بشهادة الشهود جائز أم غير جائز غير أنه لا يجوز الأمر به في الحالات الآتية :

١. إذا كان الغرض منه نفي حجية حكم سواء كان منقياً أو جنائياً لأنه لا يجوز دفع تلك الحجية بأي دليل من أدلة الإثبات.

٢. إذا كان الغرض منه المنازعة في وقائع تناولتها ورقة رسمية إذا كان الموظف الذي أثبتتها عمل في حد وظيفته وباعتبار أنه رآها أو شاهدها أو باشرها.

٣. إذا كان الغرض منه التوصل لإثبات عقد لا يعتبره القانون موجودا إلا إذا اتخذ شكلا خاصا كعقد الهبة أو الرهن الحيازي وعلى ذلك يجوز استجواب الخصم للتوصل إلى إقراره بمسئوليته عقديا أو تقصيريا كإقراره بعدم تنفيذ التزامه العقدي أو إقراره بارتكاب الخطأ التقصيري أو بالتسبب في حدوثه.

وفي حالة ما إذا أجاب الخصم إجابة غامضة يكون للمحكمة السلطة في استنتاج ما تراه مستقادا منها ولها أن تعتبره مبدأ ثبوت بالكتابة يبيح الإحالة إلى التحقيق أو تعتبره إنكارا للوقائع موضوع الاستجواب وفي حالة إنكار بعض الوقائع والإقرار بالبعض الآخر يعتبر ما حصل الاعتراف به ثابتا وما حصل إنكاره غير ثابت.

كذلك فليس هناك ما يمنع من استجواب الخصم للحصول منه على إقرار بتقدير التعويض أو تمهيدا لإقراره بوقائع تعين القاضي على التحقق من قيام علاقة السببية بين الخطأ أو الضرر أو نفيها.

(راجع فيما تقدم التعليق على قانون الإثبات للمستشار عز الدين الدناصوري

والأستاذ حامد عكاز الطبعة الثالثة ص ٥٦٢ وما بعدها)

إثبات المسؤولية

في ضوء أحكام محكمة النقض

* إثبات المسؤولية

استقلال الدليل عن المسؤولية في حد ذاتها ، فقد تكون المسؤولية عقدية ومع ذلك يصح الإثبات بالبينة كما في حالة التعهد بالامتناع عن عمل وقد تكون المسؤولية تقصيرية أو جنائية ومع ذلك يجب الإثبات بالكتابة حتما بالنسبة للعقد المرتبط بها كما هو الحال في جريمة خيانة الأمانة.

إن الدليل لا يرتبط له بالمسؤولية في حد ذاتها ، وإنما يتعلق بذات الأمر المطلوب إثباته. فقد تكون المسؤولية تعاقدية ومع ذلك يكون الإثبات فيها بالبينة والقرائن كما في حالة التعهد بعدم فعل شيء .

عندما يرغب المتعهد له إثبات مخالفة المتعهد لتعهد ، وقد تكون المسؤولية جنائية أو تقصيرية ومع ذلك يكون الإثبات فيها بالكتابة حتما بالنسبة للعقد المرتبط بها إذا كانت قيمته تزيد على ألف قرش في غير المواد التجارية والأحوال الأخرى المستثناة ، كما هي الحال في جريمة خيانة الأمانة.

(جلسة ١٩٤٠/٢/٢٩ طعن رقم ٤٨ س ٩ ق)

- عرض المدعي عليه كامل التعويض الذي قدره الخبير في دعوى إثبات حالة لجبر الضرر الحادث للمدعي يفيد تسليمه بمسؤوليته.

إذا كان المدعي عليه في دعوى التعويض قد عرض على مدعيه كامل المبلغ الذي قدره الخبير المنتدب في دعوى إثبات الحالة لجبر الضرر الحاصل للمدعي فلا يكون للمدعي عليه من بعد وجه للقول بأن الخطأ الذي عزاه الحكم إليه

مستندا إلى ذلك العرض لم يكن له من مند ، إذ ذلك العرض من شأنه أن يفيد التسليم بمسئوليته.

(جلسة ١٩٤٧/٤/١٧ طعن رقم ٥ سنة ١٦ ق)

- اعتبار الدعوى المرفوعة علي سيد وخادمه بطلب التعويض عن عبث الخادم بعلبة بها حلي مودعة لدي السيد تتضمن دعويين الأولى أساسها الجريمة المنسوبة للخادم والإثبات فيها بالبينة جائز - والثانية موجهة إلى السيد وأساسها أن الخادم ارتكب الجريمة أثناء تأدية عمله وليس مطلوبا فيها إثبات الوديعة ومن ثم يجوز إثبات محتويات العلبه بالبينة.

الدعوى المرفوعة علي سيد وخادمه بطلب الحكم عليهما متضامنين بأن يدفعوا إلى المدعية مبلغا تعويضا لها عن عبث الخادم بحلي كانت في علبه استودعتها السيدة هي دعوى متضمنة في الواقع دعويين : الأولى أساسها الجريمة المنسوبة إلى الخادم وفيها يدور الإثبات بينه وبين المدعية علي وقوع الجريمة وإثبات الجريمة جائز قانونا بأي طريق من طرق الإثبات ، فهي دعوى غير متوقفة علي عقد الوديعة ولا لها بالوديعة إلا صلة عرضية من ناحية أن الجواهر التي وقعت عليها الجريمة كانت وديعة وهذا ليس من شأنه أن يغير من حقيقة الدعوى ولا من طريق الإثبات فيها. والثانية موجهة إلى السيد ، وأساسها أن الخادم الموجه إليه الدعوى الأولى ، قد ارتكب الجريمة في حال تأدية وظيفته عنده ، وهذه ليس مطلوبا فيها إثبات عقد الوديعة علي السيد ، ومن ثم يجوز إثبات محتويات العلبه بالبينة والقرائن.

(جلسة ١٩٤٧/٥/١ طعن رقم ٢١ س ١٦ ق)

- جواز الأخذ بشهادة شاهد في بيان طريقة العمل المقررة لإطلاق المدفع الذي سبب الحادث وواجب كل جندي في ذلك ولو لم يكن للشاهد علاقة بالحادث.

لا مخالفة للقانون في أن تأخذ المحكمة بشهادة شاهد من جهة ما بينة من طريقة العمل المقررة لإطلاق المدفع الذي نشأ عنه الحادث وواجب كل جندي في ذلك ولو لم تكن للشاهد علاقة بوقوع الحادث.

(جلسة ٢٧/١٠/١٩٤٩ طعن رقم ٣٤ س ١٨ ق)

- مطالبة المضرور بتعويض عن أصابته بسبب تحرك مصعد تابع للوزارة أثناء محاولته النزول منه ، رفض الدعوى تأسيساً على عدم تحرك المصعد مع إغفال اعتراف المدعي عليها بهذه الواقعة - قصور. إذا كانت المدعية قد أقامت دعواها على وزارة المعارف بتعويض الضرر الذي أصابها على أنها إذ كانت تحاول الخروج من مصعد بمستشفى تابع للوزارة وقف المصعد بعد تحركه بقليل وظل معلقاً بين الدور الأرضي والدور الأول فقفز منه العامل المنوط به تحريكه ثم قفزت بعض زميلاتها اللاتي كن معها فيه ، ثم لما أرادت هي أن تقفز مثلهن تحرك المصعد فجأة وأطبق عليها فسبب لها الإصابات التي أحدثت بها الأضرار التي تطالب بالتعويض عنها ، وعزت ما كان من تحرك المصعد بعد توقفه إلى خطأ موجب لمسئولية الوزارة ، فرفضت المحكمة هذه الدعوى على أساس أن المصعد لم يتحرك بعد توقفه مهذرة لأحوال شهود المدعية في صدد هذه الواقعة لما قام لديها من عدم الثقة بهم ومغفلة في ذات الوقت اعترافاً صريحاً من المدعي عليها بهذه الواقعة دون أن تبين علة

إغفاله ، فإن حكمها يكون قاصراً ، إذ لو أن المحكمة لم تغفل هذا الاعتراف وتعتبر المدعية عاجزة عن إثبات تلك الواقعة الجوهرية مع تسليم الخصم بها ، وعنت بتحري صحتها فربما كان يتغير نتيجة لذلك وجه الرأي في الدعوى.

(جلسة ١٩٥٠/٣/٩ طعن رقم ١٤٦ س ١٧ ق)

- التزام المضرور بإثبات وقوع الخطأ الذي نشأ عنه حادث احتراق الطائرة وارتبط معه برابطة السببية.

متى كانت محكمة الاستئناف قد أقامت قضاءها برفض دعوى التعويض المؤسسة على المسؤولية التقصيرية على أن وقوع الحادث للطائرة - والذي أودي بحياة طيارها - دون أن يعرف سببه لا يلزم منه اعتبار شركة الطيران مرتكبة لخطأ يقتضي الحكم عليها بالتعويض إذ يتعين على المضرور أن يثبت وقوع الخطأ للمعين الذي نشأ عنه الحادث وارتبط معه برابطة السببية ، وأنه متى كان سبب احتراق الطائرة في الجو غير معلوم ولا يمكن إسناده لعيب معين في تركيب الطائرة فإن مسؤوليتها عن التعويض تعتبر منتقاة - فإن هذا التأسيس صالح لإقامة الحكم وكاف دفع مسؤولية الشركة المذكورة.

(الطعن رقم ٢٠٣ س ٢٣ ق جلسة ١٩٥٨/٥/١٥ س ٩ ص ٤٤١)

- السبب الأجنبي يصلح أساساً لدفع المسؤولية التقصيرية وكذلك المسؤولية العقدية - مثال .

متى كانت محكمة الموضوع وهي بسبيل تحقيق مسؤولية شركة الطيران التقصيرية قد عرضت لما أسند إليها من خطأ وما دفعت به هذا الخطأ فأوضحت أن الحادث الذي اعتبر أساساً لدعوى التعويض وهو احتراق الطائرة قد وقع

بسبب أجنبي لا يد للشركة فيه يتمثل في صورة حادث مفاجئ مجهول السبب وغير متصل بأي خطأ من جانب الشركة فإنه لا مصلحة للمضرور في التمسك بعدم تعرض الحكم للبحث في المسؤولية التعاقدية التي أسس عليها أحد مبلغى التعويض المطالب بهما باعتبار أنه يمثل حصته الميراثية فيما يستحقه مورثه من تعويض قبل لشركة نتيجة لخطئها التعاقدى ذلك لأن السبب الأجنبي يصلح أساسا لدفع المسؤولية للتقصيرية وكذلك لدفع المسؤولية التعاقدية.

(الطعن رقم ٢٠٣ س ٢٣ ق جلسة ١٩٥٨/٥/١٥ س ٩ ص ٤٤١)

- ليس لمحكمة الموضوع إقامة المسؤولية التقصيرية على خطأ لم يدعيه المدعى متى كان أساسها خطأ يجب إثباته - عبء الخطأ والضرر يقع على عاتق المضرور.

ليس لمحكمة الموضوع أن تقيم المسؤولية التقصيرية على خطأ لم يدعيه المدعى متى كان أساسها خطأ مما يجب إثباته إذ أن عبء إثبات الخطأ يقع في هذه الحالة على عاتق المدعى المضرور فلا يصح للمحكمة أن تتطوع بإثبات ما لم يثبتته ومن باب أولى ما لم يدعه من الخطأ كما لا يجوز لها أن تتحلل ضررا لم يقل به لأنه هو الملامم أيضا بإثبات الضرر.

(طعن رقم ٤٧٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٢٢ س ١٨ ص ١٣١٦)

- قيام المضرور بإثبات الخطأ والضرر وكان من شأن ذلك الخطأ أن يحدث عادة هذا الضرر - توافر القرينة على علاقة السببية بينهما لصالح المضرور - للمسئول نقض هذه القرينة بإثبات أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبي لا يد له فيه.

متي أثبت المضرور الخطأ والضرر وكان من شأن ذلك الخطأ أن يحدث عادة هذا الضرر فإن القرينة على توفر علاقة السببية بينهما تقوم لصالح المضرور والمسئول نقض هذه القرينة بإثبات أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبي لا يد له فيه.

(طعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٢٨ س ١٩ ص ١٤٤٨)

الفصل الرابع

النضامن في المسؤولية في ضوء أحكام

محكمة النقض

الفصل الرابع

التضامن في المسؤولية

في ضوء أحكام محكمة النقض

* التضامن في المسؤولية:

- مسؤولية المتهمين بالتعويض متضامنين ما دامت فكرتهم قد اتحدت في الاعتداء.

التضامن في التعويض ليس معناه مساواة المتهمين في المسؤولية فيما بينهما وإنما معناه مساواتهما في أن للمقضي له بالتعويض أن ينفذ علي أيهما بجميع المحكوم به. فلا مخالفة للقانون في أن تحكم المحكمة بإلزام المتهمين بالتعويض متضامنين ، ولو كان أحدهما لم يشترك في تهمة الضرب الذي أفضي إلى الموت. بل كان ما أسند إليه هو إحداث جرح عضى لا علاقة له بالوفاة ما دام هذان المتهمان قد اتحدت فكرتهما في الاعتداء علي المجني عليه ، وما دام بين الجنحة المنسوبة لأحدهما (وهي إحداث الجرح العضى) والجنابة المنسوبة للآخر (الضرب المفضي إلى الموت) ارتباطا وثيقا لحصولهما في زمن واحد وفي مكان واحد لفكرة واحدة.

(جلسة ١٩٣٤/٥/٢٨ طعن رقم ١٣٦٨ س ٤ ق)

- حق المحكوم عليه بالتضامن في الرجوع علي زملائه المحكوم عليهم كل بقدر حصته.

أن تقرير مسؤولية المخدم بناء علي مجرد وقوع الفعل الضار من خادمه أثناء خدمته إنما يقوم علي افتراض وقوع الخطأ منه ، وهذا الافتراض القانوني مقرر لمصلحة من وقع عليه الضرر وحده فالخادم لا يستفيد منه . وإن فإذا كان المخدم لم يقع منه أي خطأ فإنه - بالنسبة لمن عدا المجني عليه لا يكون مسئولا عن شيء فيما يتعلق بالتعويض ، ويكون له عند الحكم عليه أن يطلب تحميل خادمه هو والمتهمين معه ما ألزم هو بدفعه تنفيذا للحكم الصادر عليه بالتضامن معهم علي أن يدفع الخادم - لأنه هو المتسبب في الحكم عليه بالتعويض - كل ما ألزم هو بدفعه عنه وأن يؤدي كل من الآخرين نصيبه فقط لأن التضامن لم يقرره القانون إلا لمصلحة من وقع عليه الضرر إذا أجاز له أن يطالب بتعويضه أي شخص يختاره ممن تسببوا فيه : أما فيما يختص بعلاقة المحكوم عليهم بعضهم ببعض فإن من قام منهم بدفع المبلغ المحكوم به للمضروور يكون له أن يرجع علي زملائه المحكوم عليهم معه ولكن بقدر حصة كل منهم فيما حكم به.

(جلسة ١٩٤١/٥/١٩ طعن رقم ١٠٧٢ س ١١ ق)

- مسؤولية السارق والمخفي بطريق التضامن عن تعويض الضرر الذي أصاب المجني عليه.

من يشتري المسروق مع علمه بحقيقة الأمر فيه يكون مسئولا مع السارق بطريق التضامن عن تعويض الضرر الذي أصاب المجني عليه ولو أنه يعد في القانون مخفيا لا سارقا ، وذلك علي أساس أن كلا منهما قد عمل علي احتجاز المال المسروق عن صاحبه.

- صحة الحكم بإلزام أحد المتهمين بكل التعويض المطلوب إذا طلب إلزامهما به متضامنين.

إذا كان المجني عليه في مطالبته المتهمين بمبلغ التعويض قد طلب أن يحكم له بهذا المبلغ بالتضامن بينهما علي أساس أنهما ارتكبا الفعل الجنائي الذي نسب وقوعه إليهما ، فإن الحكم الصادر بإلزام واحد منهما بجميع المطلوب عند عدم وجود وجه لمسائلة الآخر جنائيا يكون سليما. ولا يصح نعته بأن فيه قضاء بأكثر من طلب المدعي إذ التضامن معناه في القانون أن يكون كل من المطالبين به ملزما للطالب بكل المبلغ المطلوب.

- لا تضامن عند اختلاف الجرائم والأفعال التي وقعت من المحكوم عليهم كلهم أو بعضهم ولو أدينوا بحكم واحد.

أنه وإن كانت المادة ١٥٠ من القانون المدني قد نصت علي أن الالتزامات الناشئة عن الأفعال الضارة بالغير هي والمشار إليها بالمادة ١٥١ من القانون المذكور تكون بالتضامن بين الملتزمين - ثم أنه إن جاز القول بأن الالتزام علي هذا النحو يكون مستقادا ، بدون نص صريح عنه ، من الحكم الصادر علي عدة أشخاص بارتكابهم الفعل الذي نشأ عنه الالتزام ، كما إذ قضى في حكم واحد بإدانة عدة متهمين - فاعلين كانوا أو شركاء - في جريمة واحدة ، أي عن فعل واحد نشأ عنه ضرر واحد هو المطلوب تعويضه للمجني عليه - إن كان ذلك وإن جاز هذا ، فإن التضامن لا يجوز القول به عند اختلاف الجرائم أو الأفعال

التي وقعت من المحكوم عليهم كلهم أو بعضهم ولو كانوا قد أدبوا بمقتضى حكم واحد. لأن التضامن هنا يقتضي لإرجاعه إلى النص القانوني الذي يستند إليه بيان الوقائع والأسباب التي يستدل بها على مشاركة المحكوم عليهم في الضرر الواحد الذي يطلب المضرور ممن تسببوا به تعويضه عنه ، مما يجب معه للقول به أن يتعرض الحكم في صراحة لهذه الوقائع والأسباب ليربط حكم القانون في الدعوى بواقعها. وإذا كان هذا الحكم ليس فيه نص على التضامن وكانت الواقعة ، كما هي ثابتة به ، ليس فيها بذاتها ما يقتضي القول بذلك التضامن ، فإنه لا يصح اعتبار هذا الحكم ملزما للمدينين والمحكوم عليهم فيه بالتضامن بينهم.

(جلسة ١٩٤٥/١/١٥ طعن رقم ١٤٨ س ١٥ ق)

- لا تضامن بين المحكوم عليهم إذا لم تتعرض المحكمة للتضامن وعدم جواز مطالبة كل منهم إلا بنصيبه فيما حكم به مقسما عليهم جميعا.

إذا حكم على عدة أشخاص بمبلغ معين ولم يكونوا بمقتضى الحكم ملزمين بالتضامن بينهم للمحكوم له فإنه لا تجوز مطالبة أي منهم بكل المحكوم به بل يطالب فقط بنصيبه فيه. وتحديد هذا النصيب ما دام غير منصوص عليه في الحكم ولا واضح من ثلثاه ، يكون مناطه عدد المحكوم عليهم اعتبارا بأن هذا هو الذي قصدت إليه المحكمة في حكمها. فيقسم المبلغ المحكوم به على عدد المحكوم عليهم ويكون خارج القسمة هو ما لا تجوز مطالبة كل من المحكوم عليهم بأكثر منه. وإن فإذا كانت الواقعة الثابتة هي أن أحد المتهمين ضرب المجني عليه فأصاب موضعا من جسمه والآخر ضربه فأصاب موضعا آخر

منه ، وكانت الدعوى لم ترفع علي أساس اتفاق أو إصرار سابق من المتهمين علي الاعتداء ، فإنه يجب ، إذا كانت المحكمة تري الحكم عليهما بالتضامن في التعويض ، أن تبين في حكمها الأساس الذي تقيمه عليه بما يتفق والأصول المرسومة له في القانون ، فتذكر وجه مسائلة كل من المحكوم عليهما عن الضرر الناشئ عن الضربتين مجتمعتين لا عن الضربة الواحدة التي أحدثها هو. فإذا هي لم تفعل ولم تتعرض للتضامن فإن المسؤولية لا تكون تضامنية ولا تصح مطالبة كل منهم إلا بنصف المبلغ المحكوم به عليهما فقط.

(جلسة ١٩٤٥/١/١٥ طعن رقم ١٤٨ س ١٥ ق)

- الخطأ المشترك - تعويض - تضامن.

إذا كان المستفاد مما أثبتته الحكم أن إرادة كل من المتهمين قد اتحدت مع إرادة الآخر في التعدي علي المجني عليه ، ثم مضى كل منهما فعلا في تنفيذ ما أراد ، فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا هي ألزمتها معا بالتعويض متضامنين ، ولو كان اعتداء أحدهما قد نشأ عنه الوفاة المطلوب عنها التعويض واعتداء الآخر لم ينشأ عنه سوى إصابات بسيطة فإن قواعد المسؤولية المدنية تبرر ذلك.

(١٩٤٦/٥/٢١ طعن رقم ٩٢٣ س ١٦ ق)

- جواز إلزام متهم بتعويض كل الضرر الناشئ عن ارتكاب الجريمة ولو كان غيره قد ارتكبها معه.

إذا كانت واقعة الدعوى هي أن المدعي بالحقوق المدنية رفع دعواه أمام محكمة الدرجة الأولى علي المتهم وآخر باختلاسهما سجاجيد له فقضت المحكمة بعقاب المتهم وألزمته بالتعويض وبرأت الآخر ، ورفضت الدعوى المدنية قبله ، ولم

يستأنف المدعي واستأنفت النيابة ، فقضت المحكمة الاستئنافية بإدانة المتهم الآخر المحكوم ببراءته وأيدت الحكم الابتدائي بالنسبة إلى الأول فلا خطأ في ذلك ، إذ الدعوى المدنية لم تكن مستأنفة أمامها بالنسبة إلى الآخر فلم يكن هناك من سبيل للحكم عليه بشيء من التعويض ، فضلا عن أنه ليس ثمة ما يمنع قانونا من إلزام متهم وحده بتعويض كل الضرر الناشئ عن ارتكابه جريمة ولو كان غيره ارتكبتها معه.

(جلسة ١٩٤٨/٢/١٦ طعن رقم ٨٢ س ١٨ ق)

- استخلاص المحكمة توافق المتهمين علي إيقاع الأذى بالمجني عليه
ببرر إلزام كل منهم بتعويض عن كل ما وقع علي المجني عليه سواء
بفعله هو أو بفعل زملائه بعضهم أو كلهم.

ما دامت المحكمة قد انتهت في حكمها إلى أن الضرر الذي أصاب المجني عليه
سببه اعتداء المتهمين عليه في وقت واحد ومكان واحد وملابس واحدة ، مما
استخلصت منه توافقهم علي إيقاع الأذى به ، فهذا يبرر قانونا بإلزام كل منهم
بتعويض عن كل ما وقع عليه سواء بفعله هو أو بفعل زملائه بعضهم أو كلهم.

(جلسة ١٩٤٨/١١/٣ طعن رقم ١١٦٢ س ١٨ ق)

- إثبات الحكم توافق إرادة المحكوم عليهم علي السب كاف لتبرير قضائه
عليهم بالتعويض متضامنين.

متي أثبت الحكم توافق إرادة المحكوم عليهم علي السب فنلك كاف لتبرير قضائه
عليهم بالتعويض متضامنين.

(جلسة ١٩٤٩/٣/٢ طعن رقم ١٧٥٣ س ١٨ ق)

- وجوب التضامن في التعويض بين المسؤولين عن العمل الضار سواء كان الخطأ عمدياً أو غير عمدي.

إن التضامن في التعويض بين المسؤولين عن العمل الضار واجب طبقاً للمادة ١٦٩ من القانون المدني يستوي في ذلك أن يكون الخطأ عمدياً أو غير عمدي.

(جلسة ١٩٥٢/٣/٢٥ طعن رقم ٤٥ س ٢٢ ق)

- لا محل للتضامن في التعويض عند اختلاف الضرر واستقلال كل من المتهمين بما أحدثه.

لا محل لتضامن المتهمين في التعويض عند اختلاف الضرر ، واستقلال كل متهم بما أحدثه ، ولو وقعت تلك الأفعال جميعاً في مكان واحد وزمان واحد.

(جلسة ١٩٥٤/١٠/١١ طعن رقم ٩٨٢ س ٢٤ ق)

- الحكم ابتدائياً بالزام التابع والمتبوع متضامنين بتعويض المضرور استئناف المتبوع وحده - للقضاء بالزامه بتعويض أقل مما قضى به ابتدائياً - لا يتضمن إساءة للمتبوع - علة ذلك.

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يجب علي محكمة الاستئناف عند الحكم بإلغاء حكم مستأنف أن تذكر الأسباب التي من أجلها قضت بإلغائه ، أما في حالة الحكم بتعديله فلا ينصب هذا الوجوب إلا علي الجزء الذي شمله التعديل فقط ، ويعتبر جزء الذي لم يشمله التعديل كأنه محكوم بتأييده وتبقي أسباب حكم محكمة أول درجة قائمة بالنسبة له ، وإذ كان الحكم الابتدائي قد قضى علي الطاعن

والمطعون عليه الثالث متضامنين بتعويض قدره عشرة آلاف جنيه ، علي أساس أن الأول مسؤول عن الضرر الذي أحدثه الثاني (تابعه) بعمله غير المشروع أثناء وبسبب وظيفته لديه ، وعندما استأنف الطاعن ذلك الحكم قضى الحكم المطعون فيه في موضوع الاستئناف بإلزامه بدفع ستة آلاف جنيه ، فإن مفاد ذلك أن الحكم المطعون فيه عدل حكم محكمة أول درجة في شأن مقدار التعويض فقط فاعتبر حكم محكمة أول درجة فيما عدا ذلك محكوم بتأييده ، وتبقي أسبابه قائمة في هذا الخصوص ، ومن بينها إقامته قضاءه علي الطاعن بالتعويض باعتباره مسئولاً عن أعمال المطعون عليه الثالث غير المشروعة تطبيقاً للمادة ١٧٤ من القانون المدني ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى علي الطاعن في استئنافه بمبلغ ستة آلاف جنيه ، وهو يقل عما قضى به عليه الحكم الابتدائي المستأنف ، فإنه لا يكون قد أساء إليه باستئنافه.

(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٩/١/١١)

الفصل الخامس

حالات انعدام المسؤولية

في القانون المدني

" صور انتفاء الخطأ "

* صور انتفاء الخطأ (مقارنة بأسباب الإبلحة في قانون العقوبات)

* حالات انعدام المسؤولية

الفصل الخامس

حالات انعدام المسؤولية في القانون المدني

* صور انتفاء الخطأ (مقارنة بأسباب الإباحة في قانون العقوبات)

* حالات انعدام المسؤولية

١- في القانون المدني

هناك ثلاث حالات نص عليها القانون المدني وهي حالات لا يترتب علي

وقوعها أية مسؤولية في جانب محدث الضرر وهذه الحالات :

١- حالة الدفاع الشرعي (مادة ٦٦ امدني)

٢- حالة تنفيذ أمر صادر من الرئيس (مادة ٦٧ امدني)

٣- حالة الضرورة (مادة ٦٨ امدني)

وهذه الحالات يطلق عليها في قانون العقوبات أسباب الإباحة ونتناول شرح

الثلاث حالات بالتفصيل الآتي :

١- حالة الدفاع الشرعي

* نص القانون

تنص المادة (١٦٦) مدني على أن "من أحدث ضررا وهو في حالة دفاع

شرعي عن نفسه أو ماله أو عن نفس الغير أو ماله كان غير مسئول علي الا

يجاوز في دفاعه القدر الضروري وإلا أصبح ملزما بتعويض تراعي فيه

مقتضيات العدالة .

ويتبين من نص المادة (١٦٦) مدني أن التعدي يكون مشروعاً في حالة الدفاع عن النفس والمال وإذا نتج عن هذا التعدي ضرر فلا مسؤولية علي فاعله ولم يترك المشرع الدفاع الشرعي طليق بل قيده بعبارة "علي إلا يجاوز في دفاعه القدر الضروري" فإن تجاوز المدافع القدر اللازم في دفاعه تحقق الخطأ علي قدر التجاوز.

*** شروط قيام حالة الدفاع الشرعي طبقاً لنص المادة (١٦٦) مدني**

- ١- وجود خطر أو اعتداء حال يهدد الشخص في نفسه أو في ماله أو يهدد شخص آخر من الغير في نفسه أو في ماله وأن يكون هذا الشخص عزيزاً عليه إلى درجة كبيرة ولا يشترط وقوع الاعتداء بالفعل بل تكفي الخشية من وقوعه وفقاً لتقدير المدافع .
- ٢- أن يكون الخطر عملاً غير مشروع .
- ٣- عدم وجود أي وسيلة أخرى مشروعة أمام المدافع لدفع الاعتداء الواقع على النفس أو المال مثل الاستعانة برجال الشرطة أو غيرهم أي أن لجوءه إلى الدفاع الشرعي يكون اضطرارياً فلا سبيل أمامه غير الدفاع الشرعي .
- ٤- أن يكون دفع الاعتداء بالقدر اللازم فإن تجاوز تحقق الخطأ على قدر هذا التجاوز وفي هذه الحالة يصبح هذا المدافع ملزماً بتعويض تراعى فيه مقتضيات العدالة .

الدفاع الشرعي في قانون العقوبات

- تعريف الدفاع الشرعي : هو حق عام يعطي صاحبه استعمال القوة اللازمة

لدفع اعتداء يقع على النفس أو المال بفعل يعد جريمة فالدفاع الشرعي حق عام يقرره المشرع لكل إنسان في مواجهة الكافة ومن ثم فلا يجوز لأي إنسان أن يحول دون استعماله (دكتور محمود نجيب حسني - في شرح قانون العقوبات)

* الدفاع الشرعي في قانون العقوبات :

تناول المشرع المصري النصوص القانونية الخاصة بالدفاع الشرعي في المواد من ٢٤٥ - ٢٥١ من قانون العقوبات في الباب الأول من الكتاب الثالث الخاص بجرائم القتل والجرح والضرب وقد يفهم من ذلك كما ورد في هذه النصوص أن الدفاع الشرعي مقصور على القتل والضرب والجرح كوسيلة في دفع الاعتداء ولكن الفقه والقضاء في مصر جعل من الدفاع الشرعي سببا عاما لإباحة جميع الجرائم ويرى جانب من الفقه أن موضوع الدفاع الشرعي كان ينبغي أن يكون في الأحكام العامة كما هو الحال في قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة^(١).

ويقول الدكتور أسامة عبد الله قايد مؤيدا هذا الرأي " من أجل هذا كان الأوفق للشارع أن يورد النصوص الخاصة بالدفاع الشرعي بين النصوص الخاصة بأسباب الإباحة في الكتاب الأول للخاص بالأحكام العامة لقانون العقوبات وهذا ما رعاه المشرع في مشروع قانون العقوبات ١٩٦٦ .

(١) دكتور / احمد شوقي صر ابو خطوة - الاحكام العامة لقانون العقوبات الجزء الأول لنظرية لعامة للجريمة ط ١٩٩٩ ص ٥٠٦.

* مادة ٢٤٥ عقوبات :

" لا عقوبة مطلقا على من قتل غيره أو إصابه بجراح أو ضربة أثناء استعماله حق الدفاع الشرعي عن نفسه أو ماله أو عن نفس غيره أو ماله ، وقد بينت في المواد الآتية الظروف التي ينشأ عنها هذا الحق والقيود التي يرتبط بها "

تعليق :

* صور الدفاع الشرعي :

يتبين من نص المادة (٢٤٥) عقوبات أن صور الدفاع الشرعي تتمثل في القتل ، الجرح ، الضرب ، وقد ذكر المشرع هذه الصور الثلاث لأنها هي الصور الغالبة التي يلجأ إليها المدافع .

وللدفاع الشرعي صور أخرى تقل خطورة عن الصور الثلاث المذكورة بنص المادة ٢٤٥ عقوبات .

وهذه الصور قد تصدر من المدافع أثناء دفع الاعتداء الواقع على نفسه أو ماله أو عن نفس غيره أو ماله ولا يمكن حصر هذه الصورة ولكنها رد فعل طبيعي من المدافع تجاه الاعتداء الواقع عليه أو على ماله .

وذكر الدكتور احمد شوقي أبو خطوة في المرجع السابق بأن يلاحظ على نص المادة ٢٤٥ عقوبات أن المشرع قد استهل به عبارة " لا عقوبة مطلقا الأمر الذي قد يفهم معه أن الدفاع الشرعي مأتع من موانع العقاب في حين أنه سبب للإباحة . ولذلك كان الأحرى بالمشرع المصري أن يستخدم تعبير " لا جريمة " كما فعل المشرع الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة عندما استهل المادة

٥٦ فقرة أولى من قانون العقوبات الاتحادي بقوله " لا جريمة إذا وقع الفعل استعمالاً لحق الدفاع الشرعي "

- مادة ٢٤٦ عقوبات تنص على أن :

" حق الدفاع الشرعي عن النفس يبيح للشخص إلا في الأحوال الاستثنائية المبينة بعد استعمال القوة اللازمة لدفع كل فعل يعتبر جريمة على النفس منصوصاً عليها في هذا القانون .

وحق الدفاع الشرعي عن المال يبيح استعمال القوة لرد أي فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الثاني والثامن والثالث عشر من هذا الكتاب وفي الفقرة (٤) من المادة ٢٧٩ "

تطبيق :

(١) الجرائم التي يجوز فيها استعمال حق الدفاع الشرعي^(١)

حدد القانون في المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات المصري الجرائم التي يجوز فيها استعمال حق الدفاع الشرعي فأباح الدفاع الشرعي ضد كل فعل يعتبر جريمة على النفس في الفقرة الأولى من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات المصري ، كما حدد على سبيل الحصر في الفقرة الثانية جرائم الأموال التي تجيز الدفاع ويبين لنا من نص المادة ٢٤٦ عقوبات أن الشارع أطلق حق الدفاع الشرعي بالنسبة لجميع الجرائم التي ترتكب ضد النفس ، خلافاً لجرائم الأموال فقد حدد القانون الجرائم التي يجوز استخدام الدفاع الشرعي في مواجهتها

(١) الدكتور أسامة عبد الله فايد المرجع السابق ص ١٨٧ وما بعدها

١- جرائم النفس :

تشمل جميع الجرائم التي تعد اعتداء على الحق في الحياة أو على الحق في سلامة الجسم وقد تمس العرض والحرية والشرف سواء كانت هذه الجرائم منصوباً عليها في قانون العقوبات المصري أو أي قانون خاص وعلى هذا تنقسم هذه الجرائم على النحو التالي :

١- جرائم الاعتداء على الحق في الحياة وسلامة الجسم وهي القتل والضرب والجرح والتجارب العلمية الطبية والإجهاض وتعريض حياة شخص للخطر .

٢- جرائم الاعتداء على العرض ، وتشمل جرائم هتك العرض والاعتصاب والزنا والفعل الفاضح .

٣- جرائم تمس الشرف والاعتبار - كالسب والقذف وإفشاء الأسرار .

٤- جرائم الاعتداء على الحرية ، كالقبض والحبس بدون وجه حق ، والخطف ، وما ذكرناه لا يعد إلا أمثلة للجرائم التي تقع اعتداء على الحق في الحياة ، أو ضد النفس وهذه الجرائم جميعاً تبيح الدفاع الشرعي ^(١) وأن غالبية هذه الجرائم تقتضي استعمال القوة أو العنف لدرء خطر الاعتداء ، إلا أن حق الدفاع مقيد بوجوب تناسب دفاع المهدد مع جسامة الخطر الذي يهدده ولكن بعض هذه الجرائم لا يستلزم

(١) نقض ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض من ١٧ رقم ٢٣١ من ١٢١٤ ، ٢٤ أبريل سنة ١٩٧٢ من ٢٣ رقم ١٣٦ من ٦٠٦ ، ١٨ فبراير سنة ١٩٧٤ من ٢٥ رقم ٣٧ من ١٦٤

في دفع خطر الاعتداء استعمال العنف كالمسب والقذف ولكن استعمال العنف جائز إذا كان ضروريا لمنع الجاني من البدء في أهواله أو منعه من استرساله في السب والقذف ، مثال ذلك من يضع يده على قم آخر ليمنعه من الاستمرار في السب والقذف أو يمزق منشورا يتضمن نقفا لمنع الجاني من الاستمرار في قراءته علنا ، أو إتلاف شريط للفيديو ليمنع عرض المطاعن الماسة به أما إذا انتهى من سلوكه الإجرامي فعرض الفيلم أو قرأ المنشور وانتهى منه فلا يجوز استعمال حق الدفاع الشرعي ضده .

٢- جرائم الأموال:

حدد القانون جرائم الأموال التي تجيز الدفاع الشرعي على سبيل الحصر في المادة ٢٤٦ فقره ٢ ومن ثم لا يجوز أن يكون للدفاع الشرعي ناشئا عن جريمة غير المنصوص عليها وهي

١- جرائم الحق العمد (المواد ٢٥٢، ٢٥٧، ٢٥٩ من قانون العقوبات

المصري) وجميع هذه الجرائم جنائيات عدا ما تنص عليه المادة ٢٥٩ فهي جنحة كذلك الجريمة التي تنص عليها المادة (١٠٢) من قانون العقوبات والتي تجرم استعمال المفترقات استعمالا من شأنه تعريض أحوال الغير للخطر

٢- جرائم السرقة واغتصاب الأموال (المواد ٣١١-٣٢٧ من قانون

العقوبات المصري

٣- جرائم التخريب والتعيب والإتلاف (المواد ٣٥٤ ، إلى ٣٦٨ وجميعها جنح عدا ما تنص عليه المواد ٣٥٩ ، ٣٦٦ ، ٣٨٦ من قانون العقوبات المصري فهي جنابات).

٤- جرائم انتهاك حرمة ملك الغير - مواد ٣٦٩ إلى ٣٧٣ .

٥- المخالفات المنصوص عليها في المادة ٣٧٩ والخاصة بجريمة دخول أرض مهياة للزراعة أو مبذور فيها زرع أو محصول أو مروره فيها بنفسه بمفرده أو بدوابه أو رعي مواشيه أو تركها ترعي بغير حق في أرض بها محصول أو بستان .

* تناسب فعل الدفاع مع الخطر ^(١)

نص الشارع في المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات علي أن " حق الدفاع الشرعي يبيح استعمال القوة اللازمة لدفع كل فعل يعتبر جريمة " ومن المستقر عليه للفقهاء أن الشارع أباح حق الدفاع الشرعي بالقدر الضروري اللازم لرد الاعتداء وهنا تنثور صعوبة تحديد القدر المناسب لرد الاعتداء ، فهناك رأي ذهب إلى القول بوجوب الموازنة بين الضرر المهدد به المعتدي عليه والضرر الذي ينال المعتدي ولكن التناسب يتحدد وفقا للوسيلة التي كانت في متناول يد المعتدي عليه وقت الاعتداء وبين الوسيلة التي استعملها في رد خطر الاعتداء لا بين خطر الاعتداء وفعل الدفاع ، وإن كان تحديد معيار التناسب معيارا مجردا ، بل يجب مراعاة الظروف التي أحاطت بالمدافع ، وفي هذا تقول محكمة النقض

(١) دكتور أسامة عبد الله فايد المرجع السابق ص ١٩٣ وما بعدها.

" للمدافع أن يدافع عن نفسه بالوسيلة التي يراها لازمة لرد الاعتداء تلك الوسيلة التي تختلف تبعاً لاختلاف الظروف ^(١) ومن ثم يعد تقدير التناسب علي هذا النحو أمراً نسبياً ، يختلف باختلاف الظروف ، فقد تعد وسيلة مناسبة في بعض الظروف ولا تعد كذلك في ظروف أخرى".

* معيار التناسب :

استقر رأي الفقه علي أن للتناسب يعني أن تكون الوسيلة المستعملة كانت في ظروف استعمالها أنسب الوسائل لرد خطر الاعتداء ، أو كانت الوسيلة الوحيدة في يد المدافع ، إذ انطوت علي استخدام قدر من العنف متناسب مع الاعتداء ولا يجاوز القدر الذي كان يستعمله للشخص المعتاد الذي أحاطت به ظروف المدافع فالمقارنة تكون بين الوسيلة التي استخدمها المدافع والوسيلة الأخرى التي كان من الممكن اللجوء إليها لرد الاعتداء لمعرفة ما إذا كانت هي الوسيلة الوحيدة الفعالة في رد الاعتداء ^(٢) ، والمعيار الذي يقاس به تناسب الدفاع هو معيار موضوعي واقعي قوامه للشخص المعتاد ، أي الشخص الذي يقدر الأمور ويتصرف في مواجهتها علي النحو الذي يتفق مع الخبرة الإنسانية العامة وحدود هذا المعيار هي الظروف التي أحاطت بالمدافع وقت خطر الاعتداء ، وفي هذا المعنى نقول محكمة النقض أن تقدير ظروف الدفاع الشرعي ومقتضياته ،

(١) نقض ٦ مارس سنة ١٩٥١ مجموعة أحكام للنقض من ٢ رقم ٢٧٤ ص ٧٢٤ .

(٢) الدكتور / محمود نجيب حسني رقم ٢٢٣ رقم ٢٠٥ ، الدكتور / أحمد فتحي سرور رقم ٢١٣ ص

وإن كان أمرا موضوعيا إلا أنه يجب أن يأخذ في الاعتبار الظروف المختلفة التي أحاطت بالمدافع وقت رد الاعتداء ^(١) ،

وهذه الظروف لا يمكن حصرها وهي على سبيل المثال تتعلق بظروف الزمان والمكان اللذين حدث فيهما الاعتداء ، والقدرة البدنية والصحية للشخص ، ومدى قدرة الشخص على التصرف وحالته النفسية والعصبية ، وقضت محكمة النقض تطبيقا لذلك ، بأنه يكفي في الدفاع الشرعي أن يكون تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذي استوجب عنده الدفاع مبنيا على أسباب جائزة ومقبولة من شأنها أن تبرر ما وقع منه من الأفعال التي رأي هو - وقت العدوان الذي قدره - أنها هي اللازمة لردّه ، فإذا جاء تقدير المحكمة هنا لا يتصور أبدا ألا يكون اعتباريا بالنسبة للشخص الذي فوجئ بفعل الاعتداء في ظروفه الحرجة وملابساته الدقيقة التي كان هو وحده دون غيره المحيط بها والمطلوب منه تقديرها والتفكير في كيفية الخروج من مأزقها مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المطمئن الذي كان يستحيل عليه وقتئذ وهو في حالته التي كان فيها ^(٢) . ومما سبق نخلص إلى أنه إذا كان المدافع قدر جسامة الخطر المهدد به وكانت الوسيلة التي استخدمها لدفعه متناسبة لدرته كان مستعملا لحقه في الدفاع

^(١) نقض ٢٤ يونيو سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام للنقض من ١٩ رقم ١٥٣ ص ٢٦٥ نقض ٣١ مارس

١٩٦٩ من ٢٠ رقم ٨٩ ص ٤٢٠ .

^(٢) نقض ٦ يناير سنة ١٩٤٢ مجموعة قواعد للقانونية ج ٥ رقم ١٨١ ص ٣٤٢ ، ٢٠ نوفمبر

١٩٥٠ مجموعة أحكام للنقض من ١ رقم ٧٥ ص ١٩١ ، ١٦ فبراير سنة ١٩٥٩ من ١ رقم ٤٤ ص

الشرعي ، أما إذا كان تحت تصرفه الوسيلة المناسبة ، ولكنه التجأ إلى وسيلة أشد خطرا فإن التناسب يعد منتقيا ، مثال ذلك إذا تعرض شخص للاعتداء بالضرب بعضا ، وكان في استطاعته ضرب المعتدي بنفس الأداة التي كان يحملها معه ولكنه أطلق عليه عيارا ناريا فقتله .

أحكام نقض

يشترط قانونا لتبرير الدفاع الشرعي أن يكون الاعتداء حالا أو علي وشك الحصول فلا دفاع بعد زوال الاعتداء . فمتى أثبتت المحكمة في حكمها أن المتهم إنما ارتكب جريمته بعد انقطاع الاعتداء علي رجاله فلا يكون إذن في حالة دفاع شرعي عن غيره . ولا يلتفت لقوله أن الواقعة كلها حصلت في وقت واحد لتعلق هذا بالموضوع الذي تملك المحكمة وحدها حق تقديره بدون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض .

(جلسة ١٩٣٣/٥/١٥ طعن رقم ١٦٣٨ سنة ٣ ق مجموعة الربع قرن ص ١٧٥)

لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون قد حصل بالفعل اعتداء على النفس أو المال بل يكفي أن يكون قد صدر من المجني عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعي وإن فقول الحكم أن المجني عليه لم يقم بأي عمل من أعمال الاعتداء على النفس أو المال لا يصلح ردا لنفي ما يتمسك به المتهم من أنه كان في حالة دفاع شرعي .

(١٠٦٥

* مادة ٢٤٧ عقوبات تنص على أن :

" وليس لهذا الحق وجود متى كان من الممكن الركون في الوقت المناسب إلى
الاحتماء برجال السلطة العمومية . "

تعليق :

* انتفاء حق الدفاع الشرعي باللجوء للسلطة العمومية :

أن القانون وإن كان قد نص على أنه لا وجود لحق الدفاع الشرعي متى كان
في الإمكان الركون إلى الاحتماء برجال السلطة إلا أن ذلك يقتضى أن يكون
هناك لدى المتهم من الوقت ما يكفي لاتخاذ هذا الإجراء حتى لا يكون من
مقتضى المطالبة به تعطيل للحق المقرر في القانون ما دامت جميع أحوال الدفاع
الشرعي عن المال يتصور فيها كلها إمكان ترك المعتدي ينفذ عدوانه حتى
يستعان عليه برجال الحكومة ^(١)

وقضت محكمة النقض بأن :

من المقرر أن حق الدفاع الشرعي عن المال ينشأ كلما وجد اعتداء أو خطر
، اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التي أوردتها الفقرة الثانية من المادة (٢٤٦
من قانون العقوبات ومنها جرائم منع الحيازة بالقوة وكانت القوة اللازمة
لدفع هذا الخطر ، وتقدير ظروف الدفاع الشرعي ومقتضياته أمرا اعتباريا يجب

(١) الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٤٦/٥/٢٧ مجموعة لربيع قرن ص ١٧٩ .

أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التي أحاطت بالمدافع وقت رد العنوان منا لا تصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملابسات كما أن إمكان الرجوع إلى السلطة العامة للاستعانة بها في المحافظة على الحق لا يصلح على إطلاقه سببا لنفي قيام حق الدفاع الشرعي بل أن الأمر في هذه الحالة يتطلب أن يكون هناك من ظروف الزمن وغيره ما يسمح بالرجوع إلى هذه السلطة قبل وقوع الاعتداء بالفعل .

(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٩ ص ١٤ (٣٢٢)

* مادة ٢٤٨ عقوبات تنص على أن :

" لا يبيح حق الدفاع الشرعي مقاومة أحد مأموري الضبط أثناء قيامه بأمر بناء على واجبات وظيفته مع حسن النية ولو تخطى هذا المأمور حدود وظيفته إلا إذا خيف أن ينشأ عن أفعاله موت أو جروح بالغة وكان لهذا الخوف سببا معقولا "

تعليق :

* القيود التي ترد على حق الدفاع الشرعي :

١ - حظر مقاومة أفراد السلطة العامة (١)

ويستفاد من نص المادة ٢٤٨ أنه إذا قام رجل السلطة العامة بعمل في حدود الواجبات التي تفرضها عليه وظيفته وكان هذا العمل مشروعاً - كالقبض على المتهم أو تفتيش مسكنه طبقاً للقانون - فإن رجل السلطة العامة يعد مستعملاً لحق خوله إياه القانون أو مؤدياً لواجب فرضه عليه القانون ، وبالتالي فإن عمله

(١) دكتور أحمد شوقي عمر أبو خضرة المرجع السابق ص ٥٣٥ وما بعدها.

يكون مباحا لا يجوز رده بالدفاع الشرعي. إذ أن من عناصر الدفاع الشرعي أن يكون الاعتداء بفعل يعد جريمة ، بينما الفرض - هنا - أن عمل رجل السلطة العامة هو ممارسة الحق لو أداء الواجب ، أي عمل مشروع ومباح.

وعلي ذلك فإن المادة (٢٤٨) من قانون العقوبات لا تواجه هذا الفرض ، بل أنها تواجه الفرض الذي يتجاوز فيه رجل السلطة العامة حدود القانون ويأتي عملا غير مشروع ، مما يؤدي إلى إجازة استعمال حق الدفاع الشرعي ضده وفقا للقواعد العامة. ولكن المشرع قدر ضرورة أن يوفر لرجل السلطة العامة قدرا من الأمان والضمان أثناء قيامه بتأدية واجبات وظيفته ، حتى لا تضار المصلحة العامة أو تمس هبة الدولة بسبب تخوفه من مقاومة الغير له ، فقيّد حق الدفاع الشرعي ضده في مثل هذه الحالة ، غير أن المشرع لم يطلق للقيد بل حدده بشروط معينة.

* شروط القيد :

أخضع المشرع منع الدفاع الشرعي ضد رجل السلطة العامة لشروطين هما :

أولا : حسن نية رجل السلطة العامة :

وبعني هذا الشرط أن يكون رجل السلطة العامة معتقدا في مشروعية العمل الذي يؤديه وأنه داخل في نطاق وحدود اختصاصه الوظيفي. كان يقبض رجل السلطة العامة علي شخص بمقتضى أمر باطل بالقبض معتقدا بصحته ، أو أن يقوم بتفتيش منزل شخص معتقدا أنه منزل المتهم الصادر بشأنه إذن تفتيش قانوني.

أما إذا كان رجل السلطة العامة سيئ النية في عمله بأن كان يعلم بعدم مشروعية العمل الذي يؤديه ، فإن الدفاع الشرعي ضده يكون جائزا. مثال ذلك أن يقوم رجل السلطة العامة بالقبض على الشخص أو تفتيش مسكنه وهو يعلم بأنه ليس هو الشخص الصادر بشأنه الإذن القانوني ، وذلك لوجود لحقاد أو ضغائن بينهما مثلا ، ففي هذه الحالة يجوز استخدام حق الدفاع ضده.

ثانيا : إذا خيف أن ينشأ عن أفعاله موت أو جراح بالغة :

أجاز المشرع الدفاع الشرعي ضد رجال السلطة العامة إذا خيف أن ينشأ عن أفعالهم موت وجراح بالغة وبشرط أن توجد أسباب معقولة لهذا التخوف ويعني ذلك أن المشرع لم يجز هذا الدفاع ضد تجاوز رجل السلطة العامة بحسن نية حدود وظيفته إلا إذا كان في هذا التجاوز عدوانا على النفس وأن يبلغ هذا العدوان درجة بحيث يخشى أن يؤدي إلى حدوث عاهة مستديمة أو جروح بالغة أو عجز خطير.

* مادة ٢٤٩ عقوبات تنص على أن :

" حق الدفاع الشرعي عن النفس لا يجوز أن يبيح القتل العمد إلا إذا كان مقصودا به دفع أحد الأمور الآتية :

أولا :- فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة.

ثانيا :- إتيان امرأة كرها أو هتك عرض إنسان بالقوة.

ثالثا :- اختلاف إنسان.

* من قيود حق الدفاع الشرعي حصر الجرائم التي تبيح القتل العمد^(١)

ويبين من هذا النص أن المشرع يحدد علي سبيل الحصر حالات معينة يبيح فيها الدفاع الشرعي عن طريق القتل العمد. ولا يعني ذلك أن الدفاع الشرعي عن طريق القتل العمد جائز بدون قيود كلما توافرت إحدى هذه الحالات ، بل لابد من توافر التناسب بين فعل الدفاع وخطر الاعتداء ، أي يجب أن يثبت أن القتل كان القدر اللازم لدفع الاعتداء في الظروف التي وقع فيها.

فإذا لجأ المدافع إلى القتل العمد في غير الحالات التي نصت عليها المادة (٢٤٩) عقوبات ، اعتبر متجاوزا لحدود حقه في الدفاع الشرعي ، كذلك أيضا إذا كان دفع خطر الاعتداء مستطاعا بوسيلة دون القتل العمد ، فإن اللجوء المدافع رغم ذلك إلى القتل العمد ، يعد تجاوزا لحقه في الدفاع الشرعي.

☒ الجرائم التي تبيح القتل دفاعا عن النفس :

١- " فعل يتخوف أن يحدث عنه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة ".

ويقصد بالفعل الذي يتخوف أن يحدث عنه جراح بالغة ، الفعل الذي يمس سلامة الجسم علي نحو خطير كإحداث عاهة أو فقد عضو منفعة أو مرض يقعد المدافع في الفراش فترة طويلة. أما إذا كان الفعل لا يترتب عليه غير مجرد جروح بسيطة أو تافهة ، فإن المشرع لا يبيح دفعه بالقتل.

والمعيار في تقدير ما إذا كان الفعل يتخوف أن يحدث عنه الموت أو الجراح

(١) دكتور أحمد شوقي أبو خطوه المرجع السابق ص ٥٣١ وما بعدها.

البالغة هو معيار موضوعي حسبما يتجه إليه تفكير الشخص المعتاد والذي وجد في نفس ظروف المدافع.

٢- مواقعه أنني كرها أو هتك عرض أي شخص بالقوة :

ويقصد بذلك جريمة وقاع أنني بغير رضاها (المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات).
أو جريمة هتك العرض بالقوة أو التهديد (المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات).

٣- اختطاف إنسان :

ويراد به الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات (خطف الأطفال) والمادة ٢٩٠ (خطف الإناث) والمادة ٢٨٠ (خطف الرجال)

* مادة ٢٥٠ عقوبات تنص على أن :

" حق الدفاع الشرعي عن المال لا يجوز أن يبيح القتل العمد إلا إذا كان مقصودا به دفع أحد الأمور الآتية :

أولا :- فعل من الأفعال المبينة في الباب الثاني من هذا الكتاب.

ثانيا :- سرقة من السرقات المحدودة من الجنايات.

ثالثا :- الدخول ليلا في منزل مسكون أو في أحد ملحقاته.

رابعا :- فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة.

تطبيق :

* أحوال القتل العمد دفاعا عن المال ^(١)

نصت علي هذه الحالات ٢٥٠ من قانون العقوبات المصري وهي :

(١) الدكتور أسامة عبد الله فايد المرجع السابق ص ٢٠٢ وما بعدها.

١- جرائم الحريق العمد وجميعها من الجنايات التي نص عليها المشرع في المواد ٢٥٢ - ٢٥٧ - ٢٥٩ من قانون العقوبات المصري ، وهذه الجرائم خطيرة تبرر إباحة القتل ، وتصل العقوبة في بعضها إلى الإعدام في حالة ما إذا توفي شخص أو أكثر لوجوده في المكان المحترق.

٢- السرقات التي تعد من الجنايات ، والمنصوص عليها في المواد ٣١٣ - ٣١٦ مكررة ، وهي السرقات المقرنة بظرف مشدد كالليل أو استعمال السلاح أو قام بها أكثر من شخص واحد أو استخدموا الإكراه أو التهديد بالسلاح أو وقعت في الطريق العام.

٣- " الدخول ليلا في منزل مسكون أو في أحد ملحقاته " افترض الشارع توافر سوء القصد فيمن يدخل مسكن الغير ليلا دون رضائه أو علمه ؛ ولذلك أجاز الشارع دفع هذا الخطر بالقوة التي تصل إلى حد القتل العمد ، وشروط إباحة القتل العمد هي دخول منزل مسكون أو أحد ملحقاته ، وأن يكون ذلك ليلا ، وأن يثبت جهل المدافع بالغرض من الدخول . والمنزل المسكون هو المكان المسكون فعلا وليس المعد للسكني ، ومظهر الإقامة هو تخصيصه للنوم وممارسة مظاهر الحياة العادية ، ولا يشترط وجود سكانه فيه عند دخوله ، فقد يحدث الاعتداء في حالة غيابهم ^(١) فيمكن أن يقع فعل الدفاع من الحارس أو أحد الجيران أما ملحقات المنزل ، فهي الأماكن غير المسكونة والمتصلة بالمنزل

(١) الدكتور / السيد مصطفى السيد ص ٢٣٠ ، الدكتور / محمود محمود مصطفى ، رقم ١٦٨ ، ص ٢٥٠ ، الدكتور محمود نجيب صني رقم ٢٣٧ ص ٢١٢ .

كالحديقة والجراح والمخازن وحظائر الطيور والحيوانات ، ويقصد بالليل - وفقاً لما استقر عليه قضاء محكمة النقض المصرية - الفترة التي تقع بين غروب الشمس وشروقها ^(١) ويتطلب للقانون توافر حسن نية المدافع ، بمعنى أنه يجهل غرض الداهل إلى المنزل ، أما إذا كان يعلم أنه لا ينوي ارتكاب جريمة ، وإنما يدخل بقصد لقاء فتاة أو إتلاف منقول ، فلا يباح له القتل ^(٢) ،

ومصادر العلم سواء ، فقد يعلم من شخص بحقيقة قصد المعتدي أو من الظروف ، إذا رأي شخص يحاول الاستيلاء علي بعض ثمار حديقة فلا يباح له القتل ، أما إذا علم أن من يدخل المنزل يريد ارتكاب جريمة مما يجيز فيها الشارع القتل مثل اغتصاب امرأة أو ارتكاب جنابة سرقة أو جريمة قتل ، فالقتل مباح إن توافرت شروط الدفاع الشرعي ، كما يجيز الشارع للمدافع القتل إذا كان لا يعلم غرض الداهل ولو كان لا يريد ارتكاب جريمة واعتقد ذلك وكان اعتقاده مبنياً علي أسباب معقولة ، مثال ذلك أن يشاهد صاحب المنزل شخصاً يتسلق علي مواسير المنزل أو يتسلق السور ويقتله ثم تبين أنه خادم المنزل .

٤- " فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة " ويقصد الشارع بهذه الحالة ارتكاب المعتدي فعلاً من شأنه إحداث اعتداء علي مال ، ويقترن بأفعال تهدد بالخطر الحياة أو تحدث جراحاً بالغة ، مثال ذلك أن يحاول شخص إحداث ثقب بمسغينة ، فيهدد ذلك بغيرها ، والقضاء علي حياة ركبائها ، ويرى بعض الفقهاء أن النص علي هذه الفقرة تزييد

(١) نقض ٦ يناير سنة ١٩٤٨ مجموعة القواعد لقانونية ج ٧ رقم ٤٨٣ ص ٤٤٦ .

(٢) الدكتور / علي راشد ٥٥٤ ، الدكتور مأمون سلامة.

من الشارع لا مبرر له ^(١) إذ أن النص على الحالة التي يهدد الخطر فيها النفس مباشرة متسع لحالة الأخرى التي يهدد فيها الخطر النفس بطريق غير مباشر ^(٢) مادة (٢٥١) والتعليق عليها .

٥٤ تجاوز حدود الدفاع الشرعي

* حكم تجاوز حدود الدفاع الشرعي ^(٣)

تنص المادة (٢٥١) من قانون العقوبات على أن :

" لا يعفى من العقاب بالكلية من تعدى بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعي أثناء استعماله إياه دون أن يكون قاصدا إحداث ضرر اشد مما يستلزمه هذا الدفاع . ومع ذلك يجوز للقاضي إذا كان الفعل جنائية أن يعده معذورا إذا راي لذلك محلا وأن يحكم عليه بالحبس بدلا من العقوبة المقررة في القانون .

يلزم لتطبيق هذا النص على حالة الدفاع الشرعي أن يتوافر شرطان :

الشرط الأول : أن يكون هناك تجاوز لحدود الدفاع الشرعي

ومعنى ذلك أن يكون حق الدفاع الشرعي قد نشأ مستوفيا جميع الشروط التي نص عليها القانون - على النحو السابق بيانه - ماعدا شرطا واحدا هو شرط التناسب بين فعل الدفاع والخطر المهدد ، فيستعمل المدافع قدرا من القدرة أزيد من الحد الواجب لرد أو لدفع الاعتداء .

(١) الدكتور محمود نجيب حسني رقم ٢٢٧ ص ٢١٣ .

(٢) نقض ١٢ فبراير سنة ١٩٦٢ مجموعة أحكام للنقض من ١٣ رقم ٣٤ ص ١٢٧ ، ١٤ يناير سنة ١٩٦٣ من ١٤ رقم ٧٦ ، ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٦٤ من ١٥ رقم ١٢٣ ص ٦٢٤ ، نقض ١٩ مايو ١٩٦٩ من ٢٠ رقم ١٥٠ ص ٧٤١ ، ٢٢ أبريل سنة ١٩٧٢ من ٢٣ رقم ١٣٦ ص ٦٠٦ ، ٢٠ فبراير ١٩٧٧ من ٢٨ رقم ٥٩ ص ٢٧٣ .

(٣) الدكتور احمد شوقي عمر أبو خضرة المرجع السابق ص ٥٣٧ وما بعدها .

أما إذا تخلف أي شرط من شروط الدفاع الشرعي - خلاف شرط التناسب - انتفى وجود حق الدفاع الشرعي قانونا وانتفت بالتالي الإباحة .

الشرط الثاني : أن يكون هذا التجاوز بحسن النية :

ويتوافر حسن النية إذا لم يقصد المدافع أن يحدث ضررا أشد مما يستلزم الدفاع لدفع الاعتداء الذي يتعرض له . وفي تعبير آخر أن يكون المدافع معتقدا خطأ أنه لا يزال في حدود حق الدفاع الشرعي وأن الوسيلة التي يستخدمها للرد متناسبة مع قدر الاعتداء .

أما إذا تعمد المدافع تخطي حدود الدفاع الشرعي بأن أحدث ضررا أشد مما يستلزم الدفاع ، فأنه يكون سيء النية ، ومن ثم يسأل عن فعله على أساس أنه قد ارتكب جريمة عمدية غير مقترنة بعذر التجاوز .

وإذا ما توافر هذين الشرطين التزم للقاضي بتخفيف العقاب وله أن يطبق نص المادة (١٧) عقوبات الخاصة بالظروف المخففة إذا كان الفعل جنائية ، كما يجوز للقاضي إذا كان الفعل جنائية أن يعتبر المدافع معنورا إذا رأى لذلك محلا وأن يحكم عليه بالحبس بدلا من العقوبة المقررة في القانون (م ٢٥١ عقوبات)

*** الدفاع عن طريق الوسائل الآتية للتفقتية :**

ينثر البحث حول مدى إمكانية لجوء صاحب الحق إلى وسائل دفاع ميكانيكية تعمل تلقائيا لحظة وقوع الاعتداء ، فتصيب بالأذى من يحاول الاعتداء على حقه . فهل يجوز لمصاحب الحق أن يحتج بالدفاع الشرعي إذا ما ترتب على استخدام هذه الوسائل إصابة شخص لو وفاته ؟

ليس هناك ما يحول دون اتخاذ الاحتياطات اللازمة لدفع الاعتداء عن طريق استخدام هذه الوسائل ، طالما أنها لا تعمل إلا ضد المعتدي ، وكان الضرر المترتب عليها متناسبا مع قدر الاعتداء المتوقع . وعلى ذلك فإذا وضع المالك أسلحا شائكة أو فخا لو ثبت قطعاً من الزجاج على سور منزله بحيث تحدث جروحا أو تصيب من يحاول تسلق السور ، فانه يكون في حالة دفاع شرعي عن المال ، لأن من حقه اتخاذ وسائل وتدابير يحتاط بها وقاية لماله من اعتداء متوقع ، كما أن وسيلة الدفاع لن تعمل إلا عند حلول الاعتداء وهي وسيلة متناسبة مع قدر الاعتداء .

ولكن هناك من الوسائل ما لا يقتصر عملها ضد المعتدين وحدهم ، بل يمكن أن تعمل ضد أشخاص أبرياء ، من ذلك أن يسلط شخص تيارا كهربائيا على سور منزله يصعق كل من يقترب منه ، أو أن يضع في خزانته سلاحا ناريا ينطلق تلقائيا فيصيب كل من يحاول فتحها . ففي هذه الحالات يكون صاحب المنزل أو الخزنة مسئولاً عن جريمة عمدية (قتل أو جرح) إذا صعقت أو أصابت إحدى هذه الوسائل بريئا. ذلك لأن هذه الوسائل لا تعد وسائل دفاع شرعي ، إذ أنها لم توجه لمصدر الاعتداء وبالتالي لم يتحقق الهدف من استخدامها وهو كف الاعتداء^(١)

(١) انظر الدكتور عبد الرؤوف مهدي : المرجع السابق رقم ٢٧٩ من ٣٤٤ .

الحالة الثانية :

من حالات انعدام المسؤولية في القانون المدني

حالة تنفيذ أمر صادر من رئيس

* حالة تنفيذ أمر صادر من رئيس :

مادة ١٦٧ من القانون المدني تنص على أن :

" لا يكون الموظف العام معنولاً عن عمله الذي أضرب بالغير إذا قام به تنفيذاً لأمر صدر إليه من رئيس متى كانت إطاعة هذا الأمر واجبة عليه أو كان يعتقد أنها واجبة وأثبت أنه كان يعتقد مشروعية العمل الذي وقع منه وكان اعتقاده مبنياً على أسباب معقولة ولأنه راعي في عمله جانب الحيطة .
تعليق :

إطاعة أمر صادر من رئيس يجعل التعدي مشروعاً بشرط أن يكون من صدر منه العمل المشروع موظفاً عموماً أمر بتنفيذ هذا العمل من رئيس ولو غير مباشر طاعته واجبة وأن يعتقد أن طاعة الأمر ذاته واجبة وأن يثبت الموظف أمرين أولهما اعتقاده مشروعية الأمر وثانيهما أنه راعي في عمله الحيطة وبذلك ترفع المسؤولية عن المرحوس دون الرئيس الأمر وما يقال في إطاعة أمر الرئيس يقال في إطاعة أمر القانون^(١).

* المسؤولية الجنائية للموظف العام عند تنفيذه لأوامر رؤسائه المخالفة للقانون في قانون العقوبات :-

(١) لمستشار أفر طلبه الوسيط في شرح القانون المدني ص ٤٦٨ ج ١ ط ١٩٩٨ .

أسباب الإباحة في قتلون العقوبات ^(١)

١- أداء الواجب

أساس الإباحة ونطاقها :

- نص المشرع في المادة (٦٣) من قانون العقوبات علي أنه : " لا جريمة إذا وقع الفعل من موظف أميري في الأحوال الآتية :

أولا :- إذا ارتكب الفعل تنفيذا لأمر صادر إليه من رئيس وجبت عليه طاعته أو اعتقد أنها واجبة عليه.

ثانيا :- إذا حسنت نيته وارتكب فعلا تنفيذا لما أمرت به القوانين أو اعتقد أن إجراءه من اختصاصه.

وعلي كل حال يجب علي الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحري وأنه كان يعتقد مشروعيته ، وأن اعتقاده كان مبنيا علي أسباب معقولة " . ويتضح من هذا النص أن المشرع يقصر أداء الواجب كسبب إباحة علي طائفة الموظفين.

فإذا جرم المشرع فعلا من الأفعال ثم أوجب علي شخص إتيانه فأتاه فإن هذا الفعل لا يمكن اعتباره جريمة. ذلك لأن أداء الواجب باعتباره سببا للإباحة ينزع عن الفعل الإجرامي صفته الإجرامية فيعتبر فعلا مباحا. فلا يعقل أن يفرض القانون واجبا معينا ثم يجعل أداء هذا الواجب جريمة ، أي يبيح الفعل ويجرمه في ذات الوقت ، فذلك مما يتعارض مع الاتساق والتناسق الذي يسود النظام

^(١) نكتو لحد شوقي عمر أبو خطوة المرجع السابق ص ٤٩٨ وما بعدها

وفي تقرير هذه الإباحة حماية للأفراد حتى لا يحجموا عن أداء واجباتهم أو يترددوا في مباشرتهم لها خشية المسؤولية الجنائية^(٢)

* مدلول الموقف العام في قانون العقوبات :

لم يرد في قانون العقوبات المصري تعريفا للموظف العام ، لذا يتعين الرجوع في ذلك إلى تعريفه في القانون الإداري. وقد عرفه القضاء الإداري بأنه كل شخص يعهد إليه بأداة قانونية يعمل دائم في خدمة مرفق عام تكديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام عن طريق الاستقلال المباشر^(٣).

هذا وقد وضع مشروع قانون العقوبات المصري تعريفا للموظف العام في المادة ١٦٧ منه والتي نصت علي أنه :

" يقصد بالموظف العام في حكم هذا القانون :

١- القائمون بأعباء السلطة العامة والعاملون في وزارات الحكومة

ومصالحها ووحدات الإدارة المحلية.

٢- أفراد القوات المسلحة.

٣- أعضاء المجالس والوحدات والتنظيمات الشعبية وغيرها مما له صفة

نيابة عامة سواء كانوا منتخبين أو معينين.

(١) انظر : الدكتور عوض محمد : الدكتور ملون سلامة.

(٢) انظر : الدكتور يسر نور علي.

(٣) راجع : مجموعة المبادئ القانونية التي قررها المحكمة الإدارية العليا ، السنة الخامسة ، رقم ١٦ ، ص ١١٨ كما عرفته محكمة النقض بقره هو الذي يعهد إليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تكديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام عن طريق شغله منصبا يدخل في التنظيم الإداري لذلك للمرفق ؛ نقض ٢ فبراير سنة ١٩٧٦ مجموعة أحكام للنقض من ٢٧ رقم ٣٠ ص ١٥٢ .

٤- كل من فوضته إحدى السلطات العامة في القيام بعمل معين ، وذلك في

حدود العمل المنسوب له.

٥- رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والمديرون وسائر العاملين في الهيئات والمؤسسات العامة.

٦- رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والمديرون وسائر العاملين في الوحدات التابعة للهيئات والمؤسسات العامة.

٧- رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والمديرون وسائر العاملين في الجمعيات والمؤسسات ذات الصفة العامة.

ويستوي أن تكون الوظيفة أو الخدمة دائمة أو مؤقتة ، بأجر أو بغير أجر ، طوعية أو جبرا ، ولا يحول انتهاء الوظيفة أو الخدمة دون تطبيق أحكام هذا القانون متى رفع العمل أثناء توافر الصفة.

العمل القانوني لغير الموظف العام

*** العمل تنفيذا لما أمرت به الشريعة أو القانون العام:**

إن أداء الفرد - ولو لم يكن موظفا عاما - للواجبات المفروضة عليه شرعا أو قانونا هو سبب لإباحة الفعل حتى ولو كان يشكل جريمة ، طالما أن من وقع منه هذا الفعل مخولا بذلك قانونا (م ٦٣ من قانون العقوبات).

وقد يحدد القانون للفرد الشروط اللازمة لإجراء العمل دون أن يترك له مجالا للتقدير ، فإذا جاء العمل مطابقا لهذه الشروط كان مباحا ، وفقا لسبب مطلق هو تنفيذ ما أمرت به الشريعة أو القانون^(١)

(١) انظر : الدكتور محمود محمود مصطفى.

ذلك لأن أداء الواجب يعتبر سببا للإباحة ، لا يقتصر حكمه علي طائفة دون أخرى. فمناط الإباحة ليس صفة الفاعل بل قيام الواجب الذي تأمر به الشريعة أو للقانون ، فحينما يوجب القانون علي شخص إتيان فعل فلتاء ، فإن هذا الفعل لا يمكن أن يشكل جريمة^(١).

ومثال ذلك ، الشخص إذا دعي للشهادة أمام إحدى الجهات القضائية ، عليه واجب أداء الشهادة بما قد تتضمنه من وقائع تعد قذفا أو سبا ، ويعتبر ذلك مباحا أداء للواجب المفروض عليه ، وإلا ترتب علي مخالفته لهذا الواجب ارتكاب جريمة أخرى هي جريمة الامتناع عن أداء الشهادة.

* العمل القانوني للموظف العام

(حالات الإباحة)

يكون فعل الموظف العام أو للشخص المكلف بخدمة عامة مباحا ، ولو كان مطابقا للنموذج القانوني لجريمة من الجرائم ، في حالتين نصت عليهما المادة (٦٣) من قانون العقوبات وهما :

أولا : إذا كان تنفيذا لأمر رئيس يجب طاعته قانونا.

ثانيا : إذا كان تنفيذا لما أمرت به القوانين.

* الحالة الأولى. تنفيذا لأمر رئيس يجب طاعته قانونا

يكون العمل مشروعاً إذا قام به الموظف العام أو المكلف بالخدمة العامة بتنفيذا لأمر من رئيس يجب طاعته. ويبدو ذلك عندما يقوم ضابط الشرطة بتنفيذ الأمر الصادر من المحقق بالقبض علي شخص ما أو بتفتيش منزل معين ، أو الجندي

(١) الدكتور / عوض محمد والدكتور / مامون سلامة.

الذي ينفذ أمر رئيسه بإطلاق النار علي المجرم الذي يطاردونه للقبض عليه.
ولكي تتحقق الإبلحة ويكون العمل مباحا يلزم توافر الشروط الشكلية
والموضوعية المتطلبية قانونا في الأمر الصادر من الرئيس^(١).

فيلزم أن يكون الرئيس مختصا قانونا بإصدار الأمر. فإذا صدر الأمر من جانب
من ليست له صفة قانونية في إصداره ، فإن الأمر لا يكون مشروعاً. مثال ذلك
أن يقوم ضابط الشرطة بالقبض أو التفتيش في غير الأحوال التي يجوز فيها
قانونا ، أو أن يأمر بعقاب المتهم.

ويشترط أن يكون المرؤوس الصادر إليه الأمر مختصا هو الآخر بتنفيذه. مثال
ذلك الجلاد الذي ينفذ حكم الإعدام في محكوم عليه بهذه العقوبة بناء علي أمر
صادر إليه من السلطة المختصة التي يتبعها ، فإذا صدر هذا الأمر ونفذه الجلاد
، فإن عمله يصبح مباحا ، وأمور السجن الذي يقوم بحبس المحكوم عليه تنفيذا
لحكم قضائي.

ويتعين أن يتوافر في الأمر الصادر الشروط الشكلية التي يتطلبها القانون. فإذا
اشتراط القانون صدور الأمر كتابة فلا يصح صدوره شفويا ، ولذلك لا يجوز
لأمور السجن أن يودع شخصا فيه بناء علي أمر شفوي من السلطة المختصة ،
ولا يجوز لضابط الشرطة أن يقبض علي متهم بناء علي أمر شفوي صادر من
الجهات المختصة.

أما الشروط الموضوعية للأمر فهي تتعلق بمدى الغاية من الأمر مع الغاية التي
يهدف إليها القانون بتحويل الرئيس الأمر سلطة إصدار هذا الأمر. فإذا اتحدت

(١) الدكتور / عوض محمد الدكتور ملهم سلامة.

الغائبان كان الأمر قانونيا. وإذا اختلفت الغائبان كان الأمر غير مشروع^(١). ومتى توافرت الشروط الشكلية والموضوعية للأمر وقام المرعوس بتنفيذه فإن عمله يكون مباحا.

* الحالة الثانية : العمل تنفيذا لما أمرت به القوانين :

يكون العمل مطابقا لما أمرت به القوانين إذا كان تنفيذا مباشرا لأداء واجب يفرضه القانون أو استعمالا لسلطة تقديرية ممنوحة للموظف.

فقد يكون العمل الذي يأتيه الموظف تنفيذا لأداء واجبه المستمد من القانون مباشرة. وفي هذه الحالة تكون سلطة الموظف مقيدة بشروط معينة لا مجال لتقديره فيها. فإذا توافرت هذه الشروط ونفذ الموظف العمل بناء على ذلك ، فالعمل قانوني ، ومثل هذا العمل لا يثير أنني صعبة نظرا لأنه عمل مباح. مثال ذلك الواجب الذي يقرره القانون على الجلال ، فهو مطالب بتنفيذ حكم الإعدام في المحكوم عليه بتلك العقوبة ، والواجب المفروض على مأمور السجن الذي يستمده مباشرة من القانون ، فهو يقوم بإيداع المحكوم عليه في السجن تنفيذا لحكم قضائي.

ففي هذه الأحوال يمكن القول بأن الموظف يؤدي واجبا أو ينفذ القانون على وجه لا مجال لأعمال سلطته التقديرية فيه.

على أن القانون قد يمنح الموظف العام سلطة تقديرية في أداء العمل ، فإذا توافرت شروط استعمال هذه السلطة ، فإن ما يأتيه في حدود هذه السلطة يكون مشروعا ومباحا. فيلزم لإباحة عمل الموظف أن يتوافر السبب المنشئ لهذه

(١) الدكتور/ ملون سلامة.

السلطة أي الواقعة التي منح بناء عليها سلطته التقديرية ، وأن يكون عمل الموظف مطابقاً للشروط الشكلية والموضوعية التي يتطلبها القانون ويشترط أخيراً أن يستهدف الموظف العام باستعمال سلطته تحقيق الغاية التي منحه القانون السلطة من أجلها^(١). وهذه الغاية هي ما عبرت عنها المادة ثانياً من قانون العقوبات " بحسن النية ".

فإذا لم يستهدف الموظف العام بفعله غير الانتقام أو التشفي كان فعله غير مشروع. فالقانون يخول للمحقق سلطة إصدار أمر بحبس المتهم احتياطياً لتفادي هربه أو تأثيره على أدلة الاتهام في القضية. فإذا أصدر المحقق الأمر وكان مطابقاً للقانون ، فلا يمكن أن ينسب إليه ارتكابه لجريمة القبض على إنسان ، طالما توافرت الشروط الشكلية والموضوعية لهذا الأمر. أما إذا أصدر هذا الأمر لمجرد الانتقام أو التشفي فإنه يكون عملاً غير مشروع ويعاقب عليه فاعله.

أحكام نقض

(١) من المقرر أن طاعة المرعوس لرئيسه لا تكون في أمر من الأمور التي يجرمها القانون وقد جعل القانون أساساً في المادة (٦٣) من قانون العقوبات لمنع مسؤولية الموظف الجنائية أن يكون فيما قام به حسن النية وأنه قام أيضاً بما ينبغي له من وسائل للتثبت و التحري وأنه كان يعتقد مشروعية الفعل الذي قام به إطاعة لأمر رئيسه وأن اعتقاده كان مبنياً على أسباب معقولة.

(نقض جنائي ١٤/٤/١٩٦٤ طعن ٢٠٤٠ س ٣٣)

(١) الدكتور / محمود محمود مصطفى، الدكتور/ محمود نجيب حسني، الدكتور / أحمد فتحي سرور.

٢) من المقرر أن طاعة الرئيس بمقتضى المادة (٦٣) من قانون العقوبات لا تمتد بأي حال إلى ارتكاب الجرائم وأنه ليس على المروءس أن يطيع الأمر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم أن القلقون يعاقب عليه ومن ثم فإن دفاع الطاعن في هذا الخصوص يكون دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان ولا على المحكمة إن هي التفتت عنه ولم ترد عليه.

(الطعن رقم ١٩١٥٣ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣/٥/١٨ ص ٤٤ ص ٤٩٩)

٣) من المقرر أن الأحكام التي تتضمنها المادة (٦٣) من قانون العقوبات إنما تصرف بصراحة نصها إلى الموظف العام فلا يستفيد منها من لم تكن له هذه الصفة وبالتالي فإن حكمها لا يمتد إلى العاملين بالشركات العامة سواء منها المؤممة أو التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب.

(نقض جنائي جلسة ١٩٧٤/١١/٢٤ السنة ٢٥ ص ٧٥٦)

٤) دفع وزارة الداخلية (المسئولة عن الحقوق المدنية) الدعوى المدنية بعدم مسئوليتها لوقوع جريمة القتل الخطأ من تابعها المتهم بصفته موظفاً عاماً تنفيذاً لواجبات وظيفته ، على المحكمة تحقيق هذا الدفاع أو الرد عليه وإلا كان حكمها مشوباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع لخلو حكمها من الرد على ما أثاره الدفاع في صدد قيام حالة من حالات الإباحة في الدعوى.

(الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢ السنة ٢١ ص ١١٤٠)

٥) إن المادة (٦٣) من قانون العقوبات إذ نصت بأنه لا جريمة إذا وقع الفعل من الموظف تنفيذا لم أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن إجراءه من اختصاصه متى حسنت نيته قد أوجب عليه - فوق ذلك - أن يثبت بأنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحري وأنه كان يعتقد مشروعيته اعتقادا مبنيا على أسباب معقولة.

(الطعن رقم ٩١١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢ س ٢٨ ق ٢ ص ١٤)

* الحالة الثالثة من حالات انعدام المسؤولية في القانون المدني حالة الضرورة:

٣- حالة الضرورة

تنص المادة (١٦٨) مدني على أن :

" من سبب ضررا للغير لتقادي ضرر أكبر محدقا به أو غيره لا يكون ملزما إلا بالتعويض الذي يراه القاضي مناسبة "

ويشترط لانتطبق هذا النص ما يأتي^(١)

١- أن يكون هناك خطر محقق بنفس محدث الضرر أو بماله أو بنفس شخص عزيز عليه أو بماله.

٢- أن يكون مصدر هذا الخطر مسبب لأجنبي كفعل الطبيعة أو فعل الغير ، أما إذا كان سبب الخطر هو فعل محدث الضرر نفسه فإنه يكون مسئولا مسؤولية كاملة كمن يشعل حريقا في بيته ثم يتلف منقولات الغير لإطفاء

(١) المسؤولية المدنية للمستقل عز الدين الدناصري ، والدكتور عبد الحميد لشوري ص ٧٤ ط

الحريق ، إذ ليس للإتسان أن يرتكب أمرا محرما ثم يقارف جريمة في سبيل النجاة مما أحدثه بيده ، فإذا كان مصدر هذا الخطر هو نفس الشخص الذي وقع عليه الضرر فإن من يدفع الخطر ولو بإلحاق ضرر بمن كان مصدرا لهذا الخطر يكون في حالة دفاع شرعي ولا يلزم بأي تعويض.

٣- أن يكون الخطر المراد تفاديه أكبر من الضرر الذي أصاب الغير ، فإذا كان أقل منه ، أو مساو له ، فلا تقوم حالة الضرورة ، ويلتزم من تسبب في الضرر بتعويضه تعويضا كاملا ، أما إذا قامت حالة الضرورة بهذا المعنى فإنه لا يعني من التعويض إطلاقا ، بل يحكم عليه بتعويض عادل يقوم القاضي بتقديره ، وذلك كالشخص الذي يتلف مالا للغير ذا قيمة لا يستهان بها ليطفئ حريقا شبت في داره لا يعني من المسؤولية التقصيرية جملة واحدة ، وتقدر الضرورة بقدرها فيلزمه القاضي بتعويض مخفف والغالب أن القاضي يخرج في حالة الضرورة إذا توافرت شروطها من نطاق المسؤولية التقصيرية إلى نطاق الإثراء بلا سبب فيقدر التعويض العادل على أساس الضرر الذي أصاب أحد الطرفين وهذا هو الاقتدار ، والإثراء الذي عاد على الشخص الآخر ، وهي الفائدة التي حصل عليها من دفع هذا الضرر ويكون التعويض أقل هاتين القيمتين ، كالمريض الذي يستولي على دواء لا يملكه ليعالج به نفسه من مرض ألم به ليتفادى خطر المرض ، وهو في العادة أشد بكثير من الخسارة التي تصيب صاحب الدواء ، فهو يعتبر في حالة

ضرورة تعفيه من المسؤولية التقصيرية ، غير أنها لا تعفيه من رجوع صاحب المال عليه بدعوى الإثراء بال سبب.

ويتعين التفرقة بين حالة الضرورة والقوة القاهرة لأن القوة القاهرة لها قواعد خاصة ويتعين قياس المسؤولية في حالة الضرورة بالمقياس المجرد فإذا وقع انحراف عن السلوك المألوف للشخص العادي قامت المسؤولية.

* حالة الضرورة في قانون العقوبات (المادة ٦١ عقوبات)

حالة الضرورة

- تعريف حالة الضرورة :

يقصد بحالة الضرورة هي مجموعة من الظروف تهدد شخصا أو غيره بخطر جسيم وتوحي له بطريق الخلاص منه بارتكابه فعل يعد جريمة^(١) وفي غالب الأمر تكون هذه الظروف راجعة إلى قوي الطبيعة ولا تكون بفعل إنسان لحمله علي فعل معين ولكن الظروف المحيطة هي التي أوحى للشخص بسلوك طريق الجريمة ومن أمثلة ذلك اشتعال النيران في منزل فيكسر شخص بابا لإتقاذ أفرادا أو الذي يخرج عاريا نتيجة انفجار أنبوبة غاز بمنزله والطبيب الذي يلجأ إلى إجهاض امرأة لإتقاذ حياتها والشخص غير المتخصص في الطب الذي يقوم بإجراء ولادة لإتقاذ حياتها في ظروف يستحيل فيها الاستعانة بطبيب^(٢)

(١) د. محمود محمود مصطفى ، دكتور / علي راشد ، دكتور نجيب حسني.

(٢) دكتور / أسامة عبد الله فايد.

وتنص المادة (٦١) من قانون العقوبات على حالة الضرورة حيث تقرر إنه : لا عقاب علي من ارتكب جريمة الجلبه إلى ارتكابها ضرورة وقلية نفسه أو غيره من خطر جسيم علي النفس علي وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخل في حلوله ولا في قدرته منعة بطريقة أخرى .

تطبيق : (١)

ويلاحظ علي هذا النص أن المشرع المصري قد صدر النص بتغيير " لا عقاب " وقد كان من الأفضل أن يستخدم تعبير " لا مسئولية " أو " لا يسأل جنائيا " كما فعل المشرع الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة في المادة (٦٤) من قانون العقوبات الاتحادي رقم (٣) لسنة ١٩٨٧ ، ذلك لأن موانع المسئولية الجنائية تختلف عن موانع العقاب . فهذه الأخيرة لا تنقرر إلا في حالات يكون الجاني فيها متمتعا بحرية الاختيار والتمييز أي مسئولاً جنائياً ولكن المشرع يرى لاسباب معينة إعفاء من توقع العقاب عليه .

ومفاد ذلك أنه لا مسئولية جنائية على من يضطر إلى ارتكاب جريمة يقال لها جريمة الضرورة " لوقاية نفسه أو نفس غيره من خطر جسيم محقق " .

ومثال حالة الضرورة للشخص الذي يسرق رغيفا من الخبز ليسد به ريقه خشية هلاكه من الجوع ، أو الشخص الذي يضطر بسبب نشوب حريق في منزله إلى الخروج للطريق العام عارياً مرتكباً بذلك فعلاً فاضحاً مخالفاً بالحياء ويكون الشخص في حالة الضرورة كذلك إذا ارتكب فعلاً لإتقاذ الغير من خطر جسيم يوشك أن يحدث به ، مثل الطبيب الذي يضطر إلى قتل الجنين إنقاذاً لحياة

(١) الدكتور احمد شوقي صر ابو خطوه المرجع السابق ص ٥٦١ وما بعدها .

الأم ، أو الذي يجري لمريض عملية جراحية إنقاذاً لحياته دون أن يحصل على رضائه سلفاً ، أو رجل المطلقى الذي يهدم جدار منزل أو يتلف منقولاته إنقاذاً لحياة شخص تتهدده النيران .

وتقوم حالة الضرورة على المقارنة والموازنة بين المخاطر المراد تفاديها والأضرار التي وقعت بالفعل. فلا تتوافر حالة الضرورة إلا إذا كان الخطر المراد تفاديه متناسباً مع الضرر الذي وقع ، أي ألا يفوق الخطر فيه جسامته الضرر الحاصل .

* الطبيعة القانونية لحالة الضرورة :

أثارت حالة الضرورة جدلاً فقهيًا حول تحديد طبيعتها القانونية ، وما إذا كانت مانعاً من موانع المسؤولية الجنائية أو سبباً من أسباب الإباحة والواقع أن الفصيل في هذه الطبيعة يتوقف على العلة التي تقوم عليها حالة الضرورة . وهنا نجد اتجاهان في الفقه الجنائي :

الاتجاه الأول : ويرى أن علة الإعفاء من المسؤولية الجنائية تكمن في فعل الشخص الذي ارتكبه تحت إلحاح الضرورة ، أي أن أساس الإعفاء هو سبب موضوعي وبالتالي فإن حالة الضرورة تعد سبباً للإباحة (١)

(١) ذهب البعض إلى أنه إذا أجرى عملية جراحية خطيرة في ظروف ضرورية قصوى ، فلا توجد جريمة ضرورة لانقضاء القصد الجنائي ولوجود غرض علاجي وقسماني . ويرد على ذلك بأن الطبيب الذي يجري هذه العملية الخطيرة دون الحصول على رضاه المريض إنما يخالف قواعد قانون العقوبات التي تجرم أعمال الاعتداء على الحق في سلامة الجسم ، كما أن شرف الباعث لا علاقة له بتكوين القصد الجنائي الذي يقوم على إرادة تحقيق الواقعة الإجرامية ، بغض النظر عن البواعث - شريفة كانت أم دنينة - المحركة للسلوك . فتوافر الباعث لا يفي من المسؤولية الجنائية . انظر في ذلك : الدكتور عثمان سعيد عثمان : استئصال الحق كسبب للإباحة . رسالة دكتوراه القاهرة - ١٩٦٨ ص ٣١٢ .

ويجد هذا الاتجاه تبرير ذلك حين يحيط الخطر بشخص غير من ارتكب جريمة الضرورة ، على أساس أن ارتكاب الجريمة لم يكن نتيجة لتأثير في الإرادة فمرتكب الفعل يتمتع بالقدر اللازم من حرية الاختيار بل كان للموازنة بين مصلحتين وتضحية المصلحة الأقل أهمية في سبيل حماية المصلحة الأكثر أهمية .

ويترتب على اعتبار الضرورة سببا للإباحة ، أن الفعل الذي يرتكبه الشخص دفعا للخطر الجسيم الذي يحيق بغيره ينتفي عنه الصفة غير المشروعة ويصبح مباحا جنائيا ومن ثم لا يسأل مرتكبه مدنيا عن تعويض ما يحدثه من ضرر .

الاتجاه الثاني : ويرجع أساس الإعفاء من المسؤولية الجنائية إلى سبب شخصي يتعلق بمرتكب الجريمة ، فجريمة الضرورة ترتكب تحت ضغط الظروف الخارجية المهددة بخطر جسيم على النفس وسواء أكان هذا الخطر يهدد الشخص نفسه أو غيره . أي أن حالة الضرورة توجد مرتكب الجريمة في موقف يفقد فيه اختياره إلى حد كبير ، مما يجيز إعفاءه من المسؤولية الجنائية عن الفعل الذي ارتكبه ، فهي تعد بذلك مانعا من موانع المسؤولية الجنائية ^(١) .

ويترتب على اعتبار الضرورة مانعا من موانع المسؤولية الجنائية أن الفعل المرتكب دفعا للخطر الجسيم يظل فعلا غير مشروع جنائيا ، وبالتالي يجوز دفعه استعمالا لحق الدفاع الشرعي . وهذه النتيجة ما كان يمكن التسليم بها فيما لو اعتبرنا حالة الضرورة سببا للإباحة ، هذا بالإضافة إلى أنه إذا كان مرتكب جريمة الضرورة لا يسأل جنائيا عنها ، إلا أنه يسأل مدنيا عن تعويض الضرر الذي قد ينشأ عن هذه الجريمة .

(١) انظر : احمد فتحي سرور ، الدكتور إبراهيم زكي لخنوخ

- شروط قيام حالة الضرورة : (١)

يتعين لقيام حالة الضرورة توافر شروط معينة . فهناك شروط يتعين أن تتوافر في الخطر ، وشروط يجب أن تتوافر في جريمة الضرورة وذلك على التفصيل التالي :

٢- أولا: شروط الخطر :

تطلبت المادة (٦١) من قانون العقوبات في الخطر الذي تتحقق به حالة الضرورة أن يكون خطرا على النفس جسيم وشيك الوقوع ، وألا يكون لإرادة الفاعل دخل في حلوله

١- خطر على النفس :

لم يساو المشرع المصري بين الخطر المهدد للنفس والخطر المهدد للمال ، فالخطر المهدد للنفس بضرر جسيم هو الذي يمكن دفعه بارتكاب جريمة الضرورة يعنى من المسؤولية الجنائية .

ويقصد بالخطر الذي يتهدد النفس كل خطر يهدد حق الإنسان في حياته أو في سلامة جسمه أو يهدده في حريته أو عرضه أو سمعته أو شرفه أو اعتباره . وتطبيقا لذلك يكون في حالة ضرورة من يضطر إلى الخروج إلى الطريق العام عاريا هربا من حريق شب في منزله ، أو من يسرق ملابس غيره ليستر بها عورته .

كما تتوافر حالة الضرورة عند بعض التشريعات الجنائية إذا كان الخطر مهددا للمال سواء أكان منقولا أو عقارا . فقتون العقوبات الإماراتي يعنى من العقاب

(١) دكتور احمد شرقي أبو خطوة المرجع السابق ص ٥٦٥ وما بعدها .

من يرتكب جريمة في سبيل وقاية ماله أو مال غيره . فقد تقع جريمة الضرورة على مال في سبيل إنقاذ وصيانة مال أعلى منه قيمة كما لو اضطر شخص إلى إتلاف متعلقات تخص غيره من أجل إخماد حريق شب في منزله .

ويستوي في نظر القانون أن يهدد الخطر نفس من ارتكب جريمة الضرورة أو نفس غيره . ومثال ذلك أن يجري طبيب عملية إجهاض لامرأة لإنقاذ حياتها من خطر محقق بها ، أو أن يلقي ربان السفينة ببعض الأمتعة لإنقاذ الركاب أو أن يلجأ شخص من أجل إخماد حريق في أشجار مملوكة له أو لغيره أن يأخذ ماء من صهريج شخص آخر .

٢- أن يكون الخطر جسيما :

يلزم أن يكون الخطر الذي يهدد مرتكب جريمة الضرورة على درجة كبيرة من الجسامة بحيث يمكن القول بأنه قد أثر على إرادته تأثيرا من شأنه سلب حريتها . خاصة وأن جريمة الضرورة تقع على برئ ، على خلاف حالة الدفاع الشرعي التي يقع فيها فعل الدفاع على معتد ، لذا لا يشترط فيها أن يرقى الخطر إلى درجة معينة من الجسامة .

وتقدير جسامة الخطر في حالة الضرورة مسألة موضوعية يترك تقديرها لمحكمة الموضوع تتبع بشأنها معيار موضوعي واقعي قوامه معيار الشخص المعتاد الذي وجد في ظروف المتهم .

٣- أن يكون الخطر الجسيم حالا :

يجب أن يكون الخطر الجسيم حالا أي أن يكون منذرا بضرر على وشك الوقوع . فلا تقوم حالة الضرورة إذا كان الخطر مستقبلا أي لم تزل هناك فسحة من

الوقت حتى يقع ، ويمكن تلافيه بوسيلة أخرى غير اللجوء إلى جريمة الضرورة . وكذلك الحال إذا كان الخطر قد وقع بالفعل وانتهى .

وتقدير حلول الخطر مسألة تقديرية مرجعها إلى قضاء الموضوع.

٤- ألا يكون لإرادة الفاعل دخل في حلول الخطر :

اشتراط قانون العقوبات في المادة (٦١) ألا يكون لإرادة مرتكب جريمة الضرورة دخل في حلول الخطر المحدث به . فلا يجوز لمن ارتكب فعلا محرما أو مجرما ثم اقترف جريمة في سبيل النجاة مما ارتكبه أن يحتج بحالة الضرورة . وعلى ذلك فمن يضع النار عمدا في مكان وأثناء محاولته النجاة من النيران يضطر إلى إصابة شخص اعترض طريقه ، لا يجوز له أن يحتج بحالة الضرورة لدفع مسؤوليته عن جريمة الجرح التي ارتكبتها ، ومن يدفع رشوة يتخلص من تهمة بيع سلعة مسعرة بأكثر من التسعيرة ، لا يجوز له أن يحتج بحالة الضرورة لدفع مسؤوليته عن جريمة الرشوة التي اقترفها .

ثانيا : شروط جريمة الضرورة :

يشترط في جريمة الضرورة ألا يكون في قدرة مرتكب الجريمة منع الخطر بوسيلة أخرى وأن تكون الجريمة بالقدر الضروري لدفعه ومتناسبة معه .

ويبين من هذا النص أن المشرع يتطلب في جريمة الضرورة أن تكون لازمة لتجنب الخطر وأن يكون هناك تناسب بين الفعل والخطر وذلك على التفصيل التالي :

١- لزوم الجريمة لتجنب الخطر :

مؤدى ذلك ألا يكون في قدرة مرتكب الجريمة منع الخطر بوسيلة أخرى ويعنى هذا الشرط أن تكون جريمة الضرورة التي ارتكبها الشخص هي الوسيلة الوحيدة لتجنب ودفع الخطر المحقق به إنقاذاً لنفسه أو لغيره.

فإذا كان في وسع الجاني تقادي الخطر بوسيلة أخرى غير ارتكاب الجريمة فإن حالة الضرورة تنتفي. وعلى ذلك فإذا كان بوسع رجل المطافئ أن يطفى الحريق الذي شب في منزل دون أن يثلف منقولات الغير فلا يجوز له الاحتجاج بحالة الضرورة ، وإذا كان بوسع الجاني الهرب من النيران عن طريق تسلق السور أو الخروج من الباب الخلفي دون أن يقتل الشخص الذي اعترض طريقه فلا يجوز له الاحتجاج بحالة الضرورة.

٢- تناسب الفعل مع جسامة الخطر :

ومفاد هذا الشرط وأن تكون الجريمة بالقدر الضروري لدفعه ومتناسبة معه فيلزم ألا يفوق الضرر المتحقق بجريمة الضرورة في جسامته الضرر المهدد لنفس الشخص أو لنفس غيره.

أحكام نقض

(١) إن حالة الضرورة التي تستقطب المسؤولية هي التي تحيط بشخص وتدفعه إلى الجريمة ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم علي النفس علي وشك الوقوع به أو بغيره وأن تكون الجريمة التي ارتكبها الطاعن هي الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر الحال به وإذا كان قصارى ما أورده الدفاع عن الطاعن أن المجني عليها هددته بفضح علاقتهما الأئمة إذا ما أقدم علي قطعها وكان هذا القول

بفرض صحته لا يوفر حالة الضرورة ولم يقترن بخطر جسيم على النفس فلا يعيب الحكم أن يلتفت عنه لأنه دفاع ظاهر البطلان بعيد عن محجة الصواب.

(الطعن رقم ٢٣٠٩٥ جلسة ٢٠٠٠/٥/١٠ لسنة ٦٩)

يشترط في حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية الجنائية أن تكون الجريمة التي ارتكبتها المتهم هي الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر الحال به ولما كان فرار الطاعن من مركز الشرطة لم يكن ليسوغ له أن ينطلق في الطريق فيدفع المارين تلك الدفعة التي ألقت بالمجني عليه في طريق السيارة الخاصة وأن الطاعن لا يدعي أن المجني عليه حاول منعه أو الإمساك به ولم يرد بالأوراق ولا بمدونات الحكم أو تقرير أسباب الطعن شيء من ذلك ومن ثم فإن دفاعه بقيام حالة الضرورة في هذه الصورة إنما يكون دفاعاً قانونياً لا يستأهل من المحكمة رداً.

(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٣/٣٠ السنة ١٥ ص ٢٢١)

- يشترط في الحادث القهري ألا تكون للجاني يد في حصول الضرر أو في قدرته منعه فإذا اطمانت المحكمة إلى توافر الخطأ في حق الطاعن وأوردت صورة الخطأ الذي وقع منه ورتبت عليه مسئوليته فإن ذلك مما ينتقي به القول بحصول الواقعة عن حادث قهري.

(الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١ السنة ٢٨ ص ٣٣٧)

- تقدير توافر حالة الضرورة من إطلاقات محكمة الموضوع ما دام أن حكمها قد نفي قيامها استناداً إلى رد شديد وسافخ.

(الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤ السنة ٣٩ ص ٥)

- من المقرر أن حالة الضرورة لا تتوافر إلا إذا وجد خطر يهدد النفس دون المال.

(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١١ السنة ٢٥ ص ١١٩)

- عدم جواز إثارة حالة الضرورة لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت الوقائع الثابتة في الحكم لا تحمله.

(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٧ السنة ١١ ص ٧٧٤)

- عدم التزام المحكمة بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب ما لم يدفع به أمامها.

(الطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢٦ السنة ٣١ ص ٦٧٠)

- الأصل أن حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية هي التي تحيط بشخص وتنفعه إلى الجريمة ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم علي النفس علي وشك للوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخل في حلوله فليس للمرء أن يرتكب أمرا محرما ثم يقارف جريمة في سبيل النجاة مما ارتكبه.

(نقض جنائي ١٩٦٩/١/٦ طعن ١٩١٣ س ٣٨ ق)

الباب الثاني

جزاء المسؤولية

(التعويض)

المفصل الأول

النصوص القانونية الخاصة بدعوى

التعويض في القانون المدني

الفصل الأول

النصوص القانونية الخاصة بدعوى التعويض

في القانون المدني

أورد المشرع النصوص القانونية الخاصة بدعوى التعويض في مواد متفرقة في القانون المدني بالإضافة إلى النصوص القانونية الخاصة بالمسؤولية المدنية والتي أوردتها المشرع في القانون المدني في نصوص متفرقة أيضا والنصوص القانونية الخاصة بدعوى التعويض يمكن حصرها في المواد الآتية :

المواد ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

ونتناول هذه المواد بالشرح والتعليق وكذلك أحكام النقض الخاصة بها.

١- تقدير التعويض (م ١٧٠)

تنص المادة (١٧٠) من القانون المدني على أن :

" يقدر القاضي التعويض عن الضرر الذي لحق المضرور طبقا لأحكام المادتين ٢٢١ ، ٢٢٢ مراعيًا في ذلك الظروف والملابسة ، فإن لم يتيسر له وقت الحكم أن يعين مدي التعويض تعيينا نهائيا . فله أن يحتفظ للمضرور بالحق في أن يطالب خلال مدة معينة بإعادة النظر في التقدير ."

الأعمال التحضيرية^(١)

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني - الجزء ٢ - ص ٣٩٢ و ٣٩٣ .

يحدد النص مدى الضرر الذي ينجم عن الفعل الضار ، ويقرر التعويض وفقا للقاعدة العامة المقررة ، ويكفي أن يشار في هذا المقام إلى أن التعويض يتناول ما أصاب الدائن من خسارة وما فاقه من كسب ، متى كان ذلك نتيجة مألوفة للفعل الضار ، وينبغي أن يعتد في هذا الشأن بجسامة الخطأ وكل ظرف آخر من ظروف التشديد أو التخفيف ، والواقع أن جسامة الخطأ لا يمكن الإغضاء عنها في منطق المذهب الشخصي أو الذاتي ، ولذلك تجري التقنيات الحديثة علي إقرار هذا المبدأ ، وتطبقه في أحوال شتى ، فمن ذلك مثلا تقرييق التقنيين التونسي والمراكشي بين خطأ المدين وتكليسه فيما يتعلق بتقدير التعويض ، وقد استظهرت المادتان ١٠٧/٩٨ من هذين التقنيين حكم هذه الفقرة. فنصتا علي أنه : " يتعين علي المحكمة أن تغاير في تقدير التعويض ، تبعاً لما إذا كان أساس المسؤولية خطأ المدين أو تكليسه " .

وقد لا يتيسر للقاضي أحياناً أن يحدد وقت الحكم مدى التعويض تحديداً كافياً ، كما هو الشأن مثلاً في جرح لا يستبين عقابه إلا بعد انقضاء فترة من الزمن ، فللقاضي في هذه الحالة أن يقدر تعويضاً موقوتاً بالتثبت من قدر الضرر المعلوم وقت الحكم ، علي أن يعيد النظر في قضائه خلال فترة معقولة يتولى تحديدها ، فإذا انقضى الأجل المحدد أعاد النظر فيما حكم به ، وقضي للمضروب بتعويض إضافي إذا اقتضى الحال ذلك ، وعلي هذا سار القضاء المصري.

الشرح : (١)

يقدر التعويض بمقدار الضرر المباشر الذي أحدثه الخطأ سواء كان هذا الضرر

(١) المستشار نور طلبه المرجع السابق ص ٢٧٨ الجزء الأول.

ماديا أو أدبيا متوقع أو غير متوقع حالا أو مستقبلا ما دام محققا ، ويتحدد الضرر المباشر بما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب ويراعى أنه في المسؤولية العقدية يقتصر التعويض على الضرر المتوقع في غير حالتي الغش والخطأ الجسيم.

- ويقصد بالظروف الملائمة التي أشارت إليها المادة ، الظروف الشخصية التي تحيط بالمضرور فيكون محلا للاعتبار حالة المضرور الصحية والجسمية فمن كان مريضا بالسكر وأصيب يكون ضرره أشد من سواه ومن يكون عائلا يكون ضرره أشد من الأعزب ، ومن كان كسبه أكبر كان ضرره أكبر والشخص الذي فقد إحدى عينيه ثم فقد الثانية في حادث يكون ضرره شديدا ويدخل في الاعتبار حالة المضرور المهنية فحريق المتجر أو العيادة أو المرسوم أشد من حريق المسكن ، أما الظروف الشخصية التي تحيط بالمسئول فلا تدخل في الحساب - مع اختلاف الرأي - والأصل أن يقدر التعويض بقدر جسامته الضرر لا يقدر جسامته الخطأ ولكن القضاء يدخل في الاعتبار جسامته الخطأ في تقدير التعويض.

وإذا كان الضرر متغيرا فإن القاضي يدخل في حسابه عند تقدير التعويض تطور الإصابة من يوم وقوعها إلى يوم صدور الحكم.

وقد يطلب المضرور نفقة وفتية أثناء نظر الدعوى وقد يجيبه القاضي لكن يشترط أن يكون مبدأ المسؤولية قد تقرر ولم يبق إلا تقدير التعويض وأن تكون عناصر التعويض يحتاج إعدادها لمدة طويلة وأن يكون المضرور في حاجة ملحة للنفقة وأخيرا أن يكون المبلغ المطالب به أقل من مبلغ التعويض المنتظر

القضاء به ويجوز الاتفاق على تعديل أحكام المسؤولية العقدية إعفاء أو تخفيفاً أو تشديداً كما يجوز ذلك بالنسبة للمسؤولية التقصيرية إذا وقع الخطأ وتحققت المسؤولية إذ يكون ذلك بمثابة صلح. لما إذا كان الاتفاق سابقاً على تحقق المسؤولية وقع باطلاً عملاً بالمادة ٣/٢١٧ مدني وراجع الوسيط للسنهوري جـ ١٠٩٥ ١ وسليمان مرقس في الفعل للضرر ص ١٢٢ ويرى عند تقدير التعويض أن تراعي الظروف الملازمة للمضروب والمسئول بحيث يزداد التعويض في حالة يسار المسئول.

أحكام النقض

- يقدر القاضي مدي التعويض عن الضرر الذي لحق المضروب مراعيًا في ذلك الظروف الملازمة.

لما كانت المادة (١٧٠) من القانون المدني تنص على أنه " يقدر القاضي مدي التعويض عن الضرر الذي لحق المضروب طبقاً لأحكام المادتين (٢٢١ ، ٢٢٢) (مراعيًا في ذلك الظروف الملازمة " وتنص المادة (٢٢١) منه على أنه " إذا لم يكن التعويض مقدراً في العقد أو ينص القانون فالقاضي يقدره ويشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من كسب " كما تنص المادة (٢٢٢) (منه على أنه " يشمل التعويض الضرر الأدبي أيضاً ... " لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الضرر المادي الذي أصاب المستأنف نتيجة خطأ تابعي المستأنف ضده مائل فيما لحق به من عاهة مستديمة أفقنته الإبصار وأسلمته أيد إلى العجز والقهر والظلام وهو يعد في أوج فتوته وشبابه يقف متأهباً لاقتحام معترك الحياة بما ينتظره فيها من مستقبل مشرق وآمال طموحه وكان أن دهمه

خطأ تابعي المستأنف عليه بتلك الكارثة لتعصف بمستقبله وآماله وتخلفه خطا عاجزا عن الكسب محروما من كل الفرص وتلك أية للضرر المادي. هذا فضلا عن الضرر الأدبي الذي حاق بالمستأنف من جراء كل ذلك وهو مائل بدوره فيما عاناه - وسيظل يعانيه من الآلام الحسية والنفسية فضلا عن مشاعر الحزن والأسى التي أضحت سمة لحياته وصنوا لمعاشه. وتري المحكمة إزاء كل ما تقدم تقدير مبلغ اثني عشر ألف جنيها كتعويض مناسب لجبر تلك الأضرار بنوعيتها وهو ما يتعين من أجله تعديل الحكم المستأنف.

(نقض ١٩٨٣/١٢/٢٠ - الطعن ٩٠ لسنة ٥٠ ق)

- تعيين العناصر المكونة قانونا للضرر التي يجب أن تدخل في حساب التعويض من المسائل القانونية التي تخضع لرقابة محكمة النقض.

أن كل دفاع جوهري يجوز أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى يتعين علي محكمة الموضوع أن تبحثه وترد عليه في أسباب حكمها ، لما كان ذلك وكان تقدير التعويض وان كان من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها علي أسباب سائغة تكفي لحمله ، إلا أن تعيين العناصر المكونة قانونا للضرورة التي يجب أن تدخل في حساب التعويض - وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة - من المسائل القانونية التي تخضع لرقابة محكمة النقض ، ويشترط بالحكم بالتعويض عن الضرر المادي الإخلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون الضرر محققا بأن يكون قد وقع بالفعل أو يكون وقوعه في المستقبل حتميا ، وإذا كانت الفرصة أمرا محتملا فإن تقويتها أمر محقق ولا يمنع القانون من أن يحسب في الكسب الفائت ما كان المضرور يأمل الحصول

عليه من كسب ما دام لهذا الأمل أسباب مقبولة ، لما كان ما تقدم وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد حجب نفسه عن بحث الدفاع الجوهري سالف البيان وخلت أسبابه من أية إشارة إليه ووجه الرأي في تقدير التعويض فإن للحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وعاره القصور في التسييب مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن.

(نقض ١٩٨٤/١/١١ - الطعن ٨٩٠ لسنة ٥٠ ق)

- ليس في القانون ما يمنع أن يدخل في عناصر التعويض ما كان للمضروور من رجحان كسب فوته عليه العمل غير المشروع ، ذلك أنه إذا كانت الفرصة أمراً محتملاً ، فإن تقييدها أمر محقق يجب التعويض عنه.

(نقض - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٦ مدني - ص

(٥٢٧)

- إذا كان الحكم المطعون فيه قد بين أن واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحداث جروح بالمجني عليه عمداً وأورد على ثبوتها في حقه أنها مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن تقرير الصفة التشريحية الموقعة على المجني عليه ، فإن هذا البيان يتضمن في ذاته الإحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وعلاقة سببية ، مما يستوجب الحكم على مقارفة بالتعويض ، ومن ثم فإنه لا تترتب على المحكمة إذ هي لم تعين عناصر الضرر

الذي قدر علي أساسه مبلغ التعويض المحكوم به إذ الأمر في ذلك متروك لتقديرها بغير معقب عليها.

(نقض - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٣ - جنائي -

ص ٤٢٢)

- تقويت الفرصة علي الموظف في الترقية إلي درجة أعلى من درجته بسبب إحالته إلي المعاش بغير حق قبل انتهاء مدة خدمته عنصر من عناصر الضرر الذي يجب النظر في تعويض الموظف عنه . وإذا كانت الفرصة أمرا محتملا فإن تقويتها أمر محقق ولا يمنع القانون من أن يحسب في الكسب الفائت وهو عنصر من عناصر التعويض ما كان المضرور بأمل الحصول عليه من كسب مادام لهذا الأمل أسباب مقبولة، ومن ثم فإذا الحكم المطعون فيه قد قال في سبيل رفض طلب التعويض أن تقويت فرصة احتمال ترقية الطاعن لا يدخل في تقدير الضرر المادي الذي إصابه من جراء فصله من الخدمة قبل بلوغ سن المعاش لأنه مجرد احتمال ولا يصح أن ينبنى عليه حق ، فإن هذا القول ينطوي علي خطأ في القانون ، ولا ينال من ذلك أن تكون الترقية تتم بالاختيار دون التقيد بالأقدمية وأنها من الاطلاقات التي تملكها الجهات الرئيسية للموظف ، إذ محل ذلك أن يكون الموظف باقيا في الخدمة .

(نقض - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٩ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٣ - مدني -

ص ٣٥٠)

لما كان التعويض هو مقابل الضرر الذي يلحق المضرور من الفعل الضار ولا يصح أن يتأثر بدرجة خطأ المسئول عنه أو درجة غناه، كان إدخال المحكمة جسامته الخطأ ويسار المسئول عنه في العناصر التي راعتها عند تقدير التعويض عيباً يستوجب نقض الحكم إذ تقدير التعويض ولو أنه من سلطة محكمة الموضوع تقضي فيه بما تراه وفقاً لما تتبينه من مختلف ظروف الدعوي . بحيث إذا ما استقرت علي مبلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه إلا أنه إذا ما أقيمت المحكمة في هذه الظروف ما لا شأن له بالتعويض بمقتضى القانون وأدخلته في الحساب عند تقديره فإن قضاءها في هذه الحالة مخالفاً للقانون ويكون لمحكمة النقض أن تعمل علي تصحيحه فتستبعد من التعويض المقضي به ما ترى أن محكمة الموضوع قد أدخلته في تقديرها على ذلك الأساس الخاطئ

(نقض ١٩٤٨/١٢/٢٠ ج ١ في ٢٥ سنة ص ٦٥٣)

٢- طرق التعويض

تنص المادة (١٧١) من القانون المدني علي أن :

" يعين القاضي طريقة التعويض تبعاً للظروف ويصح أن يكون التعويض مقسطاً كما يصح أن يكون إيراداً مرتباً ويجوز في هاتين الحالتين إلزام المدين بأن يقدم تأمينا .

ويقدر التعويض بالنقد علي أنه يجوز للقاضي تبعاً للظروف وبناء علي طلب المضرور أن يأمر بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه أو أن يحكم بأداء أمر معين متصل بالعمل غير المشروع وذلك علي سبيل التعويض . "

ليست المسؤولية التقصيرية بوجه عام سوى جزاء للخروج على التزام يفرضه القانون : هو التزام عدم الإضرار بالغير دون سبب مشروع. وإذا كان التنفيذ العيني هو الأصل في المسؤولية التعاقدية ، فعلى النقيض من ذلك ، لا يكون لهذا الضرب من التنفيذ - وهو يقتضي إعادة الحال إلى ما كانت عليه ، كهدم حائط بني بغير حق ، أو بالتعسف في استعمال الحق - إلا منزلة الاستثناء في نطاق المسؤولية التقصيرية.

فالتنفيذ بمقابل أي عن طريق التعويض المالي ، هو القاعدة العامة في المسؤولية التقصيرية ، والأصل في التعويض أن يكون مبلغا من المال ، ومع ذلك يجوز أن تختلف صورة ، فيكون مثلا إيرادا مرتبا يمنح لعامل تقعه حادثه من حوادث العمل عن القيام بدوره ، ويجوز للقاضي في هذه الحالة أن يلزم المدين بأن يقدم تأمينا ، أو أن يودع مبلغا كافيا لضمان الوفاء بالإيراد المحكوم به ، وينبغي التمييز بين التعويض عن طريق ترتيب الإيراد وبين تقدير موقوف مع احتمال زيادته فيما بعد بتقدير تعويض إضافي ، هذا " ويسوغ للقاضي ، فضلا عما تقدم ، أن يحكم في أحوال استثنائية بأداء أمر معين على سبيل التعويض ، فيأمر مثلا بنشر الحكم بطريق اللصق على نفقة المحكوم عليه لتعويض المقذوف في حقه عن الضرر الأدبي الذي إصابه . وغني عن البيان أن مثل هذا التعويض لا هو بالعيني ولا هو بالمالي ، ولكنه قد يكون أنسب ما تقتضيه الظروف في بعض الصور .

^(١) مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني - الجزء ٢ - ص ٣٩٦ ، ٣٩٧ .

تبين المادة (١٧١) من القانون المدني طرق التعويض وهي إما أن يكون :-

- (١) تعويض نقدي وهذا هو الأصل.
 - (٢) تعويض عيني أو ما يسمى بالتنفيذ العيني.
 - (٣) تعويض بمقابل وهو يصح أن يكون تعويضا نقديا ويصح أن يكون تعويضا غير نقدي.
- الأصل في التعويض أن يكون نقديا ، أما التعويض العيني فهو جوازي للقاضي ، فلا يتقيد بطلب الدائن أو المدين بالتعويض العيني ، فيجوز له الحكم بالتعويض النقدي ، حتى لو طالب الدائن أو المدين بالتعويض العيني.
- وتقليب التعويض النقدي يرجع إلى اعتبارات عملية ، حيث أن التعويض العيني قد لا يحسم به النزاع ، فقد ينازع الدائن في قيام المدين بأعمال الإصلاح أو بكفاية الإصلاح ، أو أن الشيء الذي يعرضه المدين ليس مماثلا للشيء الهالك بخطئه ، كما أن التعويض العيني قد يحتاج إلى تدخل شخصي من المدين ، ويمتنع بالتالي إجباره علي ذلك تجنباً للمساس بحريته الشخصية ، مما يقتضي في النهاية صدور حكم بتعويض نقدي في مواجهته.

وتبرز أهمية التمييز بين التنفيذ العيني والتعويض العيني ، إذ أن التنفيذ العيني هو الأصل ، فيحكم به القاضي بناء علي طلب الدائن أو المدين ، بينما التعويض العيني جوازي للقاضي ، فلا يتقيد فيه بطلب أي من العاقلين ، ويتحقق التنفيذ العيني حيث يحصل الدائن علي عين ما التزم به المدين ، حتى ولو تم ذلك من غير المدين ، كما في الالتزام بإعطاء شيء معين بالنوع ، حيث يحصل الدائن

علي شئ من النوع ذاته علي نفقة المدين ، أو في الالتزام بعمل ، حيث يتم تنفيذ العمل علي نفقة المدين ، أو في الالتزام بامتناع عن عمل ، حيث يتم إزالة ما وقع مخالفا ، أما بالنسبة للتعويض العيني ، فإن الدائن لا يحصل علي عين ما التزم به المدين ، ولكنه يتلقى أداء عينيا آخر ، كحصوله علي شئ بديل لشيء قيمه هلك بخطأ المدين ، أو بإزالة المخالفة التي وقعت إخلالا بالالتزام.^(١)

أحكام نقض

إن محكمة الموضوع متى بينت في حكمها عناصر الضرر المستوجب للتعويض ، فإن تقدير مبلغ التعويض الجابر لهذا الضرر هو مما تستقل به ما دام لا يوجد في القانون نص يلزم باتباع معايير معينة في خصومة ، ولا تثريب عليها إذا هي قضت بتعويض إجمالي عن أضرار متعددة وما دامت قد ناقشت كل عضو منها علي حدة وبينت وجه أحقية طالب التعويض فيه أو عدم أحقيته - فإذا كان الحكم الابتدائي قد أوضح في أسبابه - التي أقرها الحكم المطعون فيه وأخذ بها - عناصر الضرر الذي لحق المطعون ضدهم بسبب خطأ الطاعنة وبين وجه أحقيتهم في التعويض عن كل عنصر ، فإن محكمة الاستئناف وقد رأت أن مبلغ التعويض المحكوم به لا يكفي في نظرها لجبر هذه الأضرار فرفعته إلى مبلغ أكبر لما صرحت به في حكمها من أن هذا المبلغ هو ما تراه مناسبا لجبر تلك الأضرار ، فإن في هذا الذي ذكرته ما يكفي لتعليل مخالفتها لمحكمة أول درجة في تقدير التعويض.

(١) دكتور/ أحمد شوقي عبد الرحمن المرجع السابق ص ٢٨٨ .

(نقض - جلسة ١٠/٢٨/١٩٦٥ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٦ مدني -

ص ٩٢٩)

- التعويض العيني عن الفعل للضرار هو الأصل ولا يسار إلى عوضه أي التعويض النقدي إلا إذا استحال التعويض عينا فإذا رفع المضرور دعواه مطالبا بتعويض نقدي وعرض المدعي عليه التعويض عينا - كرد الشيء المغتصب - وجب قبول ما عرضه بل لا تكون المحكمة متجاوزة سلطتها إذا هي أعلت موجب هذا العرض ولو لم يطلب المدعي ذلك لو أصر علي ما يطلبه من تعويض نقدي ، وعلي ذلك فإذا استولت جهة الإدارة علي عقار دون اتخاذ إجراءات نزع الملكية للمنافع العامة فقضاها المالك مطالبا بقيمة العقار وأبدت الإدارة أثناء سير الدعوى استعدادها أن ترد الأرض المغتصبة وقضت المحكمة للمدعي بقيمة الأرض دون أن تعتبر باستعداد المدعي عليه للرد ودون أن تنفي استحالة الرد أو جدية الاستعداد له فإن حكمها يكون قد خالف القانون.

(نقض ١٦/١٢/١٩٤٨ ج ١ في ٢٥ سنة ص ٢٥٩)

- يجوز أن يكون تعويض الضرر بتقرير مرتب مدي حياة المضرور إذا روى أن ذلك خير وسيلة لجبر الضرر دون مجازفة في هذا التقدير أو حيف يلحق أحد الخصمين ، ويعتبر المبلغ المحكوم به في هذه الحالة تعويضا يأخذ حكم التعويض ولا تسري عليه القواعد المقررة للمعاش الذي يربط للموظف الذي انتهت مدته.

٣- سقوط دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بالتقادم

تنص المادة (١٧٢) من القانون المدني على أن :-

" تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر والشخص المسؤول عنه وتسقط هذه الدعوى في كل حال بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع.

علي أنه إذا كانت هذه الدعوى ناشئة عن جريمة وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد انقضاء المواعيد المذكورة في الفقرة السابقة فإن دعوى التعويض لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية "

* الأعمال التحضيرية^(١)

استحدث المشرع في نطاق المسؤولية التقصيرية تقادما قصيرا ، فقضي بسقوط دعوى التعويض الناشئة عن عمل غير مشروع بانقضاء ثلاث سنوات علي غرار ما فعل فيما يتعلق بدعوى البطلان ، ويبدأ سريان هذه المدة من اليوم الذي يعلم فيه المضرور بالضرر الحادث ، ويقف علي شخص من أحدثه ، فإذا لم يعلم بالضرر الحادث ، أو لم يقف علي شخص من أحدثه ، فلا يبدأ سريان هذا التقادم القصير ، ولكن دعوى المضرور تسقط ، علي أن الفروض

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني - جزء ٢ - ص ٤٠٠ .

بانتقضاء خمس عشرة سنة علي وقوع العمل غير المشروع.

وإذا كان العمل الضار يستتبع قيام دعوى جنائية إلى جانب الدعوى المدنية ، وكانت الدعوى الجنائية تتقدم بانتقضاء مدة أطول ، سرت هذه المدة في شأن تقدم الدعوى المدنية ، فلو حدث الضرر مثلاً من جراء جنائية ، كانت مدة سقوط الدعوى المدنية عشر سنوات ، عوضاً عن ثلاث ، لأن الدعوى الجنائية لا تتقدم إلا بانتقضاء تلك المدة وهي أطول . وقد فرض في هذا كله أن يبدأ سريان المدة لا يختلف في الحالتين ، بيد أن الدعوى المدنية لا تسقط إلا بانتقضاء خمس عشرة سنة عند جهل المضرور بالضرر الحادث أو بشخص محدثه وهي مدة أطول من مدة سقوط الدعوى الجنائية ، وصفوة للقول أن الدعوى المدنية قد تبقى قائمة بعد انتقضاء الدعوى الجنائية . ولكن ليس يقبل انتقضاء الدعوى المدنية قبل انتقضاء الدعوى الجنائية.

* شرح المادة (١٧٢) مني^(١)

- سقوط دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع :

الفعل الضار أو العمل غير المشروع قد يكون جريمة عدية كالاعتداء والإتلاف وقد يكون جريمة غير عدية كالقتل والإصابة الخطأ وقد لا يكون جريمة كإتلاف المقتول بإهمال وأياً ما كان الفعل للضار فإن دعوى التعويض الناشئة عنه تسقط بانتقضاء ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يجتمع فيه أمران هما :

(١) علم المضرور بالضرر الذي حدث له.

(١) المستشار أنور طلبه الوسيط في شرح لقانون المدني ص ٤٨٢ وما بعدها الجزء الأول.

٢) وعلمه بالفاعل الذي أحدث هذا الضرر. فإن لم يجتمع الأمران ، فإن دعوى التعويض لا تسقط إلا بانقضاء خمس عشرة سنة علي وقوع الفعل الضار.

فإن علم المضرور بالضرر وبعد انقضاء خمس سنوات من هذا العلم و علم بمن أحدث الضرر ، ففي هذا اليوم يكون الأمران قد اجتمعا ومن ثم يلزم رفع دعوى التعويض خلال ثلاث سنوات من اليوم التالي لهذا اليوم وإلا سقطت دعوى التعويض ، ولكن يشترط ألا تكون الدعوى قد رفعت بعد انقضاء خمس عشرة سنة علي وقوع الفعل الضار إذ تسقط الدعوى في هذه الحالة حتى لو كانت قد رفعت قبل انقضاء الثلاث سنوات التي اجتمع فيها العلم بالضرر وبمن أحدثه. فتسقط الدعوى بأقصر مدتي التقادم سالفتي الذكر.

* سقوط دعوى التعويض الناشئة عن جريمة جنائية :

علي أنه إذا كون الفعل الضار جريمة جنائية ، ورفعت بها الدعوى ، فإن دعوى التعويض لا تسقط طالما أن الدعوى الجنائية لم تسقط ، أما أن سقطت الدعوى الجنائية استتبع ذلك سقوط دعوى التعويض " انظر في سقوط الدعوى الجنائية المواد ١٥ و ١٦ و ١٧ إجراءات " فإن استمرت الدعوى الجنائية وصدر حكم فيها ، فإن ميعاد سقوط دعوى التعويض يبدأ من الوقت الذي يصبح فيه هذا الحكم نهائيا ، استنادا إلى أن إجراءات الدعوى الجنائية توقف سريان التقادم بالنسبة للدعوى المدنية ، وينتهي أثر هذا الوقف بانتهاء تلك الإجراءات بصيرورة الحكم نهائيا.

وإن أقيمت الدعوى الجنائية ، وادعى المضرور مدنيا أمام المحكمة التي تنظر هذه الدعوى ، طالبا تعويضا مؤقتا ضد المتهم وضد المسئول عن الحقوق المدنية ، فصدر الحكم بذلك ، فإن الحق في التعويض يكون قد تقرر بهذا الحكم متى أصبح نهائيا ، ومن ثم فإن رجوع المضرور بالتعويض النهائي لا يسقط إلا بمضي خمس عشرة سنة من وقت صيرورة حكم التعويض المؤقت نهائيا ، ولكن إن صدر الحكم بالتعويض المؤقت ضد المتهم وحده ، فإن دعوى التعويض ، تسقط قبل المسئول عن الحقوق المدنية إن لم ترفع خلال ثلاث سنوات من الوقت الذي يصبح فيه الحكم الجنائي نهائيا ، وتسري هذه الأحكام بالنسبة للرجوع علي شركة للتأمين .

وإن نشأ الفعل الضار بسبب إحدى المخالفات ، فإن دعوى التعويض تسقط باتقضاء ثلاث سنوات بالرغم من أن المخالفة تسقط بسنة واحدة أما إن نشأ بسبب جنائية ، كانت مدة سقوط الدعوى المدنية عشر سنوات بدلا من ثلاث متى كان الفاعل معروفا ، أما إن لم يكن معروفا ، فتسقط الدعوى المدنية بخمس عشرة سنة من وقت وقوع الجنائية ولا توقف هذه المدة بتحقيقات النيابة بحيث إذا صدر قرار بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية بعد عام أو عامين من وقت وقوع الجنائية ، فإن مدة التقادم تظل خمس عشرة سنة من وقت وقوع الجنائية وليس من وقت صدور القرار بالألا وجه إذ أن تلك المدة هي أقصى مدة للتقادم أما إذا كانت الواقعة جنحة وصدر قرار بالألا وجه أو أمر بالحفظ أو بصرف النظر عن الواقعة وهذا بمثابة أمر حفظ ، فإن كان الفاعل معروفا ، بدأت مدة التقادم الثلاثي في السريان اعتبارا من اليوم التالي لصدور هذا القرار

، أما إن لم يكن معروفا فتكون مدة التقادم ثلاث سنوات من يوم علم المضرور
أو ورثته بالضرر وبالشخص الذي أحدثه ، أو بخمس عشرة سنة من يوم وقوع
الجنحة وليس من تاريخ صدور قرار النيابة.

* أثر انقضاء الدعوى الجنائية علي الدعوى المدنية :-

الأصل أن الدعوى المدنية لا ترفع أمام المحكمة الجنائية إلا تبعا للدعوى
الجنائية ومن ثم تكون هذه التبعية شرطا لقبول الدعوى المدنية أمام المحكمة
الجنائية ، بحيث إذا انقضت الدعوى الجنائية ، فقدت الدعوى المدنية شرط من
شروط قبولها ، مما مفاده أن المحكمة الجنائية إذا قضت بانقضاء الدعوى
الجنائية تعين عليها أن تقرر هذا القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية وقد تقضي
بانقضاء الدعوى الجنائية ويرفض الدعوى المدنية ، وحينئذ يعتبر حكمها
بالرفض حكما بعدم القبول مما لا يحول دون رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة
المدنية.

ولما كان الاختصاص القضائي ينظر إليه وقت رفع الدعوى ، فيظل
الاختصاص منعقدا طالما انعقد من بدء رفع الدعوى ، مفاد ذلك ، أن الدعوى
الجنائية إذا قضي بانقضائها ، فهذا يستتبع القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية
وليس بعدم الاختصاص بنظرها.

ومتي أصبح الحكم الجنائي نهائيا بدأ سريان تقادم الدعوى المدنية.

المبادئ التي قررتها محكمة النقض^(١)

وإذا كان العمل غير المشروع يشكل جريمة بما يستتبع قيام الدعوى الجنائية إلى

(١) للمستشار أنور طلبة المرجع السابق ص ٤٨٦ وما بعدها .

جانب دعوى التعويض المدنية ، فإن الدعوى المدنية لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية ، فإذا انفصلت الدعويان بأن اختار المضرور الطريق المدني دون الطريق الجنائي للمطالبة بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة ، فإن سريان التقادم بالنسبة له ، يقف ما بقي الحق في رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائما ، فإذا انقضت هذه الدعوى بصنور حكم نهائي فيها بإدانة الجاني أو لسبب آخر من أسباب الانقضاء كسقوطها بالتقادم ، عاد تقادم دعوى التعويض إلى السريان من هذا التاريخ علي أساس أن بقاء الحق في رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائما يعد في معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدني ماتما يتعذر معه علي المضرور المطالبة بحقه في التعويض.

(نقض ١٩٨٥/١١/١٩ طعن ٨٩١ س ٥١ ق ويقول المستشار أنور طلبة كان هذا هو رأينا فأخذت به محكمة النقض).

ولا يبدأ التقادم الثلاثي لدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع وعلي ما جري به نص المادة (١٧٢) من القانون المدني إلا من تاريخ علم المضرور يقينا بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه ، ويقع عبء إثبات هذا العلم علي عاتق المتمسك بهذا التقادم وهو ما لا يكفي فيه ثبوت مجرد علم المضرور بوقوع العمل غير المشروع.

(نقض ١٩٨٥/١/١٧ طعن ١٦٥٥ س ٥١).

مفاد النص في المادة (١٧٢) من القانون المدني أنه إذا كان العمل الضار يستتبع دعوى جنائية إلى جانب دعوى التعويض المدنية ، فإن الدعوى المدنية لا تسقط

إلا بسقوط الدعوى الجنائية ، فإذا انفصلت الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية بأن اختار المضرور الطريق المدني دون الطريق الجنائي للمطالبة بالتعويض فإن سريان التقادم بالنسبة للمضرور يقف طوال المدة التي تكوم فيها المحاكمة الجنائية ، فإذا انقضت الدعوى الجنائية بصور حكم نهائي بإدانة الجاني أو عند انتهاء المحاكمة بسبب آخر فإنه يترتب علي ذلك عودة سريان تقادم دعوى التعويض بمدتها الأصلية وهي ثلاث سنوات علي أساس أن رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة مانعا قانونيا في معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدني يتعذر معه علي المضرور المطالبة بحقه في التعويض.

(نقض ١٩٨١/١١/٢٦ طعن ١٣٩٩ س ٤٧ ق).

وإذا صدر حكم بتعويض مؤقت أصبحت مدة التقادم خمس عشرة سنة (مادة ٣٨٥).

النص في المادة (١٧٢) من القانون المدني علي سقوط دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسنول عنه ، هو نص استثنائي علي خلاف الأصل العام في التقادم ، وقد ورد في خصوص الحقوق التي تنشأ عن المصدر الثالث من مصادر الالتزام في القانون المدني وهو العمل غير المشروع بحيث لا يجوز تطبيقه بالنسبة للحقوق الناشئة عن مصادر أخرى إلا إذا وجد نص خاص يقضي بذلك. لما كان ذلك ، وكانت علاقة رجل القضاء لو النيابة بوزارة العدل هي علاقة تنظيمية مصدرها القانون ، وكانت مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة في هذا الشأن لا تنسب إلى العمل غير

المشروع وإنما تنسب إلى المصدر الخامس وهو القانون باعتبار هذه القرارات تصرفات قانونية وليست أعمالاً مادية ولا تسقط مساعلة الإدارة عنها عن طريق التعويض إلا بالتقادم العادي ويكون الدفع بتقادم الحق في المطالبة بثلاث سنوات في غير محله.

(نقض ١٩٨٠/٤/١٥ طعن ٥٤ س ٤٥ ق ، ومسئولية التابع عن تلف عهده مصدرها القانون، مجموعة المبادئ للمستشار أنور طلبة ج٦ ص ٦٦٥ والالتزام بالتعويض عن نزع الملكية مصدره القانون ، المرجع السابق ص ٦٦٦).

نصت المادة (٢٨٠) من قانون العقوبات علي أن " كل من قبض علي أي شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفي غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح علي ذوي الشبهة يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصريا. وإذ كفت ما نصت عليه المادة (٥٧) من الدستور من أن الاعتداء علي الحرية الشخصية يعتبر جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية والدعوى المدنية الناشئة عنها بالتقادم ، إنما هو صالح بذاته للأعمال من يوم العمل بالدستور دون حاجة إلى سن تشريع آخر أدني في هذا الخصوص ، إذ أن تلك الجريمة نصت عليها للمادة (٢٨٠) من قانون العقوبات ولما كانت محكمة الموضوع لم تعرض للفصل في دستورية القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٢ ، إذ أن الجريمة المنصوص عليها في المادة (٢٨٠) من قانون العقوبات ليست من بين الجرائم التي نص عليها ذلك القانون ، فإن النعي يكون في غير محله.

(نقض ١٩٧٩/٢/١٥ طعن ١٠٩٢ س ٤٧ ق).

مسئولية مالك السيارة التي أحدثت الضرر هي مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه قائد السيارة - المطعون ضده الأول - وموداها أن يكون مالك السيارة كفيلا متضامنا لقائد السيارة في أداء التعويض الذي يحكم به عليه ، ولما كان مما لا يجوز أن يسوي في الحكم بين الكفيل المتضامن والمدين المتضامن لأن تضامن الكفيل مع المدين لا يجعله مذنبا أصليا بل يبقى التزامه تبعا فينتضي حتما بانقضاء التزام المدين ولو كان ذلك بالتقادم الذي وقف سريانه بالنسبة للكفيل ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد قضي علي سند صحيح من القانون بسقوط الحق في مطالبة قائد السيارة مرتكب الحادث بالتعويض بالتقادم وهو المدين الأصلي بما ينبني عليه حتما وبطريق اللزوم انقضاء الالتزام بالنسبة لمالك السيارة - باعتباره كفيلا متضامنا ، فإنه لا جدوى من بحث تمثيل المطعون ضدهما الثاني والثالث - بشخصيهما للشركة مالكة السيارة من عدمه لأن التزام هذه الشركة انقضي تبعا لانقضاء التزام المدين الأصلي المطعون ضده الأول.

(نقض ١٩٧٧/١٢/١٤ طعن ٥٠٢ س ٤٤٤ق).

متى كانت دعوى التعويض ناشئة عن جنابة أحداث فإن سريان التقادم الثلاثي المسقط لحق المطعون ضده بصفته في الرجوع علي المسئول عن الفعل الضار لا يبدأ إلا من تاريخ صدور الحكم النهائي في الجنابة المذكورة بإدانة الجاني ، وإذا كان الحكم الصادر فيها بتاريخ ١٩٦٨/١٠/٢٠ بتسليم المتهم الصغير ابن الطاعن - لولي أمره وإن كان لا يقبل الطعن فيه بالاستئناف من المتهم كنص المادة (٣٥٤) من قانون الإجراءات المنطبقة علي واقعة الدعى - قبل إلغائها بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الإحداث فإنه لا يكون نهائيا إلا بفوات

المواعيد المقررة للطعن فيه من النيابة العامة أو باستنفاد طرق الطعن وإذا كانت النيابة العامة لم تطعن علي الحكم المذكور بالاستئناف فإنه يكون نهائيا بفوات مدة الثلاثين يوما المقررة للطعن فيه بالاستئناف من النائب العام كنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية أي من ١٩٦٨/١١/١٩ وهو التاريخ الذي يبدأ من اليوم التالي له سريان تقادم دعوى التعويض المدنية بمعتها الأصلية - ثلاث سنوات - ، ولما كان الثابت بالأوراق أن الدعوى أقيمت في ١٩٧١/١١/٩ فإنها تكون قد رفعت قبل مضي الثلاث سنوات المقررة قانونا لسقوطها ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب في قضائه برفض الدفع بسقوطها بالتقادم ، ولا يغير من الأمر شيئا خطؤه في اعتباره تاريخ الحكم الصادر في استئناف المتهم مبدأ لسريان التقادم طالما أن ذلك لم يؤثر في النتيجة التي انتهى إليها.

(نقض ١٩٧٧/١٢/١٥ طعن ٤٢٠ س ٤٤٤ق).

متي كان للثابت من الحكم المطعون فيه أن الفعل غير المشروع الذي نشأ عنه إتلاف السيارة ، والذي يستند إليه الطاعنان في دعوى التعويض الحالية قد نشأ عنه في الوقت ذاته جريمة قتل مورثها بطريق الخطأ. ورفعت عنها الدعوى الجنائية علي مقارفها تابع المطعون عليه. فإن سريان التقادم بالنسبة للدعوى الحالية يقف طوال المدة التي تدوم فيها المحاكمة الجنائية ولا يعود التقادم إلى السريان إلا منذ صدور الحكم الجنائي النهائي أو انتهاء المحاكمة بسبب آخر.

(نقض ١٩٧٥/١/٢٣ طعن ٣٧٤ س ٣٩ق).

المراد بالعلم لبده سريان التقادم الثلاثي المستحدث بنص المادة (١٧٢) من القانون المدني هو - وعلى ما جري به قضاء هذه المحكمة - العلم الحقيقي الذي يحيط بوقوع الضرر والشخص المسؤول عنه باعتبار أن انقضاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم ينطوي على تنازل المضرور عن حق التعويض الذي فرضه القانون على الملتزم دون إرادته مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضي مدة التقادم.

(نقض ١٩٧٥/٥/٢٠ طعن ٣٢٦ س ٤٠ ق ، نقض ١٩٧٨/٦/٥ طعن ٨٤٦ س ٤٥ ق).

مفاد نص المادة (١٧٢) من القانون المدني أن دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع تسقط بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه المضرور بالضرر الحادث وشخص من أحدثه فإذا لم يعلم بذلك فإن تلك الدعوى تسقط بانقضاء خمس عشرة سنة علي وقوع العمل غير المشروع ، وإذا علم المضرور بالضرر ومحدثه وكان العمل الضار يستتبع قيام دعوى جنائية إلى جانب الدعوى المدنية ، وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد ، فإن الدعوى المدنية لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية ، فإذا كانت الدعوى الجنائية تسقط بمدة أطول سرت هذه المدة في شأن سقوط الدعوى المدنية وإذا كانت مدة تقادم دعوى التعويض قد بدأت في السريان من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر والشخص المسؤول عنه وكانت للدعوى الجنائية قد رفعت علي الجاني ولم يشأ المضرور أن يطالب بالتعويض المدني أمام المحكمة الجنائية فإن مدة التقادم في هذه الحالة تقف بحكم القانون طوال مدة المحاكمة الجنائية ولا يعود لتقادم الثلاثي إلى السريان إلا عند صدور الحكم النهائي بإدانة الجاني أو عند

انتهاء المحاكمة لأي سبب آخر ويكون المضرور بعد ذلك وقبل أن تكتمل مدة التقادم الثلاثي أن يرفع دعواه المدنية بالتعويض أمام المحاكم المدنية. وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضي بأن الدعوى المطروحة متعلقة بجناية اختلاس فهي - علي إطلاقها - تسقط بعشر سنوات من تاريخ وقوع تلك الجناية ورتب على ذلك رفض الدفع بالتقادم والقضاء بالتعويض فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

(نقض ١٩٢٥/٥/٢٥ طعن ٤٨٦ س ٣٩ق).

لما كانت المادة ٢/١٧٢ من القانون المدني تقضي بأنه إذا كانت دعوى التعويض ناشئة عن جريمة فإنه لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية حتى يتمكن المضرور في الوقت الذي يعاقب فيه الجاني أن يتقاضى منه التعويض المدني ، وكان الثابت أن دعوى التعويض التي أقامها مورث المطعون عليها ناشئة عن جريمة وهو الخطأ الذي نسب إلى ابن الطاعن من أنه كان يركب حصانا دهم به ابنة المورث المذكور فقتلها ، لا يغير من ذلك أن النيابة العامة صرفت النظر عن اتهامه. وإذا بين من الحكم المطعون فيه أن التحقيق ظل يجري بمعرفة النيابة في قضية الجثة التي حررت عن الواقعة حتى يوم ١٢/١ ١٩٦٢/ وأنه لم تنقض مدة ثلاث سنوات حتى تاريخ رفع الدعوى الحالية في ١٩٦٥/١/٣٠ وإذا رتب الحكم علي ذلك قضاءه برفض الدفع بالتقادم فإن النعي عليه - بالخطأ في تطبيق القانون - يكون علي غير أساس.

(نقض ١٩٢٥/١١/٤ طعن ٧٨ س ٤١ق).

عقد المشرع لمصادر الالتزام فصولاً خمسة حيث خصص الفصل الثالث منها للمصدر الثالث من مصادر الالتزام جاعلاً عنوانه العمل غير المشروع ثم قسم هذا الفصل إلى ثلاثة فروع رصد الفرع الأول منها للمسؤولية عن الأعمال الشخصية والفرع الثاني للمسؤولية عن عمل الغير والفرع الثالث للمسؤولية عن الأشياء ، مما مفاده أن أحكام العمل غير المشروع تنطبق على أنواع المسؤولية الثلاث. وإذ تحدث المشرع عن تقادم دعوى المسؤولية المدنية فقد أورد نص المادة (١٧٢) من القانون المدني عاماً منبسطاً على تقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بصفة عامة ، واللفظ متي ورد عاماً ولم يَقم الدليل على تخصيصه وجب حمله على عمومهِ وإثبات حكمه قطعاً لجميع أفرادهِ ، ومن ثم تتقادم دعوى المسؤولية عن العمل للشخصي ودعوى المسؤولية عن الأشياء بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول قانوناً عنه. ولا يؤثر في ذلك كون المسؤولية الأولى تقوم على خطأ ثابت وكون الثانية تقوم على خطأ مفترض لا يقبل إثبات العكس إذ أن كليهما مصدره الفعل غير المشروع الذي تترتب عليه المسؤولية والتي لا يتأثر تقادم دعوها بطريقة إثبات الخطأ فيها. ولا وجه للتحدي بورود نص المادة (١٧٢) في موضعها من مواد المسؤولية عن الأعمال الشخصية للقول بقصره على تقادم تلك المسؤولية إذ أن الثابت من الأعمال التحضيرية أن المشرع حين عرض لأحكام العمل غير المشروع عرض لها في قسمين رئيسيين أقر أولهما للمسؤولية عن الأعمال الشخصية مضمناً إياه القواعد العامة للمسؤولية ومنها

التقادم والفرد ثانيهما لأحوال المسؤولية عن عمل الغير والمسئولية الناشئة عن الأشياء ولا مراة في أن القواعد العامة تنطبق علي جميع أنواع المسؤولية.

(نقض ١٩٦٥/١٢/٩ طعن ٢٤٢ س ٣١ ق).

نص المادة (١٧٢) من القانون المدني هو نص استثنائي علي خلاف الأصل العام في التقادم ، وقد ورد في خصوص الحقوق التي تنشأ عن العمل غير المشروع فلا يجوز تطبيقه بالنسبة إلى الحقوق الناشئة عن مصادر أخرى للالتزام - لما كان ذلك وكانت علاقة رجال القضاء أو النيابة بوزارة العدل هي علاقة تنظيمية مصدرها القانون ، وكانت مسؤولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة في هذا الشأن لا تنصب إلى العمل غير المشروع ، فإن مسائلة الإدارة عنها عن طريق التعويض لا تسقط إلا بالتقادم العادي.

(نقض - جلسة ١٩٦١/١/٢٨ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٢ - مدني -

ص ١٨).

- عقد المشرع لمصادر الالتزام فصولا خمسة حيث خصص الفصل الثالث منها للمصدر الثالث من مصادر الالتزام جاعلا عنوانه العمل غير المشروع ، ثم قسم هذا الفصل إلى ثلاثة فروع رصد الفرع الأول منها للمسئولية عن الأعمال الشخصية والفرع الثاني للمسئولية عن عمل الغير والفرع الثالث للمسئولية عن الأشياء ، مما مفاده أن أحكام العمل غير المشروع تنطبق علي أنواع المسؤولية الثالث ، وإذا تحدث المشرع عن تقادم دعوى المسؤولية المدنية ، فقد لورد نص المادة (١٧٢) من القانون المدني عاما منبسطا علي تقادم دعوى التعويض

الناشئة عن العمل غير المشروع بصفة عامة ، واللفظ متي ورد عاماً ولم يَقم الدليل على تخصيصه وجب حمله على عمومهِ وإثبات حكمه قطعاً لجميع أفرادهِ ، ومن ثم تنقادم دعوى المسؤولية عن العمل الشخصي ودعوى المسؤولية عن الأشياء باتقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه قانوناً.. ولا يؤثر في ذلك كون المسؤولية الأولى تقوم علي خطأ ثابت ، وكون الثانية تقوم علي خطأ مفترض لا يقبل إثبات العكس ، إذ أن كليهما مصدره الفعل غير المشروع الذي يترتب عليه المسؤولية والتي لا يتأثر تقادم دعاواها بطريقة إثبات الخطأ فيها ، ولا وجه للتحدي بورود نص المادة (١٧٣) مدني موضعها من مواد المسؤولية عن الأعمال الشخصية للقول بقصره علي تقادم دعوى تلك المسؤولية إذ أن الثابت من الأعمال التحضيرية أن المشرع حين عرض لأحكام العمل غير المشروع عرض لها في قسمين رئيسين أفرد أولهما للمسؤولية عن الأعمال الشخصية متضمناً إياه القواعد العامة للمسؤولية ومنها التقادم وأفرد ثانيهما لأحوال المسؤولية عن عمل الغير والمسؤولية الناشئة عن الأشياء ولا مراء في أن القواعد العامة تنطبق علي جميع أنواع المسؤولية.

(نقض - جلسة ١٩٦٤/١١/٥ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٥ مدني - ص ١٠٠٢).

٤- التنفيذ بطريق التعويض.

١- التعويض لحرم وفاء المدين بالتزامه :

تنص المادة (٢١٥) من القانون المدني علي أن :

" إذا استحال علي المدين أن ينفذ الالتزام عينا حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بالترامه ما لم يثبت أن استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب أجنبي لا يد له فيه ويكون الحكم كذلك إذا تأخر المدين في تنفيذ التزامه."

* الأعمال التحضيرية^(١)

ينصرف حكم هذا النص إلى الالتزام التعاقدي ، وقد تقدم أن عبء إثبات قيام هذا الالتزام يقع علي الدائن ، فعليه أن يقيم الدليل علي وجود العقد المنشئ له ، بوصفه مصدرا مباشرا - فإن أتيح له ذلك ، وجب علي المدين أن يثبت أنه أوفي بما التزم به ، وإلا حكم بالزامه بالوفاء عينا بناء علي طلب المدين ، ما بقي الوفاء علي هذا الوجه ممكنا. فإذا أصبح التنفيذ العيني مستحيلا ، نسب ذلك إلى خطأ يفترض وقوعه من المدين ، والزم بتعويض الدائن عن عدم الوفاء ، أو عن التأخر فيه ، على حسب الأحوال ، ما لم يسقط قرينة الخطأ عن نفسه ، بإقامة الدليل على أن هذه الاستحالة ترجع إلى سبب أجنبي لا يد له فيه .

ويراعى أن المدين لا يطالب بإثبات السبب الأجنبي ، في الالتزام بالمحافظة أو بالإدارة أو بتوخي الحيلة في تنفيذ ما التزم به بل يكفي أن يقيم الدليل على أنه بذل عناية الشخص المعتاد ، ولو لم يتحقق الغرض المقصود بيد أن المدين في هذه الحالة لا يقلل من مسؤوليته عن الترام تخلف عن تنفيذه دون أن يكلف إقامة الدليل على وجود السبب الأجنبي وإنما هو أوفي على نقض ذلك بما التزم به ، واثبت هذا الوفاء بإقامة الدليل على أنه بذل كل العناية اللازمة فإن لم يكن قد بذل هذه العناية عد متخلفا عن الوفاء بما التزم به ولا ترتفع عنه المسؤولية إلا بإثبات السبب الأجنبي .

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني - جزء ٢ ص ٥٤٢ .

أحكام النقص

التنفيذ بطريق التعويض

في ضوء أحكام محكمة النقض

- تنفيذ الالتزام - إما أن يكون عينياً أو عن طريق التعويض - التعويض قد يكون نقدياً أو عينياً.

تنفيذ الالتزام إما أن يكون تنفيذاً عينياً فيقوم المدين بأداء عين ما التزم به أو تنفيذاً عن طريق التعويض ، والتعويض قد يكون نقدياً أو عينياً بإزالة المخالفة التي وقعت إخلالاً بالالتزام .

(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٢٢/٥/١٠ ص ٢٨ (١١٥٨))

- عدم الالتزام المعارض في تقرير الخبير لثمن الأرض المنزوعة ملكيتها أو التعويض عنها عند عدم نجاحه - بفوائد تعويضية إلا إذا كانت المعارضة بقصد الكيد.

إن استعمال الحق المخول لقانوننا في المعارضة في تقرير الخبير الذي قدر ثمن العقارات المنزوعة ملكيتها أو التعويض عنها لا يترتب عليه عند عدم النجاح إلزام رافعها بفوائد تعويضية إلا إذا كانت تلك المعارضة حصلت بطريق المكيدة كما تقتضي المادة (١١٥) مرافعات.

(جلسة ١٩٣٣/١١/٢٣ طعن رقم ٣٨ سنة ٣ ق)

- قيام الحكومة بإبداء ثمن العقار المنزوعة ملكيته للمنفعة العامة وفقا لتقدير الخبير مع معارضتها في هذا التقدير لا يوجب ملزوميتها بدفع الفوائد ولو أنذرها صاحب العقار .

نزوع الملكية في نظر الشارع معناه حرمان مالك العقار من ملكه جبرا عنه للمنفعة العامة مقابل تعويضه عما ناله من الضرر بسبب هذا الحرمان ، أو حرمان مالك العقار من ملكه جبرا عنه للمنفعة العامة مقابل ثمنه الذي يشمل أحيانا شيئا آخر زيادة على قيمة العقار فعلي المعنى الأول لا يكون نزاع الملكية بيعا ولا شبه بيع ، وعلى المعنى الثاني يكون أشبه بالبيع . وعلى كلا المعنيين متى أودعت الحكومة المقابل الذي قدره الخبير للأرض المطلوب نزع ملكيتها للمنفعة العامة قبل استيلائها على هذه الأرض فإنها لا تكون ملزومة - لا بمقتضى قانون نزع الملكية ولا بمقتضى القانون المدني - بدفع فوائد المقابل لمجرد معارضتها أمام المحكمة في تقدير الخبير الذي قدره حتى ولو أنذرها رب العقار بالدفع ، لأن الفوائد إنما تقضى بها في الديون الحالة التي يحصل التأخير في سدادها بلا حق أو في الديون الموجبة إذا حصل اتفاق طرفي العقد على ذلك والمعارضة في تقدير ثمن العقار أو تعويضه يجعل هذا التقدير موجلا إلى أن يحصل الفصل فيه نهائيا ، فهو لا يعتبر حالا قبل الفصل نهائيا في المعارضة ، ولا يجوز المطالبة به . ولا يصح في هذا الصدد التمسك بالمادة ٣٣٠ مدني ، لأن طالب نزع الملكية لم يجمع في يده بين الثمن والمبيع ، فشروط استحقاق الفائدة المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من هذه المادة غير متوافرة .

- إضافة عقار للمنافع العامة دون إتباع الإجراءات يستوجب مسؤولية الحكومة عن التعويض وفوائده التعويضية وللمحكمة حرية تقدير التعويض والحكم به مبلغا واحداً أو الثمن والفوائد التعويضية محسوبة من اليوم الذي يراه.

إذا أضافت الحكومة عينا إلى المنفعة العامة دون أن تتخذ الإجراءات التي يوجبها قانون نزع الملكية ، فهذه الإضافة هي بمثابة غصب يستوجب مسؤوليتها عن التعويض الذي يستحقه مالك العين وفوائده التعويضية. وقاضي الموضوع يكون في هذه الحالة حرا في تقدير التعويض والحكم به مبلغا واحداً ، أو بقيمة العين المنزوعة ملكيتها وفوائده التعويضية محسوبة من اليوم الذي يراه هو مبدأ لاستحقاق التعويض.

- المطالبة بتعويض مؤقت أمام محكمة الجنح لا يمنع من طلب تكملة التعويض أمام المحكمة المدنية .

إذا دخل شخص مدعيا بحق مدني أمام محكمة الجنح طالبا أن يقضي له بمبلغ بصفة تعويض مؤقت عن الضرر الذي أصابه بفعل شخص آخر. مع حفظ الحق له في المطالبة بالتعويض الكامل من المسئول عنه بقضية علي حدة ، وقضي له بالتعويض المؤقت ، فذلك لا يمنعه من المطالبة بتكملة التعويض بعد أن تبين له مدى الأضرار التي لحقت من الفعل الذي يطلب التعويض بسببه.

(جلسة ١٩٣٤/٦/٧ طعن رقم ٦٩ سنة ٣٢ق)

- حق الوصي بعد ترك الوصاية في الحصول علي فوائد المبالغ التي دفعها من ماله الخاص لحساب القصر.

لا مانع من أن يقضي بعد خروجه من الوصاية بفوائد علي المبالغ التي يدفعها من ماله لمنفعة القصر الذين كانوا تحت وصايته من تاريخ المطالبة الرسمية .

(جلسة ١٩٣٥/٤/١١ طعن رقم ٧٠ سنة ٤٤ق)

- جواز استرداد الفوائد الزائدة عن الحد المقرر قانونا وعدم جواز إجازتها صراحة أو ضمنا باستبدال دين آخر بها.

إن كل اتفاق علي فائدة تزيد علي الحد الجائز الاتفاق عليه قانونا يكون باطلا فيما زاد علي هذا الحد. وهذا البطلان مطلق لأن سببه مخالفة القانون وللنظام العام ، ولذلك لا تصح إجازته ولو صراحة ، ومن باب أولى لا تصح إجازته ضمنا باستبدال دين آخر به أو بقراره بصلح ولو كان أمام القاضي . وكل ما دفع زائدا علي الفوائد الجائز الاتفاق عليها يجوز ، بمقتضى المادة ١٤٥ من القانون المدني و المطالبة برده ، فإن حكم هذه المادة عام غير مقصور علي الأحوال التي يكون الدافع فيها واقعا عن غلط .

(جلسة ١٩٤٠/٥/٩ طعن رقم ٤٩ سنة ٤٩ق)

- حق محكمة الموضوع في استخلاص أن الاتفاق علي مضاعفة الأجرة في حالة قيام المستأجر بتكرار زراعة القطن في العين المؤجرة ليس

شرطاً جزئياً يستلزم إلحاق ضرر بالمؤجر بل اتفاقاً على زيادة الأجرة
في حالة معينة .

إذ اشترط في عقد إيجار الأطيان أنه " في حالة زراعة القطن مكرراً يزداد الإيجار المستحق بما يوازي الإيجار الأصلي عن القدر الذي يزرع قطناً مكرراً ، و رأت المحكمة أن هذا الشرط ليس شرطاً جزائياً يستلزم القضاء به التحقق من أن المؤجر قد لحقه ضرر بسبب مخالفة عقد الإيجار ، وإنما هو الاتفاق على مضاعفة الأجرة في حالة معينة و هي تكرار زراعة القطن في الجزء الواحد من الأرض المؤجرة سنتين متواليتين ، ثم أعطته حكمه على هذا الاعتبار حكمه ، وهو القضاء بالأجرة المضاعفة كاملة طبقاً لعقد الإيجار ، فلا تقبل المناقشة في ذلك لدى محكمة النقض مادام التفسير الذي أخذت به المحكمة متفقاً تمام الاتفاق مع مدلول عبارات العقد .

(جلسة ١٩٤٣/٣/١٨ طعن رقم ٥٥ سنة ١٢ق)

- استناد الحكم في رفض طلب التعويض لعدم الوفاء إلى فسخ العقد الذي ترتب عليه الالتزام دون بيان ما إذا كان الفسخ بحادث قهري لا دخل لارادة المتعاقدين فيه جعل الوفاء مستحيلاً - قصور .

إذا رفع أحد المتعاقدين على الآخر دعوى تعويض عن التقصير في الوفاء بالالتزامه ، وكان الثابت أن المدعي عليه لم يف بهذا الالتزام ومع ذلك قضت المحكمة برفض الدعوى استناداً إلى أنه لم يكن مقصراً وان العقد الذي ترتب عليه تعاقدته مع المدعي قد فسخ فالتفسخ العقد الذي رتب عليه الالتزام دون أن تبين في أسباب حكمها أن هذا الفسخ كان لحادث قهري لا دخل لارادة العاقدین

فيه جعل وفاء بالالتزام مستحيلا ، فإن ذلك يكون إيهاما في الحكم من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون علي وجهه الصحيح ، ويكون هذا الحكم واجبا نقضه .

(جلسة ١٩٤٤/٣/١٦ طعن رقم ٤٢ سنة ١٣١٣ق)

- احتفاظ الدين التجاري بصفته التجارية بالنسبة لورثة المدين وورثة الدائن واحتساب الفوائد علي هذا الأساس .

متي ثبت أن الدين تجاري فيجب أن تسري عليه جميع الأحكام التي رتبها القانون للديون التجارية ، ومنها أن يكون احتساب الفوائد باعتبار سبعة في المائة أما القول بأن صفة الدين قد تغيرت لرفع الدعوى من ورثة علي ورثة فلا مسوغ له قائلونا لأن صفة الدين لا تتغير إلا بالاستبدال وما دام الدين تجاريا فهو ينتقل إلي ورثة الدائن بوصفه القانوني الذي كان عليه كما أن ورثة المدين يلزمون بأدائه من مال مورثهم علي هذا الأساس. وإذن فالحكم الذي يقضي بفائدة لهذا الدين بواقع ٥% سنويا علي اعتبار أنه دين مدني يكون خاطئا في تطبيق القانون .

(جلسة ١٩٤٤/٥/١٨ طعن رقم ٧٥ و ٧٦ سنة ١٣١٣ق)

- مطالبة مالك الأرض بتعويض مقابل حرمانه من الانتفاع بها بسبب إقامة آخر مباني عليها - إدعاء صاحب المباني أن له حق القرار علي الأرض وعدم ثبوت ادعائه والحكم بإزالتها - للترامه بالتعويض حتى إزالة هذه المباني ولو كان لم ينتفع بها .

إذا كانت المطالبة بأجر الأرض مؤسسة علي أن المدعي عليه شغلها بغير حق وبذلك حرم مالكها المدعي من الانتفاع بها ، وكان واقع الحال أن المدعي عليه قد ادعي أن للمباني المشغولة بها الأرض حق البقاء والقرار عليها ورفض إزالتها ، ثم حكم بعدم حقه في ذلك وبوجوب الإزالة ، فإن المدعي يكون بهذا الحكم مستحقا للتعويض عن فعل المدعي عليه بلا نظر إلي ادعائه عدم انتفاعه بالمباني بعض الزمن ، لأن المالك لم يتعهد له بهذا الانتفاع ، والأجر الذي يطلبه إنما هو مقابل شغل أرضه بلا مسوغ قانوني لا في مقابل الانتفاع بالمباني ، ولذلك يكون المدعي عليه مسئولا عن أجر الأرض من يوم استحقاقه عليه إلى يوم إزالة المباني .

(جلسة ١٩٤٦/٥/٢ طعن رقم ١١٣ سنة ١٥ق)

- يكفي بيان الدعاوى الكيدية وعناصر الضرر والقضاء بمبلغ معين كتعويض دون حاجة لبيان قيمة كل من الضرر المادي والضرر الأبدي

إذا كانت المحكمة بعد أن سردت القضايا التي اعتبرتها كيدية وتسبب بها رافعها في تكبيد خصمه مصروفات كثيرة ، قضائية وغير قضائية ، بعد أن بينت السبب الذي أنشأ لهذا الخصم القلق المحدث للضرر الأبدي ، قد قدرت تعويض الضرر المادي والأبدي معا بمبلغ معين فهذا مما يدخل في سلطتها التقديرية. وليس عليها أن تبين قيمة الضرر المادي أو الضرر الأبدي الناشئين عن كل فعل علي حدة .

- تقدير التعويض مسألة واقعية ، أما تعيين العناصر المكونة لقانونا للضرر فمسألة قانونية تدخل تحت رقابة محكمة النقض - وجوب مراعاة تغير الضرر عند الحكم بالتعويض ، زيادة أو خفضا ، ارتفاع أو انخفاض سعر النقد أو المواد اللازمة للإصلاح .

التعويض يقدر بقدر الضرر ، ولئن كان هذا التقدير من المسائل الواقعية التي يستقل بها قاضي الموضوع فإن تعيين العناصر المكونة لقانونا للضرر والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض من المسائل القانونية التي تهيم عليها محكمة النقض ، لأن هذا التعيين من قبيل التكييف القانوني للواقع. كلما كان الضرر متغيرا تعين علي القاضي النظر فيه لا كما كان عندما وقع بل كما صار إليه عند الحكم ، مراعيًا للتغير في الضرر ذاته من زيادة راجع أصلها إلي خطأ المسئول أو نقص كائنا ما كان سببه ، مراعيًا كذلك التغير في قيمة الضرر بارتفاع ثمن النقد أو انخفاضه وبتغير أسعار المواد اللازمة لإصلاح الضرر أو نقصها . ذلك أن الزيادة في ذات الضرر التي يرجع أصلها إلي الخطأ والنقص فيه أيا كان سببه غير منقطعي الصلة به . أما التغير في قيمة الضرر فليس تغيرا في الضرر ذاته وإذ كان المسئول ملزما بجبر الضرر كاملا فإن التعويض لا يكون كافيا لجبره إذا لم يراعي في تقديره قيمة الضرر عند الحكم. ومن ثم كان لا وجه للقول بأن تغير القيمة لا يمت إلي الخطأ بصله ، كما لا وجه للقول بأن المسئول ملزم بالعمل علي إصلاح الضرر ، فإذا هو تهلون فعليه تبعة

تجاوزته ، فإن التزام جبر الضرر واقع علي المسئول وحده . ولا علي المضرور
أن ينتظر حتى يوفي المسئول التزامه .

(جلسة ١٩٤٧/٤/١٧ طعن رقم ٥ سنة ١٦ ق)

- استخلاص الإصرار علي عدم الوفاء مسألة موضوعية .
إن القانون لا يتطلب إعدار الملتزم متى كان قد أعلن إصراره علي عدم الوفاء .
واستخلاص هذا الإصرار من الدليل المقدم لإثبات حصوله هو مسألة
موضوعية لا سلطان فيها لمحكمة النقض علي محكمة الموضوع .

(جلسة ١٩٤٧/٥/١٥ طعن رقم ٢٥ سنة ١٦ ق)

- وجوب الاعتداد في تعيين تاريخ التقصير بالوفاء بالمهلة التي يمنحها
الدائن للمدين .

إن إهمال الدائن مدينه ذو شأن في تعيين تاريخ التقصير فإذا كان الحكم قد اعتد
في تعيين تاريخ التقصير بإعدار صادر في تاريخ معين دون الإعدار الصادر
بعده المشتمل علي منح مهلة للوفاء ، وذلك من غير أن يوضح علة اطراحه
الإعدار الأخير فإنه يكون قاصرا .

(جلسة ١٩٤٨/٤/١٩ طعن رقم ٣٢ و ١٥٢ س ١٧ ق)

- جواز القضاء بتعويض إجمالي عن عدة أمور متى كان الحكم قد ناقش
كل أمر علي حدة .

ليس مما يبطل الحكم فضلوّه بتعويض إجمالي عن عدة أمور متي كان قد ناقش كل أمر منها علي حدة وبين وجه أحقية طالب التعويض فيه أو عدم أحقيته .

(جلسة ١٩٤٩/٢/٣ طعن رقم ١٠٢ سنة ١٧ ق)

- القضاء بالتعويض دون بيان عناصر الضرر اكتفاء بالقول بأن المبلغ المحكوم به هو تعويض عن الضرر - قصور .

إن قضاء الحكم بمبلغ معين علي سبيل التعويض بناء علي مجرد القول بأن هذا المبلغ هو تعويض عما أصاب الطالب من ضرر دون بيان عناصر الضرر الذي أشير إليه - ذلك يجعل الحكم باطلا بطلانا جوهريا يتعين معه نقضه .

(جلسة ١٩٤٩/٣/١٠ طعن رقم ١٦٢ سنة ١٧ ق)

- حق قاضي الموضوع في الاعتماد في تقدير تعويض لمؤجر علي مستأجر استمر في وضع يده علي العين دون رضائه علي فئات الإيجار المقررة بمرسوم بقانون وبالعلم العام بارتفاع أجور الأطنان وبقبول المستأجر لفئة الإيجار بواقع كذا في حالة استمراره في وضع يده برضاء المؤجر .

إن تقدير التعويض متي قامت أسبابه ولم يكن في القانون نص ملزم بتتابع معايير معينة في خصوصه هو من سلطة قاضي الموضوع فإذا كان الحكم في تقديره التعويض الذي قضى به للمؤجر علي مستأجر استمر في وضع يده علي الأرض المؤجرة دون رضا المؤجر. قد استهدى بفئات الإيجار السنوية المقررة بمرسوم بقانون معلوم لكافة الناس لنشره في الجريدة الرسمية ، وبالعلم العام

بارتفاع أجور الأطنان للحالة الاقتصادية السائدة في السنوات المعاصرة واللاحقة لعقد المستأجر وبقبول المستأجر لفئة الإيجار بواقع كذا جنيها للفدان إذا ما استمر وضع يده علي العين برضاء المؤجر. فلا يصح أن ينعى عليه أنه أخل بحق المستأجر في الدفاع إذ اعتبر ضمن ما اعتبر به في تقدير التعويض بفئات الإيجار السنوي الواردة بذلك المرسوم بقانون الذي لم يكن بين أوراق الدعوى ولم يتمسك به أحد من الخصوم .

(جلسة ١٩٤٩/١٢/١٥ طعن رقم ٤٧ سنة ١٩٨٠ ق)

- الحكم للمستأجر الذي حصل له تعرض في العين بالتعويض علي أساس ما قلته من ربح وما لحقه من خسارة مراعيًا في تقديره مدة التعرض وأثره - موافقته للقانون .

متي كان الحكم قد قضى بالتعويض للمستأجر علي أساس ما فاتتها من ربح وما لحقتها من خسارة بسبب التعرض مراعيًا في تقديره مدة التعرض وأثره فإن ما تنعاه عليه المستأجرة من مخالفة المادة (١٥١) من القانون المدني (القديم) يكون غير صحيح .

(جلسة ١٩٥١/٤/١٩ طعن رقم ١٥٢ سنة ١٩٩٠ ق)

- إدماج مقابل ما فات للمستأجر من منفعة العين المؤجرة ضمن عناصر التعويض بسبب التعرض الحاصل له - لا مخالفة في ذلك للقانون .

متي كان الحكم إذ قضى بتعويض الطاعنة قد أدمج مقابل ما فاتتها من منفعة الأرض المؤجرة لها من المطعون عليه الثاني بسبب ما حصل لها من التعرض

ضمن عناصر التعويض المقضي به علي المطعون عليها الأولى التي ثبت حصول التعرض من تابعيها فإنه لا يكون قد خالف القانون.

(جلسة ١٩٥١/٤/١٩ طعن رقم ١٥٢ سنة ١٩٩٠ق)

- حق قاضي الموضوع في قصر تعويض المستأجر علي الأجرة المستحقة عن مدة التعرض دون الأجرة المستحقة عن سني الإجارة كاملة .

لا تثريب علي محكمة الموضوع إن هي قصرت تعويض الطاعنة عن فوات منفعتها بالأرض المؤجرة علي الأجرة في المدة التي استمر فيها التعرض دون الأجرة المستحقة عن سني الإجارة كاملة إذ هي لم تجاوز سلطتها الموضوعية في تقدير مدي الضرر.

(جلسة ١٩٥١/٤/١٩ طعن رقم ١٥٢ سنة ١٩٩٠ق)

- طلب الدائن الحكم له بفوائد تأخيرية عن باقي ثمن البضائع المستولي عليها والذي لم تنفعه الحكومة والمقضي له به - الحكم برفض هذه الفوائد باعتبارها ضمن التعويضات المحكوم بها عن الخسارة التي لحقت بسبب الإجراءات المخالفة التي اتبعت في الاستيلاء علي البضائع - خطأ الحكم في القياس لاختلاف السبب .

متي كان الحكم المطعون فيه إذ رفض للقضاء للطاعن بالفوائد عن المبلغ الذي طلبه باعتباره ثمن تكلفة البضاعة المستولي عليها لم يبين لماذا لم يحكم للفوائد المطلوبة كفوائد قانونية وكان إذا اعتبر أن الفوائد المطلوبة هي فوائد تعويضية لا تأخيرية قد أقام قضاءه برفضها علي أنها عبارة عن قسم من التعويضات التي

قدرها الطاعن للخسارة التي لحقت به ولأنها بهذا الوصف يكون حكمها حكم المبلغ الذي طالب به الطاعن تعويضا عن الإجراءات المخالفة للقانون التي اتبعها المطعون عليهما في الاستيلاء علي بضاعته وكان الطاعن إنما طلب الفوائد بسبب تأخر المطعون عليهما في دفع باقي ثمن مثل البضاعة المستولي عليها الذي أثبت الحكم أن تقدير الطاعن لثمنها هو تقدير صحيح وأن المطعون عليهما لم يكونا علي حق في المنازعة فيه فإن القياس الذي أجراه الحكم يكون غير سائغ لأن السبب الذي استند إليه الطاعن في طلب الفوائد يخالف السبب الذي طلب من أجله التعويض عما فاتته من الربح كما يخالف السبب الذي طالب من أجله بمبلغ التعويض عن الإجراءات السابقة لرفع الدعوى التي اتبعت معه في تقدير ثمن البضاعة المستولي عليها ومن ثم يكون الحكم قاصرا في الرد علي طلب الفوائد قصورا يستوجب نقضه.

(جلسة ١٩٥١/٥/٢٤ طعن رقم ١٨٩ سنة ١٩٩ق)

- حكم تعويض - عدم تبيان عناصر الضرر - قصور .

متي كان الحكم المطعون فيه إذ قضي للمطعون عليه بمبلغ معين علي سبيل التعويض لم يبين عناصر الضرر الذي قضي من أجله بهذا المبلغ فإنه يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه .

(جلسة ١٩٥٢/٣/٢٧ طعن رقم ١٠٧ سنة ٢٠ق)

- حق محكمة الموضوع في عدم الأخذ بالتعويض المتفق عليه وتقدير

للتعويض العادل الذي يتناسب مع الضرر لأسباب سائغة وعدم الأمر بتقديم الذفائر التجارية ولو كانت المادة تجارية .

متي كان يبين من الحكم أن المحكمة لم تأخذ بشرط التعويض الجزائي المتفق عليه بالعقد وقدرت التعويض الذي طلبت المطعون عليها الحكم به علي الطاعنين بمبلغ معين بناء علي الاعتبار التي استمدها من واقع الأوراق المقدمة في الدعوى ورأت معها أنه تعويض عادل مناسب للضرر الذي لحق المطعون عليها فإن هذا الذي أخذت به المحكمة لا عيب فيه لدخوله في سلطتها الموضوعية واستقلالها لتقديره ولا تثريب عليها إذ هي لم تر - وإن كانت المادة تجارية - موجبا لتكليف المطعون عليها تقديم دفاتها أو الأخذ بالمقارنات التي أوردها الطاعنان في مذكرتهما اكتفاء بالاعتبارات التي استندت إليها في تقدير التعويض. إذا الأمر بتقديم الدفاتر في هذه الحالة جاوزي لها .

(جلسة ١٩٥٢/٣/٢٧ طعن رقم ١٠ سنة ٢٠٢٠ق)

- إقامة الحكم بالتعويض عن دعاوى كيدية علي أن هذه الدعاوى أفلقت بال المضرور مدة طويلة واستنفدت من ماله ومجهوده الشيء الكثير لمجابهة نشاط خصمه - اعتبار هذا بيانا كافيا لركن الضرر .

متي كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون عليه بالتعويض عن الضرر الذي أصابه بسبب الدعاوى الكيدية التي رفعها الطاعن قرر أن مسلك هذا الأخير استنفد من وقت المطعون عليه ومجهوده وماله الشيء الكثير ليجابه نشاط خصمه وأن هذه الإجراءات الكيدية التي عاثي منها المطعون عليه وأفلقت باله في مدي أحد عشر عاما تقدر المحكمة عنها المبلغ الذي قضت به فإن في هذا الذي أورده الحكم البيان الكافي لعناصر الضرر الذي قضى بالتعويض عنه .

- علي الملتزم بالشرط الجزائي عبء إثبات انتفاء الضرر في حالة عدم تنفيذه التزامه - عدم كفاية مجرد الإدعاء بانتفاء الضرر .

متى كان الطاعن قد اتفق مع المطعون عليه علي أن يحصل من ابنه علي إجازة العقد الخاص بإشراكه في إدارة عمل رسا علي ابن الطاعن كما اتفقا علي أنه إذ أخل الطاعن بهذا الالتزام فيدفع للمطعون عليه مبلغا معيناً بصفة تعويض. وكان مقتضى هذا الشرط الجزائي أن يكون علي الطاعن الذي أخل بالتزامه - فحق عليه التعويض - عبء إثبات أن ابنه قد خسر في الصفقة وأنه بذلك لا يكون قد أصاب المطعون عليه ضرر نتيجة عدم إشراكه في العمل المذكور ، وكان يبين من الأوراق أن الطاعن قصر دفاعه علي مجرد القول بأن ابنه خسر في الصفقة دون تقديم ما يؤيد ذلك . فيكون فيما جاء بالحكم ، بناء علي الأسباب التي أوردتها من عدم التعويل علي دفاع الطاعن بأنه لم يلحق بالمطعون عليه ضرر ، الرد الكافي علي ما ينعي به الطاعن من أن الحكم لم يتحدث عن الضرر.

- إقامة الحكم بثبوت الربا الفاحش علي قرآنين غير مؤدية ونقله عبء الإثبات من عاتق المدين إلي عاتق الدائن يعيبه بالقصور .

لما كان يبين من الحكم للمطعون فيه أن محكمة الموضوع أسست قضاءها بثبوت الربا الفاحش علي أن للقروض قد عقدت في ظروف الئمة خلال مدة الحرب في بلد يحتله العدو علي أن تسدد بالعملة المصرية ودونت في مستندات غير مؤرخة ولم يبين فيها مكان تحريرها وعلي أن ظروف الاستدانة تدل علي

المقترضين كانوا في حالة ضيق شديد أثناء وجودهم بفرنسا إذ سببت لهم الحرب انقطاع سبل معاشهم فاضطروا للجوء إلى الطاعن الثاني وغيره للإقتراض منهم ، وكانت هذه الظروف التي اعتبرها الحكم دليلا على ثبوت الربا الفاحش لا تؤدي عقلا إلى ثبوته - ذلك لأن كل مدّين لا يلجأ إلى الاقتراض عادة إلا إذا كان في ظروف تضطره إليه فليست هذه للضرورة في حد ذاتها دليلا على ثبوت الربا الفاحش وكذلك لا يؤدي إلى إثباته خلو سندات الدين من بيان تاريخ ومكان تحريرها ، وكان للمحكمة متى رجح لديها من قرائن الحال في الدعوى احتمال مظنة الربا الفاحش أن تحيل الدعوى على التحقيق ليثبت المدّيون بمقتضى السندات دفاعهم بأنهم لم يستلموا في مقابلها سوى المبالغ التي أقرّوا بها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عبء الإثبات من عاتق المدّين بمقتضى السندات موضوع للدعوى إلى عاتق الدائن استنادا إلى قرائن غير مؤدية لإثبات الربا الفاحش فإنه يكون قد خالف قواعد الإثبات فضلا على قصوره في التمسّيب مما يستوجب نقضه .

(جلسة ١٩٥٣/٣/١٢ طعن رقم ٢٧٥ سنة ٢٠٢٠ق)

- الحكم بالتعويض دون الفوائد - قصور .

متى كانت المحكمة إذ قضت للطاعنة بالمبلغ الذي تستحقه قبل المطعون عليها قد رفضت طلب الفوائد دون أن تورد الأسباب التي تبرر هذا الرفض ، فإن حكمها يكون قاصرا في هذا الخصوص بما يستوجب نقضه .

(جلسة ١٩٥٣/٣/٢٦ طعن رقم ٢٤٢ سنة ٢٠٢٠ق)

- ثبوت أن العمولة والمصاريف المحكوم بها للدائن كانت مقابل خدمات حقيقية أداها للمدين تنفيذًا لاتفاق - عدم جواز النعي على الحكم بأنه أجاز الاتفاق على فوائد ربوية .

إذا كان مؤدي الحكم المطعون فيه هو أن العمولة والمصاريف التي تقتضيها الشركة المطعون عليها من الطاعن كانت مقابل خدمات حقيقية ومشروعة قامت بها تنفيذًا لعقود الاتفاق المبرمة بينهما ولم تكن فوائد ربوية مستترة فإنه يكون في غير محله النعي على هذا الحكم بأنه أجاز الاتفاق على فوائد ربوية مخالفة للقانون .

(جلسة ١٩٥٣/٥/٢١ طعن رقم ٢٩٠ سنة ٢٠٢٠ ق)

- جواز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ المحكوم عليها بردها وعدم جواز قياسها على التعويض عن عمل غير مشروع عملاً بالمادة (٢٢٦) مدني جديد وعدم سريان القانون (١٤٦) لسنة ١٩٥٠ الذي أعفى مصلحة الضرائب من هذه الفوائد على الماضي لأنه تشريع مستحدث .

الاحتجاج بأن المبالغ التي يقضي على مصلحة الضرائب بردها لا تعتبر معلومة المقدار إلا من تاريخ الحكم النهائي بردها فحكم التعويض المقضي به عن عمل غير مشروع والذي لا يجوز الحكم بفوائد عنه من تاريخ المطالبة الرسمية عملاً بالمادة (٢٢٦) مدني ، هذا الاحتجاج مردود بأنه اعتراض غير سديد وقياس مع الفارق ذلك بأن سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض تخولها أن تدخل في حسابها جميع عناصر الضرر ومنها طول أمد التقاضي مما

يعني المدعي عن طلب فوائد التأخر عن مبلغ التعويض . فإذا كان التعويض عن عمل غير مشروع يعتبر تطبيقاً للمادة (٢٢٦) من القانون المدني الجديد غير معلوم المقدار وقت الطلب بحيث لا تصح المطالبة بالفوائد القانونية عنه فالعلة في ذلك واضحة مما سبق بيانه - ولكن هذا الاعتبار لا ينطبق على طلب الممول رد ما أخذ منه بغير وجه حق ذلك أن المطعون عليها حدثت في عريضة دعواها المبلغ الذي طالبت مصلحة الضرائب برده على أساس أنها حصلت منه بغير حق وليس من شأن المنازعة في استحقاق هذا المبلغ أو بعضه ما يصح معه القول بأنه غير معلوم المقدار وقت الطلب .

(جلسة ١٩٥٣/٦/٢٥ طعن رقم ٤٠٩ سنة ٢١ ق)

- دفع فوائد عن الضرائب المتحصلة بدون وجه حق - متى تعفي المصلحة من دفع تلك للفوائد ؟

جري قضاء هذه المحكمة على أن مصلحة الضرائب لا تعفي من الحكم عليها بالفوائد القانونية من تاريخ الطلب الرسمي عن كل مبلغ يقضي عليها برده للممول تعويضاً له عن حرمانه من الانتفاع بما حصل منه بغير حق من تاريخ رفع دعواه حتى يوفي إليه حقه كاملاً ، وأن مركزها في هذا الشأن لا يختلف عن مركز أي مدين يحكم عليه برد مبلغ من النقود أخذه بغير حق فيلزم بفوائد التأخير القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية وفقاً للمادة (١٨٥) من القانون المدني وأن القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الذي عدل أحكام المادة ١٠١ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ تعديلاً يقضي بعدم جواز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التي يحكم عليها بردها للممولين ليس له أثر رجعي فلا يسري

علي الفوائد القانونية المستحقة عن مدة سابقة علي تاريخ العمل به بل يسري فقط علي الفوائد المطلوبة عن المدة التالية .

(جلسة ١٩٥٥/١/٢٠ طعن رقم ٣١٥ سنة ٢٢ق)

- استيلاء الحكومة علي جزء من أرض وقف دون اتباع الإجراءات القانونية يوجب مسئوليتها عن التعويض ، وللمضرور إلي جانب التعويض الأصلي الحق في تعويض عن التأخير ، وللمحكمة تقدير كل منهما علي حدة غير مقيدة بالقواعد الخاصة بفوائد التأخير .

متي كانت الحكومة قد استولت علي جزء من أرض وقف جبرا عنه دون اتخاذ الإجراءات التي يوجبها قانون نزع الملكية ، فإن هذا الاستلام يعتبر بمثابة غصب يستوجب مسئوليتها عن التعويض لجهة الوقف بقيمة ما استولت عليه وبمقدار ما أصاب باقي أرضه المتخلفة بعد الاستيلاء بسبب حرمانها من الواجهة الواقعة علي الشارع وللمضرور في هذه الحالة إلي جانب التعويض الأصلي الحق في تعويض آخر عن التأخير يسري من وقت حصول الضرر ، وللمحكمة إما أن تقدر كل منهما علي حدة غير مقيدة في ذلك بالقواعد القانونية الخاصة بفوائد التأخير .

(جلسة ١٩٥٥/٢/١٢ طعن رقم ٢٢ سنة ٢١ق)

- اعتبار الفوائد التعويضية من توابع طلب التعويض وعدم لزوم بيان العناصر التي استند إليها الحكم في القضاء بها متي كانت الأسباب التي بني عليها أسبابا شاملة يتحمل عليها القضاء في الطلب التابع .

متي كانت الفوائد تعتبر من الطلبات التابعة لطلب التعويض الأصلي وكان الحكم
إذ تعرض للطلب الأصلي قد اشتمل علي الأسباب التي بني عليها قضاء وهذه
أسباب شاملة يتحمل عليها القضاء في الطلب التابع ، فإنه لا تثريب علي
المحكمة إذ هي لم تورد بيان العناصر التي استندت إليها في هذا الخصوص ، ما
دام أن عناصر التعويض الأصلي التي أوردتها وافية البيان لا يشوبها القصور .

(جلسة ١٩٥٥/٢/١٧ طعن رقم ٧٧ سنة ٢١ق)

- القضاء بتعويض لجهة وقف بسبب حرمان الجزء الذي لم تستول عليه
الحكومة من الواجهة الواقعة علي الشارع لا يمنع من الحكم بفوائد
تعويضية علي هذا التعويض .

القول بعدم استحقاق جهة الوقف للفوائد عن المبلغ الذي قدرته المحكمة
كتعويض عما أصابها من ضرر بسبب حرمان الأرض التي لم تستول عليها
الحكومة من الواجهة الواقعة علي الشارع لأن جهة الوقف ظلت تنتفع بها
مردود بأن الفوائد المحكوم بها عن هذا المبلغ هي فوائد تعويضية قدرتها
المحكمة بواقع ٥% علاوة علي التعويض الأصلي عن الضرر الذي لحق جهة
الوقف بسبب ما طرأ علي قيمة الجزء الباقي الذي لم يحصل الاستيلاء عليه من
نقص وهي تستحق سواء كان الوقف ظل ينتفع بها بعد الاستيلاء أو لا .

(جلسة ١٩٥٥/٢/١٧ طعن رقم ٧٧ سنة ٢١ق)

- ثبوت أن التقصير في الوفاء كان جزئيا يوجب تخفيض التعويض
الاتفاقي إلي الحد المناسب مع الضرر الحقيقي المادة ١٢٣ مني قديم .

إذا كانت واقعة للدعوى محكمة بالقانون المدني القديم . وكان المدين قد نفذ بعض الأعمال التي التزم بها وتخلف عن تنفيذ بعضها الآخر ، فيعتبر تقصيره في هذه الحالة تقصيرا جزئيا يجيز للمحكمة أن تخفض التعويض المتفق عليه إلى الحد الذي يتناسب مع مقدار الضرر الحقيقي الذي لحق الدائن. ولا محل للتحدي بظاهر نص المادة ١٢٣ من القانون المدني القديم ، ذلك أن مجال إنزال حكم هذا النص أن يكون عدم الوفاء كليا .

(جلسة ١٩٥٥/٢/١٧ طعن رقم ١٩٥ و ٣٢٣ سنة ٢١ق)

- لمحكمة الموضوع استخلاص أن الشرط الجزائي المتفق عليه هو شرط تهديدي والقضاء بالتعويض وفقا للقواعد العامة .
متى كانت المحكمة قد اعتبرت في حدود سلطتها الموضوعية وبالأدلة السانغة التي لوردتها أن الشرط الولود في العقد هو شرط تهديدي فإن مقتضى ذلك أن يكون لها أن لا تعمل هذا الشرط وأن تقدر التعويض طبقا للقواعد العامة .

(جلسة ١٩٥٥/٢/١٧ طعن رقم ١٩٥ و ٣٢٣ سنة ٢١ق)

- الأصل في الفوائد أن تكون تأخيرية ما لم يفصح عنها الحكم ويبين حقيقتها مستندا إلى علة .
الأصل في استحقاق الفوائد القانونية أن تكون تأخيرية ما لم يفصح عنها الحكم ويبين حقيقتها بيانا مميزا مستندا إلى علة .

(جلسة ١٩٥٥/١١/٣ طعن أرقام ١٣١ ، ٣٧٧ سنة ٢٢ق و ٧٣ سنة ٢٣ق)

- التعويض المؤقت لا يحول دون المطالبة بتكملة التعويض .

إذا كان المدعي بالحق المدني أمام محكمة الجench قد طلب القضاء له بمبلغ بصفة تعويض مؤقت عن الضرر الذي أصابه مع حفظ حقه في المطالبة بالتعويض الكامل وقضي له بالتعويض علي هذا الأساس فإن ذلك لا يحول بينه وبين المطالبة بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنية لأنه لا يكون قد استنفد كل ما له من حق أمام محكمة الجench ، ذلك أن موضوع الدعوى أمام المحكمة المدنية ليس هو ذات موضوع الدعوى الأولى بل هو تكملة له .

(جلسة ١٩٥٥/١١/١٧ طعن رقم ١٢٢ سنة ٢٢ق)

- القضاء للمدعي المدني من محكمة الجench بالتعويض الكامل عن الضرر يحول دون مطالبته بالتعويض مرة أخرى سواء أكان قد طلب التعويض الأول باعتبار أنه تعويض مؤقت لم تعويض كامل ما لم يثبت أن ضررا طارنا قد حصل بعد الحكم الجنائي .

إذا كانت محكمة الجench قد قضت بالتعويض للمدعي بالحق المدني علي أنه تعويض كامل عن الضرر الذي لحقه . فليس له أن يطالب بتعويض آخر أمام المحكمة المدنية سواء كان قد طلب التعويض باعتبار أنه تعويض مؤقت أو باعتبار أنه تعويض كامل ، إلا إذا أثبت أن ضررا طارنا قد لحقه بعد الحكم الجنائي . وإن فمتي كان الواقع هو أن المدعي بالحق المدني قد طلب من محكمة الجench الحكم له بمبلغ ٢٥ جنيتها تعويضا مؤقتا فقررت هذه المحكمة بعد التثبت من مدي الضرر الذي أصابه أن التعويض المطلوب مبالغ فيه وأن كل ما يستحقه عن هذا الضرر الذي استقر نهائيا هو مبلغ ١٥ جنيتها ، ولما رفع دعواه أمام المحكمة المدنية مطالبا بجواز تكملة التعويض ولم يثبت أن ضررا طارنا قد

لحقه بعد الحكم الجنائي فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لا يكون قد خالف القانون .

(جلسة ١٩٥٥/١١/١٧ طعن رقم ١٧٢ سنة ٢٢٢ق)

- إخلال المدين بالتزامه التعاقدى صدا - مسئوليته عن الضرر المتوقع وغير المتوقع .

إذا كان يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أن إخلال مورث الطاعنين بالتزامه بتسليم كميات من الأرز عينا استمر حتى ارتفع ثمنها وقت رفع الدعوى عن الثمن المتفق عليه في العقد ، وكان هذا الإخلال العمدي علي الصورة التي أوردها الحكم من شأنه أن يوجب إلزامه بالتضمينات ما كان منها متوقعا أو غير متوقع وفقا لأحكام المواد ١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، من القانون المدني القديم الذي يحكم واقعة الدعوى ، لما كان ذلك فلا أساس لما ينعاه الطاعنون علي الحكم المطعون فيه من أنه خالف قاعدة المسؤولية التعاقدية التي تقصر - في غير حالة التدليس - التعويض علي الضرر المتوقع دون غير المتوقع ، وأنه لم يعتد في تقديره لقيمة التعويض بقيمة الالتزام بالتنفيذ العيني في الوقت المحدد اتفاقا .

(الطعن رقم ١٨٢ سنة ٢٤ جلسة ١٩٥٨/١٢/٤ س٩ ص٧٠٣)

وجوب قصر سعر الفائدة القانونية علي ٤% من تاريخ العمل بالقانون المدني الجديد في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد حدد الفوائد القانونية بسعر ٥% سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد وذلك إعمالا لنص المادة ١٢٤ من القانون المدني القديم التي تحكم العلاقة بين الطرفين فإنه يكون قد أخطأ في هذا التحديد بالنسبة

للمدة التي تبدأ من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ تاريخ العمل بالقانون المدني الجديد ويتعين إنقاصها إلى ٤ % من هذا التاريخ وفقا لنص المادة ٢٢٦ منه .

(الطعن رقم ٢٠٨ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٤ س ٩ ص ٧١٢)

- لا يجوز للمحكوم له أن يتقاضى فوائد اتفاقية تزيد علي ٧% طبقا للمادة ٢٢٧ مدني التي يسري حكمها من تاريخ صدور القانون المدني الجديد علي الاتفاقات السابقة علي العمل به - لا يحد من هذا أن يكون قد صدر الحكم بالدين والفوائد بواقع ٩% علي أساس اتفاق سابق قبل العمل بأحكام هذا القانون .

لا يجوز للمحكوم له أن يتقاضى فائدة اتفاقية تزيد علي سبعة في المائة من تاريخ سريان المادة ٢٢٧ مدني التي استقر قضاء هذه المحكمة علي سريانها من تاريخ صدور القانون علي الاتفاقات السابقة علي العمل به - ولا يحد من هذا أن يكون قد صدر حكم بالدين مع فوائده الاتفاقية بواقع ٩% حتى تمام الوفاء - علي أساس هذا الاتفاق - قبل العمل بأحكام القانون المدني الجديد .

(الطعن رقم ٢٠٧ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٥ س ٩ ص ٨٢٩)

- عقد المقاولة - صيرورة تنفيذه مرهقا بسبب حادث استثنائي غير متوقع عند التعاقد .

مفاد نص المادتين ٢/١٤٧ و ٤/٦٥٨ من القانون المدني أنه إذا حدث بعد صدور العقد حوادث استثنائية عامة يترتب عليها ارتفاع أسعار المواد الأولية أو أجور العمال أو زيادة تكاليف العمل ، وكان ذلك بسبب حادث استثنائي غير متوقع عند التعاقد وترتب عليه أن أصبح تنفيذ العقد مرهقا . فإنه يكون للقاضي

وبصفة خاصة في عقد المقلولة ، فسخ هذا العقد أو زيادة أجر المقلول المتفق عليه بما يؤدي إلي رد الالتزام المرهق إلي المعقول .

(الظعن رقم ١٩٩ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/٧/٢٦ س ٢١ ص ١١٤٨)

- التزام المدين بالوفاء بمصروفات وفوائد مع الدين - ثبوت أن ما أداه لا

يفي بها جميعا - استئزال ما دفعه من المصروفات ثم من الفوائد ثم من

أصل الدين - ما لم يتفق علي غيره - م ٣٤٣ مدني .

تقضي المادة ٣٤٣ من القانون المدني بأنه إذا كان المدين ملزما بأن يوفي مع

الدين مصروفات وفوائد وكان ما أداه لا يفي بالدين مع هذه الملحقات ، خصم ما

أدي من حساب المصروفات ثم من الفوائد ثم من أصل الدين ، كل هذا ما لم

يتفق علي غيره . وإذا كان يتضح من تقرير الخبير الحسابي الذي ندبته المحكمة

أن جملة الفوائد التي أضافها الخبير إلي التعويض المستحق للمطعون عليهم تقل

عن المبلغ الذي سدده لهم الطاعن ، وكان الطاعن لم يدع وجود اتفاق علي كيفية

خصم المبالغ المسددة منه للمطعون عليهم ، فإن الطاعن يكون قد أدي جميع

الفوائد التي استحققت للمطعون عليهم قبل صدور الحكم وتكون المبالغ الباقية من

أصل التعويض ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بالفوائد عليها من تاريخ صدوره

فإنه لا يكون قد قضى بفوائد علي متجمد للفوائد .

(الظعن رقم ٣٧٥ ، ٤٨٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٣٠ س ٢٧ ص ١٨٥٧)

إن عدم تنفيذ المدين لالتزامه التعاقدى يعد في ذاته خطأ يرتب مسئولية التي لا

يدراها عنه إلا إذا أثبت هو قيام السبب الأجنبي الذي تنتفي به علاقة السببية -

فإذا كان يبين من العقد أن المطعون ضده تعهد بتنفيذ جميع أعمال البناء المتفق

عليها وتسليم المبنى معدا للسكن في الموعد المتفق عليه ، وكان هذا الالتزام هو التزام بتحقيق الغاية ، فانه متى أثبتت الطاعة إخلاله بهذا الالتزام فإنها تكون قد أثبتت الخطأ الذي تتحقق به مسؤوليته ، ولا يجديهِ في نفي هذا الخطأ أن يثبت هو أنه قد بذل ما في وسعه من جهد لتنفيذ التزامه فلم يستطع مادامت الغاية لم تتحقق ، ومن ثم فإذا استلزم الحكم المطعون فيه لقيام مسؤولية المقاول المطعون ضده ثبوت وقوع خطأ أو إهمال منه في تأخيرهِ في تسليم المباني للطاعة مع أن هذا التأخير هو الخطأ بذاته ، فإن الحكم يكون مخالفا للقانون .

(نقض - جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨ - المكتب الفني - السنة ١٨ - مدني - ص

١٩١٦)

- لا يجوز إلزام الحائز الشيء بالتعويض إلا عن الثمار التي يمتنع عن ردها للمالك إما ما يردده منها فلا يستحق المالك منه تعويضا ، ذلك بأن التعويض المالي هو عوض عن التنفيذ العيني ولا يجوز الجمع بين الشيء وعوضه - ومتى كان المطعون ضده قد أسس طلب الربيع على أن الطاعن قد وضع يده على الأطنان محل النزاع واستولى بغير حق على ثمارها ودفع الطاعن الدعوى بأن المطعون ضده عند تسلمه تلك الأطنان قد استلم محاصيل منفصلة ناتجة منها وزراعة قائمة عليها وطلب خصم قيمة تلك المحاصيل ونفقات هذه الزراعة من الربيع المطالب به ، وكان هذا الدفاع من الطاعن ينطوي على دفع منه بتنفيذ جزء من التزامه تنفيذا عينيا وبعدم جواز الحكم بتعويض نقدي عما تم تنفيذه بهذا الطريق ، فانه كان يتعين على محكمة الاستئناف أن تبحث هذا الدفاع وتقول كلمتها فيه لانه دفاع في ذات موضوع الدعوى منتج فيها ، ولذا تخلت عن بحثه

تأسيسا على أنه لم يقدم في صورة طلب عارض مع عدم لزوم ذلك وعلى أن ثمن المحصولات ونفقات الزراعة اللتين تسلمهما المطعون ضده ليس تكليفا على الريع تكون قد خالفت القانون بما يستوجب نقض حكمها المطعون فيه .

(نقض - جلسة ١٩٦٧/١٢/١٤ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٨ - مدني -

ص ١٨٢٨ ، ونقض - جلسة ١٩٦٥/١١/١١ - مجموعة المكتب الفني - السنة

١٦ - ص ١٠٤٣)

٥- مقدار التعويض في حالة اشتراك الدائن في إحداث الضرر " الخطأ المشترك "

تنص المادة (٢١٦) من القانون المدني على أن :

" يجوز للقاضي أن ينقص مقدار التعويض أو ألا يحكم بتعويض ما إذا كان الدائن بخطئه قد اشترك في إحداث الضرر أو زاد فيه "

* الأعمال التحضيرية^(١)

تعرض هذه المادة لحكم الخطأ المشترك وهو يسري على المسؤولية التعاقدية والمسؤولية التقصيرية على حد سواء.

وقد تقدمت الإشارة إلى أن القاضي لا يحكم بالتعويض متى أقام المدين الدليل على أن الضرر نشأ عن خطأ الدائن وحده ، وأثبت بذلك وجود السبب الأجنبي ، وكما أن حق الدائن في التعويض يسقط عند انفراده بإحداث الضرر بخطئه ، كذلك لا يكون من حقه أن يقتضي تعويضا كاملا إذا اشترك بخطئه في إحداث

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني - ج٢ - ص ٥٤٩ ، ٥٥٩ .

هذا الضرر لو زاد فيه أو سوا مركز المدين ، ويتوقف مقدار ما ينتقص من التعويض بوجه خاص علي مبلغ رجحان نصيب الدائن أو المدين في إحداث الضرر وليس يمتنع إزاء ذلك أن يرجح نصيب الدائن في إحداث الضرر رجحانا يثير أمر البحث في قيام الالتزام بالتعويض بأسره ، وهذا هو المعني الذي قصت المادة في استظهاره بنصها علي أن للقاضي لا يحكم بتعويض ما .

ويراعي أن رضاء المضرور الضرر الحادث لا يؤخذ لزاما عليه بوصفه خطأ يبرر انتقاص التعويض ، فلا ينبغي أن يعتد بذلك الرضاء إلا حيث يجوز الاتفاق علي الإغفاء من المسؤولية وفي حدود هذا الجواز قصص . وتعين فكرة الخطأ المشترك علي ضبط حدود فكرة تقاربها هي فكرة (النتيجة الطبيعية) أو (المالوفة) لتخلف المدين ، فقد يترتب علي هذا التخلف نتلج يتفاوت مدي بعدها عنه ، وبذلك يسفر الموقف عن حلقات متسلسلة من الضرر لا يدري لدي أيها ينبغي الوقوف ، ومناطق الحكم في هذه الحالة هو فكرة للنتيجة الطبيعية أو المالوفة . فيعتبر من قبيل النتائج الطبيعية أو المالوفة التي يجب التعويض عنها كل ضرر لم يكن في وسع الدائن عقلا أن يحول دون وقوعه ، ذلك أن امتناعه عن اتخاذ الحيلة المعقولة لحصر هذا الضرر في أضيق حدوده يكون بمنزلة الخطأ ، وبعبارة أخرى يترتب علي هذا الامتناع قيام خطأ مشترك يستتبع الانتقاص من التعويض بل وسقوط الحق فيه أحيانا .

أحكام نقض

- وجود الشرط الجزائي يفترض معه أن تقدير التعويض فيه متناسب مع الضرر الذي لحقه الدائن ، وعلى القاضي أن يعمل هذا الشرط إلا إذا أثبت المدين أن الدائن لم يلحقه أي ضرر فعندئذ لا يكون التعويض الاتفاقي مستحقا أصلا أو إذا أثبت المدين أن التقدير كان مبالغا فيه إلى درجة كبيرة وفي هذه الحالة - يجوز للقاضي أن يخفض التعويض المتفق عليه.

(نقض جلسة ١٩٦٨/١٢/٥ - السنة ١٩ - مدني ص ١٤٩٠)

٦- الاتفاق على تعديل أحكام المسؤولية

تنص المادة (٢١٧) من القانون المدني على أن :

" يجوز الاتفاق على أن يتحمل المدين تبعة الحادث المفاجئ والقوة القاهرة . وكذلك يجوز الاتفاق على إعفاء المدين من أية مسؤولية تترتب على عدم تنفيذ التزامه التعاقدي إلا ما ينشأ عن غشه أو عن خطئه الجسيم ومع ذلك يجوز للمدين أن يشترط عدم مسؤوليته عن الغش أو عن خطئه الجسيم الذي يقع من أشخاص يستخدمهم في تنفيذ التزامه .

ويقع باطلا كل شرط يقضي بالإعفاء من المسؤولية المترتبة على العمل غير المشروع . "

* الأعمال التحضيرية^(١)

ليست أحكام المادة إلا تقنيناً للقواعد التي جرى القضاء المصري على اتباعها في هذا الشأن ، فقد يجعل عبء المسؤولية اشد وقررا بالاتفاق على تحمل تبعة

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني ج ٢ ص ٤٥٣ .

الحادث الفجائي ، وبهذا يكون المدين مؤمن للدائن من وجه . وقد تخفف المسؤولية ، على نقيض ذلك ، باشتراط الإغفاء من تبعة الخطأ التعاقدية ، إلا أن تكون قائمة على غش أو خطأ جسيم . فليس للأفراد حرية مطلقة في الاتفاق على تعديل أحكام المسؤولية ، فكما أن الاتفاق على الإغفاء من الخطأ الجسيم والغش لا يجوز في المسؤولية التعاقدية ، كذلك يمتنع اشتراط الإغفاء من المسؤولية التقصيرية ، أيما كانت درجة الخطأ ، ويعتبر مثل هذا الاشتراط باطلا لمخالفته للنظام العام .

على أن ذلك لا ينفي جواز التأمين على الخطأ ، ولو كان جسيما ، بل وفي نطاق المسؤولية التقصيرية ذاتها ، متى كان لا يرتفع إلى مرتبة الغش . كما أن للأفراد أن يتفقوا على الإغفاء من المسؤولية الناشئة عن خطأ من يسألون عن أعمالهم ، بل وعن الغش الواقع من هؤلاء ، سواء أكانت المسؤولية تعاقدية أم تقصيرية .

*** هل يجوز الاتفاق على تعديل أحكام المسؤولية التقصيرية ؟**

لا يجوز الإغفاء أو التخفيف من أحكام المسؤولية التقصيرية ولكن يجوز الاتفاق على التشديد من أحكامها .

*** شرح المادة (٢١٧)**

- الاتفاق على تعديل أحكام المسؤولية^(١)

بالنسبة للمسؤولية العقدية

مؤدى نص المادة (٢١٧)

أن للمدين أن يعدل في مدى مسؤوليته التعاقدية باتفاق خاص فله أن يشدد من

(١) المستشار عز الدين الناصوري والكتور عبد الحميد الشواربي المسؤولية المدنية من ٩٦٦ وما بعدها .

أحكامها ويرتضي تحمل تبعة الحوادث الفجائية وهو اتفاق جائز ولكنه يعتبر اتفاقاً استثنائياً مما يتعين معه أن يرد في صيغة صريحة قاطعة كذلك فإنه يتعين على القاضي أن يفسر هذا الاتفاق تفسيراً ضيقاً .

وإذا كان النص قد خص بالذكر الاتفاق على تحمل المدين تبعة القوة القاهرة أو الحادث الفجائي فلأن هذه الدرجة هي أقصى درجات التشديد ، بما يفيد جواز الاتفاق على تحمله درجات أقل شدة لا تسمح بها القواعد العامة في التزامه ويعتبر ذلك ضرباً من التأمين .

ويتعين أن يكون الاتفاق على تحديد مسؤولية المدين مع الدائن فلا يسري في حقه الاتفاق الذي يبرمه المدين مع الغير على تحمل هذا الأخير المسؤولية وقد نهى المشرع عن الاتفاق على إعفاء المدين من المسؤولية الناشئة عن غشه وخطئه الجسيم .

ويعتبر الغش مرادفاً للخطأ العمدي الذي يتمثل في الامتناع عن تنفيذ الالتزام الناشئ عن العقد وهو ينطوي دائماً على سوء النية غير أنه لا يشترط فيه توافر قصد الأضرار بالدائن أما الخطأ الجسيم فهو خطأ غير عمدي وهو صورة من صور الإهمال وعدم الاحتياط ولكنه ينطوي على استهتار كبير بالحقوق وعدم اكتراث بالغ بالالتزامات دون نظر إلى الضرر المحتمل من جراء هذا الاستهتار .

ويجوز تخفيف مسؤولية المدين بإعفائه من اثر ما يقع منه من غير الغش والخطأ الجسيم ، كتخفيض التعويض المستحق بتحديد بنسبة معينة من الضرر أو على قدر معين منه ولكن لا يجوز الاتفاق على تخفيف المسؤولية في الأحوال التي

يمنع فيها المشرع الاتفاق على الإعفاء منها ، إذ أن الاتفاق على التخفيف هو في حقيقته اتفاق على الإعفاء الجزئي منها .

ويجوز الاتفاق على إعفاء المدين من خطأ من يستخدمهم ولو كان هذا الخطأ جسيما فيجوز في عقد النقل أن يتفق الناقل مع صاحب البضاعة على عدم مسؤوليته عن الخطأ للجسيم الذي يقع من عمال السيارة التي تنقل البضائع كذلك يجوز له أن يشترط إعفائه من الغش الذي يقع ممن يستخدمهم .

وعلى المدين الذي يتمسك بشرط الإعفاء أن يثبت وجود هذا الشرط . وفي حالة ما إذا كان شرط الإعفاء من المسؤولية العقدية باطلا فإن شرط الإعفاء وحده هو الذي يبطل ويبقى العقد قائما دون شرط الإعفاء .

يتعين التفرقة بين الاتفاق على تعديل أحكام المسؤولية والاتفاق على ضمان المسؤولية :

يجب التمييز بين الاتفاق على تعديل أحكام المسؤولية والاتفاق على ضمان المسؤولية ، فإذا اتفق صاحب البناء مع مقول على هدم بناء على أن يكون الأخير ضامنا لما عسى أن يتحقق من مسؤولية صاحب البناء بسبب الهدم فإن هذا ضمان للمسؤولية وليس تعديلا لأحكامها فالاتفاق على تعديل أحكام المسؤولية يقوم مبثورة بين المسئول والمضروب وقد يرفع المسؤولية أصلا عن المسئول قبل المضروب كما هو الشأن في الناقل الذي يتفق مع صاحب البضاعة على عدم مساعلته عما يصيبها من تلف بسبب النقل أما الاتفاق على ضمان المسؤولية فيقوم بين المسئول الأصلي ومسئول آخر يضمه لا ليرفع المسؤولية عن المسئول الأصلي بل ليؤكد لها بضم مسئول إليه يتحمل في النهاية المسؤولية

إذا تحققت دون أن ينتقص ذلك من حق المضرور في الرجوع على المسئول الأصلي كما هو الشأن بالنسبة لصاحب البناء الذي اتفق مع المقاول الذي تعهد بهدم البناء بأن يكون ضامناً للمسئولية فإن هذا الاتفاق لا يعني مالك البناء من مسئوليته قبل المضرور ولكن المقاول هو الذي يتحملها عن المالك حسب الاتفاق المبرم بينهما .

* مراجع البحث :

٣) جمال زكي بند ٢٠٢ .

٤) السهوري الجزء الأول المجلد الأول بند ٤٤٠ والمجلد الثاني بند ٦٥٢

٥) كمال عبد العزيز ص ٧٩١ .

أحكام النقض :

١- عقد القطر وإن كان يعتبر من عقود النقل البحري إلا أنه ليس ثمة ما يمنع قانون من اتفاق طرفيه على أن تكون القاطرة وربانها ورجال طاقمها تحت رقابة وتوجيه الشركة المطعون ضدها - مالكة المنشأة المقطورة - وتابعين لها ومن ثم تسأل عن خطئهم ، ولا يعد ذلك منهم اتفاقاً على نفي أو درء للمسئولية التقصيرية ، وهو الأمر الذي حظرته المادة ٢١٧ / ٣ مدني - إذ أن مسئولية المطعون ضدها على أساس مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة - وعلى ما سلف البيان - هي مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور بضم مسئول آخر يكفل بالتضامن المسئول الأصلي دون أن ينقص من حق المضرور في الرجوع إن شاء على المسئول الأصلي مباشرة أو على المتبوع ، فإذا استأدى تعويضه من المتبوع كان للأخير الرجوع على تابعه

محدث الضرر بما يفي به من التعويض للمضرور ، كما أن عدم الاتفاق في عقد القطر على تنظيم كيفية ملازمة ملاك الحوض العائم أو وكلائهم (المطعون ضدها) للرحلة البحرية أثناء القطر لا ينفي تبعية ريان ورجال طاقم القاطرة للمطعون ضدها ، تلك التبعية الثابتة بشروط عقد القطر والتي تعطيها السلطة الفعلية في الرقابة والإشراف والتوجيه علي ريان وبحارة القاطرة ، ذلك أن علاقة التبعية تقوم علي السلطة الفعلية التي تثبت للمتبوع في رقابة التابع وتوجيهه سواء عن طريق العلاقة العقدية أو غيرها وسواء استعمل المتبوع هذه السلطة أو لم يستعملها طالما أنه في استطاعته استعمالها.

(نقض ١٩٧٨/٥/٨ في الطعن رقم ٦٥٧ سنة ٤٢ قضائية)

٢- إذ خالص الحكم المطعون فيه إلى عدم مساعلة الناقل عن التلف تأسيسا علي شرط الإعفاء الوارد بعقد النقل طبقا لنص للمادة ٢/٢١٧ من القانون المدني فلا يكون قد أخطأ في تطبيق للقانون إما كان للخطأ الذي نسبته الحكم إلى عمال الناقل وسواء وصفه بأنه خطأ يسير أو خطأ جسيم.

(نقض ١٩٦٩/٦/٣ - سنة ٢٠ ص ٨٥١)

٣- متي كانت الطاعنة - شركة للتأمين - قد أسست دعواها قبل الناقل بطلب قيمة التعويض عن الضرر الذي لحق بها بسبب تلف البضاعة أثناء النقل ، علي العقد الذي تم بموجبه نقل هذه البضاعة فإنه لا محل لما تثيره الطاعنة من أن ما تضمنه ذلك العقد من الاتفاق علي الإعفاء من المسؤولية هو شرط باطل في نطاق المسؤولية التقصيرية ولا علي الحكم المطعون فيه وقد تبين أن المسؤولية

أساسها العقد ، إن هو لم يعرض لما تدعيه الطاعنة من أن لها حقا في الاختيار بين المسئوليتين ولم يجر تطبيق أحكام المسئولية التقصيرية بصدد هذا الشرط.

(نقض ١٩٦٩/٦/٣ سنة ٢٠ ص ٨٥١)

٤- متى كانت جهة الإدارة قد أفصحت عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بإعفاء مورث المطعون عليهم من الرابع إلى الثامنة - متعهد التوريد - من آثار مسئوليته عن التخلف عن تنفيذ التزامه وهو أمر يدخل في حدود سلطاتها التقديرية ، ومن ثم فلا ينطوي علي تصرف مجاني في أموال الدولة ويتعين معه اتخاذ الإجراءات التي يتطلبها الدستور وما نصت عليه اللائحة المالية للميزانية والحسابات التي أشار إليها الطاعنان في سبب النعي (نقض ١٩٧٥/٦/٣ سنة ٢٦ ص ١١٤١)

٥- الاتفاق علي عدم مسئولية المؤجر عما يصيب المحصول من هلاك بسبب القوة القاهرة اتفاق جائز قانونا ولا مخالفة فيه للنظام العام ، كما أن عقد الإيجار الذي يتضمن هذا الاتفاق لا يعتبر من عقود الإذعان.

(نقض ١٩٥٨/١١/١٣ سنة ٩ ص ٦٨٩)

٦- طبقا للمادة ٣/٤ من معاهدة بروكسيل - الخاصة بسندات الشحن التي وافقت عليها مصر بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٠ - لا يسأل الناقل أو السفينة عن الهلاك أو التلف الناتج عن عجز في الحجم أو الوزن أو أي هلاك أو تلف آخر ناتج عن عيب خفي أو من طبيعة البضاعة لو عيب خاص بها. وإذا كان عجز الطريق ينطبق عادة علي البضائع التي تجف مع الزمن كالحبوب وغيرها وتحدد نسبة العجز وفقا للعادات التجارية فيعني الناقل من المسئولية إذا لم

يجاوز العجز النسبة التي جري بها العرف فإذا جاوز هذه النسبة خففت المسؤولية بمقدار النسبة المسموح بها ، ويعوض صاحب البضاعة عن الباقي ولا يتحمل الناقل المسؤولية عن تعويض العجز جميعه إلا إذا أثبت الشاحن أو المرسل إليه أن هذا العجز ناتج عن خطأ الناقل أو لحد تابعيه.

(نقض ١٩٧١/١٢/٢٣ سنة ٢٢ ص ١١١١)

٧- يسري شرط تحديد المسؤولية المنصوص عليه في عقد النقل - وهو شرط جائز قانونا في غير أحوال الغش أو الخطأ الجسيم - سواء كانت البضاعة المنقولة مؤمنا عليها أو غير مؤمن عليها لدي إحدى شركات التأمين ، ومن ثم فإن هذا التأمين لا شأن لهيئة السكة الحديد - للناقل - به ولا يمكن أن يؤثر علي مدي مسئوليتها الذي يحدده عقد النقل المبرم بينها وبين مرسل البضاعة. ولا تكون مسؤولية كاملة غير محددة بالحدود المشار إليها في تعريفه البضائع إلا إذا قام المرسل بالتأمين علي بضاعته لديها مقابل قيامه بأداء مبلغ التأمين المنصوص عليه في الفقرة (ب) من البند ٢٥ من تعريفه البضائع.

(نقض ١٩٦٩/٢/٢٠ سنة ٢٠ ص ٣٦٣)

٧- استحقاق التعويض بعد إعدام المدين

تنص المادة (٢١٨) مني علي أن :

" لا يستحق التعويض إلا بعد إعدام المدين ما لم ينص علي غير ذلك."

تعليق:

* الإعدام^(١)

- تعريفه :

الإعدام هو وضع المدين المقصر في تنفيذ التزامه ، وبعبارة أخرى هو وضعه قانونا في حالة المتأخر في تنفيذ التزامه إن لم يوف فوراً. فإذا حل أجل الالتزام وسكت الدائن ولم يعذر المدين ، فقد يحمل ذلك منه محمل التسامح وأنه لم يصبه من تأخر المدين في تنفيذ التزامه أي ضرر وأنه قد رضي ضمنا بمد الأجل ما دام يستطيع الانتظار دون أن يلحقه ضرر من ذلك. أما إذا كان للدائن مصلحة في أن يتم التنفيذ علي الفور ، فعليه أن يعلن رغبته بالطرق التي رسمها القانون ، أي بإعدام المدين. ويتعين علي المدين أن يقوم بالتنفيذ فوراً وإلا ترتب علي تأخره نتائج قانونية.

- النتائج القانونية التي تترتب علي الإعدام :

يترتب علي إعدام المدين نتيجتان رئيسيتان :

الأولي : النتيجة الأساسية التي تترتب علي الإعدام هي أن يصبح المدين من ذلك الوقت مسؤولاً عما يلحق الدائن من ضرر من جراء تأخره في تنفيذ الالتزام بخطئه. أما في الفترة السابقة علي الإعدام فلا يعرض المدين الدائن عن التأخر

(١) دكتور فتحي عبد الرحيم عبد الله - فوجيز في النظرية العامة للالتزامات ص ٥٢ وما بعدها.

في التنفيذ ذلك أن التعويض لا يستحق إلا بعد إعذار المدين (م ٢١٨ مدني).
ويلاحظ أنه إذا كان موضوع الالتزام مبلغا من النقود ، فإن فوائد التأخير
(التعويض عن التأخير) لا تكون مستحقة بمجرد إعذار المدين. فهي لا تسري
إلا من وقت المطالبة القضائية.

الثانية يترتب علي الإعذار أيضا أن ينتقل تحمل تبعة الهلاك من طرف إلى آخر
(م ٢٠٧ مدني) ، والمقصود هنا تبعة هلاك الشيء بقوة قاهرة.
وتفصيل ذلك أن تبعة الهلاك في الالتزام بالتسليم تكون علي المدين إذا كان
التراما تبعا ، وتكون علي المالك إذا كان التراما مستقلا ، ويترتب علي الإعذار
في كلتا الحالتين انتقال تبعة الهلاك من طرف إلى آخر.

ويستفاد ذلك من نص المادة (٣٠٧) مدني التي تقضي بأنه " - إذا التزم المدين
أن ينقل حقا عينيا أو أن يقوم بعمل ، وتضمن التزامه أن يسلم شيئا ولم يتم
بتسليمه بعد أن أعذر ، فإن هلاك الشيء يكون عليه ولو كان الهلاك قبل الإعذار
علي الدائن ". والأساس في نقل تبعة الهلاك بعد الإعذار إلى المدين افتراض
مؤداه أنه لو كان المدين قد قام بالتنفيذ بمجرد أعذاره ، فسلم الشيء إلى الدائن
لما هلك الشيء بهذا الحادث المفاجئ. لذلك نجد المادة ٢/٢٠٧ مدني تقضي بأن
المدين المعذر إذا أثبت أن الشيء كان يهلك في يد الدائن لو سلم إليه ، اندفعت
عنه تبعة الهلاك بالرغم من أعذاره ، وانتقضي التزامه.

وأخيرا نصت المادة (٤٣٧) علي أنه :

" إذا هلك المبيع قبل التسليم لسبب لا يد للبلع فيه فتفسخ البيع واسترد المشتري
التمن إلا إذا كان الهلاك بعد إعذار المشتري لتسليم المبيع " فالهلاك قبل

التسليم على البائع وتنتقل تبعته إلى المشتري إذا أعزّه البائع لتسليم المبيع ولم يفعل.

أحكام النقض

- لا يستحق التعويض إلا بعد إعدار المدين ما لم ينص علي غير ذلك (م ٢١٨)
- فإذا كان الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه أن الطاعة (المشتريّة) لم تعذر المطعون عليهم (البائع والضامنين له) بالوفاء عند حلول الأجل المحدد لتوريد القطن ، وكان العقد المبرم بين الطرفين قد خلا من النص على الإعفاء من الإعدار وهو إجراء واجب لاستحقاق التعويض المتفق عليه فإن الطاعة لا تكون علي حق في المطالبة بهذا التعويض.

(نقض جلسة ١٩٦٢/٥/٣ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٣ مدني ص ٥٨٥)

- من المقرر أن الإعدار شرع لمصلحة المدين وله أن يتنازل عنه فإذا لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن الدائن لم يعزّره قبل رفع الدعوى يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض ، وإذا خلت الأوراق مما يدل على سبق تمسك الطاعنين بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف فإنه من ثم يعد سببا جديدا وبالتالي غير مقبول.

(نقض ١٩٨٣/٣/٢٢ طعن ١٣٦٢ س ٤٩ ق)

- لا يعتبر عقد البيع مفسوخا لعدم قيام المشتري بدفع الثمن في الميعاد إلا إذا اتفق العاقدان صراحة على اعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة لإذار أو حكم - أما إذا كان اتفاقهما مجرد ترديد للشرط الفاسخ الضمني فلا

يترتب علي تخلف المشتري إنفساخ العقد حتما - بل يجب أن يتوافر شرطان كي تقبل المحكمة للدفع به وهما ، أولا : أن ينبه البائع علي المشتري بالوفاء بتكليف رسمي علي يد محضر وثائيا : أن يظل المشتري متخلفا عن الوفاء حتى صدور الحكم.

(نقض ١٩٥٥/١١/٢٤ طعن ١٣٣ س ٢٢ ق)

- إن المادة (٣٣٤ مدني صريحة في وجوب حصول " للتنبيه الرسمي بالوفاء " قبل طلب الفسخ إلا إذا اشترط في عقد البيع عدم الحاجة إليه. فإذا كان العقد خلوا من ذلك فلا حاجة لإعفاء البائع من حكم القانون ولا يكفي لترتيب الأثر القانوني للإذار أن يكون المشتري قد قال في دعوى أخرى أن البائع أنذره ما دام ذلك القول قد صدر في وقت لم يكن النزاع علي العقد المتنازع فيه مطروحا ، بل يجب تقديم الإذار حتى يمكن للمحكمة أن تتبين إن كان يترتب عليه الفسخ أم لا ، وذلك بالرجوع إلى تاريخه وما تضمنه لأنه قد يكون حاصلا قبل الميعاد المعين بالوفاء أو قبل قيام البائع بتعهداته التي توقفت عليها تعهدات المشتري.

(نقض ١٩٤٤/٣/١٦ طعن ٨٠ س ١٣ ق)

- المبلغ الإضافي الذي يلتزم به صاحب العمل في حالة تأخيريه في أداء الاشتراكات ، والمنصوص عليه في المادة (١٧) من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ليس تعويضا مما تشترط المادة (٢١٨) من القانون المدني لاستحقاق إذار المدين ، بل هو جزاء مالي فرضه المشرع علي صاحب العمل لحمله علي أداء الاشتراكات المستحقة في مواعيدها وهذا الجزاء شبيه بالجزاء

الذي فرضه المشرع في المادة (٧) من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ علي حائزي أجهزة استقبال الإذاعة التليفزيونية الذين لا يؤدون الرسم المقرر في المواعيد المحددة لأدائه ، فقد ألزمهم ذلك القانون بدفع للرسم مضاعفا ، ووصفت المنكرة الإيضاحية هذا الجزاء بأنه عقوبة مالية وهو ما يقطع بأنه ليس تعويضا ، إذ أنه يختلف عن التعويض الذي هو مقابل الضرر الذي يلحق الدائن بسبب خطأ المدين والذي لا بد لاستحقاقه من ثبوت هذا الخطأ ووقوع الضرر للدائن نتيجة له . بينما المبلغ الإضافي يستحق بمجرد ثبوت التأخير في دفع الاشتراكات المستحقة ودون إثبات أي عنصر من تلك العناصر اللازمة لاستحقاق التعويض ، ومتي كان المبلغ الإضافي لا يعتبر تعويضا ، فإنه لا يسري عليه حكم المادة (٢١٨) من القانون المدني الذي يوجب الإعذار ويستحق بمجرد انقضاء المواعيد المحددة لأداء الاشتراكات المستحقة أسوة بالفوائد التي ألزم بها المشرع رب العمل في هذه الحالة .

(نقض - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ - مجموعة المكتب الفني - السن ٢٠ - مدني - ص ٩٥٢)

- إعذار المدين هو وضعه قانونا في حالة المتأخر في تنفيذ التزامه والأصل في هذا الإعذار أن يكون بورقة رسمية من أوراق المحضرين يبين الدائن فيها أنه يطلب من المدين تنفيذ الالتزام ومن ثم فلا يعد أعذارا إعلان المشتري بصحيفة دعوى فسخ البيع لإخلاله بتنفيذ التزام من التزاماته إلا إذا اشتملت صحيفتها علي تكليفه بالوفاء بهذا الالتزام .

(نقض ١٩٧٩/١/٢٥ - السنة ٣٠ ج١ ص ٣٨٥)

٨- كيفية إعدار المدين شكل الإعدار:

تنص المادة (٢١٩) من القانون المدني علي أن :

- يكون إعدار المدين بإذاره أو بما يقوم مقام الإذار ، ويجوز أن يتم الإعدار عن طريق البريد علي الوجه المبين في قانون المرافعات ، كما يجوز أن يكون مترتباً علي اتفاق يقضي بأن يكون المدين معزراً بمجرد حلول الأجل دون حاجة إلى أي إجراء آخر.

* الشرح : (١)

والأصل أن يكون الإعدار بورقة رسمية من أوراق المحضرين ينبه الدائن فيها علي المدين بالوفاء ولكن يجوز إجراؤه بأية ورقة رسمية أخرى ما دامت واضحة الدلالة علي رغبة الدائن في أن يقوم المدين بتنفيذ التزامه كالتنبيه الرسمي الذي يسبق التنفيذ ومحضر الحجز فلا يكفي الخطاب العادي أو المسجل إلا إذا اتفق الطرفان علي ذلك غير أن صحيفة افتتاح الدعوى تقوم مقام الإعدار بشرط أن تتضمن تكليف المدين بالوفاء أما إذا خلت من التنبيه عليه بذلك فلا تقوم مقام الإعدار وعلي ذلك.

فإذا أراد الدائن تضمين صحيفة دعواه أعداراً فإنه يبدأ فيها بالتنبيه علي مدينه بالوفاء ويستحسن أن يحدد له أجلاً معيناً ثم يردف بعد ذلك بأنه إذا لم يستجب لأعداره فإنه يكلفه بالحضور أمام المحكمة ليسمع الحكم في الدعوى بالطلبات التي اختتم بها الصحيفة. وفي حالة ما إذا قضى بترك الخصوم أو

(١) المستشار عز الدين الدناصري والدكتور عبد الحميد الثوراني المسؤولين المدنية ص ١٠٢٩ وما بعدها.

سقوطها أو انقضائها أو إذا أهدر أثر الصحيفة في المطالبة القضائية لنقص في البيانات التي أوجبها القانون فإنها تظل منتجة لأثارها كأعذار إلا إذا تبين للمحكمة من تصرفات الدائن أنه تتنازل عن أثر الصحيفة في الإعذار.

ونظرا لأن الإعذار الذي نص عليه القانون مسألة لا تتعلق بالنظام العام فإنه يجوز اتفاق العاقدین علي عدم لزومه ويجوز أن يكون هذا الاتفاق صريحا بالنص علي ذلك صراحة كما يجوز أن يكون ضمنيا يستخلصه القاضي من أحكام العقد كما إذا تضمن عقد التوريد نصا بأن يتم التوريد فورا وكما إذا نص في عقد المقاوله علي أنه يجب أن يتم التنفيذ في وقت محدد غير أنه يجب في الاتفاق الضمني ألا يكون محل شك في فالاتفاق علي تعويض اتفاقي أو النص علي حلول باقي الأقساط عند التأخير في أحدها لا يفيد الإعفاء من الإعذار.

وإذا اتفق العاقدان علي عدم لزوم الإعذار إلا أن التعامل جري بينهما عليه فيجب الإعذار في هذه الحالة رغم النص علي الإعفاء منه.

وإذا لم يوجه الدائن لمدينه أعذارا في الحالات التي يوجب فيها القانون أعذاره ولم يتفق الطرفان علي إعفاء الدائن منه ولم يتمسك المدين بالدفع بأن الدائن لم يعذره قبل رفع الدعوى فلا يجوز للمحكمة أن تتعرض لهذا الدفع من تلقاء نفسها.

*** لا يجوز الدفع بعدم الإعذار لأول مرة أمام محكمة النقض :**

الإعذار ليس متعلقا بالنظام العام ونظرا لأنه شرع لمصلحة المدين فله أن يتنازل عنه صراحة أو ضمنا فإذا لم يتمسك به المدين أمام محكمة الموضوع فلا يجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض.

أحكام النقض:

الأصل في الإعذار أن يكون بإذار المدين على يد محضر بالوفاء بالتزامه ويقوم مقام الإذار كل ورقة رسمية يدعو فيها الدائن المدين إلى الوفاء بالتزامه ويسجل عليه التأخير في تنفيذه ولا يلزم فوق ذلك تهديده بالفسخ والتعويض كلاهما جزاء يرتبه للقانون على تخلف المدين عن الوفاء بالتزامه في العقود الملزمة للجائين وليس بلزوم أن ينبه المدين عليهم قبل رفع الدعوى ويطلب أيهما (البروتستو يعتبر إنذاراً).

(نقض - جلسة ١٩٦٥/١١/١٢ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٦ - ص ١٠٢٨)

٨- حالات لا ضرورة فيها للأعذار

تنص المادة (٢٢٠) مني على أن :

" لا ضرورة لأعذار المدين في الحالات التالية :

- أ- إذا أصبح تنفيذ الالتزام غير ممكن أو غير مجد بفعل المدين.
- ب- إذا كان محل الالتزام تعويضاً ترتب على عمل غير مشروع.
- ج- إذا كان محل الالتزام رد شيء يعلم المدين أنه مسروق أو شيء تسلمه دون حق وهو عالم بذلك.
- د- إذا صرح المدين كتابة أنه يريد القيام بالتزامه.

* الأعمال التحضيرية^(١)

لا يستحق التعويض لعدم التنفيذ أو للتأخير فيه إلا بعد الإعذار وهو دعوة توجه إلى المدين ، يقصد منها إنذاره بوجوب الوفاء و يترتب على ذلك ما يأتي :-

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني - جزء ٢ - ص ٥٦٠ و ص ٥٦١ .

(أولا) لا ضرورة للأعذار إذا كان الدائن يطالب بالوفاء عينا ، لا الوفاء بمقابل (التعويض).

(ثانيا) لا فائدة في الإعذار إذا أصبح من المحقق أن المدين لا يمكنه تنفيذ الالتزام عينا ، أو أنه لا يرغب في ذلك. وعلي هذا النحو لا يكون ثمة محل للأعذار في الأحوال الآتية :-

(أ) إذا أصبح تنفيذ الالتزام مستحيلا بفعل المدين ، ويراعي أن استحالة التنفيذ ، من جراء سبب أجنبي ، تستتبع انقضاء الالتزام وسقوط المسؤولية ، فتنتفي بذلك علة الإعذار. أما إذا كان محل الالتزام امتناع عن عمل فمجرد الإخلال بالتعهد يجعل الإعذار عديم الجدوى.

(ب) إذا كان ما ينبغي الوفاء به تعويضا عن عمل غير مشروع ، ذلك أن هذا التعويض يترتب علي الإخلال بالالتزام بعدم الإضرار بالغير ، دون سبب مشروع ، وهو التزم بامتناع عن عمل مقرر بنص القانون.

(ج) إذا صرح المدين كتابة أنه اعترم عدم الوفاء بما التزم به.

وأخيرا نص المشروع أيضا علي التجاوز عن ضرورة الإعذار ، إذا كان محل الالتزام رد شيء يعلم المدين أنه مسروق ، أو شيء تسلمه بغير حق ، عن بينة منه ، وقد قصد من ذلك إلى حرمان سيئ النية من ضمان الإعذار.

يبقى بعد ذلك بيان كيفية إعذار المدين ، حيث يكون هذا الإجراء ضروريا ، وقد استحدث المشروع في هذا الشأن ضربا من ضروب التيسير ، فلم يكتف بالإتذار الرسمي أو ما يقوم مقامه - كورقة التكليف بالحضور أو تنبيه نزع الملكية أو الحجز - بل أجاز الإعذار بالكتابة ، ليا كانت صورتها ، ولو كانت من قبيل

الخطابات أو البرقيات ، بيد أن مجرد التصريح الشفوي لا يكفي في الإعذار مهما يكن شكله ، إلا إذا اتفق علي خلاف ذلك.

وكذلك لا يعتبر المدين معذرا بمجرد حلول أجل الوفاء ، ولو كان هذا الأجل محتسبا علي أساس تقويم زمني.

* شرح المادة (٢٢٠) مدني :

- حالات لا ضرورة فيها للإعذار : (١)

أن القاعدة التي تقضي بأن المدين لا يعتبر في موضع المتأخر قانونا في تنفيذ التزامه إلا بعد أذاره. ليست قاعدة مطلقة. إذ توجد حالات لا ضرورة فيها للإعذار. فقد يعتبر مجرد حلول الأجل إشعارا كافيا للمدين بوجوب تنفيذ التزامه وإلا كان مسئولاً بالتعويض وهذه الحالات ترجع إما إلي الاتفاق ، وإما إلي حكم القانون. وإما إلي طبيعة الأشياء. وقد نص عليها جميعا في المادتين (٢١٩) ، (٢٢٠) من التقنين المدني

ويقول الدكتور فتحي عبد الرحيم:

١- فقد رأينا أنه يجوز الاتفاق بين الدائن والمدين علي اعتبار المدين معذرا بمجرد حلول أجل الالتزام دون حاجة إلي أي إجراء ، ويكون هذا الاتفاق صريحا أو ضمنيا. ومثل الاتفاق الضمني أن يوجب رب العمل علي المقاول إتمام البناء في تاريخ معين ، وإن يشترط الدائن في عقد التوريد وجوب التسليم فورا . ويجب أن يكون الاتفاق الضمني واضح وغير محل شك.

(١) دكتور فتحي عبد الرحيم عبد الله - المرجع السابق ص ٥٥ وما بعدها.

٢- ينص القانون على عدم الحاجة إلى الإعذار لاستحقاق التعويض في حالات معينة (م ٢٢٠مذني) بعضها كان في حاجة إلى هذا النص وبعضها يرجع إلى طبيعة الأشياء .

أ- أما ما كان في حاجة إلى نص مثالها الحالة التي يكون فيها محل الالتزام رد شيء يعلم المدين أنه مسروق ، أو رد شيء تسلمه دون حق وهو عالم بذلك ، ففي هذه الحالة يكون المدين سئ النية ، ويكون واجبا عليه أن يرد الشيء إلى الدائن ، ولا ضرورة بمقتضى النص للإعذار ، ويجب على المدين المبادرة فوراً برد الشيء للدائن . دون إعذار وإلا كان مسئولاً عن التأخير في الرد. ومن ذلك أيضاً ما نصت عليه المادة ٧٠٦ / ٢ من أن الوكيل يلزم بفوائد المبالغ التي استخدمها لصالحه من وقت استخدامها رغم أن القاعدة العامة تقضي باستحقاق الفوائد لا من يوم الإعذار فحسب بل يوم المطالبة القضائية وفي هذه الحالة استحققت الفوائد دون مطالبة قضائية بل دون إعذار من يوم استخدام الوكيل المبالغ لصالحه وكذلك ما نصت عليه المادة ٧١٠ مذني من أن الموكل يلتزم بأن يرد للوكيل ما أنفقه في تنفيذ الوكالة التنفيذ المعتاد مع الفوائد من وقت الاتفاق وهنا أيضاً تستحق الفوائد لا من وقت المطالبة القضائية ولا من وقت الإعذار بل من وقت الاتفاق .

ب - أما يرجع إلى طبيعة الأشياء وورد مع ذلك فيه نص في ثلاث حالات :

الحالة الأولى : من الطبيعي ألا يكون ثمة داعي للإعذار إذا أصبح تنفيذ الالتزام غير ممكن أو غير مجد بفعل المدين لأن الإعذار هو دعوة المدين إلى تنفيذ التزامه وقت أصبح هذا تنفيذ غير ممكن أو غير مجد بفعله ، فاستحق عليه

التعويض دون حاجة إلى إعدار. أما إذا كانت استحالة التنفيذ ترجع إلى سبب اجنبي لا يد للمدين فيه ينقضي الالتزام بقوة القانون. ومن أمثلة الاستحالة بفعل المدين أن يترك محام ميعاد الاستئناف ينقضي دون رفعه. وأن يبيع البائع العقار مرة أخرى إلى مشتري ثان يسارع بالتسجيل فيصبح تنفيذ التزامه بنقل الملكية إلى المشتري الأول غير ممكن التنفيذ بفعله ، أو أن يبيع البائع المنقول إلى مشتري ثان يحوزه بحسن نية فيتملكه طبقا لقاعدة الحيازة في المنقول سند الملكية - ومن ذلك أيضا أن يكون الالتزام محله امتناعا عن عمل ووقعت المخالفة من المدين بأن أتى بالعمل الممنوع ، فلا فائدة من الإعدار في هذا الغرض إذا أصبح التنفيذ العيني غير ممكن بفعل المدين.

الحالة الثانية : إذا كان محل الالتزام تعويضا ترتب علي عمل غير مشروع إذ لا معنى للأعدار في هذه الحالة ، لأن العمل غير المشروع هو إخلال بالالتزام الشخص أن يتخذ الحيطة الواجبة لعدم الإضرار بالغير ، ومتى أخل الشخص بهذا الالتزام فأضر بالغير. لم يعد التنفيذ العيني للالتزام ممكنا ، فلا جدوى إذن من الإعدار. والواقع أن كل التزام ببذل عناية. ومن ذلك الالتزام باتخاذ الحيطة الواجبة لعدم الإضرار بالغير - يكون الإخلال به غير ممكن تداركه ، ومن ثم لا يلزم الإعدار لاستحقاق التعويض. ويدخل ذلك في الحالة الأولى التي عرضناها.

الحالة الثالثة : إذا صرح المدين كتابة أنه لا يريد القيام بالتزامه : فلا جدوى من الإعدار بعد أن يصرح المدين كتابة أنه لا ينوي التنفيذ ، ولا يمكن أن يحمل سكوت الدائن بعد هذا التصريح محمل التسامح ولذلك لا يجب عليه إعدار المدين. وقد اشترط القانون أن يكون هذا التصريح كتابة ، ويرى الدكتور

السنهوري أن الكتابة هنا للإثبات ، فلو أقر المدين أنه صرح بعدم إرادته القيام بالتزامه ، أو نكل عن اليمين التي وجبت إليه في ذلك ، لكان ذلك كافيا في إثبات التصريح المطلوب للإعفاء من الإعذار.^(١)

أحكام النقض

لا ضرورة لأعذار المدين إذا أصبح تنفيذ الالتزام غير ممكن وغير مجد بفعل المدين ، وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه اعتبر الأخطاء الفنية التي وقع فيها المداول مما لا يمكن تداركه ، فإن مفاد ذلك أن الالتزام المترتب على عقد المداولة قد أصبح غير ممكن تنفيذه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بفسخ العقد وبالتعويض دون سبق إعذار المدين بالتنفيذ العيني لا يكون قد خالف القانون.

(نقض - جلسة ١٩٦٦/٤/٥ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٧ - مدني - ص ٥٩٨)

- إذا لم يقر أحد العاقدين بالتزامه كان للآخر ألا يوفي بالتزامه من غير حاجة إلى تنبيه رسمي أو إلى حكم بفسخ العقد إذا كان التزام كل منهما في العقد مقابل التزام الآخر. فإذا كان العقد المحرر بين مدين ودائنه (بنك التسليف) ينص على أن المدين تعهد بأن يسدد إلى البنك مطلوبة على أقساط وبأن يقدم له عقارا بصفة رهن تأميناً للسداد ، وعلى أن البنك تعهد من جانبه برفع الحجزين السابق توقيعهما منه على منقولات المدين وعقاراته متى تبين بعد حصول الرهن وقيده واستخراج الشهادات العقارية عدم وجود أي حق عيني مقدم عليه ، ثم فسرت المحكمة ذلك بأن قبول البنك تقسيط الدين متوقف على قيام المدين بتقديم التأمين

(١) الدكتور عبد الرزاق السنهوري - الوسيط جزء ٢ - مجلد ٢ طبعة ١٩٨٢ ص ١٠٩٦ - ١٠٩٧ .

العقاري بحيث إذا لم يقدم هذا التأمين بشروطه المنصوص عليها في العقد كان البنك في حل من قبول التسيط وتعرفت نية المدين في عدم تقديم التأمين من خطاب صادر منه وبناء على ذلك قضت بعدم ارتباط البنك في التسيط وبأحقية في الاستمرار في التنفيذ بدينه على المنقولات والعقارات دون أن يكون ملزماً بتكليف المدين رسمياً بالوفاء فإن هذا الحكم لا يكون قد خالف القانون في شيء.

(نقض ١٩٣٩/١٢/٢١ طعن ٤٣ س ٩ ق)

- متى كان الحكم قد انتهى إلى إخلال الطاعن - رب العمل في عقد المقاولة - بالتزامه من جراء تأخره في الحصول على رخصة البناء في الوقت المناسب ، فإن أعذاره لا يكون واجبا على الدائن بعد فوات هذا الوقت ، إذ لا ضرورة للأعذار بنص المادة (٢٢٠) من القانون المدني إذا أصبح تنفيذ الالتزام غير مجد بفعل المدين. وإذا كان الحكم قد قضى بالتعويض المستحق للمطعون عليه دون أن يرد على ما تمسك به الطاعن في دفاعه من ضرورة أعذاره في هذه الحالة ، فإنه لا يكون مشويا بالقصور.

(نقض - جلسة ١٩٢٢/٦/١ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٣ - ص ١٠٦٢)

- ما نصت عليه المادة (٥٦٨) من القانون المدني من وجوب قيام المستأجر بأعذار الموجر للقيام بإجراء الترميمات الضرورية لا يسري على أحوال المسؤولية التصديرية.

(نقض ١٩٦٢/١٠/٢٦ طعن ١٩٢ س ٣٤ ق)

- وأنه متى كان الطاعن قد أعلن المطعون ضده باعتبار العقد منسوخاً من جهته وكان الحكم المطعون فيه قد رتب علي هذا الإعلان أن المطعون ضده لم يكن بحاجة إلى إغذار الطاعن قبل المطالبة بالتعويض باعتبار أن الطاعن قد صرح بهذا الإعلان أنه لا يريد القيام بالتزامه ، فإن الحكم يكون قد التزم صحيح القانون.

(نقض ١٩٦٧/٢/١٤ طعن ٢٢٢ س ٣٣ ق)

٩- قواعد تقدير التعويض

تنص المادة (٢٢١) مني علي أن :

" إذا لم يكن التعويض مقدراً في العقد أو بنص في القانون فالتقاضي هو الذي يقدره ، ويشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من كسب بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعية لعدم الوفاء بالالتزام أو التأخر في الوفاء به ويعتبر الضرر نتيجة طبيعية إذا لم يكن في استطاعه الدائن أن يتوقاه ببذل جهد معقول. ومع ذلك إذا كان الالتزام مصدرة العقد ، فلا يلتزم المدين الذي لم يرتكب غشاً أو خطأ جسيماً إلا بتعويض الضرر الذي كان يمكن توقعه عادة وقت التعاقد."

* الأعمال التحضيرية : (١)

إذا لم يكن التعويض مقدراً في العقد (الشرط الجزائي) أو مقدراً بنص القانون (الفوائد) تولي القاضي تقديره. ويناط هذا التقدير ، كما هو الشأن في المسؤولية التقصيرية ، بعنصرين قوامهما ما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني ج ٢ ص ٥٦٤ ، ٥٦٥ .

كسب. ويشترط لاستحقاق التعويض ، أن يكون الضرر نتيجة طبيعية لعدم الوفاء بالتزام أو التأخر فيه ، سواء أكان أساسه فوات هذا الكسب أم تحقق تلك الخسارة. ويراعي أن عبارة " النتيجة الطبيعية" أمعن في الدلالة على المقصود من عبارة النتيجة الحالة المباشرة " التي استعملها التقنين المصري ، مقتدياً في ذلك بكثير من التقنينات الأخرى ، وقد بلغ من أمر أعراض التقنين اللبناني عن اصطلاح " النتيجة المباشرة " أن نص في المادة (٢٦١) علي وجوب الاعتداد بالضرر غير المباشر ، كما يعتد " بالضرر المباشر علي سبيل التخصيص والأفراد متي كانت له. وقد تقدم عند تفصيل أحكام الخطأ المشترك أن الدائن يقاسم مدينه تبعة الخطأ ، ويحتمل المسؤولية عن شق الضرر إذا امتنع عن دفع هذا الشق ، متي كان في استطاعته أن يفعل ذلك ، ببذل قسط معقول من الحيطة ، ومؤدي هذا أن نصيب المدين من تبعة الضرر ينحصر فيما لا يكون للدائن قبل بتوقيه ، علي الوجه الذي تقدمت الإشارة إليه ، وهذا هو المقصود بالنتيجة الطبيعية لتخلف المدين عن الوفاء بالتزام.

ويكون للمسئولية التعاقدية ، في حالتها الغش والخطأ الجسيم ، حكم المسؤولية التقصيرية. أما في غير هاتين الحالتين فلا يسأل المدين عن النتيجة الطبيعية للتخلف عن الوفاء بمجردا ، بل يشترط أن تكون النتيجة مما يمكن توقعه عادة وقت التعاقد ، فإذا لم يتحقق في النتيجة هذا الشرط خرجت بذلك من نطاق المسؤولية التعاقدية وسقط وجوب التعويض عنها. ويراعي في هذا الصدد أن توقع المتعاقدين للضرر الواجب تعويضه ويجب ألا يقتصر علي مصدر هذا الضرر أو سببه ، بل ينبغي أن يتناول فوق ذلك مقداره أو مداه.

قواعد تقدير التعويض^(١)

من نص المادة (٢٢١) يتضح أن للتعويض عنصرين : ما أصاب الدائن من خسارة ، وما ضاع عليه من الكسب ، فالقاضي إذن في تقديره للتعويض - سواء عن عدم التنفيذ أو التأخر في التنفيذ - يجب عليه أن يدخل في اعتباره هذين العنصرين الذي من مجموعهما يتحدد مقدار التعويض. وعلي ذلك فالمدين الذي لا يقوم بتنفيذ التزامه بتسليم بضاعة تعهد بتسليمها للدائن ، يدفع تعويضا لإصلاح ما أصاب الدائن خسارة بسبب اضطرابه لشراء هذه البضاعة بثمن أعلى ، وجبر ما ضاع عليه من ربح بسبب فوات صفقة رابحة ثبت أنه كان يعتقد لو قام المدين بتسليمه البضاعة في الميعاد المستحق عليه. والممثل الذي يمتنع عن تنفيذ التزامه بالتمثيل علي مسرح معين يدفع تعويضا للدائن عما أصابه من خسارة بسبب ما أنفقه في تنظيم المسرح ، وعما ضاع عليه من كسب كان يحققه لو أن الممثل قام بتنفيذ التزامه.

ويدخل في الخسارة التي تلحق بالدائن حرمانه من الانتفاع بالشئ ، من ذلك إذا تأخر في تسليم سيارة في موعدها ، فإن التعويض عن التأخر في التنفيذ يجب أن يجبر الدائن عن حرمانه من استعمال السيارة طوال مدة التأخير ، ويمثل ذلك في مقابل تأجير سيارة خلال هذه المدة.

وعني عن البيان أنه إذا لم يلحق الدائن أي ضرر ولم يفقه أي مكسب من جراء عدم تنفيذ المدين لالتزامه أو تأخره فيه ، فلا يكون ثمة محلا للتعويض. والدائن يقع عليه عبء إثبات مقدار ما أصابه من ضرر ومقدار ما فاتته من كسب.

(١) الدكتور / فتحي عبد الرحيم عبد الله المرجع السابق ص ٦٠ وما بعدها.

* حدود الأضرار التي يصلحها التعويض :

الضرر غير المباشر لا يعرض عنه أصلا ، لا في المسؤولية العقدية ولا في المسؤولية التقصيرية. بل يقتصر التعويض على الضرر المباشر. والضرر المباشر هو كما نقول المادة (٢٢١) سالفه الذكر ، ما يكون " نتيجة طبيعية لعدم الوفاء بالالتزام أو التأخر في الوفاء به ، يعتبر الضرر نتيجة طبيعية إذا لم يكن في استطاعة الدائن أن يتوقاه ببذل جهد معقول.

معني ما تقدم أنه إذا تعاقبت أو تسلسلت الأضرار نتيجة لعدم تنفيذ المدين للالتزام. فلا يسأل المدين سوى عن الضرر المباشر الذي يعد نتيجة طبيعية لعدم تنفيذه التزامه دون باقي الأضرار المتعاقبة غير المباشرة التي كان يمكن للدائن أن يتلافها جهد معقول.

ويقول الدكتور فتحي عبد الرحيم ولنضرب لذلك المثل التقليدي الذي أورده الفقيه الفرنسي Pothier إذا باع تاجر مواشي بقرة موبوءة ، فعدت مواشي المشتري ، وتموت هي ويموت معها سائر مواشيه ، فلا يتمكن المشتري من زراعة أرضه ، فيعوزه المال ، فلا يستطيع الوفاء بديونه ، فيحجز الدائنون على أرضه وتباع بثمن بخس ، هذه جميعا أضرار متعاقبة جر بعضها البعض ، والأضرار المباشرة هي التي يجب التعويض عنها وهي موت البقرة الموبوءة وعدوي المواشي وموتها ، أما باقي النتائج فهي أضرار غير مباشرة لا يستحق التعويض عنها.

ومن قضاء المحاكم المصرية ، حالة تلف آلات ري مشحونة في قطار أثناء النقل ، وترتب على ذلك تعذر الانتفاع بينر لرتوازية كانت هذه الآلات معدة

لاستخراج الماء منها فتتلف زراعة صاحب البئر ، وكان أيضا قد تعهد بأن يروي لأصحاب الأطنان المجاورة فلم يروها بسبب الحادث فطالبوه بالتعويض ثم أنه لم ينتفع بالأرض التي حفر البئر فيها وبالأرض التي أعدها لوضع الواجورة. وقد قضت المحكمة في هذه الحالة بعدم مسؤولية الناقل إلا عن التلف الذي أصاب الآلات. فهذا التلف هو الضرر المباشر الذي يجب تعويضه أما باقي النتائج فهي أضرار غير مباشرة ، إذ كان صاحب الأرض يستطيع أن يتقاعدها بالالتجاء إلى طريق آخر للري^(١).

* التعويض عن الضرر المتوقع والضرر غير المتوقع :

يعوض في المسؤولية التقصيرية عن كل ضرر مباشر ، متوقعا^(٢) كان أو غير متوقع أما في المسؤولية التعاقدية فيقتصر التعويض على الضرر المتوقع دون الضرر غير المتوقع

وقد نصت علي ذلك صراحة المادة (٢٢١) مني بقولها " ومع ذلك إذا كان الالتزام مصدره العقد فلا يلتزم المدين الذي لم يرتكب غشا أو خطأ جسيما إلا بتعويض الضرر الذي كان يمكن توقعه عادة وقت التعاقد ".

والضرر المتوقع هو الذي كان من الممكن للرجل المعتاد أن يتوقعه في مثل الظروف التي فيها المدين ، وليس هو الضرر الذي يتوقعه هذا المدين بالذات ،

(١) منكور في مؤلف استلنا الدكتور عبد المنعم البدر لوي - أحكام الالتزام - ص ٦٨ .

(٢) نقض مني في ١٩٦٥/١١/١١ قضية رقم ٣٠/١٢٣ ق - مجموعة أحكام النقض لسنة ١٦ ، ١٠٠٩/١٥٨ - وانظر مجموعة لبو شادي ص ٢٣٥ .

فالمعيار هنا موضوعي وليس ذاتي أو شخصي^(١). والعبرة في توقع الضرر وعدم توقعه بوقت التعاقد ، فلو أن الضرر لم يكن متوقعا وقت العقد ، ولكنه صار ممكن التوقع بعد ذلك لم يكن المدين مسئولا عن تعويضه (م ٢/٢٢١ مدني).

وبناء على ذلك إذا فقد مسافر حقيبته بإهمال الناقل ، لا يكون له الحق في أن يقتضي من الناقل قيمة الأشياء الموجودة في الحقيبة المفقودة ، إلا إذا كانت تلك الأشياء مما درج الناس عادة على وضعها في مثل هذه الحقيبة فإذا كان في الحقيبة مجوهرات مثلا أو أوراق مالية ، لم يكن الناقل مسئولا عن قيمتها ذلك أنه لم تجر عادة الناس على وضعها في حقيبة السفر. وبالتالي لم يكن في وسع الناقل أن يتوقع وجود مثل هذه الأشياء فيها ، وربما لو كان يعلم بوجودها لم نقل الحقيبة أو لطلب أجرا أعلى لنقلها. لذلك إذا كان للدائن ظرف خاص ليس في الوسع أن يتوقعه المدين فيجب عليه أن ينبه المدين إليه حتى يضمنه في حالة الإخلال بالالتزام ، فإذا سكت اقتصر التعويض على الضرر المتوقع الذي ينشأ عادة عن الإخلال بالالتزام ، دون ذلك الضرر الناشئ عن هذا الظرف الخاص. فمثلا إذا أودع شخص سيارته في جراج ، وكان بها حقيبة وضع فيها صاحبها مجوهرات ، ثم سرقت السيارة من الجراج ، كان صاحب الجراج مسئولا عن التعويض عن قيمة السيارة دون قيمة المجوهرات الموجودة بالحقيبة ما لم يكن صاحب السيارة قد نبهه إلى وجودها صراحة.

(١) نقض مدني ١٢ يونيو ١٩٦٩ مجموعة النقض السنة ٢٠ ص ٩٣٩. ونقض مدني ٨ ديسمبر

١٩٧٠ طعن ٣٦/٢٠٦ ق - مجموعة للنقض السنة ٢١ رقم ١٩٧ ص ١٢٠٨ .

وإذا كانت القاعدة إلا تعويض عن الضرر غير المتوقع في المسؤولية العقدية إلا أن المادة (٢٢١) مدني تنص كما رأينا عن حالتين يعرض فيهما عن الأضرار المتوقعة وغير المتوقعة ، للحالة الأولى : إذا ارتكب المدين غشاً ، كما لو تعمد عدم الوفاء بالالتزام. أو تعمد التأخر في التنفيذ ، فإنه يكون في هذه الحالة قد خرج علي حسن النية الواجب مراعاته في تنفيذ العقد. أما الحالة الثانية : إذا ارتكب المدين خطأ جسيماً ، والخطأ الجسيم هو الذي لا يصدر من أقل الناس تبصراً. فجسامة الخطأ هي التي تؤدي إلى مسؤولية المتعاقد عن الأضرار غير المتوقعة.

* جسامة الخطأ يعد بها في تقدير مقدار التعويض :

الأصل أن يراعى في تقدير التعويض جسامة الضرر لا جسامة الخطأ. فالتعويض يكون عن الضرر المباشر بعض النظر عن درجة الخطأ جسيماً كان أم يسيراً ، وفي هذا يختلف التعويض المدني والعقوبة الجنائية فالتعويض المدني شئ موضوعي لا يراعى فيه إلا الضرر والعقوبة الجنائية ، شئ ذاتي تراعى فيه جسامة الخطأ ويفرق بين العمد وبين الإهمال^(١).

إلا أن القضاء لم يأخذ بالمبدأ المتقدم ، إذا أن القاضي يميل إلى التشدد علي المسئول حيث يكون الخطأ جسيماً أو متعمداً وإلى التخفيف عنه حيث يكون الخطأ يسيراً. معنى ذلك أن القضاء يدخل فكرة العقوبة الخاصة إلى جانب فكرة إصلاح الضرر في تقديره للتعويض^(٢)

(١) الدكتور عبد المنعم عبد روي ، ص ٧٢ .

(٢) الدكتور عبد الرزق المنهري ، الوسيط - مصادر الالتزام طبعة ١٩٥٢ ، ١٩٧٤ .

وهذا المسلك من القضاء اعتد به المشرع نفسه في نصوص عدة. فمثلا فقد شدد المشرع مسؤولية المتعاقد ونص صراحة علي مسئوليته عن الضرر غير المتوقع في حالة الغش والخطأ الجسيم. وفي الغرامة التهديدية نص علي أنه عند تصنيفها يراعي القاضي عند تقدير التعويض النهائي ليس فقط ما أصاب الدائن من عدم التنفيذ ، بل أيضا العنت الذي بدأ من المدين.

* العبرة في تقدير الضرر بوقت صدور الحكم :

فقد يتغير الضرر من يوم تحققه فيزيد أو ينقص منذ وقوعه إلى النطق بالحكم كما لو تطورت إصابة شخص صدمته سيارة بخطأ سائقها ، فأصبحت عاهة مستديمة أو خفت فصارى أقل خطورة مما كانت. وقد لا يتغير الضرر ذاته بل بتغير قيمته بتغير الأسعار. فرغم أن الحق في التعويض ينشأ من تاريخ وقوع الضرر وليس من تاريخ الحكم. إلا أن القضاء جري علي تحديد مبلغ التعويض علي أساس قيمة الضرر وقت النطق بالحكم. وذلك لتلافي آثار انخفاض قيمة العملة. وتقويت فرصة إفادة المدين من انخفاض قيمة العملة بإبطاله أمد النزاع^(١)

(١) ذهب رأي إلى أن الحكم بالتعويض هو حكم مقرر أي ينشئ الحق في التعويض والصحيح أن هذا الحكم هو كائنه وليس منشئ لأن الحق في التعويض ينشأ من تاريخ وقوع الضرر.

- انظر الأحكام المنكورة في الدكتور عبد المنعم البدروي ، والدكتور إسماعيل عقيم - آثار الالتزام ، طبعة ١٩٦٤ ص ١٤٤.

*التعويض لا يكون إلا عن الضرر المحقق دون الاحتمالي :

يجب أن يكون الضرر الذي يطلب التعويض عنه محققاً. فإذا كان يحتمل وقوعه كما يحتمل عدم وقوعه يكون ضرراً احتمالياً يتعين الانتظار لحين تأكد وقوعه بالفعل. وقد يكون الضرر المحقق مستقبلاً لم يقع فعلاً ولكن وقوعه في المستقبل مؤكداً ، فإنه في هذه الحالة يكون للمضرور المطالبة بإصلاحه دون الحاجة لانتظار وقوعه بشرط أن يكون فضلاً عن كونه مؤكداً ممكن تقدير قيمته الحقيقية مقدماً^(١) فإذا لم توجد لدى القاضي الوسائل اللازمة لتقدير قيمة الضرر الحقيقية ، فإن القاضي يحتفظ للمضرور عندئذ بحق الرجوع علي المسئول مرة أخرى لطلب إعادة النظر في تقدير التعويض (مادة ١٧٠ مدني)

ويتصل بموضوع الضرر المحقق والضرر الاحتمالي موضوع التعويض عن تقويت الفرصة فهل يجوز التعويض عن الضرر الناتج عن تقويت فرصة ، كان تكلف شخصاً القيام بقيدك في امتحان سيتحتم أن تقيد نفسك للتقدم له في مدة معينة. ولكنه لم يفعل ، وبالتالي لم تستطع أداء الامتحان ، فهل تجوز مقاضاته للمطالبة بالتعويض؟ قد تدفع الدعوى بأن الضرر المدعي احتمالي لأنه ليس من المؤكد نجاحك في الامتحان لو تقدمت له ، ولكن يرد علي ذلك بأن النجاح إذا كان بذاته أمراً محتملاً ولكن تقويت الفرصة في ذاته أمراً محققاً يتعين التعويض عنه ، وهذا ما جري عليه القضاء.

(١) مثال للضرر المؤكد الحال أن يحدث المستاجر بالعين خلا يضي معه تدهمها ، فالخلل ضرر حال ، ولكن تهم العين ضرر محتمل لا يعرض عنه للمؤجر إلا إذا تحقق بالفعل. ومثال للضرر المستقبلي المحقق أن يعاب شخص بسبب حادث بسطل دائم ، ويتأكد أن هذا السطل سيستمر طوال حياته.

وغني عن البيان أن التعويض عن تقييد الفرصة سيزيد قدره كلما كانت نتيجة الفرصة أكثر احتمالا ، فكلما زاد احتمال نجاح الشخص في المثال السابق كان قدر التعويض كبيراً^(١)

أحكام نقض

- إنه وإن كان تقدير التعويض عن الضرر من المسائل الواقعية التي يستقل بها قاضي الموضوع ، إلا أن تعيين عناصر الضرر التي يجب أن تدخل في حساب التعويض هو من المسائل القانونية التي يخضع فيها لرقابة محكمة النقض .

ونقضي المادة (٢٢١) من القانون المدني بأنه يشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من كسب بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعية لعدم الوفاء بالالتزام ، ومقتضى ذلك أن الناقل يكون مسؤولاً عن هلاك البضاعة أو فقدانها أثناء الرحلة البحرية بمقدار الثمن الذي ينتج من بيعها في ميناء الوصول لأن هذا الثمن هو الذي يمثل الخسارة التي لحقت صاحبها والكسب الذي فاتته إذا كان ثمن البيع في ميناء الوصول يزيد على ثمن شرائها .

(نقض جلسة - ١٩٦٩/٤/١٧ - الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٣٥ القضائية)

- إذا كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه وهو بسبيل تقدير ما يستحقه المطعون ضده من تعويض اتبع المعايير التي تتطلبها المسؤولية

(١) ونقضي أيضاً بالتعويض على محام عن تقييد فرصة رفع استئناف دعوى وبالتعويض عن تقييد للموظف الفرصة في الترقية إلى درجة أعلى وطني أمين النقل لتسببه في تقييد فرصة حسان مباح بعدم وصوله قبل السابق . انظر نقض مدني في ١٩٦٥/٤/٢٩ قضية رقم ٣٠/٢٠٣ ق - مجموعة للنقض السنة ١٦ ، ٥٢٧/٨٦ ، ونقض مدني في ١٩٦٢/٣/٢٩ قضية رقم ٢٦/٣٠٠ ق . مجموعة للنقض السنة ١٢ ، ٣٥٠/٥٥ .

العقدية ، وكان تقدير التعويض علي هذا الأساس أخف منه علي المسؤولية التقصيرية ، ذلك أنه طبقا لنص المادة (٢٢١) من القانون المدني يقتصر التعويض في المسؤولية العقدية علي الضرر المباشر متوقع الحصول ، أما في المسؤولية التقصيرية فيكون التعويض عن أي ضرر مباشر سواء كان متوقعا أو غير متوقع ، وكان الطاعن لم يبين وجه تضرره من خطأ الحكم في تقدير التعويض الذي ألزمه به علي أساس المسؤولية العقدية دون التقصيرية ، فإن هذا النعي - بفرض صحته يكون غير منتج ، إذ لا يتحقق به للطاعن إلا مصلحة نظرية بحثة لا تصلح أساسا للطعن.

(نقض - جلسة ١٩٦٥/١١/١١ - مجموعة المكتب الفني - ص ١٠١٠)

- إن الضرر الموجب للتعويض يجب أن يكون ضررا محققا بمعنى أن يكون قد وقع أو أنه سيقع حتما أما الضرر الاحتمالي الغير محقق الوقوع فإن التعويض عنه لا يستحق إلا إذا وقع فعلا وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالتعويض للمطعون ضدهم علي أساس أن الطاعن مازال تحت يده حكم المديونية رغم الوفاء ويستطيع التنفيذ به علي أموالهم إذا وجد لديهم ما يمكن التنفيذ عليه وكان ذلك التنفيذ الذي جعله الحكم مناط للضرر المحكوم بالتعويض عنه غير محقق الحصول فإن الضرر الناشئ عنه يكون ضررا احتماليا لا يصح التعويض عنه وبالتالي فإن قضاء الحكم بالتعويض عن هذا الضرر يكون مخالفا للقانون.

(نقض ١٩٦٥/٥/١٣ طعن ٢٥ س ٢٧ ق)

يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي في الإخلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون الضرر محققاً بأن يكون قد وقع بالفعل أو يكون وقوعه في المستقبل حتمياً فإن أصاب الضرر شخصاً بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصاً آخر فلا بد أن يتوافر لهذا الأخير حق أو مصلحة مالية مشروعة يعتبر الإخلال بها ضرراً أصابه.

(نقض ١٩٧٩/٣/٢٧ طعن ٦٣٤ س ٤٥ ق)

العبرة في تحقق الضرر المادي للشخص الذي يدعيه نتيجة وفاة آخر هي ثبوت أن المتوفى كان يعمل فعلاً وقت وفاته علي نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار علي ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضي ما ضاع علي المضرور من فرصة بفقد عائله ويقضي له بالتعويض علي هذا الأساس ، أما مجرد احتمال وقوع الضرر في المستقبل فلا يكفي للحكم بالتعويض.

(نقض ١٩٧٩/٣/٢٧ طعن ٦٣٤ س ٤٥ ق)

الوالد ملتزم بحكم القانون بالإتفاق علي أولاده في سبيل رعايتهم وإحسان تربيتهم فلا يصح اعتبار ما ينفقه في هذا السبيل خسارة تستوجب التعويض ، لما كان ذلك وكان ما أنفقه الطاعن الأول علي ولده المجني عليه هو من قبيل القيام بالواجب المفروض عليه قاتلونا فلا يجوز له أن يطالب بتعويض عنه فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم في قضائه هذا النظر يكون قد أصاب صحيح القانون.

(نقض ١٩٧٩/٥/١٦ طعن ٨٦٠ س ٤٥ ق)

إذا كان الضرر المادي الذي أصاب المضرور هو الموت بأن اعتدي شخص على حياته فمات في الحال فإنه يكون قد حلق به عند وفاته ضرر متمثلاً في حرمانه من الحياة وينتقل الحق في جبره تعويضاً إلى ورثته.

(نقض ١٩٨٠/١/٢٣ طعن ١٤٦٦ س ٤٨ ق)

طلب التعويض عن الضرر المادي نتيجة وفاة شخص آخر - وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة - مشروط بثبوت أن المتوفى كان يعول طالب التعويض فعلاً وقت وفاته وعلي نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار كانت محققة. لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه علي ما شهد به شاهدي المطعون ضدها الأولي من أن مورثها المجني عليه كان يعولها حال حياته وأن معاشها الشهري عن زوجها لم يكن يكفي نفقاتها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أسس ثبوت الضرر وحدد عناصره علي أسباب سائغة تكفي لحمله.

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٧ الطعن رقم ٥٠٧ ، ١٣٥٤ س ٤٨ ق)

- تعيين العناصر المكونة للضرر والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض من المسائل القانونية التي تهيمن عليها محكمة النقض فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضي بالتعويض بصورة مجمله دون أن يبين كنه عناصر الضرر فإنه يكون قد عاره البطلان لقصور أسبابه مما يستوجب نقضه.

(نقض ١٩٦٣/٤/١١ الطعون أرقام ٢٩٩ ، ٣١٩ ، ٣٢١ س ٢٢ ق)

١٠- التعويض عن الضرر الأدبي

تنص المادة (٢٢٢ مدني) على أن :

"يشمل التعويض الضرر الأدبي أيضا ، ولكن لا يجوز في هذه الحالة أن ينتقل إلى الغير إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق ، أو طالب الدائن به أمام القضاء ومع ذلك لا يجوز الحكم بتعويض إلا للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب ."

* الأعمال التحضيرية^(١)

يعتد في المسؤولية التعاقدية بالضرر الأدبي وفقا للأحكام التي تقدمت الإشارة إليها في المسؤولية التقصيرية وغني عن البيان أن تصور الضرر الأدبي أيسر في نطاق المسؤولية التقصيرية منه في نطاق المسؤولية التعاقدية على أن ذلك لا ينفي إمكان قيام المسؤولية عن الضرر الأدبي في الالتزامات التعاقدية فمن ذلك امتناع اللوديع عن رد لوحة فنية لها عند المودع منزلة أدبية رفيعة مع أن قيمتها المادية ضئيلة.

* شرح المادة (٢٢٢) من القانون المدني:

- الضرر الأدبي^(٢)

الضرر الأدبي هو الضرر الذي لا يصيب الشخص في ماله ، ويجب التعويض عنه كما هو الشأن في الضرر المادي بشرط أن يكون ضررا محققا غير احتمالي.

(١) مجموعة الأصول التحضيرية للقانون المدني جزء ٢ - ص ٥٦٧ .

(٢) لمستشار عز الدين الدناصوري ، والدكتور عبد الحميد الشورابي المرجع السابق ص ١٦٢ وما بعدها .

والضرر الأدبي يمكن إرجاعه إلى أحوال معينة :

١- ضرر أدبي يصيب الجسم ، فالجروح والتلف الذي يصيب الجسم ، والألم الذي ينجم عن ذلك ، وما قد يصيبه من تشويه في الجسم أو الأعضاء يكون ضررا ماديا وأدبيا إذا نتج عنه إنفاق في العلاج ، أو نقص في القدرة علي الكسب المادي. وقد يكون ضررا أدبيا فحسب إذا لم ينتج عنه ذلك.

٢- ضرر أدبي يصيب الشرف والاعتبار كالقذف والسب وهتك العرض.

٣- ضررا أدبي يصيب العاطفة والشعور والحنان ، فانزعاج الطفل من والديه يصيبهما في شعورهما ويدخل علي قلوبهما الأسى والحزن. وكذلك يعتبر ضررا أدبيا كل عمل يصيب الشخص في معتقداته الدينية وشعوره الأدبي ، كمن يتسبب بخطئه في منع جماعة دينية من الصلاة في مسجد كما إذا قطع المياه عنه.

٤- ضرر أدبي يصيب الشخص من مجرد الاعتداء علي حق ثابت له ، فمن يسلب حيابة شقة أو قطعة أرض بالقوة ، جاز له أن يطالب بتعويض عما أصابه من ضرر أدبي من جراء سلب الحيابة حتى ولو لم يصبه ضرر مادي من هذا الاعتداء.

*** الضرر الأدبي قابل للتعويض :**

الضرر الأدبي قابل للتعويض بالمال. فقد استقر الفقه والقضاء علي جواز التعويض عن الضرر الأدبي.

وقد نص المشرع صراحة في المادة (٢٢٢) مدني علي الحق في التعويض عنه وهو وحده كاف للمطالبة بالتعويض ، غير أنه لا يجوز المطالبة بالتعويض به عن الضرر الذي يصيب العاطفة إلا إذا كان الطالب مرتبطا بالمجني عليه برابطة قرابة للدرجة الثانية علي النحو الذي أشارت إليه المادة (٢٢٢) أما ما عدا رابطة القرابة الطبيعية من الروابط التي تربط إنسانا بآخر كالصدقة والخدمة والمخادنة فلا يجوز المطالبة عنها بأي تعويض مهما كان مبلغ الألم الذي أصاب طالب التعويض ، غير أنه يشترط لاستحقاق التعويض عن الضرر الأدبي ثبوت الألم الحقيقي أو علي الأكل استظهار أن العلاقة القائمة لا تتعارض وما يراد أن يفهم من وفرته فإذا ثبت أن بين الأخوين نزاعا وخصاما وصل إلى درجة بالغة العنف من العداوة واللد في الخصومة كاتهام كل منهما للآخر بالشروع في قتله أو تلفيق اتهامات كاذبة له فلا يجوز في هذه الحالة الحكم بالتعويض.

*** التعويض الموروث عن الضرر الأدبي في المسؤولية التقصيرية :**

نصت المادة (٢٢٢) من القانون المدني علي أن :

" يشمل التعويض الضرر الأدبي أيضا ، ولكن لا يجوز في هذه الحالة أن ينتقل إلى الغير إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق ، أو طالب الدائن به أمام القضاء. ومع ذلك لا يجوز الحكم بتعويض إلا للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب " .

ومؤدي هذه المادة أن التعويض عن الضرر الأدبي مقصور علي المضرور نفسه ، ولا يتعداه إلى غيره إلا في حالتين : أولهما – أن يكون هناك اتفاق بين

المضرور والمسئول بشأن التعويض من حيث مبدئه ومقداره فإذا توفي المضرور بعد هذا الاتفاق استحق ورثته التعويض ميراثا والحالة الثانية أن يكون المضرور قد رفع الدعوى فعلا أمام القضاء مطالبا بالتعويض أما لأنه لم يوفق في الاتفاق مع المسئول وأما لأنه أقام الدعوى مباشرة دون أن يحاول الاتصال به فإذا توفي بعد أن أقامها وحكمت المحكمة بانقطاع سير الخصومة لوفاته عملا بالمادة (١٣٠) مرافعات جاز لورثته أن يجددوا السير في الدعوى وفق ما تقضي به المادة ١٣٣ من قانون المرافعات طالبين الحكم لهم بالتعويض الذي كان قد طلبه مورثهم كذلك يجوز لهم أن يحضروا بإحدى الجلسات التالية ل وفاة المضرور وأن يقرروا بوفاته وأن يقدموا ما يدل على أنهم ورثته ويطلبوا من المحكمة أن تستمر في نظر الدعوى ويتعين على المحكمة في هذه الحالة إجابتهم لطلبهم ولا يجوز لها أن تقضي بانقطاع سير الخصومة.

ومن باب أولي يستحق الورثة التعويض عن الضرر الأدبي إذا كانت المحكمة قد قضت فعلا للمضرور إلا أن المنية عاجلته قبل تنفيذ الحكم.

وبالنسبة للضرر الأدبي الشخصي المباشر الذي يصيب الغير من جراء موت القتيل فلا يجوز أن يطالب به إلا الأزواج والأقارب حتى الدرجة الثانية وهو الوالدان والأخوة والأخوات والجدة وأم الجدة - لأب والأولاد والأحفاد ولا يعطى للقاضي تعويضا لهؤلاء جميعا إذا وجدوا ولكن يحكم به لمن أصابه منهم ألم حقيقي بموت المصاب.

أحكام نقض

- إذ نصت المادة (٢٢٢) من القانون المدني صراحة علي أنه يجوز الحكم بالتعويض للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية عما يصيبهم من جراء موت المصاب ، وكانت الأخت تعتبر قريبة من الدرجة بالنسبة لأختها القتيلة ، فإن هذه القرابة تتحقق به المصلحة في رفع الدعوى بصرف النظر عن كونها وارثة للمجني عليها أم لا . من ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى لأخت المجني عليها بالتعويض المؤقت عن الضرر الأدبي الذي أصابها من جراء فقد أختها لم يخطئ في تطبيق القانون.

(نقض (جنائي) جلسة ١٩٦٩/١/٢٢ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٠ - ص

(١٦٨

تعويض الضرر يشمل ما لحق بالمضروب من خسارة وما فاتته من كسب بشرط أن يكون ذلك نتيجة طبيعية لخطأ المسئول . وتقدير التعويض من مسائل الواقع التي لا يلتزم فيها قاضي الموضوع إلا بإيضاح عناصر الضرر الذي من أجله قضى بالتعويض.

(نقض (مدني) جلسة ١٩٦٦/١١/١٨ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٧ ص

(١٦٢٩

- إن الضرر الأدبي الذي يلحق بالزوج والأقارب هو ضرر شخصي مباشر - قصر الشارع وفقا لنص المادة (٢/٢٢٢) مدني الحق في التعويض عنه علي

الزوج والأقارب إلى الدرجة الثانية لما يصيبهم من جراء موت المصاب (الزوجة).

(نقض جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٧ - مدني - ص

٦٣٦)

- لما كانت المادة (٢٢٢) من القانون المدني تنص على أن :

" ١- يشمل التعويض الضرر الأبدي أيضا ولكن لا يجوز في هذه الحالة أن ينتقل إلى الغير إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب به الدائن أمام القضاء. ٢- ومع ذلك لا يجوز الحكم بتعويض إلا للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب مما مفاده أن الحق في التعويض عن الضرر الأبدي مقصور على المضرور نفسه فلا ينتقل إلى غيره إلا أن يكون هناك اتفاق بين المضرور والمسئول بشأن التعويض من حيث مبدئه ومقداره أو أن يكون المضرور قد رفع الدعوى فعلا أمام القضاء مطالبا بالتعويض ، أما الضرر الأبدي الذي أصاب ذوي المتوفى فلا يجوز الحكم بالتعويض عنه إلا للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية ، ولما كان الثابت أن المرحوم - زوج المطعون ضدها الثالثة - كان قد طالب بالتعويض عن الضرر الأبدي الذي لحقه بوفاة شقيقة المجني عليه في الجنحة رقم ٣١٤٣ سنة ١٩٦٧ روض الفرج أبان نظرها أمام المحكمة الجنائية ، فإنه إذ توفي من بعد ذلك انتقل حقه في التعويض إلى ورثته وضمنهم زوجته المذكورة دون أن ينال منه قضاء المحكمة الجنائية باعتباره تاركا لدعواه المدنية ذلك أن المورث قد تمسك بحقه في التعويض قبل وفاته والقضاء بالترك - بصريح نص المادة ١٤٣ من قانون

المرافعات - سواء السابق أو الحالي - لا يمس الحق المرفوعة به الدعوى ولا يمنع من رفع الدعوى به من جديد - لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المويد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر في قضائه بالتعويض للمطعون ضدها الثالثة فإن النعي عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون علي غير أساس.

(نقض ١٩٨١/٤/١ سنة ٣٢ الجزء الأول ص ١٠٢٣)

١١- التعويض الاتفاقي أو الشرط الجزائي

تنص المادة (٢٢٣) مدني علي أن :

" يجوز للمتعاقدين يحددا مقدما قيمة التعويض بالنص عليها في العقد أو في

اتفاق لاحق ويراعي في هذه الحالة أحكام المواد من ٢١٥ - ٢٢٠ "

- التعويض الاتفاقي أو الشرط الجزائي ^(١)

المقصود بالشرط الجزائي :

قد يعمد الدائن والمدين إلى الاتفاق مقدما علي مقدار التعويض الذي يلتزم أحدهما بدفعه للآخر إذا لم يَقم بتنفيذ التزامه أو تأخر في هذا التنفيذ ، وقد لا يدرج الشرط الجزائي في العقد الأصلي بل يتضمنه اتفاق لاحق. وليس ثمة ما يمنع من أن يكون الشرط الجزائي اتفاقا علي تقدير التعويض المستحق عن مصدر غير العقد كالعمل غير المشروع وإن كان هذا قليلا في العمل ^(٢) وهذا ما نصت عليه المادة (٢٢٣) من التقنين المدني صراحة بقولها " يجوز للمتعاقدين أن يحددا مقدما قيمة التعويض بالنص عليه في العقد أو في اتفاق لاحق. ويجب التحرز وعدم الخلط بين الشرط الجزائي الذي يعد تقديرا للتعويض والأوضاع القانونية الأخرى التي قد تنشبه به كالصلح والعربون والتهديد المالي ، فالاتفاق اللاحق علي التعويض لا يعتبر شرطا جزائيا إلا إذا تم مقدما قبل

^(١) دكتور فتحي عبد الرحيم عبد الله المرجع السابق ص ٦٩ وما بعدها.

^(٢) مثال ذلك أن يتفق صاحب مصنع مع جيرانه علي مقدار التعويض عن الضرر الذي قد يصيبهم مستقبلا من الدخان والضجة الناتجة عن المصنع لو أن يتفق عليه في حالة الإخلال بوعد الزواج ، إذ الإخلال بهذا الوعد ترتب عليه مسئولية تقصيرية لا عقدية.

وقوع الإخلال الذي يستحق عنه التعويض. أما إذا تم الاتفاق بعد وقوع الإخلال حصما للنزاع بين الدائن والمدين علي تقدير التعويض ، فلا يعد هذا الاتفاق شرطا جزائيا بل هو عقد صلح تسري عليه القواعد التي تتضمنها المواد ٥٤٩ - ٥٥٧ من التقنين المدني في الفصل الخاص بعقد الصلح. ويجب التمييز بين الشرط الجزائي الذي يعني تقديرا اتفاقيا للتعويض عن عدم التنفيذ.

وبين العربون الذي يعني دفعه جواز العدول عن العقد فهو المقابل لحق العدول عن العقد : وهو ليس بهذه الدلالة وفاء مقدما للتعويض.

وعلي ذلك إذا عدل من دفع العربون عن العقد فقده وإذا عدل من قيمته رد مثليه ، هذا ولو لم يترتب علي العدول أي ضرر (م ١٠٣ مدني) والعربون لا يجوز تخفيضه ، سواء كان الضرر الذي أصاب المتعاقد الآخر من جراء العدول عن العقد مناسبا أو غير مناسب ، أما الشرط الجزائي فهو تقدير للتعويض عن الضرر الذي يتوقع المتعاقدان حدوثه عند الإخلال بالالتزام وبالتالي لا يستحق إلا إذا وقع ضرر للدائن ويجوز تخفيضه حتى يتناسب مع الضرر . وفي كل حال يجب الرجوع إلى نية المتعاقدين لمعرفة ما إذا كانا قد أرادا بالعربون تحديد قيمة جزائية لا يجوز الإنقاص منها ، أو تقدير تعويض اتفاقي يجوز انتقاصه ، لا سيما إذا كان الجزاء المشروط فاحشا.

ويتميز الشرط الجزائي عن التهديد المالي بأن الأول يتفق عليه الدائن والمدين أما الثاني فيحكم به القاضي. والحكم بالتهديد المالي تحكيمي ووقتي وتهديدي ويقدر عن كل وحدة من الزمن أو عن كل مرة يخل فيها المدين بالتزامه وهو ليس إلا وسيلة غير مباشرة للتنفيذ. أما الشرط الجزائي فالأصل فيه أن يقدر

مقطوعا بمقدار الضرر وهو اتفاق نهائي قابل للتنفيذ علي حاله . وإذا قيل بجواز تخفيض الشرط الجزائي استثناء في بعض الحالات ، فإن التخفيض في التهديد المالي هو الأصل لأنه يكون عادة مبالغ فيه بقصد التغلب علي عناد المدين . كما أن التهديد المالي حكم يصدر من القاضي ، أما الشرط الجزائي فاتفاق يتم مقدما بين الطرفين.

وأخيرا فإن الشرط الجزائي يتصل بالتعويض لا بالتنفيذ.

والأمثلة علي الشرط الجزائي كثيرة ، ففي عقود المقاولات ينص عادة علي إلزام المقاول بدفع مبلغ معين عن كل فترة يتأخر فيها عن تنفيذ العمل الذي التزم بالقيام به وهذا هو الشرط الجزائي عن التأخير . وكثيرا ما تتضمن شروط النقل بالسكة الحديد وشركات النقل شرطا جزائيا عن عدم التنفيذ^(١) .

فتمدد مبلغا معينا يدفعه الناقل للمتعاقد معه في حالة فقد طرد أو تلفه . واشترط حلول جميع أقساط الدين إذا تأخر المدين في دفع قسط منها يعد أيضا شرطا جزائيا وإن كان من نوع مختلف إذ هو هنا ليس مقدارا معينا من النقود قدر به التعويض ، وإنما هو تعجيل أقساط مؤجلة.

*** النتائج المترتبة علي اعتبار الشرط الجزائي تقديرا للتعويض المستحق عند الإخلال بالالتزام.**^(٢)

(١) ويجب ألا نخطئ بين الشرط الجزائي والشرط الذي يضع حدا قصي لمقدار المسؤولية ، لا تصح مجاوزته ، وإن كان يصح للزول عنه إلى مقدار الضرر الفعلي . تنظر في هذا المعنى المنهوي.

(٢) الدكتور فتحي عبد الرحيم عبد الله المرجع السابق ص ٧١ وما بعدها

الالتزام بالشرط الجزائي تابع للالتزام الأصلي :

فالالتزام الأصلي الذي يتبعه الالتزام بالشرط الجزائي هو ما للترم به المدين أصلا بالعقد من عمل أو امتناع أو نقل ملكية ، أما الشرط الجزائي فهو لا ينشئ التزاما مستقلا عن الالتزام الأصلي ، وإنما هو جزاء الإخلال بهذا الالتزام. وينبغي علي ذلك أنه إذا بطل الالتزام الأصلي بطل بالتبعية الشرط الجزائي والعكس غير صحيح ، فبطلان الشرط الجزائي لا يستتبعه بطلان الالتزام الأصلي ، مثل ذلك أن يشترط الدائن المرتهن ، كشرط جزائي إذا لم يستوف الدين عند حلوله أن يبيع العين المرهونة دون اتباع الإجراءات الواجبة قانونا أو أن يمتلك العين ، ففي هذه الحالة يكون الشرط الجزائي باطلا دون أن يبطل الالتزام الأصلي.

وإذا اختار الدائن فسخ العقد عند إخلال المدين بالتزامه الأصلي ، بدلا من المطالبة بتنفيذ الشرط الجزائي " سقط الالتزام الأصلي بمجرد فسخ العقد وسقط معه الشرط الجزائي ^(١) ، وإذا استحققت للدائن تعويضات نتيجة للبطلان أو الفسخ ، يقوم القاضي بتقديرها وفقا للقواعد العامة بغض للنظر عن التعويض المقدر في الشرط الجزائي ^(٢). وعموما إذا انقضى الالتزام الأصلي بأي سبب من أسباب الانقضاء كاستحالة تنفيذه بقوة قاهرة - سقط تبعاً لذلك الشرط الجزائي.

(١) السنهوري - الجزء الثاني للمجلد الثاني - ١٩٨٢ ص ١١٢٧ . وتظر نقض منفي ٢٥ مارس

١٩٧١ مجموعة أحكام للنقض السنة ٢٢ رقم ٦٣ ص ٤٠١ .

(٢) نقض منفي ١٨ أبريل ١٩٧٨ مجموعة أحكام للنقض السنة ٢٩ رقم ٢٠١ ص ١٠٢٠ .

- الشرط الجزائي - كالتعويض - ليس التزاما تخييريا - ولا التزاما بدليا

بل هو طريقا احتياطيا :

فالدائن لا يستطيع أن يختار بين الالتزام الأصلي والشرط الجزائي ، بل هو لا يستطيع إلا أن يطلب تنفيذ الالتزام الأصلي ما دام تنفيذه يمكن. كذلك لا يجوز للمدين أن يعرض علي الدائن ألا الالتزام الأصلي ما أمكنه ذلك. وينبغي علي ذلك أنه إذا عرض المدين التنفيذ العيني فلا يجوز للدائن أن يطالب بالتعويض المتفق عليه عن عدم التنفيذ. كما أن الدائن لا يكون ملزما بقبول التعويض إلا في الأحوال التي يتعذر فيها تنفيذ الالتزام الأصلي عينا.

وبناء علي ما تقدم يكون للدائن أن يطالب بالشرط الجزائي ، ويستطيع المدين أن يعرضه علي الدائن ، إذا أصبح تنفيذ الالتزام الأصلي مستحيلا بخطأ المدين أما إذا كانت الاستحالة راجعة إلى سبب أجنبي ، انقضي الالتزام الأصلي ولا يحق للدائن المطالبة بالشرط الجزائي التابع ، لأن الشرط الجزائي ليس إلا تقديرا مستحق ، وفي هذه الحالة لا يستحق للدائن أي تعويض.

- يجب لاستحقاق الشرط الجزائي أن تتوافر شروط استحقاق التعويض :

الشرط الجزائي ما هو إلا اتفاق مقدم علي تقدير التعويض الذي يستحق نتيجة تأخر المدين في تنفيذ التزامه أو عدم تنفيذه لهذا الالتزام ، فسبب استحقاق الشرط الجزائي إذن ليس للشرط ذاته وإنما عدم التنفيذ أو التأخر فيه. وعلى ذلك يشترط لاستحقاق الشرط الجزائي كل ما يشترط لاستحقاق التعويض. وقد أشارت إلى ذلك المادة (٢٢٣) حيث أحالت على المواد (٢١٥ - ٢٢٠) وهي النصوص التي تحدد هذه الشروط ، ويترتب على ذلك أن الإعذار يعد شرطا لاستحقاق

الشرط الجزائي في جميع الأحوال عدا الأحوال التي يعفى فيها الدائن من الإعذار^(١)

كما يجب أن يكون هناك خطأ من المدين . فإذا لم يكن هناك خطأ من المدين فلا يكون التعويض مستحقا لاعتدام مسؤولية المدين ومن ثم لا محل لإعمال الشرط الجزائي . ويشترط أيضا أن يلحق بالدائن ضرر لانه إذا لم يكن هناك ضرر لا يستحق التعويض . ويجب أن يتحقق الضرر بسبب إخلال المدين بالتزامه . فإذا انتفت علاقة السببية بين الخطأ والضرر لا تتحقق المسؤولية ، وبالتالي لا يستحق تعويض أي لا يكون ثمة محلا لإعمال الشرط الجزائي .

أحكام نقض :

- اشتراط جزاء عند عدم قيام المتعهد بما التزم به جائز في كل مشروطه سواء أكانت بيعا أو معاوضة أو إجارة أو أي عقد آخر . والعربون بهذا المعنى ليس خاصا بعقود البيع وحدها .

(نقض ١٩٣١/١٢/١٧ ج ١ في ٢٥ سنة ص ٢٦٤)

- الشرط الجزائي التزم تابع للالتزام الأصلي في العقد ، سقوطه بسقوط الالتزام الأصلي بفسخ العقد . جواز طلب تقدير التعويض وفقا لاحكام المسؤولية التقصيرية . استقلال الشرط الجزائي وعدم تعلقه بتنفيذ الالتزامات التي ينشئها العقد المفسوخ ، أثره عدم تأثره بزوال العقد ولو اثبت بورقته .

(١) وقد قضت محكمة النقض بأن عدم الإعذار بالوفاء مع خلو العقد من النص على الإغناء من هذا الإجراء الواجب لاستحقاق التعويض الاتقالي ، عدم جواز المطالبة بالتعويض في هذه الحالة . نقض مني قضية رقم ٢٦/٤٢٢ ق في ١٩٦٢/٥/٣ مجموعة أحكام النقض لسنة ١٣ ، ٥٨٢/٨٧ .

١٩٧٨ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٩ - ص ١٠٢٠)

- العقد النهائي دون العقد الابتدائي - هو الذي تستقر به العلاقة بين الطرفين ويصبح قانون المتعاقدين . ومن ثم فإذا تبين أن عقد البيع النهائي قد خلا من النص على الشرط الجزائي الوارد في عقد البيع الابتدائي أو الإحالة إليه فإن هذا يدل على أن الطرفين قد تخليا عن هذا الشرط وانصرفت نيتهما إلى عدم التمسك به أو تطبيقه .

(نقض ١٩٥٨/١/٩ س ٩ ص ٦٢)

* تعليق على المادة (٢٢٤)^(١)

يتبين من نص الفقرة الثانية من المادة (٢٢٤) مدني أنه يجوز للقاضي أن يخفض الشرط الجزائي في حالتين :

- ١- إذا نفذ المدين الالتزام الأصلي في جزء منه ، إذ يجب تخفيض الشرط الجزائي بنسبة هذا الجزء ، ويقع عبء إثبات التنفيذ الجزئي على المدين .
- ب- إذا أثبت المدين أن تقدير التعويض في الشرط الجزائي كان مبالغاً فيه إلى درجة كبيرة .

فالشروط الجزائي المبالغ فيه ينطوي في الواقع من الأمر على عقوبة فرضها الدائن على المدين ، ومن ثم يكون هذا الشرط باطلاً ، ويعمد القاضي إلى تقدير

(١) المستشار نور العمروسي شرح للقانون المدني الجزء الأول ص ٦٩١ وما بعدها .

التعويض وفقا للقواعد العامة . هذا إلى أن الشرط الجزائي لا يعرض إلا لتقدير التعويض المستحق ، فهو ليس سببا في استحقاق التعويض ، بل يقتصر على مجرد تقديره مقدما وفقا لما قام لملم للطرفين وقت الاتفاق من اعتبارات وظروف ، فإذا اتضح أن تقدير الطرفين للتعويض عن الضرر كان مبالغا فيه لدرجة كبيرة ، فإن الأمر لا يخلو من غلط في التقدير وقع فيه المتعاقدان أو ضغط وقع على المدين قبل شرطا يعلم مقدما أنه مجحف ، وفي الحالتين يكون الواجب تخفيض الشرط الجزائي إلى الحد الذي يتناسب مع الضرر . على أن الشرط الجزائي بالرغم من عدم الحكم به عند انعدام الضرر أو تخفيضه إذا كان غير متناسب مع الضرر الذي وقع لا تزال فائدته محققة للدائن من وجوه ثلاثة :

(١) يجعل وجود الضرر مفروضا لا يكلف الدائن باثباته ، ويقع على عاتق المدين إثبات انتفاء الضرر (٢) يجعل من المفروض صحة تقدير التعويض الوارد في الشرط ، ويقع على المدين - لا الدائن - عبء إثبات أنه تقدير مبالغ فيه إلى درجة كبيرة (٣) ما لم يثبت المدين أن التقدير مبالغ فيه بدرجة كبيرة ، فإن القاضي لا يخفض الشرط الجزائي حتى لو زاد التقدير الوارد فيه على الضرر زيادة غير كبيرة ، حتى لو زاد ، وخفضه القاضي ، فإن التخفيض يكون إلى حد يتناسب مع الضرر ولا يتحتم أن يكون مساويا له . تلك الأحكام من النظام العام ، فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها ^(١).

٢- لا يقتصر حكم المادة (٢/٢٢٤) مدني على حالة ما إذا كان الشرط الجزائي مشروطا من عدم التنفيذ ، بل هو ينطبق أيضا في حالة الشرط الجزائي عن

(١) الوسيط - ٢ - للدكتور المنهوري - ص ٨٧٠ وما بعدها ، وكتابه : الوجيز ص ٨٠٨ وما بعدها .

التأخير و فيجوز تخفيض التعويض بنسبة الفائدة التي عادت علي الدائن من الجزء الذي تم تنفيذه من الالتزام أو بنسبة ما نفذ منه بغير تأخير حسب الأحوال .
والعلة في جواز التخفيض أن الشرط الجزائي إنما وضع لحالة عدم قيام المدين بتنفيذ التزامه أصلا أو لحالة تأخره في الوفاء بالالتزام كله ، يكون في تخفيض التعويض في حالة التنفيذ الجزئي أي مساس بما اتفق عليه المتعاقدان . ويلاحظ أن المشرع قد جعل التخفيض جوازا للقاضي ، فقد يكون الجزء الذي تم تنفيذه تافها ، أو لا يكون في التنفيذ الجزائي فائدة للدائن فلا يحكم القاضي بالتخفيض .
ويتضح من نص المادة (٢/٢٢٤) مني أن المقصود من جواز تخفيض القاضي للتعويض الذي يثبت المدين أن تقديره كان مبالغيا فيه إلى درجة كبيرة ، هو حالة ما إذا كانت المبالغة في التقدير قد خرجت بالشرط الجزائي عن معناه الأصلي كتعويض مقدر بالاتفاق فجعلت منه شرطا تهديديا ليس إلا . على أنه يجب التسليم أن تلك المادة بإجازة للتخفيض قد تضمنت قيда وحد من مبدأ أن العقد شريعة المتعاقدين .

ويلاحظ أن عبء الإثبات يقع على عاتق المدين ، فوجود الشرط الجزائي لا ينبني عليه فحسب افتراض أن ضرر قد أصاب الدائن ، بل من المفروض أن تقدير التعويض فيه متناسب مع الضرر الذي وقع ، ولا يكفي أن يثبت المدين أن في التقدير زيادة بل يتعين أن يثبت أنه قد انطوى على مبالغة كبيرة ، اكتفى القاضي بأن يخفض التعويض إلى الحد المعقول لا إلى الحد المساوي للضرر .
على أن الأمر في كل ذلك متروك لقاضي الموضوع ، فلا رقابة عليه من محكمة النقض فيما يقرره أو تنفيه من مبالغة في التعويض المشروط أو فيما

يراه حدا مناسباً لتخفيضه ^(١) .

٣- تبني المشروع الليبي والسوري والعراقي نصوص القانون المصري تماما ، سوى أن القانون العراقي قرر الفقرة الثانية من المادة (٢٢٤) مندي مصري .
وقد طبقت المحاكم السورية النصوص المتعلقة بالتعويض الاتفاقي منذ صدور القانون المدني السوري في ٢٨ أيار ١٩٤٩ ، ولمحكمة التمييز (النقض) السورية قضاء اشترطت فيه حصول الضرر للحكم بالتعويض ، كما أقرت سلطة القاضي في تخفيض التعويض إذا وجده مبالغا فيه لدرجة كبيرة ، معتبرة هذا التقدير من صلاحية قضاء الموضوع ليس لمحكمة النقض سلطان المراقبة عليه .

(حكم ١٩٥٩/٩/٣٠ - مجلة نقابة المحامين بدمشق ، عدد ٤ عام ١٩٥٩ ص ١٤٠ و ١٩٥٨/١٠/٣١ مجلة نقابة المحامين بدمشق ١٩٥٨ عدد ٤ ص ٣٣٥ و ١٩٥٧/٢/١٧ مجلة نقابة المحامين بدمشق ١٩٥٨ عدد ٢ صفحة ٥٠ ، وحكم محكمة النقض العربية بدمشق في ١٩٦٠/٨/٢٢ مجلة القانون العدد الثاني ١٩٦٠ ص ٤٨١)

وهذا أيضا ما سار عليه القضاء في الإقليم المصري :

والواضح من النص الذي جاء في القانون المصري الجديد ، أن المشرع ، خلافا للتقنيات اللاتينية ذات الاتجاه القديم ، قد اشترط لاستحقاق الدائن للتعويض المشروط أن يكون المدين قد سبب له ضررا بالإخلال بتعاقده ، وفي نطاق هذا المبدأ قرر القانون أن الضرر المتفق عليه يكون مفترضا ما لم يثبت المدين عكسه أو المبالغة فيه .

(١) النظرية العامة للالتزام - الدكتور إسماعيل غانم - جزء ٢ ص ١٢٢ وما بعدها .

ويلاحظ أن القانون المصري لم يأخذ بما جاء في المشروع الفرنسي الإيطالي لأن هذا المشروع قد أجاز للقاضي حق تقدير الغرامة الإكرامية فقط دون التعويض الاتفاقي في حالة عدم التنفيذ ، ولكنه أقر سلطة القاضي في تعديل الغرامة التهديدية المتفق عليها بما يترأى له وفقا لقواعد الأنصاف والعدالة .

ويبدو لنا أن المشرع المصري قد تأثر بأحكام الفقه الإسلامي التي أوصت بمبادئ الأنصاف ، ومنحت القاضي حق تعديل بعض العقود الجائرة بغية تحقيق العدالة فقررت أنه لا ضرر ولا إضرار ، وأن الضروريات تقدر بقدرها والنقمة بقدر النقمة ، فأقامت بذلك توازنا اقتصاديا بين التزامات الطرفين ، كما تأثر أيضا بالاتجاهات الاجتماعية الحديثة فأجاز للقاضي إلغاء التعويض الاتفاقي أو تعديله .

وفي هذا التعويض لم ينف القانون مسؤولية الملتزم في حالة نكوله عن تعاقده وإنما منع الدائن من المطالبة بالتعويض فيما إذا لم يصيبه فعلا أي ضرر ، وذلك تمشيا مع القواعد القانونية الوضعية العامة التي تنص على أنه لا دعوى دون فائدة ولا فائدة دون ضرر .

والواقع أن القانون المصري أخذ بمبدأ المسؤولية التعاقدية ، فالزم المدين بتعويض الضرر الذي أحدثه بنكوله عن تنفيذ التزامه من جهة ثانية ، واعتبر نكول الملتزم عن القيام بما التزم به لا يشكل بصورة حتمية خطأ يولد للدائن حقا في المطالبة بالتعويض إذا لم يحصل له أي ضرر .

ويختلف التعويض الاتفاقي عن الغرامة التهديدية ، فهذه يحكم بها القاضي لإرغام المدين على تنفيذ ما التزم به شخصيا ، وهي لا تقدر بالضرر الحاصل ،

والحكم بها ليس نهائيا ، فيجوز للقاضي أن يرجع عنها ، أو أن ينقصها أو يزيدها .

كما يختلف التعويض عن العربون ، لأن العربون هو التعويض المترتب على الطرف الذي عدل العقد دون اشتراط ترتب الضرر على عدوله ، فلا يجوز تخفيضه وإنما يتوجب دفعه كاملا . ويقول المستشار أنور العمروسي ولا بد لنا في معرض البحث أن نتساءل عما إذا كان يجوز للمدين أن يستعيد التعويض الاتفاقي بعد دفعه ، بداعي أنه كان مبالغاً فيه لدرجة كبيرة ؟..

ويقول المستشار أنور العمروسي:

نعتقد شخصياً أنه ليس للمدين استعادة المبلغ الذي دفعه للدائن رضائياً ، كتعويض اتفاقي ، طالما أن دفعه لهذا المبلغ قد تم برضائه وحرية ، وتنفيذاً للالتزام اقل ما يمكن أن يقال فيه أنه التزام طبيعي ، وأن المدين بقبوله دفع التعويض الاتفاقي يعتبر معترفاً ضمناً بتنازله عن حق طلب التخفيض ومقرراً بعدالة التزامه حيال الدائن .

ومن أهم ما يجب التساؤل عنه في موضوع التعويض الاتفاقي هو السبب الذي حدا بالمشروع إلى قبول التخفيض لمصلحة المدين إذا ثبت عدم وقوع الضرر أو المبالغة فيه ، ولم يقل زيادة التعويض لمصلحة الدائن إذا جاوز الضرر قيمة التعويض الاتفاقي إلا في حالتين فقط هما ارتكاب المدين الغش أو الخطأ الجسيم ، وهذا أيضاً ما سار عليه القانون السويسري (م ١٦١) مع أن قواعد العدالة المجردة كانت تقضي بالمساواة بين المتعاقدين في هذا الأمر .

قد يقول بعضهم أنه عندما يتعاقد الدائن يعرف مسبقا للضرر الذي يمكن أن يلحقه من عدم تنفيذ المدين تعهده ، فإذا عينه بصورة نهائية ، فليس له أن يطلب أكثر من ذلك .

ولكن هذه الحجة هي في الحقيقة ذات حدين ، تصيب المدين كما تصيب الدائن ، فالمدين الذي حدد مسبقا لنفسه مدى الضرر الذي يمكن أن يحصل له والمبلغ المتوجب عليه دفعه في حالة نكوله عن التنفيذ قد التزم بصورة رضائية وحررة بدفع ما تعهد به.

لقد تناول القانون المدني الألماني في الفقرة الثانية من المادة (٣٤٠) هذا الموضوع فقرر أنه عندما يحق للدائن أن يطالب بالتعويض الناشئ عن عدم تنفيذ المدين التزامه ، فله حق المطالبة بالتعويض المشروط كحد أدنى للضرر ، دون أن يمتنع عليه أن يثبت أن الضرر كان أكثر .

كما أن المادة (٨٤) من القانون البولوني المدني الفقرة الثانية ، قد أعطت الدائن الحق فنصت على أنه له وفقا للمبادئ العامة أن يطالب بتعويض أكثر من المبلغ المتفق عليه إذا تنازل عن المطالبة بتنفيذ التعويض الاتفاقي .

ونحن نرجح لو أن المشرع اخذ في القانون المصري ، وبالتالي في القانون السوري والليبي والعراقي للمبدأ المقرر في القانونين الألماني والبولوني ، تحقيقا لمبدأ المساواة بين المتعاقدين في هذا الشأن . (رأي المستشار أنور العمروسي)

ولا بد لنا في الأخير ، من أن نبين أننا ، مع احترامنا للصيق لعدالة المبدأ الذي يعطي للقاضي سلطانا واسعا في تقدير توازن التزام الطرفين – للجانب

الاقتصادي في العقود - نرى أن نشير إلى ما ورد في التقنين النمساوي من فائدة الاستعانة بالخبرة في هذا الموضوع لأنها تضع للقاضي أرقاما وقيما ومقاييس مبنية على وقائع ومعالم سليمة تبعده عن التقديرات الشخصية وربما تكون خاطئة في بعض الأحيان^(١).

أحكام النقص

من المقرر وجوب إعمال الشرط إلا إذا أثبت المدين أن الدائن لم يلحقه أي ضرر فلا يستحق التعويض الاتفاقي أصلا أو أثبت أن التقدير كان مبالغا فيه إلى درجة كبيرة فيجوز للقاضي في هذه الحالة تخفيض التعويض المتفق عليه .

(نقض جلسة ١٩٦٨/١٢/٥ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٩ - مدني ص

١٤٩٠)

مؤدي حكم المادة (٢٢٤) من القانون المدني الخاصة بالتعويض الاتفاقي :
وعلي ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه متى وجد شرط جزائي في العقد ، فإن تحقق مثل هذا الشرط يجعل الضرر واقعا في تقدير المتعاقدين ، فلا يكلف الدائن بإثباته ، وإنما يقع على المدين عبء إثبات أن الضرر لم يقع أو أن التعويض مبالغ فيه إلى درجة كبيرة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت وجود اتفاق بين الطرفين في عقد الصلح على التزام من يخل به بأن يدفع تعويضا قدره كما أثبت إخلال الطاعنات بذلك العقد إذ طعن فيه ولم ينفذ به ، وكان لا يبين من الأوراق أن الطاعنات قد أثبتن أمام

(١) مسطرة لقاضي في تعديل التعويض الاتفاقي - مقال للأستاذ جبرائيل غزال لمجلة السنة ٤١ -

المعد ٦ ص ٨٨٧ وما بعدها .

محكمة الموضوع بأن المطعون ضدهم لم يلحقهم ضرر ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزامهم بتعويض إصعالا للشرط الجزائي لا يكون قد خالف القانون أو جاء قاصرا في التسبيب.

(نقض ١٩٧٣/١٢/١٨ طعن ٢٦ س ٣٨ ق)

- إن مقتضى تقدير التعويض الاتفاقي في العقد أن إخلال الطاعنة (المدينة) بالتزامها يجعل للضرر واقعا في تقدير المتعاقدين - فلا تكلف المطعون عليها وهي الدائنة إثباته ويتعين على الطاعنة (المدينة) إذا ادعت أن المطعون عليها لم يلحقها أي ضررا وأن التقدير مبالغ فيه أن تثبت ادعائها إصعالا لأحكام الشرط الجزائي.

(نقض جلسة ١٩٦٧/١١/١٤ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٨ - مدني - ص

(١٦٢٢)

١٢- تجاوز الضرر قيمة التعويض الاتفاقي

تنص المادة (٢٢٥) مدني على أن :

" إذا تجاوز الضرر قيمة التعويض الاتفاقي فلا يجوز للدائن أن يطالب بأكثر من هذه القيمة إلا إذا أثبت أن المدين قد ارتكب غشا أو خطأ جسيما . "

* الأعمال التحضيرية^(١)

ليس الشرط الجزائي في جوهره إلا مجرد تقدير اتفاقي للتعويض الواجب أدائه ، فلا يعتبر بذاته مصدرا لوجوب هذا التعويض ، بل للوجوب مصدرا آخر قد

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني - جزء ٢ - ص ٥٧٣ - ٥٧٤ ٥٧٥ .

يكون التعاقد في بعض الصور ، وقد يكون العمل غير المشروع في صور أخرى ، فلا بد لاستحقاق الجزاء المشروط إذن من اجتماع الشروط الواجب توافرها للحكم بالتعويض : وهي الخطأ والأعذار والضرر.

فيشترط أولا توافر الخطأ ، ويتفرع علي ذلك أن الجزاء المشروط لا يجوز استيفاءه متى أصبح الوفاء بالالتزام مستحيلا من جراء سبب أجنبي لا يد للمدين فيه.

بيد أن الاتفاق علي مخالفة هذا الحكم يقع صحيحا ، بوصفه اشتراطا من اشتراطات التشديد من المسؤولية ، يقصد منه إلى تحميل المدين تبعة الحادث الفجائي. ويراعي من ناحية أخرى أن الجزاء المشروط لا يستحق إلا إذا كانت استحالة الوفاء عينا بالالتزام الأصل راجعة إلى خطأ المدين شأنه من هذا الوجه شأن التعويض تماما فليس للدائن أن يستأدى هذا الجزاء ، وليس للمدين أن يعرض أدائه ، مادام الوفاء العيني ممكنا ، ومؤدي ذلك أن الشرط الجزائي ليس بمنزلة التزام بدلي أو تخيري.

ويشترط ، فضلا عما تقدم ، توافر الضرر ، فهو بذاته مناط تقدير الجزاء الواجب أدائه. ويترتب علي هذا أن انتفاء الضرر يستتبع سقوط الجزاء المشروط ويقع عبء إثبات ذلك على عاتق المدين وإذا كانت قيمة الضرر أقل من الجزاء المشروط ، وجب إنقاص هذا المقدار ، حتى يكون معادلا لتلك القيمة. وتقريبا علي ذلك أجاز للمدين أن يطلب انتقاص الجزاء المشروط ، إذا أقام الدليل علي وفاته بالالتزام الأصلي وفاء جزئيا ، لو كان هذا الجزاء فادحا بصورة بيّنة.

أما إذا تجاوزت قيمة الضرر مقدار الجزاء ، فليس للدائن أن يطالب بزيادة هذا المقدار ، إلا إذا أقام الدليل على أن المدين قد ارتكب غشا أو خطأ جسيما ، ذلك أن الشرط الجزائي ، في أحوال الخطأ البسيط ، يكون بمثابة اشتراط من اشتراطات الإعفاء من المسؤولية من وجه ، وغني عن البيان أن تلك الاشتراطات تكون صحيحة فيما يتعلق بالخطأ التعاقدى البسيط ، وتبطل فيما يتعلق بالغش والخطأ الجسيم.

وكذلك يكون الحكم إذا قصد من المبالغة في تقاوة مقدار الجزاء المشروط إلى ستر حقيقة اشتراط من اشتراطات الإعفاء من المسؤولية (النظر للمادة (٢٦٧) من التقنين اللبناني).

ويشترط أخيرا أعذار المدين ، فقد تقدم أن الشرط الجزائي ليس إلا تقديرا للتعويض ، ولما كان التعويض لا يستحق إلا بعد الإعذار ، فليس للدائن أن يطالب بتطبيق الجزاء ، إلا بعد اتخاذ هذا الإجراء في مواجهة المدين. وبديهي أن هذا الحكم لا يسري إلا حيث يكون توجيه الإعذار ضروريا.

وليس يبقى بعد ذلك سوى أمر التفريق بين الشرط الجزائي وبين ما قد يشتبه به من أوضاع ، فهو يقوم على تحديد مقدار التعويض الواجب أدائه " مقدما " قبل استحقاقه ، سواء أدرج في صلب العقد ، أم ذكر في اتفاق لاحق. وهو بهذا يفترق عن الصلح أو التجديد ، إذ ينعقد كلاهما بعد أن يصبح التعويض مستحقا ، إما لحسم نزاع بشأن تقدير هذا التعويض ، وإما للاستعاضة عنه بدين جديد. ويفترق الشرط الجزائي عن العربيون كذلك فالعربون لا يكون بمثابة تقدير

للتعويض على وجه الإطلاق بل يكون وسيلة خيار العدول ، أو مبلغا يجعل للإفصاح عن إتمام العقد نهائيا.

وينبغي الرجوع إلى نية المتعاقدين لمعرفة ما إذا كان قد أرادا بالعربون تحديد قيمة جزائية لا يجوز الانتقاص منها ، أو تقدير تعويض اتفاقي يجوز انتقاصه ، ولا سيما إذا كان الجزاء المشروط فادحا.

* شرح المادة (٢٢٥) مني^(١) "زيادة الشرط الجزائي"

يجوز زيادة الشرط الجزائي إذا جاوز الضرر قيمة التعويض إذا ما أثبت الدائن أن المدين ارتكب غشا أو خطأ جسيما ولا تجوز زيادة الشرط ولو في حالتي الغش والخطأ الجسيم إذا كان الغش أو الخطأ الجسيم صادر من أشخاص يستخدمهم المدين في تنفيذ التزامه إذ يجوز له أن يشترط عدم مسؤوليته أصلا فأولي أن يشترط التخفيف من المسؤولية كما يجوز الاتفاق على شرط جزائي تافه بحيث يخفي إعفاء من المسؤولية التقصيرية فيقع الشرط باطلا وللقاضى أن يقدر التعويض بعيدا عن الشرط. (راجع الوجيز للمنهوري ص ٨١١ للصدء ص ٤٢) المبادئ التي قررتها محكمة النقض:

قاعدة " الغش يبطل التصرفات " هي قاعدة قانونية سليمة ولو لم يجربها نص خاص في القانون وتقوم على اعتبارات خلقية واجتماعية في محاربة الغش والخديعة والاحتيال وعدم الاتحراف عن جادة حسن النية للواجب توافره في المعاهدات والتصرفات والإجراءات عموما صيانة لمصلحة الأفراد والجماعات.

(نقض ١٩٥٦/٢/٩ س ٧ ص ١٦٨)

(١) المستشار نور طلبه الوسيط في شرح القانون المدني الجزء الثاني ص ٦٠٧ .

الفصل الثاني

دعوى التعويض في ضوء أحكام

محكمة النقض

الفصل الثاني

دعوى التعويض في ضوء أحكام

محكمة النقض^(١)

* دعوى التعويض:

يقدر التعويض في المسألة المدنية بمقدار الضرر المباشر المادي والأدبي الذي أحدثه الخطأ مع مراعاة الظروف المحيطة بالمضرور - لا تخصيص لمعايير معينة لتقدير التعويض عن الضرر الأدبي - ما يكفي في تقدير ذلك.

لما كانت المادة (١٧٠) من القانون المدني الذي تنص على أنه :

" يقدر القاضي مدي التعويض عن الضرر الذي لحق المضرور طبقاً لأحكام المادتين (٢٢١ ، ٢٢٣) مراعيًا في ذلك الظروف الملائمة " وكانت المادة (٢٢١) منه تنص على أنه " إذا لم يكن التعويض مقدراً في العقد أو بنص القانون فالقاضي يقدّره ويشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من كسب ... " كما تنص المادة (٢٢٢) منه على أنه " يشمل التعويض الضرر الأدبي أيضاً " وكان البين من هذه النصوص أن الأصل في المسألة المدنية أن التعويض عموماً يقدر بمقدار الضرر المباشر الذي أحدثه الخطأ ويستوي في ذلك الضرر المادي والضرر الأدبي على أن يراعي القاضي في تقدير التعويض

(١) الأستاذ عبد المنعم حسني المعالي المدونة الذهبية للجزء ٢/٣ .

الظروف الملائمة للمضرور دون تخصيص معايير معينة لتقدير التعويض عن الضرر الأدبي وكان من المقرر أنه يكفي في تقدير التعويض عن الضرر الأدبي أن يكون مواسيا للمضرور ويكفل رد اعتباره وهو ما يتوافر بما يراه القاضي مناسبة في هذا الصدد تبعا لواقع الحال والظروف الملائمة وذلك دون غلو في التقدير ولا إسراف ولو كان هذا التقدير ضئيلا ما دام يرمز إلى الغاية منه ويحقق النتيجة المستهدفة به والأنفة البيان - وإذ كان من المقرر - وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة - أن تقدير الضرر ومراعاة الظروف الملائمة في تقدير التعويض مسألة موضوعية يستقل بها قاضي الموضوع ما دام لا يوجد نص في القانون يلزمه باتباع معايير معينة في خصوصه ، وكان تقدير قيمة التعويض يستند إلى أساس مقبول - لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب في تأييد تقدير محكمة الدرجة الأولى لمبلغ التعويض إلى أن الشرف لا يقوم بمال وأن - إهانة الشرف لا تزول وأن مبلغ التعويض الذي يقضي به يعتبر رمزيا فإن مفاد ذلك أن الحكم المطعون فيه وضع في اعتباره أن ما نال الطاعن من ضرر يجل عن التعويض بالمال وأن حسابه وفقا لما تقضي به المادة (١٧٠) من القانون المدني ليس بالأمر اليسير فإن كان لا مناص من تقديره بما يرمز إليه به فإن المبلغ الذي يقضي به مهما كانت قيمته - يظل رمزيا وكان هذا الذي ذهب إليه الحكم المطعون فيه صحيحا وسائفا ويتفق مع طبيعة التعويض عن الضرر الأدبي المطالب به - وكان لا يعيب الحكم ما أورده بأسبابه من " أن قرار القضاء بالحق في طلب التعويض يكفي لمحو الضرر الأدبي إذ أن هذا التقرير - وأي كان وجه الرأي فيه - لا يعدو أن يكون

خطأ في الأسباب القانونية للحكم بما لا يعيبه أو ينال من سلامته طالما أنه لم يؤثر في النتيجة الصحيحة التي انتهت إليها - لما كان ما تقدم فإن النعي يضحى في حقيقته منازعة في حق محكمة الموضوع في تقدير التعويض مما لا يجوز طرحه أمام محكمة النقض.

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن.

(نقض مدني ١٩٨٥/١/٨ - الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٥٠ ق)

- لا يعيب الحكم أن يدمج للضررين الأدبي والمادي معا ويقدر التعويض عنهما بغير تخصيص طالما أن كل عنصر من هذين العنصرين كان له حسابه في تحديد مقدار التعويض المقضي به - أثر عدم أحقية المحكوم له في التعويض عن أي من الضررين.

المقرر - في قضاء هذه المحكمة أنه ولئن كان لا يعيب الحكم أن يدمج الضررين الأدبي والمادي معا ويقدر التعويض عنهما بغير تخصيص لمقداره عن كل منهما إلا أن ذلك لا يحول دون قيام - حقيقة الواقعة وهي أن كل عنصر من هذين العنصرين كان له حسابه في تحديد مقدار التعويض المقضي به ، بحيث إذا استبان بعد ذلك عدم أحقية المحكوم له في أحدهما كان من المتعين إنقاص ما يقابله من التعويض وهو ما يقتضي بطريق اللزوم النزول عن المقدار المقضي به ابتداء - لما كان ذلك وكان من المقرر أيضا أن الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط بحيث لا يجوز لهذه المحكمة أن تتعرض للفصل في أمر غير معروض عليها أو يسيء إلى مركز المستأنف - لما كان ما تقدم وكان الثابت بالأوراق أن الحكم الابتدائي

قد قضى بإلزام الطاعن بأن يدفع للمدعين في كل من الدعويين ١٠٠٠٠ ج تعويضاً لهم عن الأضرار المادية والأدبية التي لحقت بهم ن جراء وفاة مورثهم في الحادث. وإذ قبل المطعون ضدهم الحكم فقد استأنفه الطاعن وحده ناعياً عليه خطأه في قضائه لهم بتعويض عن الضرر المادي في حين أنهم لا يستحقونه بإقرارهم. ورغم تسليم محكمة الاستئناف بصحة هذا النعي وبعدم أحقية المطعون ضدهم للتعويض عن الضرر المادي وهو ما انتهت منه وعلي أساسه إلى قصر التعويض المقضي به علي التعويض عن الضرر الأدبي فقط إلا أنها لم ترتب علي ذلك ما يقتضيه من وجوب إنقاص قيمة التعويض المقضي به ابتداء بما يقابل ذلك العنصر بل قضت مع هذا بتأييد الحكم المستأنف في قضائه للمطعون ضدهم بكامل المبلغ المطلوب والمقضي به مما مفاده أنها زادت من قيمة التعويض المقدر عن الضرر الأدبي إلى الحد الذي قدره الحكم الابتدائي عن الضررين الأدبي والمادي معا ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فضلاً عما سلف إذ قضى بما لم يطلبه المطعون ضدهم الذين قبلوا الحكم الابتدائي ولم يستأنفوه وأساء بالتالي إلى الطاعن باستئنافه وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه في هذا الخصوص.

(نقض مدني ١٩٨٥/١/٢٢ - الطعن رقم ٦١٧ لسنة ٥١ ق)

- مسؤولية الناقل الجوي عن الضرر الذي يقع في حالة وفاة أو إصابة أي راكب - مناهط المسؤولية - أساسها - سبيل رفعها - الالتزام بالشروط والحدود المقررة في اتفاقية فارسوفيا الدولية للطيران عند رفع دعوى المسؤولية عن كافة صور الضرر.

المستفاد من نصوص المواد ٣، ١٧، ٢٠، ٢٢، ١٤، ٢٥ من اتفاقية
فارسوفيا الدولية للطيران المعدلة ببروتوكول لاهاي أنه يتعين علي الناقل
الجوي في نقل الركاب تسليم تذكرة سفر علي أنه لا يؤثر علي قيام عقد النقل أو
علي صحته عدم وجود التذكرة أو عدم انتظامها أي ضياعها بل يظل العقد
خاضعاً لأحكام الاتفاقية ، والناقل الجوي يكون مسؤولاً عن الضرر الذي يقع في
حالة وفاة أو إصابة أي راكب إذا كان الحادث الذي نجم عنه الضرر قد وقع
علي متن الطائرة أو أثناء عمليات الصعود أو الهبوط ، وهذه المسؤولية مبنية
علي خطأ مفترض في جانب الناقل ولا ترتفع عنه إلا إذا أثبت هو أنه وتابعه قد
اتخذوا كل التدابير اللازمة لتفادي وقوع الضرر أو كان من المستحيل عليهم
اتخاذها ، وقد تحددت مسؤليته قبل كل مسافر بمبلغ محدد علي النحو الوارد
بالاتفاقية ، لما كان ذلك وكان مقتضى نص المادة ٢٤ أنفة الذكر أنه لا يجوز
رفع دعوى المسؤولية في أية صورة كانت عن الضرر الذي يقع في حالة وفاة
الراكب أو إصابته إلا بالشروط وفي الحدود المقررة في الاتفاقية ، وهي علي
النحو سالف البيان ، بلا مراة المسؤولية العقدية التي تحددت قبل كل مسافر
وتنتقل إلى خلفه العام عند وفاته دون إخلال بتحديد الأشخاص الذين لهم حق
التقاضي ولا بحقوق كل منهم في هذا الشأن ، وكانت مصر قد وافقت علي
الاتفاقية بالتقانون رقم ٥٩٣ لسنة ١٩٥٥ كما وافقت علي بروتوكول لاهاي
للمعدل لها بالتقانون رقم ٦٤٤ لسنة ١٩٥٥ ، فإن أحكام تلك الاتفاقية تكون هي
الواجبة التطبيق في هذا الخصوص باعتبارها مقيدة لما سبقها من تشريعات ، لما

كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون هذا النعي لا أسس له.

(نقض مدني ١٩٨٥/٣/٢٠ - الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٥٠ ق)

- يشترط في القضاء بتعويض إجمالي عن جميع الأضرار التي حاقت بالمضرور بيان عناصر الضرر الذي قضي من أجله بالتعويض ومناقشة كل عنصر منها علي حدة والأحقية فيه من عدمه.

وإن كان يجوز لمحكمة الموضوع - وعلى ما جري به قضاء هذه المحكمة - أن تقضي بتعويض إجمالي عن جميع الأضرار التي حاقت بالمضرور إلا أن ذلك مشروط بأن تبين عناصر الضرر الذي قضت من أجله بهذا التعويض وأن تناقش كل عنصر منها علي حدة وتبين لحقية طالب التعويض فيه أو عدم أحقيته لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه أنه عرض لكافة العناصر المكونة للضرر والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض ثم انتهى إلى تقدير ما يستحقه المطعون عليهما الأولين من تعويض عن الضررين المادي والأبني ، فلا يعيبه ادماجهما معا وتقدير التعويض عنهما جملة ، لما كان ما تقدم وكان البين من الأوراق أنها قد خلت مما يدل علي تمسك الطاعنة أمام محكمة الموضوع بأن ولدي المطعون عليهما سألني الذكر لا يعولان والديهما وقت وفاتهما ، وهو دفاع يخالطه واقع فلا يجوز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض ، وبالتالي يكون هذا النعي برمته لا أساس له.

(نقض مدني ١٩٨٥/٣/٢١ - الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٥١ ق)

- ما يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي - العبرة في تحقق الضرر المادي للشخص الذي يدعيه نتيجة وفاة آخر.

يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي - وعلى ما جري به قضاء هذه المحكمة - الإخلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون الضرر - محققاً بأن يكون قد وقع بالفعل أو يكون وقوعه في المستقبل حتمياً فإن أصاب الضرر شخصاً بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصاً آخر فلا بد أن يتوفر لهذا الأخير حق أو مصلحة مالية مشروعة يعتبر الإخلال بها ضرراً أصابه. والعبرة في تحقق الضرر المادي للشخص الذي يدعيه نتيجة وفاة آخر هي ثبوت أن المتوفى كان يعوله فعلاً وقت وفاته علي نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار علي ذلك كانت محققة ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول تمسك أمام محكمة الموضوع بأن مورثه كان يعوله وقت وفاته ، وكان البين من مفردات الدعوى الاستئنافية أن الطاعن المذكور قدم - للتبليل علي ذلك حافظة مستندات بجلسة ١٣/١٠/١٩٨٠ حوت شهادة تقيد قيده بالفرقة الثانية بالمعهد العالي التعاوني الزراعي بشيرا الخيمة في العام الدراسي ١٩٧٤/ ١٩٧٥ وظل به حتى تخرجه منه في مايو سنة ١٩٧٧ ومع ذلك لم يناقش الحكم المطعون فيه هذا المستند مع ما قد يكون له من دلالة مؤثرة في الدعوى قد يتغير بها وجه الرأي فيها ، فإنه يكون قد شابه قصور في التسبيب بما يوجب نقضه.

(نقض مدني ١٩٨٥/٥/٩ - الطعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٥١ ق)

- يعتبر الربيع بمثابة تعويض لصاحب العقار المغتصب مقابل ما حرم من ثمار خلال فترة غصبه - تقدير التعويض متى قامت أسبابه ولم يكن في

القانون نص يلزم باتباع معايير معينة في خصوصه هو من سلطة قاضي الموضوع - حسبه في ذلك.

أن الغصب - باعتباره عملاً غير مشروع - يلزم من ارتكبه بتعويض الأضرار الناشئة ، ويعتبر الربح - وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة - بمثابة تعويض لصاحب العقار المغتصب ، مقابل ما حرم من ثمار خلال فترة غصبه ، وتقدير هذا التعويض - متى قامت أسبابه ولم يكن في القانون نص يلزم باتباع معايير معينة في خصوصه ، هو من سلطة قاضي الموضوع وهو أن كان له - في سبيل ذلك - أن يسترشد بأجرة العين المغتصبة - خلال فترة التداعي - إلا أنه غير معتبر في تقديره بقيمة هذه الأجرة ، سواء منها المتفق عليها أو تلك التي تحددها قوانين الإيجار الاستثنائية ، وحسبه في ذلك أن يكون فيما قدره التعويض العادل الجابر للضرر الناشئ عن ذلك الحرمان ، لما كان ذلك ، فإن النعي على الحكم عدم التزامه في تقدير الربح المستحق عن العين موضوع النزاع بالقواعد والأسس المقررة لتحديد الأجرة وفقاً لقوانين إيجار الأماكن يكون علي غير أساس.

(نقض مدني ١٣/٢/١٩٨٦ - الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٥١ ق)

- مت يبدأ التقادم الثلاثي الذي تسقط به دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع.

النص في المادة (١/١٧٢) من القانون المدني علي أن " تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه " يدل - وعلي

ما جري به قضاء هذه المحكمة على أن التقادم الثلاثي المشار إليه والذي تسقط به دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع لا يبدأ في السريان إلا من تاريخ العلم الحقيقي الذي يحيط به المضرور بوقوع الضرر وبشخص المسنول عنه باعتبار أن انقضاء ثلاث سنوات من يوم ثبوت هذا العلم ينطوي على تنازل المضرور عن حق التعويض الذي فرضه القانون على المسنول مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضي مدة التقادم ولا وجه لاقتراض هذا التنازل من جانب المضرور وترتيب حكم السقوط في حالة العلم الظني الذي لا يحيط بوقوع الضرر أو بشخص المسنول عنه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أجرى سريان مدة التقادم الثلاثي المشار إليه في حق الطاعنة من ١٩٧٨/٥/٧ تاريخ إيداع تقرير الخبير المنتدب في الدعوى رقم ٦٦ سنة ١٩٧٧ مدني بمياط الابتدائية وكان استخلاص علم المضرور بحدوث الضرر وبشخص المسنول عنه وإن اعتبر من المسائل المتعلقة بالواقع التي يستل بها قاضي الموضوع إلا أن - لمحكمة النقض أن تبسط رقابتها متى كانت الأسباب التي بني عليها الحكم استخلاصه ليس من شأنها أن تؤدي عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها ، لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد قرن علم الطاعنة بحدوث الضرر وبشخص المسنول عنه بتاريخ إيداع الخبير المشار إليه لتقريره رغم انتفاء التلازم الحتمي بين الأمرين ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وشابه فساد في الاستدلال مما يوجب نقضه نقضا جزئيا في هذا الخصوص دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن المتعلقة بهذا الشق.

(نقض مدني ١٩٨٧/٣/٢٦ - الطعن رقم ٩١٥ لسنة ٥٤ ق)

- تقدير التعويض الجابر للضرر هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع ما دام لا يوجد نص في القانون يلزمه باتباع معايير معينة في خصوصه.

لما كان التعويض عن الضرر الأدبي الشخصي للمطعون ضدهم يختلف عن طلب التعويض الموروث فإنه ليس ثمة ما يمنع من انتضاء بهما سويا متى توافرت شروط استحقاق كل منهما مما يكون معه النعي بهذا الشق في غير محله. والنعي في شقه الثاني مردود لأنه لما كان الحق في التعويض عن الضرر المادي المترتب عن إصابة المضرور التي أودت بحياته يدخل في ذمته المالية وينتقل معها عند وفاته إلى ورثته سواء كان المضرور قد طالب بهذا التعويض قبل وفاته أو لم يطالب به وسواء كان التعويض قد تحدد من قبل الوفاة بحكم أو اتفاق أو لم يحدد فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون ضدهم بتعويض موروث عن الضرر المادي الذي لحق بمورثهم وأودي بحياته لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه. والنعي في شقه الأخير مردود بأن تقدير التعويض الجابر للضرر هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع ما دام لا يوجد نص في القانون يلزمه باتباع معايير معينة في خصوصه مما يكون معه النعي بهذا الشق جدلا موضوعيا لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

(نقض مدني ١٩/٤/١٩٨٧ - الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٥٤ ق)

- يقتصر التعويض عن الضرر الأدبي الناشئ عن موت المصاب علي الأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية دون باقي الأقرباء.

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الأصل في المساطلة المدنية وجوب تعويض كل من أصيب بضرر ، يستوي في ذلك الضرر المادي والضرر الأدبي ، علي أنه إذا كان للضرر أدبيا وناشنا عن موت المصاب فإن أقر بانه لا يعرضون جميعهم عن الضرر الذي يصيبهم شخصا إذ قصر المشرع في المادة (٢/٢٢٢) من القانون المدني للتعويض علي الأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدها - الأولى عن نفسها وبصفتها وصية علي القاصرتين والثانية عن نفسها - هن زوجة وبنات القتل فإنه يجوز لهن طلب التعويض عن الضرر الأدبي الذي لحقهن شخصا نتيجة موته وإذا قضي الحكم المطعون فيه بتعويضهن عن هذا الضرر الأدبي لا يكون قد خلف القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب علي غير أساس.

(نقض مدني ١٩٨٧/٥/٢ - الطعن رقم ١٢٠٨ لسنة ٥٣ ق)

- يترتب علي إخلال العاملين بالدولة بالتزاماتهم القانونية - إذا ما اضرروا بالدولة - مسئوليتهم - عن تعويضها مسئولية مدنية مصدرها القانون وتخضع لقواعد التقادم العادي المبينة في المادة (٣٧٤) مدني.

لما كانت المادة (٣/١٢٤) من قانون المرافعات تجيز للمدعي أن يقدم من الطلبات العارضة ما يتضمن تغييرا في سبب الدعوى مع بقاء موضوع الطلب الأصلي علي حاله ، وكان علي محكمة الاستئناف - وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة - أن تفصل في كفة الأوجه التي يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة أول درجة دون حاجة لاستئناف فرعي منه متى كان الحكم قد

انتهى إلى القضاء له بطلانته كلها وكان لم يثبت تخليه عن هذه الأوجه ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد غير سبب دعواه بأن اسند مسؤولية المطعون ضده إلى إخلاله بالالتزامات التي يفرضها عليه القانون قبله ، ومع ذلك فقد أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على أساس أحكام الرجوع المنصوص عليها في المادة (١٧٥) من القانون المدني وطبق أحكام التقادم الثلاثي المبينة في المادة (١٧٢) من ذات القانون وهو تقادم استثنائي خاص بدعوى التعويض عن الضرر الناشئ عن العمل غير المشروع ، في حين أن علاقة الدولة بالعاملين فيها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة برابطة قانونية تحكمها القوانين واللوائح المعمول بها في هذا الشأن وواجباتهم تضبطها قواعد أساسية عامة تقوم على وجوب أداء العمل المنوط بهم بعناية الشخص الحريص المتبصر وبدقته وقد ترد في القانون مع ضوابطها وقد يخلو منها دون أن يؤثر ذلك في وجوب التزامهم بها ويعتبر القانون المصدر المباشر لها ، ويترتب على إخلالهم بتلك الالتزامات - إذا ما أضروا بالدولة - مسؤوليتهم عن تعويضها مسؤولية مدنية مصدرها القانون وتخضع لقواعد التقادم العادي المبينة في المادة (٣٧٤) من القانون المدني ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه.

(نقض مدني ١٩٨٧/٥/٧ - الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٢ ق)

- إذا كان العمل غير المشروع بشكل جريمة بما يستتبع قيام الدعوى الجنائية إلى جانب دعوى التعويض المدنية فإن هذه الدعوى الأخيرة لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية - بقاء الحق في رفع الدعوى الجنائية

أو تحريكها أو السير فيها قلتما يعد مانعا يتعذر معه علي المضرور
المطالبة بحقه في التعويض - أثر ذلك .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان العمل غير المشروع يشكل جريمة
بما يستتبع قيام الدعوى الجنائية إلى جانب دعوى التعويض المدنية فإن هذه
الدعوى الأخيرة لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية فإذا انتقضت للدعويان فإن
سريان التقادم بالنسبة للمضرور عن الدعوى المدنية يبقى ما بقي الحق في رفع
الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قلتما - فإذا انتقضت هذه الدعوى
بصدور حكم بات فيها أو بسبب آخر من أسباب الانقضاء كسقوطها بالتقادم عاد
تقادم الدعوى المدنية إلى السريان منذ هذا التاريخ - ذلك أن بقاء الحق في رفع
الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قلتما يعد في معنى المادة (١/٣٨٢)
من القانون المدني مانعا يتعذر معه علي المضرور المطالبة بحقه في التعويض
لما كان ذلك وكان مؤدي نصوص قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم
٢٥ لسنة ١٩٦٦ والمعدل بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨ أن الحكم الغيابي الذي
يصدر جنحة من المحاكم العسكرية يصبح نهائيا بالتصديق عليه أنه يقبل الطعن
فيه بالتماس إعادة النظر الذي اتخذته تلك القوانين - وعلي ما أفصحت عنه
مذكرته الإيضاحية - بديلا عن الضمانات التي كفلها القانون العام عن طريق
الطعن بالنقض في أحكام المحاكم العادية ومن ثم لا يزول المانع الذي يتعذر معه
علي الحضور المطالبة بحقه في التعويض أمام القضاء المدني بمجرد التصديق
علي ذلك الحكم إذ يتعين لذلك استنفاد الطعن فيه بهذا الطريق أو فوات ميعاده أو
أن تتحقق أحد أسباب انقضاء الدعوى الجنائية الأخرى بعد التصديق علي الحكم

- وقبل أن يصبح باتا ومنها مضي مدة تقادم للدعوى العسكرية وهي ثلاث سنوات في الجرح دون حصول أي إجراء قاطع للتقادم ، لما كان ذلك وكان الحكم في الجرح رقم ٨٣٤ لسنة ١٩٧٦ . عسكرية شرق القاهرة قد صدر بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٨ ولم يعلن للمحكوم عليه إلا بتاريخ ١٩٧٧/٤/١٨ دون أن يطعن عليه بالتماس إعادة النظر في الميعاد المقرر قانونا ومن ثم لا يكون باتا إلا بفوات الميعاد المشار إليه أي في ١٩٧٧/٥/٣ وإذا كانت دعوى التعويض قد رفعت في ١٩٨٠/٤/٩ فإنها تكون قد أقيمت قبل انقضاء المدة القانونية لسقوطها بالتقادم وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى القضاء بسقوطها فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ويتعين نقضه مع الإحالة.

(نقض مدني ١٩٨٧/٦/٢١ - الطعن رقم ١٦٠٩ لسنة ٥٣ ق)

أولا - شروط استحقاق التعويض

- رأس المال الذي يجب ألا يزيد ما يتقاضاه الدائن من فوائد عنه في

مفهوم المادة (٢٣٢) مدني هو رأس المال كله وليس ما يتبقى منه.

إن النص في المادة (٢٣٢) من القانون المدني علي أنه :

" لا يجوز تقاضي فوائد علي متجمد الفوائد ولا يجوز في أية حال أن يكون مجموع الفوائد التي يتقاضاها الدائن أكثر من رأس المال ... " يدل علي أن رأس المال المقصود بهذا النص هو رأس المال كله وليس ما يتبقى منه.

(نقض ١٩٨١/١/٢٦ - الطعن ٤٢٤ / ٤٢٦ لسنة ٤٣ ق)

- نزع الملكية يرتب تعويضا عن فترة ملكيته كما يترتب لغيره من ذوي

الحقوق علي العقار تعويضا عما قد يلحق بحقوقهم من أضرار بسبب

نزع الملكية والمشتري بعقد غير مسجل لا يمتلك العقار ولا يستحق
لذلك تعويضا عن فقد ملكيته.

لما كان مفاد عبارة " الملاك وأصحاب الحقوق " التي تردت في المواد ٥ ، ٦ ، ٧ من القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقار للمنفعة العامة أن
نزع الملكية يرتب تعويضا للمالك عن فترة ملكيته ، كما يرتب لغيره من ذوي
الحقوق علي العقار تعويضا عما قد يلحق بحقوقهم من أضرار بسبب نزع
الملكية. وكان المشتري بعقد غير مسجل لا يمتلك العقار ولا يستحق لذلك
تعويضا عن فقدته الملكية . وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا
يجوز التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بدفاع يخالطه واقع لم يسبق طرحه
علي محكمة الموضوع. وكان الثابت من الإطلاع علي ملف الدعوى أن أحدا لم
يتمسك أمام محكمة الموضوع بدرجتها بأن المطعون ضده الثالث كان له أية
منشآت أو زراعة بتلك الأطنان يستحق عنها تعويضا ، فإن الحكم المطعون فيه
إذ انتهى إلى رفض استحقاق المطعون ضده الثالث للتعويض المقرر عن نزع
ملكية الأطنان التي اشتراها بعقد غير مسجل. لا يكون قد أخطأ في تطبيق
القانون.

(نقض ١٩٨١/١/٢٨ - الطعن ٤٧٩ لسنة ٤٢ ق)

- إذا فسخ عقد العمل بلا مبرر كان للطرف الذي أصابه ضرر من هذا
الفسخ الحق في التعويض.

أن المادة (٧٤) من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص علي أنه " إذا فسخ
العقد بلا مبرر كان للطرف الذي أصابه ضرر من هذا الفسخ الحق في تعويض

تقدره المحكمة مع مراعاة نوع العمل ومقدار الضرر ومدة الخدمة والعرف الجاري بعد تحقيق ظروف الفسخ. " . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه عندما عرض لتقدير التعويض المطعون ضده لورد " أن هذه المحكمة ترى من ظروف الدعوى وملابساتها لكونه قد مكث حوالي أربع سنوات متعطلا عن العمل تقدير مبلغ ٥٠٠ جنيه كتعويض عن هذا الفصل للمستأنف ... " وبين مما أورده الحكم أن المحكمة قد راعت كافة الظروف والملابسات المحيطة بفسخ العقد واعتدت عند تقدير الضرر بمدة تعطل المطعون ضده عن العمل ، وهو ما يكفي لبيان عناصر التعويض المقضي به ، ولما كان تقدير الضرر ومراعاة الظروف والملابسات في تقدير التعويض مسألة موضوعية يستقل بها قاضي الموضوع ، وكانت الأسباب التي أوردها المحكمة في هذا الصدد كافية لحمل قضائها ، فإن ما ينهه الطاعن في شأن تقدير التعويض لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٨١/٢/٢٢ - الطعن ١٠٦٠ - لسنة ٤٥ ق)

- المعيار في تحديد المسؤولية عند تعدد الأسباب المؤدية إلى الضرر يكون بتحديد السبب الفعال المنتج منها في إحداث الضرر دون السبب العارض.

المقرر في قضاء هذه المحكمة إن المعيار في تحديد المسؤولية عند تعدد الأسباب المؤدية إلى الضرر يكون بتحديد السبب الفعال المنتج منها في إحداث الضرر دون السبب العارض ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته " أن اتهام تابع للمستأنف عليها الأخيرة (المطعون ضدها الثالثة) إنما قام علي أساس

جناية القتل الخطأ لإهماله وعدم مراعاته القوانين واللوائح وإخلالا جسيما بما تفرضه عليه أصول مهنته لقيادته الجرار بمقطورة بالحالة التي وصفتها المستأنفة (الطاعنة) وسار الجرار بسرعة بالغة في طريق ضيق مما أدى إلى وقوع الحادث وهو ما يكفي لمسألة الشركة المتبوعة (المطعون ضدها الثالثة عن التعويض وإذا كان الجرار مؤمنا عليه إجباريا لدى المستأنفة (الطاعنة) فإنها ملزمة بتغطية التعويض دون أدنى تأثير لحالة المقطورة وعدم حصول التأمين عليها علي حق المضرور في التعويض من المستأنفة (الطاعنة) كمؤمن لديها علي الجرار أدت قيادته الخاطئة إلى وقوع الحادث علي أن حالة المقطورة علي ما عرضته المستأنفة لها يؤكد إهمال سائق الجرار " مما مفاده أن محكمة الموضوع - في حدود سلطتها التقديرية التي تستقل بها - قد اعتبرت أن المقطورة لم تحدث بذاتها الضرر موضوع اللاداعي وإنما ساهمت فيه باقترانها بالجرار المحرك لها فكانت بذلك مجرد سبب عارض بينما كانت قيادة الجرار علي النحو الذي تمت به هي السبب المنتج للضرر وهو تسبب سائق وكاف في ثبوت أن الواقعة تعتبر من حوادث الجرار وأن الضرر قد وقع بواسطته فتسأل الشركة الطاعنة بوصفها المؤمن لديها عن حوادث هذا الجرار عن تعويض ذلك الضرر عملا بالمادة الخامسة من قانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ومن ثم يكون النعي علي الحكم المطعون فيه بهنين السببين علي غير أساس.

(نقض ١٩٨١/٣/١٨ - الطعن ١٣٥٤ لسنة ٤٧ ق)

- الحق في طلب التعويض - لا يثبت إلا للمضرور أو لئنائة أو خلفه :

من المقرر قانونا وفي قضاء هذه المحكمة أن المضرور - هو أو نائبه أو خلفه - هو الذي يثبت له الحق في طلب التعويض ، أما غير المضرور فلا يستطيع أن يطالب بتعويض عن ضرر لم يصبه ، ولا يحق للمضرور أن يطلب من المحكمة القضاء مباشرة بالتعويض لجهة خيرية أو مؤسسة تعمل للمصلحة العامة ولا تستطيع المحكمة في هذه الحالة أن تجيبه إلى هذا الطلب لأن مثل هذه الجهة لم يصبها أي ضرر فلا يجوز الحكم لها مباشرة بتعويض وتكون الدعوى في هذه الحالة غير مقبولة.

(نقض ١٩٨٢/١/١٤ - الطعن ٢٩١ لسنة ٤٨ ق)

- حق الورثة في المطالبة بالتعويض عن وفاة المضرور - لورثة المضرور مطالبة المسئول بجبر الضرر الذي سببه لمورثهم من الموت الذي أدى إليه الفعل الضار - أساس ذلك.

جري قضاء هذه المحكمة بأنه إذا تسببت وفاة المضرور عن فعل ضار من الغير فإن هذا الفعل لا بد أن يسبق الموت ولو بلحظة ويكون المضرور في هذه اللحظة أهلا لكسب حقه في التعويض عن الضرر الذي لحقه وحسبما يتطور هذا الضرر ويتفاقم. ومتى ثبت له هذا الحق قبل وفاته فإن ورثته يتلقونه عنه في تركته ويحق لهم بالتالي مطالبة المسئول بجبر الضرر المادي الذي سببه لمورثهم من الموت الذي أدى إليه الفعل الضار باعتباره من مضاعفاته مما يكون معه النعي بهذا السبب على غير أساس.

(نقض ١٩٨٢/٣/٣٠ - الطعن ١٥٢٠ - لسنة ٤٨ ق)

- شروط التعويض عن الضرر المادي - مناط تحقق الضرر المادي
الشخصي نتيجة وفاة آخر - ثبوت الإعالة :

يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي الإخلال بمصلحة مالية للمضروب
وأن يكون الضرر محققاً بأن يكون قد وقع بالفعل أو أن يكون وقوعه في
المستقبل حتمياً فإن أصاب الضرر شخصاً بالتبعية عن طريق ضرر أصاب
شخصاً آخر فلا بد أن يتوافر لهذا الأخير حق أو مصلحة مالية مشروعة يعتبر
الإخلال بها ضرراً أصابه والعبارة في تحقق الضرر المادي الشخصي الذي
يدعيه نتيجة وفاة آخر هو ثبوت أن المتوفى كان يعوله فعلاً وقت وفاته علي نحو
مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار علي ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضي
ما ضاع علي المضروب من فرصة لفقد عائلته ويقضي له بالتعويض - ولما كان
ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى للمطعون عليها بتعويض عن الضرر
المادي بعد أن عرض في مدوناته للمستندات المقدمة منها والتي تبين أولاً
وقت حصول الوفاة في ١٩٧٤/٧/١ كانت تعمل طبيبة بعد انتهاء دارستها
الجامعية في شهر يوليو سنة ١٩٧٢ وأن المطعون عليها الثانية والقاصرة
المشمولة بوصايتها كانتا طالبتين الأولى بالجامعة والثانية بالمدرسة الثانوية
وبين الحكم أن المتوفاة كانت تعمل بناتها الثلاث قبل وفاتها وأن كل منهن في
سن لم تتقدم بما يكفي في إعالة نفسها فإن مفاد ذلك أن الحكم المطعون فيه قد
استخلص من المستندات وظروف الدعوى أن المتوفاة كانت تعمل بناتها حتى
وفاتها وكان ما خلص إليه الحكم في هذا الخصوص سائغ ومستمد مما له أصل

في الأوراق ويقوم على أسباب تكفي لحمله فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس.

(نقض ١٩٨٢/٥/٤ - الطعن ١٤٨ لسنة ٤٩ ق)

- التعويض عن الضرر المادي - شروطه - مجرد احتمال وقوع الضرر في المستقبل لا يكفي للحكم بالتعويض عنه - مثال : طلب التعويض عن ضرر مادي يتمثل في وفاة زوجة المطعون ضده الأول وهو في سن لا تسمح له بالاقتران بأخرى بسهولة مما أصابه بأضرار مادية تتمثل فيما يتكبده من أعباء مالية في استخدام سواها للقيام بشئونه المنزلية.

لما كان تعيين العناصر المكونة لقانونا للضرر والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض - وعلى ما جري به قضاء هذه المحكمة - من مسائل للقانون والتي تخضع لرقابة محكمة النقض ، وكان يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي الإخلال بمصلحة مالية للمضروب وأن يكون الضرر محققا بأن يكون قد وقع بالفعل أو أن يكون وقوعه في المستقبل حتميا ، أما مجرد احتمال وقوع الضرر في المستقبل فلا يكفي للحكم بالتعويض عنه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأدخل ضمن عناصر الضرر الذي قضى للمطعون عليهما الأول والثاني بالتعويض عنه ما لحق أولهما من ضرر مادي يتمثل حسبا جاء بأسباب الحكم - في وفاة زوجته وهو في سن لا تسمح له بالاقتران بأخرى بسهولة مما أصابه بأضرار مادية... تتمثل فيما يتكبده من أعباء مالية في استخدام سواها للقيام بشئونه المنزلية مع أن احتياجه إلى استخدام

من يقوم علي رعاية شئونه المنزلية مقابل أجر هو ضرر لم يثبت في أوراق الدعوى أنه وقع بالفعل وليس وقوعه في المستقبل حتميا ، فهو لا يعدو أن يكون ضررا احتماليا غير محقق الوقوع بما لا يكفي للتعويض عنه ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه.

(نقض ١٩٨٢/٥/٢٣ - الطعن ٤٧١ لسنة ٤٢ ق)

- طلب التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض. قسيما يتقاسمان تنفيذ التزام المدين. جواز الجمع بينهما ، إقامة الدعوى بأحدهما أمام محكمة أول درجة لا يمنع من إيداء الآخر أمام محكمة الاستئناف ولا يعتبر طلبا جديدا.

طلب التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض قسيما يتقاسمان تنفيذ التزام المدين ويتكافأان قدرهما بحيث يجوز الجمع بينهما ولا يمنع إقامة الدعوى بأحدهما أمام محكمة أول درجة من إيداء الآخر أمام محكمة الاستئناف ولا يعد في هذه الحالة طلبا جديدا مما لا يجوز قبوله طبقا لنص المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات.

(نقض ١٩٨٢/٦/١٥ - الطعن ٤٥ لسنة ٥١ ق)

- ما يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي :

يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي الإخلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون الضرر محققا بأن يكون قد وقع بالفعل أو يكون وقوعه في المستقبل حتميا فإن أصاب الضرر شخصا بالتبعية عن طريق ما أصاب شخصا آخر فلا بد أن يتوفر لهذا الأول حق أو مصلحة مالية مشروعة يعتبر الإخلال بها

ضررا أصابه. والعبرة في تحقق الضرر العادي للشخص الذي يدعيه نتيجة وفاة آخر هي ثبوت أن المجني عليه كان يعوله فعلا وقت وفاته علي نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار علي ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضي ما ضاع علي المضرور من فرصة بفقد عائلته ويقضي له بالتعويض علي هذا الأساس ، أما مجرد احتمال وقوع الضرر في المستقبل فلا يكفي للحكم بالتعويض ومن ثم فإن مجرد حرمان الزوج من خدمات زوجته ورعايتها أو حرمان الأولاد من خدمات والديهم ورعايتها لهم لا يعتبر بذاته ضررا ماديا وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وبالتالي لم يقدر التعويض عن هذا الحرمان بوصفه ضررا ماديا وإنما اعتبره ضررا أدبيا أضافه إلى الأضرار الأخرى التي أصابت الطاعنين وعوضهم عنها فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(نقض ١٩٨٢/٥/٩ - الطعن ٤٢١ لسنة ٤٩ ق)

- أن القانون يوجب التعويض الجابر لكل ضرر متصل بالسبب بأصله الضار ، ولا مانع في القانون من أن يحسب في عناصر التعويض ما كان لطالبه من رجحان كسب فوته عليه وقوع فعل ضار أو تصرف إرادي خاطئ وضار كذلك.

لما كانت المادة (١٧٠) من القانون المدني تنص علي أنه - " يقدر القاضي مدي التعويض عن الضرر الذي لحق المضرور طبقا لأحكام المادتين (٢٢١) ، (٢٢٢) مراعايا في ذلك الظروف الملابسة " وكان النص في المادة (٢٢١) علي أن يشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاته من كسب يدل علي أن القانون يوجب التعويض الجابر لكل ضرر متصل بالسبب بأصله الضار ،

ولا مانع في القانون من أن يحصب في عناصر التعويض ما كان لطالبه من رجحان كسب فوته عليه وقوع فعل ضار أو تصرف إرادي خاطئ وضار كذلك ، وإذا كان اليبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى بطلان قرار النذب لصدوره من الوزير المختص علي خلاف ما تقضي به المادة ٢٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ من وجوب صدوره في مثل حالة المطعون ضده الأول من رئيس مجلس إدارة الشركة بعد عرض الأمر علي لجنة شئون العاملين بها ، وأن ذلك يعتبر خطأ من جانب الشركة الطاعنة والمطعون ضده الثاني سبب للمطعون ضده الأول ضرار ماديا تمثل في حرمانه من المزايا المالية التي فوتها عليه قرار النذب وهي الحوافز والمكافآت التي فصلها تقرير الخبير المقدم في الدعوى فضلا عن الأضرار الأدبية التي أصابته علي نحو ما سبق به القول في الوجه الأول من النعي ، وخلصت المحكمة من ذلك إلى أنها تري مراعاة منها لظروف الدعوى وملابساتها أن مبلغ ألف جنيه كاف لجبر كافة الأضرار. ومفهوم ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى للمطعون ضده الأول بتعويض بالنسبة لكل عنصر من عناصر الضرر المادي وهي علي ما أثبتته خبير الدعوى في تقريره حوافز الإنتاج ومكافآت مجلس الإدارة ، والمنطقة ، والميزانية وشئون العاملين وهذه المزايا المالية - علي ما يبين من تقرير الخبير - إذا كان فوات الحصول علي بعضها يعتبر عنصرا من عناصر التعويض المادي ، فإن عدم حصول الطاعن علي بعضها الآخر لا يجوز أن يدخل ضمن عناصر التعويض المحكوم به فمكافآت مجلس الإدارة تعتبر عنصرا من عناصر التعويض المادي لأن مدة

الندب بعد أن زادت عن سنة بموجب القرار اللاحق رقم ٦٤٧ لسنة ٧٧ - على نحو ما جاء بتقرير الخبير دون ممارسة المطعون ضده الأول عمله كعضو بمجلس الإدارة وبالتالي من الحصول على المكافأة المقررة لعضوية مجلس الإدارة ، وكذلك الأمر بالنسبة لمكافأة الميزانية ذلك أن زعم الشركة الطاعنة بأنها قاصرة على العاملين بقسم شئون العاملين غير مقبول لأنه دفاع جديد لم يثبت ابدؤه أمام محكمة الموضوع ، إذا البين من تقرير الخبير أن ممثل الشركة الطاعنة قرر بأن هذه المكافأة تصرف لجميع العاملين بها في حدود مرتب شهر لكل عامل ولا تحجب إلا على الحاصلين على تقرير ضعيف وإذا لم تقدم الطاعنة ما يفيد حصول المطعون ضده الأول على تقرير ضعيف فقد رأي الحكم فيه صائباً استناداً إلى تقرير الخبير استحقاقه لهذه المكافأة ومن ثم يكون قرار النذب قد فوت عليه فرصة الحصول عليها بما يعتبر عنصراً من عناصر التعويض المادي ، أما مكافأة شئون العاملين فلا يجوز أن تدخل ضمن عناصر التعويض المحكوم به لأن استحقاقها قاصر على العاملين بقسم شئون العاملين ، ولم يكن المطعون ضده الأول من بينهم وقت صدور قرار النذب الذي قضى الحكم المطعون فيه ببطلانه إذ أنه كان قبل صدور قرار النذب قد نقل من هذا القسم إلى وظيفة أخصائي مشتريات بموجب القرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٧ الصادر من رئيس مجلس إدارة الشركة الذي رفض الحكم المطعون فيه طلب إلغاؤه ونفي عنه التصرف وسوء التصرف فظل قائماً وصحيحاً مرتباً لأثاره ومن ثم يكون الضرر الناشئ من حرمان المطعون ضده الأول من مكافأة شئون العاملين غير مرتبط بالخطأ المنسوب صدوره من الشركة الطاعنة والمطعون ضده الثاني .

وكذلك الأمر بالنسبة لحوافز الإنتاج فلا يجوز أن يدخل ضمن عناصر التعويض المحكوم به ما فات المطعون ضده الأول من فرصة الحصول على ما قامت الشركة الطاعنة بصرفه منها خلال فترة نديه لأنها طبقا للمادة (٢٢) من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - والذي يحكم واقعة هذه الدعوى - تعتبر نظاما قانونيا مقررا لكافة العاملين بشركات القطاع العام بشروط محددة ، وليست ميزة خاصة ينفرد بها العاملون بالشركة الطاعنة ، فإذا كان المطعون ضده الأول لم يحصل على حوافز الإنتاج من الشركة الطاعنة خلال فترة نديه لانه لم يعمل بها فعلا فقد كان من حقه الحصول عليها من الشركة التي ندد للعمل بها إذا توافرت في حقه شروط استحقاقها التي نص عليها القانون ، وبذلك لا تكون قد فاتت عليه فرصة الحصول على هذه الحوافز كما لا يجوز أن يدخل ضمن عناصر التعويض المحكوم به ما فات المطعون ضده الأول من الحصول على مكافأة المنطقة ذلك أنه - على ما جاء بتقرير الخبير - لم يحصل على مكافأة منطقة أثناء عمله بالشركة الطاعنة إلا لمدة شهر واحد بعد إلحاقه بالعمل بمنطقة كفر الشيخ بمقتضى قرار رئيس مجلس الإدارة رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٧ الذي كان يطالب في هذه الدعوى بإلغائه واعتباره كأن لم يكن ، وإذا كان الخبير قد انتهى إلى أن المطعون ضده الأول كان يعمل بالنواحي الإشرافية على عمليات الشركة المنتدب لها بأنشاص وأنه لو زال هذا العمل وفي تلك الظروف بالشركة الطاعنة لحصل على عشرين جنيها شهريا كمكافأة منطقة خلال الفترة من ١٠/١/١٩٧٧ حتى ١٩٧٨/٩/٥ فهو قول لا يسوغ الاعتداد به في مجال تقدير التعويض لأنه لا يمثل ضرر متصل السبب

بأصله الضار . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعويض إجمالي للمطعون ضده الأول وادخل فيه ضمن عناصر الضرر المادي ما فوته عليه قرار النذب من فرصة الحصول على حوافز الإنتاج وعلى مكافأة شئون العاملين ومكافأة المنطقة رغم أن عدم حصوله على هذه الحوافز وتلك المكافآت لم يكن مرتبطا - علي ما سبق القول - بقرار النذب ولا تتوافر في شأنه عناصر المسؤولية التي توجب الحكم بالتعويض ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أدخلها ضمن عناصر الضرر الذي يعين التعويض عنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وإذ كان لا يمكن تحديد ما خص هذه العناصر الثلاثة من التعويض الإجمالي المقضي به فإنه يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا في خصوص مقدار التعويض المحكوم به مع الإحالة.

(نقض ١٩٨٢/٦/١٢ - الطعن ١٨٥٩ لسنة ٥١ ق)

- شروط الحكم بالتعويض عن الضرر المادي :

يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي الإخلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون الضرر محققا بأن يكون قد وقع بالفعل أو يكون وقوعه في المستقبل حتميا والعبرة في تحقق الضرر المادي للشخص الذي يدعيه نتيجة وفاة آخر هي ثبوت أن المجني عليه كان يعوله فعلا وقت وفاته وعلي نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار علي ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر للقاضي ما ضاع علي المضرور من فرصة بفقد عائلته ويقضي له بالتعويض علي هذا الأساس . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه قد قضى للمطعون ضدها الأولي بالتعويض عن الضرر المادي دون أن يستظهر ما إذ

كان المجني عليه وقت وفاته يعولها فعلا علي وجه دائم مستمر أم لا حتى تعتبر وفاته إخلالا بمصلحة مالية مشروعة لها فضلا عن عدم بيان عناصر ذلك الضرر المادي الذي احتسب التعويض علي أساسه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه.

(نقض ١٩٨٣/١/١٢ - الطعن ١٣٢٣ لسنة ٥٠ ق)

- أضرار المدين - متى لا يكون ضروريا ؟

طبقا لنص المادة (٢٢٠) من القانون المدني لا ضرورة لإعذار المدين إذا أصبح تنفيذ الالتزام غير ممكن أو غير مجد بفعل المدين لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد بمدوناته بأن مسؤولية المصرف الطاعن قد تحققت ووقع الضرر بعدم صرف الشيك عند تقديمه للبنك الأخير ومن ثم فلا جدوى في الأعدار فإن الحكم لا يكون بذلك قد خالف القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب علي غير أساس.

(نقض ١٩٨٤/٣/٢٠ - الطعن ١٨٩٤ لسنة ٤٩ ق)

ثانيا : تقدير التعويض :

صرف إعانة تعويضية للمضرور طبقا للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٤ لا يحول دون مطالبته بحقه في التعويض الكامل الجابر للضرر الذي لحقه وفقا لأحكام القانون المدني إذا كان سبب الضرر الخطأ التقصيري ، علي أن يراعي القاضي عند تقدير التعويض في هذه الحالة ما صرف من إعانة تعويضية.

أن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٤ تضمن القواعد التي تنظم المعاشات والإعانات والقروض عن الخسائر في النفس والمال نتيجة الأعمال الحربية ، ونص على اختصاص اللجان التي تشكل طبقاً لأحكامه لمعاينة وحصر الأضرار وتقدير الخسائر في هذه الأحوال ، وأجاز صرف معاشات أو إعانات أو قروض عن الأضرار الناجمة عنها ، ولا تحول نصوصه بين المضرور الذي صرفت له إعانة تعويضية وبين المطالبة بحقه في التعويض الكامل الجابر للضرر الذي لحقه إذ أن هذا الحق يظل قائماً وفقاً لأحكام القانون المدني إذا كان سبب الضرر الخطأ التقصيري ، إلا أنه لا يصح للمضرور أن يجمع بين تعويضين فيراعي القاضي عند تقدير التعويض في هذا الحالة ما صرف من إعانة تعويضية " لما كان ذلك وكان الطاعن قد أقام دعواه بطلب التعويض تأسيساً على قواعد المسؤولية للتقصيرية فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بعدم قبول الدعوى على أن للمضرور أن يختار إما سبيل الالتجاء إلى اللجنة المنصوص عليها في القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ أو سبيل إقامة دعوى أمام المحاكم المدنية للمطالبة بالتعويض استناداً إلى أحكام المسؤولية التقصيرية ، وأن الطاعن قد اختار السبيل الأول وصرف له مبلغ ٨٠٠ جنيه فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وقد حجبه هذا الخطأ عن بحث مدي أحقية الطاعن في المطالبة بالتعويض الكامل الجابر للضرر طبقاً لأحكام القانون المدني مما يستوجب نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن.

(نقض ١٩٨١/١١/٢٥ - الطعن ٣٥٥ لسنة ٤٨ ق)

- اتفاق المتعاقدين علي تقدير التعويض عن التأخير في تنفيذ الالتزام علي

أساس كل وحدة زمنية يتأخر فيها التنفيذ كشرط جزائي. حكمه.

إذ كان يجوز للمتعاقدین تقدير التعويض عن التأخير في تنفيذ الالتزام علي

أساس كل وحدة زمنية يتأخر فيها التنفيذ بموجب شرط جزائي ينص عليه في

العقد. فإنه يتعين أعمال هذا الشرط مدة تأخر المدين في تنفيذ التزامه إلا إذا

استحال عليه تنفيذ الالتزام الأصلي أو إذا أثبت أن التأخير في التنفيذ قد نشأ عن

سبب أجنبي لا يد له فيه.

(نقض ١٩٨١/١٢/٢٤ - الطعن ١٢٢٣ لسنة ٤٨ ق)

- تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع دون معقب عليها فيه ،

ويضحي النعي في شأن تقديره جدلا موضوعيا لا تجوز إثارته أمام

محكمة النقض.

لما كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بتعديل مبلغ التعويض عن الفصل

بلا تبرر علي قوله ".... كما تستحق المستأنف ضدها تعويضا عن الأضرار

التي لحقتها من جراء فصلها فصلا بغير مسوغ مشروع وحرمانها من راتبها

منذ فصلها في ١٩٧٤/١١/١٥ حتى التحاقها بعمل في مدرسة المحروسة

الابتدائية للبنات وهو ما قدره المحكمة بمبلغ مائتين وخمسين جنيتها ويكون

المستحق للمستأنف ضدها مبلغ ٢٥٠ جنيه عن الفصل بغير مبرر مشروع +

مبلغ ٢٣,٥٠٠ جنيتها مرتب شهر مقابل مهلة الإنذار + مبلغ ٢,٠٦٠ جنيه مقابل

ما لم تحصل عليه من أجازة ومجموع ذلك مبلغ ٢٧٥,٥٦٠ جنيتها وهو ما يتعين

تعديل الحكم المستأنف إليه ... إلخ وكان يبين من هذا الذي أورده الحكم أن

محكمة الاستئناف وهي بسبيل تقدير ما تستحقه الطاعنة من تعويض قد حصرت الضرر الذي أصابها من جراء فصلها بغير مبرر في حرمانها من أجرها منذ فصلها حتى تاريخ التحاقها بالعمل في مدرسة المحروسة الابتدائية للبنات ، وكان تقدير التعويض متي قامت أسبابه هو من سلطة محكمة الموضوع دون معقب عليها فيه . لما كان ذلك ، وكانت الأسباب التي أوردتها الحكم المطعون فيه في هذا الصدد سائغة وتؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها قضاؤه ، فإن ما تنعاه الطاعنة في شأن تقدير التعويض يكون جدلا موضوعيا لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة ، ويضحى النعي بهذا السبب على غير أساس.

(نقض ١٩٨٣/١/٣١ - الطعن ١٢٠ لسنة ٤٨ ق)

- جواز تخفيض مقدار التعويض الاتفاقي - شرطه أن يثبت المدين أنه كان مبلغا فيه إلى درجة كبيرة.

إذ كانت المادة (٢٢٤) من القانون المدني قد أجازت للقاضي أن يخفض مقدار التعويض الاتفاقي إذا أثبت المدين أنه كان مبلغا فيه إلى درجة كبيرة وكانت الطاعنة قد تمسكت في مذكرتها المقدمة لمحكمة الاستئناف بأن مقدار التعويض الاتفاقي مبالغ فيه إلى درجة كبيرة وطلبت إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك فإن الحكم إذ قضى بالتعويض الاتفاقي دون أن يعرض لهذا الدفاع رغم أنه جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون مشوبا بالقصور.

(نقض ١٩٨٣/٣/١٠ - الطعن ٩٢٨ لسنة ٥٢ ق)

محكمة الاستئناف وهي بمسبل تقدير ما تستحقه الطاعنة من تعويض قد حصرت الضرر الذي أصابها من جراء فصلها بغير مبرر في حرمانها من أجرها منذ فصلها حتى تاريخ التحاقها بالعمل في مدرسة المحروسة الابتدائية للبنات ، وكان تقدير التعويض متي قامت أسبابه هو من سلطة محكمة الموضوع دون معقب عليها فيه . لما كان ذلك ، وكانت الأسباب التي أوردها الحكم المطعون فيه في هذا الصدد سائغة وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها قضاؤه ، فإن ما تنعاه الطاعنة في شأن تقدير التعويض يكون جدلا موضوعيا لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة ، ويضحي النعي بهذا السبب علي غير أساس.

(نقض ١٩٨٣/١/٣١ - الطعن ١٧٠ لسنة ٤٨ ق)

- جواز تخفيض مقدار التعويض الاتفاقي - شرطه أن يثبت المدين أنه كان مبالغا فيه إلى درجة كبيرة.

إذ كانت المادة (٢٢٤) من القانون المدني قد أجازت للقاضي أن يخفض مقدار التعويض الاتفاقي إذا أثبت المدين أنه كان مبالغا فيه إلى درجة كبيرة وكانت الطاعنة قد تمسكت في مذكرتها المقدمة لمحكمة الاستئناف بأن مقدار التعويض الاتفاقي مبالغ فيه إلى درجة كبيرة وطلبت إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك فإن الحكم إذ قضى بالتعويض الاتفاقي دون أن يعرض لهذا الدفاع رغم أنه جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون مشوبا بالقصور.

(نقض ١٩٨٣/٣/١٠ - الطعن ٩٢٨ لسنة ٥٢ ق)

ثالثا : الجمع بين التعويضات :

تنفيذ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لالتزاماتها بشأن تأمين إصابات العمل لا يخل بما يكون للمؤمن عليه أو ورثته من حقوق قبل الشخص المسئول.

يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يغفل نص المادة (٦٨) من القانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٧٥ وإنما رد علي ما أثارته الطاعة بشأنها بما أورده بأسبابه من أن التعويض طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية لا يخل بما يكون للمؤمن له العامل أو ورثته من حق قبل الغير في حدود ما تقضي به المادة (١٧٤) من القانون المدني وهي أساس الدعوى المطروحة وهي تغاير نطاق مسؤولية رب العمل الذاتية. وهذا الذي ذهب إليه الحكم صحيح في القانون لأن المادة (٦٦) من قانون التأمين الاجتماعي رقم (٧٩) لسنة ١٩٧٥ تقضي بأنه تلتزم الجهة المختصة بجميع الحقوق المقررة وفقا لأحكام هذا الباب حتى ولو كانت تقتضي مسؤولية شخص آخر خلاف صاحب العمل دون إخلال بما يكون للمؤمن عليه من حق قبل الشخص المسئول مما يعني وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة أن تنفيذ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لالتزامها المنصوص عليه في الباب الرابع بشأن تأمين إصابات العمل لا يخل بما يكون للمؤمن له العامل أو ورثته من حق قبل الشخص المسئول ولما كانت المادة (١٧٤) فقرة أولي من القانون المدني تقضي بأن المتبوع يكون مسؤولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه في حال تلبية وظيفته أو بسببها ، وكانت مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة ليست مسؤولية ذاتية إنما هي في حكم مسؤولية الكفيل المتضامن ومصدرها القانون فإنه لا جنوى من التمسك بنص المادة (٦٨)

(من القانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٧٥ لأن مجال تطبيق هذه المادة يكون عند بحث مسئولية رب العمل الذاتية.

(نقض ١٩٨١/٢/٣٦ - الطعن ١٣١٧ لسنة ٤٧ ق)

- قيام المضرور بصرف التعويض أو المعاش أو الإعانة عن الخسائر في النفس والمال نتيجة للأعمال الحربية التي تقررها اللجنة المنصوص عليها في القانون (٤٤) لسنة ١٩٦٧ لا يحول دون مطالبته بما قد يستحقه من فرق في التعويض لجبر كامل الضرر الذي لحقه أمام المحاكم المدنية وذلك إذا كان سبب الضرر هو الخطأ التقصيري.

إن القانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٦٧ تضمن القواعد التي تنظم تقرير معاشات أو إعانات أو قروض عن الخسائر في النفس والمال نتيجة للأعمال الحربية ، فنص في المادتين الأولى والثانية على تشكيل لجان تختص بحصر الأضرار وتقدير الخسائر الناجمة عن العمليات الحربية وأجاز في المادة الثالثة صرف إعانات عن حالات الخسائر التي تقع على النفس أو منح معاشات لهذه الحالات من تاريخ حدوث الوفاة أو العجز مع عدم جواز الجمع بين الإعانة التعويضية والمعاش ، ونص على الحد الأقصى للإعانة التي تصرف عن الخسائر التي تلحق بالمال الخاص فإذا زالت قيمة الخسائر على هذا الحد يجوز صرف الزيادة كقرض. وهي أحكام يقتصر تطبيقها على الحالات المنصوص عليها في هذا القانون ولا تتعداها إلى التعويض المستحق طبقا لأحكام للقانون العام فلا تحول دون مطالبة المضرور بما قد يستحقه من فرق في التعويض لجبر كامل الضرر الذي لحقه ، إذ أن هذا الحق يظل مع ذلك قائما وفقا لأحكام القانون

المدني إذا كان سبب الضرر الخطأ التقصيري. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضي بعدم قبول دعوى الطاعن وحجب عنه حقه في المطالبة بالتعويض الكامل الجابر للضرر تأسيسا علي قواعد المسؤولية التقصيرية أمام المحاكم المدنية علي سند من القول أنه لجأ إلى اللجنة المنصوص عليها في القانون (٤٤) لسنة ١٩٦٧ وصرف له المبلغ سالف الذكر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(نقض ١٩٨١/١/٢٤ - الطعن ٣٥٣ لسنة ٤٨ ق)

- توقيع عقوبة علي العامل بسبب مخالفة معينة ، لا يمنع من استيفاء تعويض الضرر الذي أصاب صاحب العمل من جراء هذه المخالفة بالطرق العادية ، سواء أوفي به العامل لختيارا من تلقاء نفسه ، أو بالحصول علي حكم بالتعويض ثم اقتضاء قيمة التعويض من أجر العامل في الحدود التي يجوز فيها الحجز عليه.

لما كان الثابت في الدعوى أن النيابة العامة أجرت مع المطعون ضده تحقيقا بشأن اختلاسه كمية من الكسب قيد برقم ٤٠٦ لسنة ١٩٧٣ إداري قسم ثان المنصورة انتهت فيه علي أثر قيامه بسداد ستين جنيتها قيمة الكسب محل الاتهام إلى طلب مجازاته إداريا عن هذه الواقعة ، وبناء علي ذلك أصدرت الطاعنة قرارها رقم ٢٠٧٥ لسنة ١٩٧٣ بمجازاة المطعون ضده بخصم أجر خمسة عشر يوما من راتبه ، بما مفاده أن وفاء بقيمة الكسب كان طواعية ليتوقى إقامة الدعوى الجنائية قبله ، ودفع المبلغ في هذه الحالة يعد بمثابة تعويض للطاعنة عن كمية الكسب محل الاختلاس من حقه اقتضاه ولا يمس أجره في شيء ، إذ

من المقرر أن توقيع عقوبة علي العامل بسبب مخالفة معينة لا يمنع من استيفاء تعويض الضرر الذي أصاب صاحب العمل من جراء هذه المخالفة بالطرق العادية سواء أوفي به العامل لاختياراً من تلقاء نفسه أو بالحصول علي حكم بالتعويض ثم اقتضاء قيمة التعويض من أجر العامل في الحدود التي يجوز فيها الحجز عليه. لما كان ذلك ، وكانت الطاعة لم تقرر أو تخصم قيمة للكسب من أجر المطعون ضده ، وكان هو لا يجادل بشأن مسئوليته عن الخطأ المسند إليه أو تقدير قيمة المبلغ الذي قام بسداده كتعويض عن كمية الكسب محل المساءلة فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه علي سند من نص المادة الثانية من قرار وزير العمل رقم (٩٦) لسنة ١٩٦٢ بشأن حظر الجمع بين لقطاع جزء من أجر العامل طبقاً لحكم المادة (٥٤) من قانون العمل رقم (٩١) لسنة ١٩٥٩ وبين أية عقوبة أخري عن ذات الفعل ، وكان تطبيقها غير وارد علي الواقعة المطروحة فإنه يكون قد خالف للثابت في الأوراق وأخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه.

(نقض ١٩٨٢/٣/٢٨ - الطعن ٤٤١ لسنة ٤٦ ق)

- تأمين إصابات العمل - لا يخل بما يكون للمؤمن له من حق قبل المسئول عن الإصابة - أساس ذلك :

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المادة (٦٦) من قانون التأمين الاجتماعي رقم (٧٩) سنة ١٩٧٥ - المقابلة للمادة (٤١) من القانون رقم (٦٣) سنة ١٩٦٤ - أن تنفيذ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لالتزاماتها المنصوص عليها في الباب الرابع بشأن التأمين ضد إصابات العمل لا يخل بما يكون

للمؤمن له - العامل أو المستحق عنه - من حق قبل الشخص المسئول. وأن ما تؤديه الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية للعامل أو المستحقين عنه بسبب إصابات العمل إنما هو في مقابل ما تستأديه هذه الهيئة من اشتراكات تأمينية بينما يتقاضى المضرور حقه في التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار بسبب الخطأ الذي ارتكبه وليس ثمة ما يمنع من الجمع بين الحقين وكان مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة حالة تأديته وظيفته أو بسببها ليست ذاتية وإنما هي في حكم مسؤولية الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون فلا يجدي في هذه الحالة التحدي بنعي المادة (٦٨) من القانون رقم (٧٩) سنة ١٩٧٥ التي لا تجيز للمصاب أو المستحقين عنه فيما يتعلق بإصابات العمل أن يتمسك بأحكام أي قانون آخر قبل صاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ من جانبه ، ذلك أن مجال تطبيق هذه المادة هو عند بحث مسؤولية رب العمل الذاتية. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وبما لا يجدي معه إدخال الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في الدعوى ، فإن النعي عليه بسببي الطعن يكون علي غير أساس.

(نقض ١٩٨٢/١٢/١٦ - الطعن ١٣٢١ ، ١٣٤٩ لسنة ٤٧ ق)

- التعويض المستحق لأفراد القوات المسلحة عند الوفاة أو العجز بسبب الخدمة - ق ١١٦ لسنة ١٩٦٤ لا يحول دون مطالبة المضرور بحقه في التعويض الكامل الجابر للضرر استنادا إلى المسؤولية التقصيرية
عدم جواز الجمع بين التعويضين.

القانون رقم (١١٦) لسنة ١٩٦٤ - المنطبق علي واقعة الدعوى - تضمن القواعد التي تنظم المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لأفراد القوات المسلحة عند الوفاة أو العجز الكلي أو الجزئي بسبب العمليات الحربية ، فقد الفصل الثاني من الباب الثاني لبيان أنواع المعاشات والمكافآت ثم فصل في الباب الرابع أحكام التأمين والتأمين الإضافي وتعويض المصابين بسبب الخدمة بإصابات لا تمنعهم من البقاء فيها وحدد في المادة (٦٥) مقدار التأمين الإضافي الذي يدفع للورثة الشرعيين إذا كانت الوفاة ناشئة عن حادث طيران أو بسبب العمليات الحربية أو إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة (٣١) أو كانت بسبب الخدمة. وهي أحكام يقتصر تطبيقها علي الحالات المنصوص عليها في هذا القانون ، ولا تتعداها إلى التعويض المستحق طبقاً لأحكام القانون العام فلا تحول دون مطالبة المضرور بحقه في التعويض الكامل الجابر للضرر الذي لحقه إذ أن هذا الحق مع ذلك قائماً وفقاً لأحكام القانون المدني إذا كان سبب الضرر الخطأ التقصيري إلا أنه لا يصح للمضرور أن يجمع بين التعويضين ولما كانت المطعون عليهما الأولى والثانية قد أقامتادعواهما بطلب التعويض تأسيساً علي قواعد المسؤولية التقصيرية - لوفاة مورثهما الضابط بالقوات المسلحة نتيجة خطأ تابع وزير الحربية بصفته وهو أساس مغاير لذلك الذي نص عليه القانون (١١٦) لسنة ١٩٦٤ . وكان الثابت من كتاب إدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة ، والمقدم لمحكمة الموضوع أن المبالغ المنصرفة إلى المستحقين هي تأمين ١% وتأمين إضافي ومنحة وأن المعاش المقرر للمطعون عليها الأولى مبلغ ... وكان يبين من الحكم الابتدائي المزيد لأسبابه

بالحكم المطعون فيه أنه قدر التعويض المستحق للمطعون عليهما الأولي والثانية والددة المتوفى وشقيقته - بمبلغ للأولي والثانية مراعيًا في ذلك المبالغ السابق صرفها لهما سألقة الذكر ، ومن ثم فهما لا تجمعان بين تعويضين ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٣١ س ٢٨ ص ١٣٢٥)

رابعاً : تسبب أحكام التعويض

- تعيين العناصر المكونة للضرر قانوناً والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض من المسائل القانونية التي تهيمن عليها محكمة النقض وقضاء الحكم بالتعويض بصورة مجملة دون تبيان عناصر الضرر الذي قضى من أجله بهذا التعويض وعدم مناقشته لكل عنصر علي حده وبيان وجه أحقية الضرر فيه أو عدم أحقيته يجعله معيباً بالقصور.

لما كانت المادة (٧٤) من قانون العمل رقم (٩١) سنة ١٩٥٩ الذي يحكم واقعة الدعوى - تستوجب عند تقرير التعويض عن فسخ العقد بلا مبرر مراعاة نوع العمل ومقدار الضرر ومدة الخدمة والعرف الجاري وكان الحكم المطعون فيه قد قرر في هذا الصدد " وتري المحكمة أن مبلغ ٦٠٠ ج يعتبر تعويضاً جابراً لكافة الأضرار المادية والأدبية التي حاققت بالمدعي (المطعون عليه) .. " لما كان ذلك وكان تعيين العناصر المكونة للضرر قانوناً يجب أن تدخل في حساب التعويض من المسائل القانونية التي تهيمن عليها محكمة النقض وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بالتعويض علي هذه الصورة المجملّة لم يبين عناصر الضرر التي قضت بها من أجله بهذا التعويض ولم تتأقش كل عنصر منها علي

حده وتبين وجه أحقية طالب التعويض فيه أو عدم أحقيته وإذ أغفل الحكم المطعون فيه ذلك فإنه يكون معيبا بالتقصير بما يستوجب نقضه.

(نقض ١٩٨١/١٢/٢٨ - الطعن ٦٢٣ لسنة ٤٢ ق)

- لمحكمة الموضوع أن تقضي بتعويض إجمالي عن جميع الأضرار التي حاقّت بالمضرور - شرط ذلك بيان عناصر الضرر الذي قضت من أجله بهذا التعويض - مثال بشأن مسؤولية الأطباء.

يجوز لمحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تقضي بتعويض إجمالي عن جميع الأضرار التي حاقّت بالمضرور ، إلا أن ذلك مشروط بأن تبين عناصر الضرر الذي قضت من أجله بهذا التعويض ، وأن تناقش كل عنصر منها على حده وتبين وجه أحقية طالب التعويض فيه أو عدم أحقيته ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق من مدونات الحكم المطعون فيه أن الحكم الابتدائي المستأنف بعد أن انتهى إلى ثبوت مسؤولية المطعون ضده عما أصاب الطاعن من فقد أبصاره نتيجة خطأ المستشفى العسكري الذي تولى علاجه ، قضى الطاعن بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه كتعويض شامل عما أصابه من أضرار ، وإذ بادر الطاعن إلى استئناف هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦ سنة ٨٣ ق طالبا تعديله والقضاء له بالتعويض المطلوب وقدره خمسة وعشرين ألف جنيه ، فقد استأنف أيضا المطعون ضده بالاستئناف المنضم رقم ١٦٠ سنة ٨٣ ق طالبا إلغاءه ، وكان أن قضت محكمة الاستئناف في ١٩٦٦/٦/٢٨ بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المستأنف عليه - المطعون ضده - بأداء تعويض قدره اثني عشر ألف جنيه وبرفض الاستئناف المنضم ، وإذ طعن المطعون

ضده في هذا الحكم بطريق النقض بالظمن رقم ٤٦٤ سنة ٣٦ ق فقد قضت فيه محكمة النقض بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢١ بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة استئناف القاهرة تأسيسا على ما لوردته على ذلك من قولها " إلا أنه لما كان الحكم لم يستند في قضائه بمسئولية الطاعن بصفته إلى هذا الخطأ الثابت في جانبه فحسب وإنما استند أيضا إلى تراخي أطباء المستشفى العسكري العام في إجراء التداخل الجراحي مدة تقترب من الشهرين مع أن حالة المطعون ضده كانت تستلزم المبادرة باتخاذ هذا الإجراء فور ظهور عدم جدوى العلاج الدوائي الذي استمر طوال تلك المدة ، دون أن يتحقق للحكم من أن العلاج الدوائي الذي اتبعه الأطباء مع المطعون ضده على النحو الذي أورده كبير الأطباء الشرعيين في تقريره الذي اعتمد عليه الحكم في قضائه ، كان لا يتفق مع ما تقضي به الأصول المستقرة في علم الطب وهو ما يجب توافره لمساعدة الطبيب عن خطئه الفني ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه فوق خطئه في تطبيق القانون في هذا الخصوص قد شابه القصور في التسبب بما يستوجب نقضه لذلك طالما أنه قضى بتعويض إجمالي عن الأضرار التي حاقّت بالمضروب ومن بينها الضرر الناجم عن خطأ الطاعن في إجراء التداخل الجراحي والذي قصر الحكم في استظهار الشروط اللازم توافرها لثبوته في حق أطباء المستشفى العسكري العام على النحو السالف بيانه " وإذ أحيلت القضية إلى محكمة استئناف القاهرة ، فقد ندبت بدورها كبير الأطباء الشرعيين لبيان ما إذا كان العلاج الدوائي الذي اتبعه الأطباء مع الطاعن يتفق مع ما تقضي به الأصول المستقرة في علم الطب ، ثم كان أن حزم التقرير الطبي الشرعي بتوافر خطأ المطعون ضده في هذا الصدد

، وهو ما قضى الحكم المطعون فيه على أثره بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المطعون ضده بأداء تعويض للطاعن قدره ستة آلاف جنيه وبرفض الاستئناف المنضم مستندا في ذلك إلى قوله " لما كان ذلك فقد غدا الحكم المستأنف قد أصاب صحيح القانون حيال إلزامه المستأنف عليه بصفته بتعويض المستأنف عن إهمال تابعيه والذي أسهم في تلك الكارثة التي عصفت بمستقبل المستأنف وحيث أنه عن مقدار التعويض فإن المحكمة إزاء فداحة الضرر النازل بالمستأنف من فقدائه لعينه اليمني كلية وفشل قوة إبصار عينه اليسرى إلى درجة تقارب الكفاف ، فأنها ترى ، ورغم عدم تحمل المستأنف لمصاريف علاج تلك النازلة التي لم يكن له يد فيها إبلاغ التعويض كي يكون جابرا لها ستة آلاف جنية " لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه وإن أيد للحكم المستأنف في خصوص ثبوت مساعلته عن تعويض الطاعن عن إهمال تابعيه إلا أنه وفي مجال تقديره للتعويض ، قدره إجمالا بمبلغ ستة آلاف جنيه باعتباره جابرا للنازلة التي حاقت بالطاعن مكتفيا في تبرير ذلك بما قرره من فداحة الضرر الحاصل له بفقدانه لعينه اليمني كلية وفشل قوة إبصار عينه اليسرى إلى درجة تقارب الكفاف ، وذلك دون أن يبين الحكم عناصر هذا الضرر أو يناقش كل عنصر منها ، على ضوء ما تمسك به دفاع الطاعن بصدها أو ما أشار إليه الحكم الناقض في شأنها - وكان بذاته سببا في نقض الحكم الاستئنافي السابق وذلك حتى يمكن الوقوف على مدى إحاطة الحكم المطعون فيه بتلك العناصر وتمحيصه لها ، والتحقق بالتالي من مدى التزامه بقضاء الحكم الناقض في هذا

الصدد ، فضلا عن سلامة تطبيقه لأحكام القانون على الواقع الثابت بالأوراق -
لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد عاوه للقصور في تسببيه.

(نقض ١٩٨٣/٦/٢١ - الطعن ٩٠ لسنة ٥٠ ق)

- الحكم بالتعويض - تسببيه - ما يكفي لصحة التسبيب

من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن محكمة الموضوع متي بينت في حكمها
عناصر الضرر المستوجبة للتعويض فإن تقدير مبلغ التعويض الجابر هو مما
تستقل به ما دام لا يوجد في القانون نص يلزمها باتباع معايير معينة في
خصوصه ، كما أن من المقرر أيضا أنه لا يعيب الحكم أن يقدّر التعويض عن
الضرر المادي والضرر الأدبي جملة بغير تخصيص لمقدار كل منها إذ ليس
هذا التخصيص بلام قانونا.

(نقض ١٩٨٤/٣/٢٧ - الطعن ١٦٠٩ لسنة ٥٠ ق)

* مسائل متنوعة في المسؤولية ودعوى التعويض

- الدعوى المؤسسة علي المنافسة غير المشروعة - شروط قبولها .

الدعوى المؤسسة علي المنافسة غير المشروعة لا تخرج عن أن تكون دعوى مسئولية عادية أساسها الفعل الضار فيحق لكل من أصابه ضرر من فعل المنافسة غير المشروعة أن يرفع الدعوى بطلب تعويض ما أصابه من ضرر من جرائها علي كل من شارك في إحداث هذا الضرر متى توفرت شروط تلك الدعوى وهي الخطأ والضرر ورابطة السببية بين الخطأ والضرر.

(طعن رقم ٤٣٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٦/١٤ س ٧ ص ٧٢٣)

- طلب الممول للحكم له بتعويض عن خطأ مصلحة الضرائب في ربط الضريبة عليه وما ترتب علي ذلك من إجراءات الحجز والبيع وغلق محله وضياح رأس ماله واسمه وشهرته - عدم تحقيق الحكم عند القضاء بالتعويض - مقدار ما بيع بسبب الحجز وما لحق الممول من خسائر من جراء ذلك وعدم بيانه أن الإغلاق كان نتيجة مباشرة لتوقيع الحجز - قصور.

إذا كان الممول قد طلب للحكم له بالتعويض عن خطأ مصلحة الضرائب في ربط ضريبة الأرباح الاستثنائية عليه وفيما تم بناء علي ذلك من إجراءات الحجز علي بضاعته وبيعها وغلق محله وضياح رأس ماله واسمه وشهرته بسبب تلك الإجراءات وكان الحكم قد قرر التعويض تقديراً جزافياً واكتفي ببيان وصف ما بيع من البضاعة المحجوز عليها بالقول بأن ما بيع هو جزء كبير مما حجز عليه دون أن يحقق مقدار ما بيع وما لحق الممول من خسائر من جراء

هذا البيع كما قضى بعد ذلك للممول بتعويض عن غلق المحل مقدرا بقيمة الأرباح التي ضاعت عليه عن سنوات أزيد مما طلبه دون أن يثبت الحكم أن هذا الإغلاق كان نتيجة مباشرة لتوقيع الحجز فإن الحكم يكون قد جاء قاصر البيان ويتعين نقضه .

(طعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٢١ س ٨ ص ١٦٥)

- إخلال المدين بالتزامه التعاقدي عمدا - مسؤوليته عن الضرر المتوقع وغير المتوقع.

إذا كان يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أن إخلال مورث الطاعنين بالتزامه بتسليم كميات من الأرز عينا استمر حتى ارتفع ثمنها وقت رفع الدعوى عن الثمن المتفق عليه في العقد وكان هذا الإخلال العمدي علي الصورة التي أوردتها الحكم من شأنه أن يوجب إلزامه بالتضمينات ما كان منها متوقعا أو غير متوقع وفقا لأحكام المواد (١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٢) من القانون المدني القديم الذي يحكم واقعة الدعوى ، لما كان ذلك فلا أساس لما ينعاه الطاعنون علي الحكم المطعون فيه من أنه خالف قاعدة المسئولية التعاقدية التي تقتصر - في غير حالة التدليس - التعويض علي الضرر المتوقع دون غير المتوقع ، وأنه لم يعتد في تقديره لقيمة التعويض بقيمة الالتزام بالتنفيذ العيني في الوقت المحدد اتفاقا .

(طعن رقم ١٨٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٤ س ٩ ص ٢٠٣)

- المساءلة عن التعويض لا تقوم علي الضرر فحسب وإنما يجب أن يثبت وقوع الخطأ من جانب المدين. نفي الحكم وقوع خطأ منه وإثباته من

جهة أخرى أن الدائن قد أدخل بالتزامه - كغاية ذلك للقضاء برفض الدعوى.

إذا كانت محكمة الموضوع قد أسست قضاءها برفض طلب التعويض الموجه للمطعون عليها الثالثة والمطعون عليها الأولى وزارة الصحة - بالتضامن علي أن المطعون عليها الثالثة لم تخالف مقتضى العقد المبرم بينها وبين الطاعن وأنها قد التزمت في تصرفها في خصوص النشر - نصوصه - وأنها إذ توقفت عن النشر لم تكن إلا في حدود الحق المخول لها وأثبت من الناحية الأخرى إخلال الطاعن بالالتزامات الملقاة علي عاتقه طبقاً للعقد المذكور فحسبها ذلك التأسيس للقضاء برفض دعوى التعويض المقامة من الطاعن ولم يكن عليها بعد ذلك أن تنقضي وقوع ضرر للطاعن أو تلتف لما ساقه من أسانيد لإثبات هذا الضرر ، إذ المسألة بالتعويض لا تقوم علي الضرر فحسب بل يتعين كذلك ثبوت وقوع الخطأ من جانب المدين ، وقد نفي الحكم المطعون فيه وقوع خطأ منه كما أثبت من جهة أن الدائن (وهو الطاعن) قد أدخل بالتزامه فكان عدم تنفيذ الالتزام بالنشر نتيجة أيضاً لخطئه.

(طعن رقم ١٦٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٥ س ٩ ص ٨٢٤)

- النعي علي الحكم بمخالفته مقتضى المادتين (١٥٧ ، ١٥٨) مني فيما توجبانه من أعذار المدين كشرط لاستحقاق التعويض غير منتج ولا مصلحة فيه إذا كان قد قضي بالتعويض فعلاً واقتصر الطعن علي طلب زيادته تبعاً لتحديد تاريخ التخلف عن الوفاء.

إذا كانت الطاعنة قد نعت علي الحكم المطعون فيه مخالفته مقتضى المادتين (١٥٧ ، ١٥٨) من التقنين المدني فيما توجبته من أضرار المدين كشرط لاستحقاق التعويض. فإن نعيها يكون غير منتج ولا مصلحة لها فيه ما دام قد قضي لها بالتعويض فعلا واقتصر طعنها علي طلب زيادة مبلغ التعويض المقضي به تبعا لتحديد التاريخ الذي يثبت فيه العجز عن توريد باقي القدر المبيع ويتعين فيه الشراء علي حساب المطعون عليه.

(طعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٠/٢٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ٥٩٠)

- الحكم بإزالة مبني وإعادة بنائه علي نفقة المدعي عليهم مع إلزامهم متضامنين بالتعويض - عدم قابلية الموضوع للتجزئة - بطلان الحكم بالنسبة لبعض المحكوم عليهم يستتبع بطلانه بالنسبة للآخرين.

متي كان المطعون عليهم قد رفعوا الدعوى علي الطاعنين بطلب إزالة مبني الفيلا الخاصة بالمطعون عليه الأول وإعادة بنائها علي نفقة الطاعنين وبإلزامهم بالتعويض متضامنين للتأخير في تسليم الفيلا . فقضي الحكم المطعون فيه بالإزالة وإعادة البناء وحصل التأخير في تسليم الفيلا ، ورتب عليه القضاء بالتعويض فإن موضوع الخصومة يكون مما لا يقبل التجزئة ، ويترتب علي بطلان الحكم بالنسبة لبعض الطاعنين بطلانه بالنسبة لباقيهم.

(طعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢٨/٢/١٩٦٢ س ١٨ ص ٥٠٩)

- اتهام العامل وتقديمه للمحاكمة - قيام الدعوى الجنائية بشأن هذا الاتهام عدم اعتباره مانعا من رفع دعوى التعويض عن الفصل - عدم صلاحيته سببا لوقف الدعوى.

اتهم العامل وتقديمه للمحاكمة وقيام الدعوى الجنائية بشأن هذا الاتهام لا يعتبر مانعا يتعذر معه رفع دعوى التعويض عن فصله وبالتالي لا يصلح سببا لوقف مدة سقوطها بالتقادم وفقا للقواعد العامة في القانون.

(طعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٧/٣/١ س ١٨ ص ٥٢٥)

- عدم التزام الحائز سيئ النية بالتعويض إلا عن الثمار التي يمتنع عن ردها للمالك - التعويض المالي عوض عن التنفيذ العيني - عدم جواز الجمع بينهما.

لا يجوز إلزام الحائز سيئ النية بالتعويض إلا عن الثمار التي يمتنع عن ردها للمالك. أما ما يردده منها فلا يستحق المالك عنه تعويضا ذلك بأن التعويض المالي هو عوض عن التنفيذ العيني ولا يجوز الجمع بين الشيء وعوضه.

(طعن رقم ١١١ لسنة ٣٢ جلسة ١٩٦٧/١٢/١٤ س ١٨ ص ١٨٧٨)

- الحكم بتعويض رمزي - حجيته .

إذا كانت الطاعنة لم تستأنف الحكم القاضي بإلزامها بأن تدفع للمطعون ضده قرشا واحدا كتعويض رمزي. وإنما استأنفته المطعون ضده وحده طالبا زيادة مبلغ التعويض ، وهذا هو الذي كان مطروحا علي محكمة الاستئناف دون غيره ، فإن ذلك الحكم يكون قد حاز حجية الشيء المقضي فيه في ثبوت أركان المسؤولية عن العمل غير المشروع مما يمتنع معه علي الطاعنة أن تتمسك بأنها لم تقصد الأضرار بالمطعون ضده شخصا.

(طعن رقم ٣٣٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٨ س ٢٣ ص ٦٧٠)

- دعوى التعويض - واجب المحكمة في تقصي الحكم القانوني الصحيح

المنطبق على العلاقة بين طرفي الدعوى.

أنه - وعلي ما جري به قضاء محكمة النقض - يتعين على محكمة الموضوع في كل حال أن تتقصى من تلقاء نفسها الحكم القانوني الصحيح المنطبق على العلاقة بين طرفي دعوى التعويض عما أصابه من ضرر قبل من أحدثه أو تسبب فيه إنما هو السبب المباشر المولد للدعوى بالتعويض ، مهما كانت طبيعة المسؤولية التي استند إليها المضرور في تأكيد طلبه ، أو النص القانوني الذي اعتمد عليه في ذلك ، لأن هذا الاستناد يعتبر من وسائل الدفاع في دعوى التعويض التي يتعين على محكمة الموضوع أن تأخذ منها ما يتفق وطبيعة النزاع المطروح عليها ، وأن تنزل حكمه على واقعة الدعوى ، ولا يعد ذلك منها تغييرا لسبب الدعوى أو موضوعها مما لا تملكه من تلقاء نفسها .

(طعن رقم ٨٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١١ س ٢٤ ص ١٢٤٣)

- تحديد طبيعة المسؤولية التي يتولد عنها الحق في التعويض - مسألة

مطروحة على المحكمة دائما - مؤدي ذلك.

إذا كانت محكمة الموضوع قد طبقت خطأ أحكام المسؤولية التقصيرية دون قواعد المسؤولية الواجبة التطبيق ، فإنه يجوز لمن تكون له مصلحة من الخصوم في أعمال هذه القواعد أن يطعن في الحكم بطريق النقض على أساس مخالفته للقانون ، ولو لم يكن قد نبه محكمة الموضوع إلى وجوب تطبيق تلك القواعد لالتزامها هي بأعمال أحكامها من تلقاء نفسها ، ولا يعتبر النعي على الحكم بذلك إيداء لسبب جديد مما لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، ذلك أن

تحديد طبيعة المسؤولية التي يتولد عنها حق المضرور في طلب التعويض يعتبر مطروحا علي محكمة الموضوع ، ولو لم تتناوله بالبحث فعلا.

(طعن رقم ٨٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١١ س ٢٤ ص ١٢٤٣)

- الخطأ الذي يسبب الموت - تعويض - انتفائه إلى ورثة المتوفى.
أنه - وعلي ما جري به قضاء محكمة النقض - إذ تسببت وفاة المضرور عن فعل ضار من الغير فإن هذا الفعل لا بد أن يسبق الموت ولو بلحظة ، ويكون المضرور في هذه اللحظة أهلا لكسب حقه في التعويض عن الضرر الذي لحقه وحسبما يتطور هذا الضرر ويتفاقم ، ومتي ثبت له هذا الحق قبل وفاته فإن ورثته يتلقونه عنه في تركته ، ويحق لهم بالتالي مطالبة المسؤول بجبر الضرر المادي الذي سببه لمورثهم الموت الذي أدى إليه الفعل الضار باعتباره من مضاعفاته.

(طعن رقم ٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٧ س ٢٥ ص ٩٠)

- حجية الحكم الجنائي بالإدانة أما القضاء المدني - حدودها .
مؤدي حكم المادة (٤٥٦) من قانون الإجراءات الجنائية والمادة (٤٠٦) من القانون المدني المطابقة لنص الماد (١٠٢) من قانون الإثبات أن الحكم الصادر في المواد الجنائية لا تكون له حجية في الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية إلا إذا كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف للقانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ، وأن الحكم الجنائي الصادر بالبراءة إذا كان مبنيا علي أن الفعل لا يعاقب عليه القانون سواء كان ذلك لاتقاء القصد الجنائي أو لسبب آخر فإنه لا تكون له

حجية الشيء المحكوم فيه أمام المحكمة المدنية وبالتالي فإنه لا يمنع تلك المحكمة من البحث فيما إذا كان هذا الفعل مع تجرده من صفة الجريمة ، قد نشأ عنه ضرر يصلح أن يكون أساسا للتعويض.

(طعن رقم ١١٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٣٠ س ٢٥ ص ٧٧٩)

التقادم الثلاثي في المادة (١٧٢) مدني – تقادم استثنائي

- قصره على دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع –
- الالتزامات الناشئة مباشرة من القانون يسري عليها التقادم العادي المنصوص عليه في المادة (٣٧٤) مدني .

التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة (١٧٢) من القانون المدني هو تقادم استثنائي خاص بدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع فلا يسري على الالتزامات التي تنشأ مباشرة من القانون والتي تجري عليها في شأن تقادمها أحكام التقادم العادي المنصوص عليه في المادة (٣٧٤) من القانون المدني ما لم يوجد نص خاص بتقادم آخر.

(طعن رقم ١٥٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/١/١٤ س ٢٧ ص ٢١٢)

- طلب الورثة تعويضهم عن وفاة مورثهم – موضوع قابل للتجزئة –
- صححة إعلان صحيفة الاستئناف لبعض الورثة في الميعاد الحكم باعتبار الاستئناف كان لم يكن بالنسبة لمن لم يعلن بالصحيفة في الميعاد القانوني – لا خطأ .

متى كانت الدعوى قد رفعت من المطعون عليهم الثلاثة الأول للمطالبة بالتعويض عما لحقهم من أضرار مادية وأدبية نتيجة فقد مورثهم ، فإن موضوع النزاع علي هذه الصورة يكون قابلا للتجزئة ، ولا يقبل قول الطاعة أنه يكفي أن إعلان الاستئناف قد تم صحيحا في الميعاد للمطعون عليهما حتى يتمتع الحكم باعتبار الاستئناف كان لم يكن بالنسبة لها ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضي باعتبار الاستئناف كان لم يكن بالنسبة إلى المطعون عليها الثلاثة فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله .

(طعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٢٦/٣/٢٣ س ٢٧ ص ٧٤٢)

- دعوى التعويض الناشئة عن بطلان التنفيذ - النزاع بشأن صحة هذا التنفيذ - لا يعد مانعا في سريان التقادم - علة ذلك .

إذ كان الثابت أن قرار لجنة الإصلاح بطرد المطعون عليه من الأطيان التي يستأجرها من الطاعنين الأربعة الأول ويتجنب الطاعنة الأخيرة في نصف المساحة التي يستأجرها منها قد نفذ في ١٩٥٦/١/١٩ باستلام الطاعنين أطيانا مفرزة زرعها المطعون عليه بأشجار الموز فتقدم بالشكوى إلى الشرطة ، ثم أقام عدة دعاوى لتمكينه من إعادة وضع يده علي الأطيان التي استلمها الطاعنون وانتهى الأمر إلى إقامة الدعوى الحالية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي أحصاها في الصحيفة ولحقت به نتيجة هذا التنفيذ ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضي برفض الدفع بسقوط هذا الدعوى بالتقادم الثلاثي استنادا إلى أن علم المطعون عليه بالضرر ومحدثه لم يتحقق إلا في ١٩٦٢/١/٢٩

تاريخ صدور الحكم في الاستئناف الذي قضى نهائيا بإعادة وضع يده علي الأطيان التي استلمها الطاعنون رغم انتفاء التلازم الحتمي بين الأمرين ، إذ أن قيام النزاع علي صحة تنفيذ قرار لجنة الإصلاح الزراعي في الدعاوى التي رفعها المطعون عليه بإعادة وضع يده علي هذه الأطيان لا تعتبر مانعا من سريان التقادم بالنسبة للتعويض الذي يرجع به المطعون عليه علي الطاعنين عن هذا التنفيذ لأن النزاع المذكور لم يكن ليحول دون المطالبة بالتعويض ، فضلا عن أن دين التعويض يستحق من الوقت الذي يتحقق فيه الضرر بتنفيذ قرار اللجنة لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال.

(طعن رقم ٥٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٦/١ س ٢٧ ص ١٢٤٧)

- دعوى عدم الاعتراد بالحجز لا توقف التنفيذ - استمرار الحاجز في التنفيذ وتحصيل دينه من المحجوز لديه - لا يعد خطأ موجبا للتعويض.

المسألة بالتعويض قوامها خطأ المسئول وإذ كان ما أورده الحكم المطعون فيه لا يؤدي إلى توافر هذا العنصر من عناصر المسؤولية ، لأن استمرار الطاعن في إجراءات التنفيذ بقبض جزء من الدين الذي يدعيه لا يعد خطأ منه يستوجب المسؤولية بالتعويض لأن المشرع لم يرتب علي رفع دعوى عدم الاعتراد بالحجز أثرا موقفا للإجراءات كالأثر المترتب علي رفع الأشكال في التنفيذ سواء من المدين أو الغير ، خصوصا وقد تمسك الطاعن بأن المحجوز لديها سارعت إلى الوفاء بما هو مستحق في نمتها للمحجوز عليه عقب الحجز بوقت قصير وقبل صدور الحكم الإنتهائي بعدم الاعتراد بإجراءات التنفيذ بما يرفع عنه مظنة الخطأ بعدم احترام حجية الأحكام فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

- اتهام العامل وتقديمه للمحاكمة - عدم اعتباره مانعا - في رفع دعوى طلب الأجر والتعويض عن الفصل - إجراءات الدعوى الجنائية والمحاكمة - لا توقف مدة سقوط هذه الدعوى بالتقادم.

إذا كان اتهم المطعون ضده وقيام الدعوى الجنائية قبله وتقديمه للمحاكمة بشأن هذا الاتهام لا يعتبر مانعا يتعذر معه رفع دعواه بطلب الأجر والتعويض عن فصله بغير مبرر وبالتالي لا يصلح هو أيضا سببا لوقف مدة سقوطها بالتقادم وفقا للقواعد العامة في القانون ، وكان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده فصل من عمله لدي الطاعنة في ١٩٦٩/١٢/١٩ بينما أقام دعواه الحالية بالمطالبة بالأجر والتعويض عن الفصل بغير مبرر في ١٩٧٠/١/٥ بعد انقضاء سنة بدءا من وقت انتهاء عقد العمل وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم كنص المادة (٦٩٨) من القانون المدني فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(طعن رقم ٣٩٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٣١ س ٢٨ ص ١٩٢٥)

* أحوال مختلفة للتعويض :

- إعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة (٢٢٩) مدني - شرطه - ثبوت كيدية الدفاع والقصد إلى إبطالة أمد التقاضي إضرارا بالمدين . لا يكفي لإعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة (٢٢٩) من القانون المدني وقوع خطأ من الدائن في مسلكه في الدفاع في الخصومة ولو كان هذا الخطأ

جسيما ، بل لابد من ثبوت سوء نيته وتعمده الأضرار بالمدين حتى تتراكم عليه الفوائد ، ومن ثم فإن مجرد إيداء الدائن دفاعا يخفق في إثباته لا يدل بذاته علي أنه كان سيئ النية في إطالة أمد التقاضي ، بل لابد لذلك من أن يثبت أن هذا الدفاع كيدي وأن القصد من تقديمه إطالة أمد التقاضي إضراراً بالمدين .

(طعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٧/٣ من ٢٠ ص ١١٠١)

- تقدير معاش لورثة العامل من هيئة التأمينات الاجتماعية - تقرير الحكم
أن ذلك لا يمنعهم من المطالبة بالتعويض عن الفعل الضار لاختلاف
مصدر كل من الدعويين - لا خطأ .

إذ كان للحكم المطعون فيه الذي ألغي حكم محكمة أول درجة فيما تضمنه من رفض دعوى المسؤولية ضد الشركة الطاعنة وإلزامها بالتعويض قد تكفل بالرد علي ما تثيره تلك الشركة في هذا الخصوص بقوله " أن تقدير معاش من جانب هيئة التأمينات الاجتماعية لا يمنع المستأنفين من المطالبة بالتعويض عن الفعل الضار لاختلاف مصدر كل من التعويضين " ، وكانت محكمة الاستئناف إن هي ألغت الحكم الابتدائي وأقامت حكمها علي ما يكفي لحمله غير ملزمة بالرد علي أسبابه ، فإن النعي علي الحكم بالقصور يكون علي غير أساس .

(طعن رقم ٥٨٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٣/١٨ من ٢٧ ص ٦٩٧)

- الحق في التبليغ عن الجرائم - مساعلة المبلغ مدنيا عن التعويض -
شروطه .

الأصل أن التبليغ من الحقوق المباحة للأفراد واستعماله لا يدعو إلى مواخذة طالما صدر مطابقاً للحقيقة حتى ولو كان الباعث عليه الأحقاد والكيد ، لأن

صدق المبلغ ككفيل أن يرفع عنه تبعة اللاباعث المسمى ، وأن المبلغ لا يسأل مدنيا عن التعويض إلا إذا خالف التبليغ الحقيقة أو كان نتيجة عدم ترو ورعونة .

(طعن رقم ٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤ س ٢٧ ص ١٦٣٦)

- دعوى التعويض عن العمل غير المشروع - وقف سريان تقادمها طوال فترة محاكمة المسئول عن الضرر جنائيا - رفع دعوى التعويض من آخرين في الميعاد - لا يؤثر علي سريان التقادم بالنسبة لمن عداهم علة ذلك .

دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع تسقط بالتقادم بقتضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه المادة (١٧٢) من القانون المدني ويقف سريان مدة التقادم أثناء محاكمة المسئول جنائيا إلى أن يصدر في الدعوى الجنائية حكم نهائي في موضوعها سواء من محكمة الجنايات أو من محكمة الجنح المستأنفة فعندئذ يعود سريان التقادم وإذا كان الحكم النهائي بإدانة المطعون ضده الأول قد صدر من محكمة الجنح المستأنفة بتاريخ ١٩٦٢/٦/٧ ولم يرفع الطاعن دعواه للمطالبة بالتعويض خلال السنوات الثلاث التالية فلا يعيبه استناده لإعلان رفع الدعوى من آخرين في الميعاد في ١٩٦٥/٦/٦ ، كما يستفاد من الشهادة المقدمة بحاقظته وهو وما أشارت إليه محكمة أول درجة في أسبابها ، لأن الالتزام بالتعويض يقبل التجزئة بين مستحقيه ، كما أن ضم محكمة أول درجة للدعوى التي رفعها آخرون في الميعاد للدعوى التي رفعها الطاعن وآخرون بعد الميعاد لا يمنع سريان التقادم بالنسبة للطلبات في كل دعوى لأن للضم لا يفقد كلا من الدعويين ذاتيتها أو

استقلالها بالنسبة للطلبات التي لم تتحد خصوما وموضوعا وسببا ويجوز الحكم في كل منهما على حده.

(طعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٤ ص ٢٨ ص ١٧٨٩)

- دعوى التعويض عن إخلال العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة بالتزاماتهم - عدم سقوطها بالتقادم الثلاثي المقرر بالمادة (١٧٢) مدني - علة ذلك .

جري قضاء هذه المحكمة علي أن مؤدي نص المادة الأولى من نظام موظفي وعمل الشركات الصادر بقرار رئيس للجمهورية رقم ١٥٩٨ سنة ١٩٦١ والمادة الأولى من نظام العاملين بالشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ والمادة الرابعة من القرار الأول والمادة الثانية من القرار الثاني والفقرة الثانية من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، أن علاقة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة في ظل هذه النظم المتعاقبة هي علاقة تعاقدية لا تنظيمية يحكمها قانون عقد العمل ولائحة العاملين بالشركات باعتبارها جزء متمم لعقد العمل ، وإذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده كان يعمل مديرا إداريا وعضوا بمجلس إدارة الشركة الطاعنة وقت وقوع الفعل المطلوب التعويض عنه وكانت ولجبات هؤلاء العاملين فيما نص عليه قانون العمل واللائحة توجب أداء العمل المنوط بهم بعناية الشخص الأمين ودون مخالفة للتعليمات الإدارية ويترتب على إخلالهم بتلك الالتزامات إذا ما اضرروا بصاحب العمل مسئوليتهم عن تعويضه مسئولية مصدرها عقد العمل

مستكملاً بقانون العمل واللائحة فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط دعوى الطاعنة بمطالبة المطعون ضده بالتعويض - بالتقادم الثلاثي إعمالاً لحكم المادة (١٧٢) من القانون المدني يكون قد خالف القانون وخطأ في تطبيقه .

(طعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١ س ٢٨ ص ١٨٦٧)

- اغتصاب الطاعن الشقة المؤجرة للمطعون عليه - القضاء بإلزامه بالتعويض - لا محل للنعي بأن للمطعون عليه مسكناً وعيادة أخرى خلاف الشقة المذكورة بالمخالفة لقانون مزولة مهنة طب الأسنان وقانون إيجار الأماكن .

النعي بأن للمطعون عليه - الذي قضى له بالتعويض قبل الطاعن لاغتصابه شقة النزاع - عيادتين أخريين علاوة على شقة النزاع خلافاً للقانون رقم (٥٣٧) لسنة ١٩٥٤ في شأن مزولة مهنة طب وجراحة الأسنان وأن له مسكناً في منطقة أخرى على خلاف الحظر المنصوص عليه في قانون إيجارات الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، هذه المخالفة بفرض التسليم بصحتها لا تبيح للطاعن اغتصاب الشقة المذكورة وحرمان المطعون عليه من الانتفاع بها وإذ قرر الحكم فيه أن هذا الاعتداء يعتبر خطأ يستحق المطعون عليه التعويض عنه فإنه قد أصاب صحيح القانون ، ويكون النعي عليه بالقصور لعدم الرد على دفاع الطاعن غير منتج .

(طعن رقم ٢٧٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٢١ س ٢٩ ص ٨٢٧)

عناصر التعويض

- تقويت الفرصة في الترقية بسبب إحالة الموظف إلى المعاش بغير حق

عنصر من عناصر الضرر الموجب للتعويض عنه .

تقويت الفرصة على الموظف في الترقية إلى درجة أعلى من درجته بسبب إحالته إلى المعاش بغير حق قبل انتهاء مدة خدمته عنصر من عناصر الضرر الذي يجب النظر في تعويض الموظف عنه . وإذا كانت الفرصة أمراً محتملاً فإن تقويتها أمر محقق ولا يمنع القانون من أن يحسب في الكسب الفائت - وهو عنصر من عناصر التعويض - ما كان المضرور يأمل الحصول عليه من كسب مادام لهذا الأمل أسباب مقبولة ، ومن ثم فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قال في سبيل رفض طلب التعويض أن تقويت فرصة احتمال ترقية الطاعن لا يدخل في تقدير الضرر المادي الذي أصابه من جراء فصله من الخدمة قبل بلوغ سن المعاش لأنه مجرد احتمال ولا يصح أن ينبنى عليه حق فإن هذا القول ينطوي على خطأ في القانون . ولا ينال من ذلك أن تكون الترقية تتم بالاختيار دون التقيد بالأقدمية وأنها من الإطلاقات التي تملكها الجهات الرئاسية للموظف إذ محل ذلك أن يكون الموظف باقياً في الخدمة .

(طعن رقم ٣٠٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٣/٢٩ س ١٣ ص ٣٥٠)

- حق اقرب القليل في التعويض عن الضرر الأدبي لا يحرمهم مما لهم

من حق أصيل في التعويض عن الضرر المادي إن توافرت شروطه .

الأصل في المساءلة المدنية وجوب تعويض كل من أصيب بضرر يستوي في ذلك الضرر المادي والضرر الأدبي ، على أنه إذا كان الضرر أدبياً ناشئاً عن موت المصاب فإن أقرباءه لا يعوضون جميعهم عن الضرر الذي يصيبهم

شخصيا إذ قصر المشرع في المادة (٢/٢٢٢) التعويض على الأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية ، ولازم ذلك أن المشرع أن كان قد خص هؤلاء الأقارب بالحق في التعويض عن الضرر الأدبي فلم يكن ذلك ليحرّمهم مما لهم من حق أصيل في التعويض عن الضرر المادي أن توافرت شروطه .

(طعن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠ س ١٥ ص ٦٣١)

- تقويت الفرصة في الكسب أمر محقق يجب التعويض عنه عند تقدير التعويض عن العمل غير المشروع .

ليس في القانون ما يمنع من أن يدخل في عناصر التعويض ما كان للمضروب من رجحان كسب فوته عليه العمل غير المشروع وذلك أنه إذا كانت الفرصة أمرا محتملا فإن تقويتها أمر محقق يجب التعويض عنه .

(طعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩ س ١٦ ص ٥٢٢)

- الضرر الموجب للتعويض - وجوب كونه ضررا محققا - الضرر الاحتمالي الغير محقق الوقوع لا يستحق عنه التعويض إلا إذا وقع فعلا

أن الضرر الموجب للتعويض يجب أن يكون محققا بمعنى أن يكون قد وقع أو أنه سيقع حتما أما الضرر الاحتمالي الغير محقق الوقوع فإن التعويض عنه لا يستحق إلا إذا وقع فعلا ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالتعويض للمطعون ضدهم على أساس أن الطاعن مازال تحت يده حكم المديونية - رغم الوفاء - ويستطيع التنفيذ به على أموالهم إذا وجد لديهم ما يمكن للتنفيذ عليه وكان ذلك التنفيذ الذي جعله الحكم مناطا للضرر المحكوم بالتعويض عنه غير

محقق الحصول فإن الضرر الناشئ عنه يكون ضررا احتماليا لا يصح التعويض عنه وبالتالي فإن قضاء الحكم بالتعويض عن هذا الضرر مخالفا للقانون .

(طعن رقم ٢٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١٣ س ١٦ ص ٥٢٠)

- الضرر الذي يلحق بالزوج والأقارب ضرر شخصي مباشر - قصر الشارع الحق في التعويض عنه على الزوج والأقارب حتى الدرجة الثانية .

الضرر الأدبي الذي يلحق بالزوج والأقارب - هو ضرر شخصي مباشر - قصر الشارع وفقا لنص المادة (٢/٢٢٢) منفي في التعويض عنه على الزوج والأقارب إلى الدرجة الثانية لما يصيبهم من جراء موت المصاب (الزوجة) .

(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢ س ١٢ ص ٦٣٦)

- عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بطلب التعويض عن ضرر

أدبي - مؤداه عدم قبول ما يثار عنه لأول مرة أمام محكمة النقض

متى كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بطلب التعويض عن ضرر أدبي ، وكان ما يثيره في هذا الشأن ينطوي على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ولا يصح تقديمه لأول مرة أمام محكمة النقض ، فإنه يكون غير مقبول.

(طعن رقم ٢٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧ س ١٨ ص ١٣٨٦)

- حق المضرور في التعويض - منشأة - جواز الاستناد إلى الخطأ العقدي ولو أمام محكمة الاستئناف رغم الاستناد إلى الخطأ التصريحي - لمحكمة الموضوع أن تستند إلى الخطأ العقدي من تلقاء نفسها - لا يعتبر ذلك تغييرا لسبب الدعوى .

حق المضرور في التعويض إنما ينشأ إذا كان من أحدث الضرر أو تسبب فيه قد أخل بمصلحة مشروعة للمضرور في شخصه أو في ماله مهما تنوعت المسائل التي يستند إليها في تأكيد طلب التعويض فيجوز للمضرور رغم استناده إلى الخطأ التصريحي الثابت أو المفترض أن يستند إلى الخطأ العقدي ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف كما يجوز لمحكمة الموضوع رغم ذلك أن تستند في حكمها بالتعويض إلى الخطأ العقدي متى ثبت لها توافره لأن هذه الاستناد - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يعتبر من وسائل الدفاع في دعوى التعويض ولا يعتبر تغييرا لسبب الدعوى أو موضوعها مما لا تملكه المحكمة من تلقاء نفسها .

(طعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٢ س ١٩ ص ٦٨٩)

- نفقات التقاضي التي تدخل ضمن عناصر التعويض - عن إساءة استعمال حق التقاضي - لا تكفي لجبرها المصروفات القضائية المحكوم بها .

نفقات التقاضي إلى تدخل ضمن عناصر التعويض عن إساءة استعمال الحق - لا تكفي لجبرها المصروفات القضائية المحكوم بها .

(طعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/١١/٢٧ س ٢٠ ص ١٢٤٢)

- المدين في المسؤولية العقدية - ما يلزم به في غير حالتي الغش والخطأ الجسيم .

المدين في المسؤولية العقدية لا يلزم في غير حالتي الغش والخطأ الجسيم إلا بتعويض الضرر الذي يمكن توقعه عادة وقت التعاقد ، وذلك عملاً بالمادة (٢٢١/٢) من القانون المدني ، والضرر المتوقع يقاس بمعيار موضوعي لا بمعيار شخصي ، بمعنى أنه هو ذلك الضرر الذي يتوقعه الشخص المعتاد في مثل الظروف الخارجية التي وجد في المدين ، لا الضرر الذي يتوقعه هذا المدين بالذات . (طعن رقم ٤٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٣١ س ٢١ ص ٥٣٨)

- وفاة المضرور بعد إقامته دعوى التعويض عن الضرر الأدبي الذي لحق به - استئناف الدعوى سيرها بناء على طلب أحد الورثة الذي انتصب خصماً عن الباقيين - الحكم بالتعويض للتركة على أن يقسم بين الورثة حسب أنصبتهم الشرعية - لا خطأ .

إذا كان الثابت أن مورث المطعون عليها عن نفسها وبصفتها وصية على ابنتها قد أقام الدعوى يطالب بحقه في التعويض عن الضرر الأدبي الذي لحقه بوفاة ابنته ثم توفي أثناء سير الدعوى ، فإن هذا الحق ينتقل إلى ورثته وإذا استأنفت الدعوى سيرها بناء على طلب المطعون عليها التي انتصبت خصماً عن باقي الورثة طالبة الحكم للتركة بكل حقها ، وقضى الحكم المطعون فيه بالتعويض للتركة على أن يقسم بين الورثة حسب أنصبتهم الشرعية فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون .

(طعن رقم ٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٤)

- تقدير الضرر ومراعاة الظروف الملائمة - استقلال قاضي الموضوع

بها .

تقدير الضرر ومراعاة الظروف الملائمة في تقدير التعويض مسألة موضوعية يستقل بها قاضي الموضوع ما دام لا يوجد في القانون نص يلزمه بتباعد معايير معينة في خصوصه .

(الطعن رقم ٣٧٥ ، ٤٨٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٣٠ س ٢٧ ص ١٨٥٧)

- جواز تقدير الحكم لتعويض إجمالي عن جميع الأضرار - شرطه -

بيان لعناصر الضرر ووجه أحقية المضرور فيه - إغفاله هذا البيان -

قصور .

أنه وأن كان يجوز لمحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تنضي بتعويض إجمالي عن جميع الأضرار التي حاقّت بالمضرور إلا أن ذلك مشروط بأن تبين عناصر الضرر الذي قضت من أجله بهذا التعويض وأن تناقش كل عنصر فيها على حدة وتبين وجه أحقية طالب التعويض فيه أو عدم أحقيته ، وإذ اغفل الحكم المطعون فيه بيان ذلك كله ، فإنه يكون معيباً بالقصور .

(طعن رقم ٤٨٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٨ س ٢٨ ص ٣٩٥)

- الضرر المستقبلي متى كان محقق الوقوع - للمضرور طلب التعويض

عنه - إغفال الحكم مناقشة الأضرار المستقبلية المطالب بها - قصور .

إذ كان يبين مما لورده الحكم المطعون فيه أنه اقتصر على تقدير نفقات العلاج الفعلية وهي التي قدمت عنها المستندات - كما قرر الحكم - دون أن يتحدث

بشيء عن الأضرار المستقبلية التي يطلب الطاعن نفسه بالتعويض عنها نتيجة الحادث الذي أصيبت فيه ابنته ، وادخلها الحكم الابتدائي في تقدير التعويض وأشار إليها بقوله " وما ينتظر أن يتكبده - للطاعن عن نفسه - من مصاريف علاجية وعمليات جراحية وتجميلية للمجني عليها " . لا يغير من ذلك ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من أنه قدر مبلغ ١٥٠٠ جنيه تعويضا لكافة الأضرار التي لحقت بالطاعن عن نفسه وبصفته - ولها على ابنته - ، ذلك أن الحكم خلص إلى هذه النتيجة بعد أن قصر التعويض المستحق للطاعن عن نفسه على نفقات العلاج الفعلية وقدرها بمبلغ ١٠٠ جنيه ، يؤكد ذلك أن الحكم حدد الأضرار التي قضى بالتعويض عنها ، مستعملا صيغة الماضي فقرر بأنها هي تلك الأضرار التي حاقّت بالطاعن عن نفسه وبصفته مما مقتضاه أن الحكم المطعون فيه لم يدخل عنصر الضرر المستقبل في تقدير التعويض عن الحادث ولم يناقشه في أسبابه ، وإذ يجوز للمضروب أن يطالب بالتعويض عن ضرر مستقبل متى كان محقق الوقوع ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور .

(طعن رقم ٤٨٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٨ س ٢٨ ص ٣٩٥)

- عناصر التعويض - شمولها ما كان للمضروب من رجحان كسب فوته عليه العمل غير المشروع .

القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يمنع من أن يدخل في عناصر التعويض ما كان للمضروب من رجحان كسب فوته عليه العمل غير المشروع ، ذلك أنه إذا كانت الفرصة لمرأ محتملا فإن تقويتها أمر محقق يجب التعويض عنه .

- دعوى المضرور بطلب التعويض المؤقت - تقطع سريان التقادم بالنسبة لطلب التعويض الكامل - علة ذلك .

المطالبة القضائية بجزء من الحق تعتبر قاطعة للتقادم بالنسبة لباقي هذا الحق مادام أن هذه المطالبة الجزئية تدل في ذاتها على قصد صاحب الحق في التمسك بكامل حقه وكان الحقان غير متغايرين بل يجمعهما في ذلك مصدر واحد وإذا كان المطعون ضدها الأولى قد أقامت الدعوى بطلب إلزام المطعون ضده الثاني والطاعن متضامنين بأن يدفعها لها مبلغ ٥١ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت وحكم لها بطلبتها فإن هذه المطالبة الجزئية - وقد دلت على قصد المطعون ضدها المذكورة في التمسك بكامل حقه في التعويض - يكون من شأنها قطع سريان التقادم بالنسبة إلى طلب التعويض الكامل ذلك أنه لا تغاير في الحقتين لاتحاد مصدرهما .

- حق المضرور في مطالبة التابع بالتعويض - سقوطه بالتقادم - أثره - انقضاء التزام المتبوع باعتباره كفيلا متضامنا - علة ذلك .

مسئولية مالك السيارة التي أحدثت الضرر هي مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة قائد السيارة - المطعون ضده الأول - ومؤداها أن يكون مالك السيارة كفيلا متضامنا لقائد السيارة في أداء التعويض الذي يحكم به عليه ، ولما كان مما لا يجوز أن يسوي في الحكم بين الكفيل المتضامن لأن تضامن الكفيل مع المدين لا يجعله مدينا أصليا بل يبقى للترامه تبعا فينقضي حتما بانقضاء الترام المدين ولو

كان ذلك بالتقادم الذي وقف سرياته بالنسبة للكفيل ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى على سند صحيح من القانون بسقوط الحق في مطالبة قائد السيارة مرتكب الحادث بالتعويض بالتقادم وهو المدين الأصلي بما ينبنى عليه حتماً وبطريق اللزوم بالنسبة لمالك السيارة - باعتباره كفيلاً متضامناً فإنه لا جدوى من بحث تمثيل المطعون ضدهما الثاني والثالث ، بشخصيهما للشركة مالكة السيارة من عدمه لأن التزام هذه الشركة انتضى تبعاً لانقضاء التزام المدين الأصلي المطعون ضده الأول .

(طعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/١٤ س ٢٨ ص ١٧٩٨)

- تعيين عناصر الضرر - خضوعه لرقابة محكمة النقض .

تعيين العناصر المكونة للضرر والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض تعد من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض .

(طعن رقم ٧٣٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/١٩ س ٢٨ ص ١٨٣٢)

- الضرر الأدبي - عدم انتقاله إلى الغير إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق أو

طالب به الدائن قضاء - إغفال ذلك - أثره عدم أحقية الورثة في

المطالبة به (م ١/٢٢٢) مدني .

التعويض عن الضرر الأدبي عملاً بنص المادة (١/٢٢٢) من القانون المدني لا ينتقل إلى الغير إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء ، فإذا كانت المطالبة لم تدع وجود اتفاق على تحديد هذا التعويض كما أن مورثها لم يطالب به أمام القضاء قبل وفاته فإنه لا ينتقل إلى ورثته ومن ثم لا يجوز لهم المطالبة به .

- التعويض عن فسخ العقد أساسه المسؤولية التقصيرية - القضاء به استنادا إلى توافر الخطأ وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر - لا يعيب الحكم وصف الخطأ بأنه عقدي طالما لم يؤثر على النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها.

النص في المادة (١٥٧) من القانون المدني على أنه في " العقود الملزمة للجائين إذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه جاز بعد أعذار المدين أن يطالب بتنفيذ العقد أو بفسخه مع التعويض أن كان له مقتض " يدل على أن الفسخ إذا كان مرده خطأ أحد المتعاقدين فإن هذا الطرف لا يلزم برد ما حصل عليه فقط وإنما يلزم فوق ذلك بتعويض الطرف الآخر عما لحقه من ضرر نتيجة لذلك الفسخ . وإذا كان ما بنى عليه الحكم قضاءه على الطاعن بالتعويض مؤسسا على توافر الخطأ في جانبه وعلاقة السببية بين هذا الخطأ وما أصاب المطعون عليه الأول من ضرر وهي الأركان اللازمة لقيام المسؤولية التقصيرية فلا يعيبه وصفه خطأ الطاعن بولي خطأ عقدي مادام أن ذلك لم يؤثر في النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها .

- طلب التعويض عن الخسارة الحاصلة والكسب الفائت - اعتبار الحكم أن عنصر التعويض عما فات من كسب هو طلب للفوائد - خطأ في قانون .

إذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعة طلبت الحكم لها بمبلغ وهو ما يمثل قيمة التعويض عما أصابها من خسارة بسبب تلف السيارة والحكم لها بمبلغ شهريا وهو ما يعادل إيراد السيارة التي حرمت منه ، ولما كان هذان العنصران - الخسارة الحاصلة والكسب الفائت - هما قوام طلبات الطاعن وعلى أساسها تلتزم المحكمة بتقدير التعويض ، فإن الحكم إذ اعتبر عنصر التعويض عما فات الطاعة من كسب طلبا للفوائد وقضى فيه على هذا الأساس يكون قد خالف القانون .

(طعن رقم ٣٢٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٤/١٨ س ٢٩ ص ١٠٢٥)

- التعويض عن الضرر المادي الذي لحق بالمضروب نتيجة وفاة شخص آخر - شرطه - ثبوت أن المتوفى كان يعول المضروب فعلا وقت وفاته على نحو مستمر وأن فرصة الاستمرار محققة - احتمال وقوع الضرر - لا يكفي للحكم بالتعويض .

العبرة في تحقق الضرر المادي للشخص الذي يدعيه نتيجة وفاة آخر هي ثبوت أن المتوفى كان يعوله فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار عن ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضي ما ضاع على المضروب من فرصه بفقد عائلته ويقضي له بالتعويض على هذا الأساس ، أما مجرد احتمال وقوع الضرر في المستقبل فلا يكفي للحكم بالتعويض .

(طعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٢٧)

- التعويض عن الضرر المادي - شرطه - تحقق الضرر بالفعل أو أن يكون وقوعه في المستقبل حتميا .

يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي الإخلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون الضرر محققا بأن يكون قد وقع بالفعل أو يكون وقوعه في المستقبل حتميا فإن أصاب الضرر شخصا بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصا آخر فلا بد أن يتوافر لهذا الأخير حق أو مصلحة مالية مشروعة يعتبر الإخلال بها ضرر أصابه.

(طعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٢٧)

- القضاء ابتدائيا للمضرور بتعويض إجمالي عن الضررين الأدبي والمادي ، قصر المحكمة الاستئنافية التعويض على أحد هذين العنصرين ، موداه - وجوب خصم ما يقابل ذلك العنصر من التعويض. لنن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة (أ) أنه لا يعيب الحكم أن يدمج الضررين المادي والأدبي معا ويقرر التعويض بغير تخصيص لمقداره عن كل منهما ، فإن ذلك لا يحول دون قيام تلك الحقيقة الواقعة وهي أن كل عنصر من هذين العنصرين كان له حسابه في تحديد مقدار التعويض المقضي به ، ومن ثم إذا استأنف محكوم ضده حكما قضي بإلزامه بأداء تعويض أضرار مادية وأدبية ولم يكن هذا الحكم قد حدد مقدار كلا منهما من التعويض ، ورأت محكمة الاستئناف عدم الأحقية في التعويض بالنسبة لأحد هذين العنصرين ، فقد وجب عليها عندئذ أن تخصم ما يقابل ذلك العنصر من التعويض المقضي به ابتداء ، وهو ما يقتضي بطريق اللزوم النزول به عن المقدار الذي صدر به الحكم المستأنف.

(طعن رقم ٨٦١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٩/٥/١٠)

- لا يصح الالتجاء إلى طلب التعويض إلا عند تعذر التنفيذ العيني فإذا

عرض المدين للتنفيذ العيني فلا يجوز للدائن رفض هذا العرض.

ذلك انه وقد نصت المادة ١/٢٠٣ من القانون المدني علي أن " يجبر المدين بعد

أعداره ... علي تنفيذ التزامه عينا متى كان ذلك ممكنا كما نصت المادة ٢١٥

منه علي أنه " " إذا استحال علي المدين أن ينفذ الالتزام عينا حكم عليه

بالتعويض لعدم الوفاء بالتزامه فإن مؤدي ذلك - وعلي ما يبين من المذكرة

الإيضاحية للمشروع التمهيدي في هذا الصدد - أن الأصل هو تنفيذ الالتزام

تنفيذا عينا ولا يصار إلى عوضه أي التنفيذ بطريق التعويض إلا إذا استحال

التنفيذ العيني فإذا لجأ الدائن إلى طلب التعويض وعرض المدين القيام بتنفيذ

التزامه عينا متى كان ذلك ممكنا فلا يجوز للدائن أن يرفض هذا العرض لأن

التعويض ليس التزاما تخييريا أو التزاما بدليا بجانب التنفيذ العيني.

(طعن رقم ٣٦٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٢٩/٦/٢٠)

* تقدير التعويض :

- وجوب مراعاة قيمة الزيادة أو النقص في الجزء الذي لم تنزع ملكيته عند تقدير قيمة الجزء المنزوعة ملكيته – يستوي في ذلك أن تكون الحكومة قد اتبعت إجراءات القانون في نزع الملكية أم لا .

يجب مراعاة ما يكون قد طرأ على قيمة للجزء الذي لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العمومية من زيادة أو نقص طبقا لنص المادة (١٤) من قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ للمعدل بالقانون ٩٤ لسنة ١٩٣١ بخصمه أو إضافته إلى ثمن الجزء المستولي عليه حسب الأحوال يستوي في ذلك – على ما جري به قضاء محكمة النقض – أن تكون الحكومة قد اتبعت الإجراءات القانونية في نزع الملكية أم لم تتبعها لأن نص تلك المادة الذي يوجد عند تقدير التعويض مراعاة قيمة الزيادة أو النقص في قيمة الجزء الذي لم ينزع ملكيته إنما يقرر حكما عاما في التعويض ولا يعتد بقبول المنزوع ملكيته بأن الخبير أثبت في تقريره أنه لم تعد فائدة من مشروع نزع الملكية وإنما أصاب الجزء الباقي الضرر بسببه ما دام أن الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي خلوا مما يزيد هذا القول لأنه يعتبر عاريا عن الدليل.

(طعن رقم ١٨٦ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٣١ س ٨ ص ٢٥٤)

(طعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٢٢ س ٩ ص ٥١٠)

(طعن رقم ٣٦٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢ س ١٠ ص ٣٩٧)

- وجوب النظر إلى الضرر كما صار إليه عند الحكم كلما كان الضرر متغيراً.

جري قضاء محكمة النقض بأنه كلما كان الضرر متغيراً تعين على القاضي النظر فيه لا كما كان عندما وقع بل كما صار إليه عند الحكم.

(طعن رقم ٦٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/١١/١٤ س ٨ ص ٢٨٣)

- التعويض عن تفويت فرصة الترقية علي الموظف .

لا يمنع القانون من أن يحسب في الكسب الفائت الذي هو عنصر من عناصر التعويض ما كان المضرور يأمل الحصول عليه ما دام لهذا الأمل أسباب معقولة ، ومن ثم فإن تفويت الفرصة علي الموظف في الترقية إلى درجة أعلى من درجته بسبب إحالته إلى المعاش بغير حق وهو في درجته - عنصر من عناصر الضرر الذي يجب النظر في تعويض الموظف عنها ، أما القول بأن الضرر الذي يصور في هذه الحالة مرده مجرد أمل لا يرقى إلى مرتبة الحق المؤكد إذ لا يتعلق للموظف حق إلا بتفويت ترقية مؤكدة ومردود بأنه إذا كانت الفرصة أمراً محتملاً أو مجرد أمل فإن تفويتها أمر محقق ، وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن الطاعن يستحق تعويضاً عن إحالته إلى المعاش بغير حق ثم استبعد عن تقدير التعويض ما كان سيبلغه من مرتب وما يحصل عليه من معاش لو أنه بقي في الخدمة إلى سن الستين بمقولة أن العبرة بحالته وقت إحالته إلى المعاش فإنه يكون قد خالف للقانون.

(طعن رقم ١٥٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٨/١١/١٣ س ٩ ص ٦٨٤)

- سلطة محكمة الموضوع في تحديد مقدار التعويض - أطرافها لأسباب
سائغة الأرقام المقدمة من المضرور تحديدا له - حسبها تبيان أن المبلغ
الذي قدرته هو عما لحق المضرور من ضرر مادي أو أدبي وإنه
تعويض له عما تكبده وناله.

إذا كانت محكمة الموضوع - وهي بسبيل تقدير ما يستحقه الطاعن من تعويض
قد أطرحت للأسباب السائغة التي ذكرتها الأرقام التي أوردتها الطاعن في
الكشف المقدم منه تحديدا من جانبها للتعويض الذي يري نفسه مستحقا له -
وتولت هي بما لها في هذا للخصوص من سلطة التقدير - تحديد مقدار
التعويض الذي رأت أن الطاعن يستحقه - مبيته في حكمها أن المبلغ الذي
قدرته هو عن جميع ما لحق بالطاعن من ضرر مادي وأدبي وأنه تعويض عن
جميع ما تكبده من مصروفات وما ناله من متاعب - فحسبها ذلك ليستقيم
قضاءها.

(طعن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٩/١٢/٣ س ١٠ ص ٢٥٠)

- لا يعيب الحكم إجماعه الضرر المادي والأدبي معا وتقديره التعويض
عنهما جملة بغير تخصيص.

لا يعيب الحكم أنه أدمج الضرر المادي والأدبي معا وقدر التعويض عنهما جملة
بغير تخصيص لمقداره عن كل منهما ليس هذا للتخصيص بلانز قانونا .

(طعن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٩/١٢/٣ س ١٠ ص ٢٥٠)

- لا يعيب الحكم استبعاده من عناصر الضرر الحرمان من المكافآت طالما قد انتهى إلى أن الضرر المدعي به في هذا الصدد احتمالي وليس محقق الوقوع.

لا يعيب الحكم أنه فيما قرر استبعاده من عناصر الضرر لم يدخل في اعتباره حرمان الطاعن من مكافآت الدروس الخصوصية والندب للمراقبة في الامتحانات - طالما أن نظره في هذا الخصوص بني كما هو مفهوم من أسبابه علي أن الضرر الذي يدعيه الطاعن في هذا الصدد هو ضرر احتمالي وليس بضرر محقق الوقوع.

(طعن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٩/١٢/٣ س ١٠ ص ٧٥٠)

- مراعاة الظروف الملازمة في تقدير التعويض مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع.

مراعاة الظروف الملازمة في تقدير التعويض أمر يدخل في سلطة قاضي الموضوع بلا معتب عليه في ذلك.

(طعن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠ س ١٥ ص ٦٣١)

- الغاية من التعويض هو جبر الضرر جبرا متكافئا وغير زائد عليه - مثال .

تقرير الوزارة الطاعنة مكافأة أو معاشا استثنائيا للمطعون ضدها لفقدان زوجها أثر حادث وهو يؤدي واجبه لا يمنعها من مطالبة الوزارة قضائيا بالتعويض المناسب باعتبارها مسئولة طبقا لقواعد القانون المدني عما لحقها من أضرار متي كانت المكافأة والمعاش اللذان قررتهما لا يكفيان لجبر جميع هذه الأضرار

، علي أن يراعي القاضي عند تقديره التعويض خصم ما تقرر صرفه من مكافأة أو معاش من جملة التعويض المستحق عن جميع الأضرار ، إذ أن الغاية من التزام الوزارة هو جبر للضرر متكافئ معه وغير زائد عليه.

(طعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٢٥ س ١٦ ص ٢٩٦)

- الضرر الناجم عن هدم المنزل لعيب فيه - التعويض عنه - شموله ما دفع إلى المقلول من أجر المقاوله ومصاريف الهدم وما يفوت من كسب.

لا وجه لتضرر الطاعن من تقدير التعويض علي أساس هدم المنزل ما دامت محكمة الموضوع قد انتهت في حدود سلطتها التقديرية إلى أن إصلاح العيب الموجود في أساس المبنى - وهو ما كان يقتضيه الحكم بالتنفيذ العيني - يتكلف أضعاف ما انتهت المحكمة إلى القضاء به من تعويض.

(طعن رقم ٣٢٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/٦/١٠ س ١٦ ص ٢٣٦)

- استقلال محكمة الموضوع بتقدير التعويض - جواز القضاء بتعويض إجمالي عن أضرار متعددة مع مناقشة كل عنصر منها علي حدة.

أن محكمة الموضوع متي بينت في حكمها عناصر الضرر المستوجب للتعويض فإن تقدير مبلغ التعويض الجابر لهذا الضرر هو مما تستقل به ما دام لا يوجد في القانون نص يلزم باتباع معايير معينة في خصوصه ولا تثريب عليها إذا هي قضت بتعويض إجمالي عن أضرار متعددة ما دامت قد ناقشت كل عنصر منها علي حدة وبينت وجه أحقية طالب التعويض فيه أو عدم أحقيته فإذا كان الحكم الابتدائي قد أوضح في أسبابه - التي أقرها الحكم المطعون فيه وأخذ

بها - عناصر الضرر الذي لحق المطعون ضدهم بسبب خطأ الطاعنة وبين وجه أحقيتهم في التعويض عن كل عنصر فإن محكمة الاستئناف وقد رأت أن مبلغ التعويض المحكوم به لا يكفي في نظرها لجبر هذه الأضرار فرفعته إلى مبلغ أكبر لما صرحت به في حكمها من أن هذا المبلغ هو ما تراه مناسبا لجبر تلك الأضرار فإن في هذا الذي ذكرته ما يكفي لتعليل مخالفتها لمحكمة أول درجة في تقدير التعويض.

(طعن رقم ٣٤٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٨ س ١٦ ص ٩٣٩)

- يقدر التعويض بقدر الضرر وبالنوع الذي تراه محكمة الموضوع مناسبا لجبره ما لم يرد بالقانون أو الاتفاق نص يلزمها لاتباع معايير معينة في خصوصه.

يقدر التعويض بقدر الضرر والنوع الذي تراه محكمة الموضوع مناسبا لجبره طالما لم يرد بالقانون أو الاتفاق نص يلزم لاتباع معايير معينة في خصوصه. فإذا كان موضوع الدعوى هو المطالبة بتعويض عن فسخ العقد وكان المتعاقدان لم يتفقا على نوع التعويض أو مقداره عند إخلال أحدهما بالتزاماته المترتبة على العقد فإن الحكم المطعون فيه إذ قدر مبلغ التعويض بالعملة المصرية - لا بالدولار الأمريكي الذي اتفق على الوفاء بالثمن على أساسه - لا يكون قد خالف القانون.

(طعن رقم ٤٠٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٢ س ١٦ ص ٩٤٧)

- اقتصار التعويض في المسؤولية العقدية على الضرر المباشر متوقع الحصول - في المسؤولية التقصيرية يكون التعويض عن أي ضرر مباشر متوقعا كان أو غير متوقع.

إذا كان البين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه وهو بسبيل تقدير ما يستحقه المطعون ضده من تعويض ، اتبع المعايير التي تتطلبها المسؤولية العقدية ، وكان تقدير التعويض على هذا الأساس أخف منه على أساس المسؤولية التقصيرية ذلك أنه طبقا لنص المادة (٢٢١) من القانون المدني يقتصر التعويض في المسؤولية العقدية على الضرر المباشر متوقع الحصول أما في المسؤولية التقصيرية فيكون التعويض عن أي ضرر مباشر سواء كان متوقعا أو غير متوقع ، وكان الطاعن لم يبين وجه تضرره من خطأ الحكم في تقدير التعويض الذي ألزمه به على أساس المسؤولية العقدية دون التقصيرية فإن هذا النعي - بفرض صحته - يكون غير منتج إذ لا يتحقق به للطاعن إلا مصلحة نظرية بحتة لا تصلح أساسا للطعن.

(طعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١١ س ١٦ ص ١٠٠٩)

- الحكم بتعويض إجمالي عن جميع الأضرار - جوازه - شرطه.
إن كان يجوز لمحكمة الموضوع أن تقضي بتعويض إجمالي عن جميع الأضرار التي حاققت بالمضرور إلا أن ذلك مشروط بأن تبين عناصر الضرر الذي قضت من أجله بهذا التعويض وأن تناقش كل عنصر منها على حدة وتبين وجه أحقية طالب التعويض فيه أو عدم أحقيته.

(طعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٩ س ١٦ ص ١٢٤٤)

- عدم التزام محكمة الموضوع بتقدير التعويض إلا في حدود عناصره المطلوبة - طلب المضرور تقدير التعويض على أساس ما لحقه من خسارة - قضاء الحكم على هذا الأساس دون اعتداد بما فات من كسب - لا قصور.

متي كان الطاعن قدر التعويض الذي طلبه أمام محكمة الموضوع بما لحقه من خسارة ولم يدخل في هذا التقدير ما فاتته من كسب وكانت محكمة الموضوع لا تلتزم بتقدير التعويض إلا في حدود عناصره المطلوبة فإنه لا يقبل النعي على الحكم بالقصور بأنه لم يقدر التعويض عن الكسب الفائت الذي لم يطلبه الطاعن.

(طعن رقم ٣٤٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٦/١/١١ س ١٧ ص ٧٧)

- سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض - لها أن تدخل في حسابها ما يصيب المضرور بسبب طول أمد التقاضي.

سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض تخولها أن تدخل في حسابها جميع عناصر الضرر ومنها ما يصيب المضرور بسبب طول أمد التقاضي.

(طعن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٦ س ١٨ ص ٣٧٣)

- دعوى التعويض في الفصل التعسفي - من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل - خضوعها للمادة (٦٩٨) مدني.

دعوى التعويض عن الفصل التعسفي تخضع للمادة (٦٩٨) من القانون المدني باعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل.

(طعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٧/٣/١ س ١٨ ص ٥٢٥)

- تعويض الضرر الأدبي بنشر الحكم في الصحف علي نفقة المحكوم عليه - سلطة قاضي الموضوع التقديرية.

تعويض الضرر الأدبي بنشر الحكم في الصحف علي نفقة المحكوم عليه من سلطة قاضي الموضوع التقديرية والمطلقة بما لا رقابة لمحكمة النقض علي محكمة الموضوع فيه.

(طعن رقم ١٤٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٧/٣/١٥ س ١٨ ص ٦٣٦)

- العناصر المكونة للضرر - دخولها في حساب التعويض - تعيينها - من المسائل التي تهيمن عليها محكمة النقض.

تعيين العناصر المكونة للضرر والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض هي - وعلي ما جري به قضاء محكمة النقض - من المسائل القانونية التي تهيمن عليها محكمة النقض.

(طعن رقم ٩٢ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٢٤ س ١٩ ص ٨٣٧)

- المقصود بالقيمة السوقية للبضاعة - هو سعرها في السوق الحرة التي تخضع لقواعد العرض والطلب - عدم الاعتداد في تقدير التعويض بالسعر الجبري الذي فرضته وزارة التموين - علة ذلك - هذا السعر تحكمي ما كان يمكن توقعه وقت التعاقد وهو قابل للتغيير في أي وقت.

المقصود بالقيمة السوقية للبضاعة هو سعرها في السوق الحرة التي تخضع لقواعد العرض والطلب ، ولا يعتد في تقدير التعويض بالسعر الذي فرضته وزارة التموين لتبيع به البن للتجار المحليين ذلك لأن الضرر المادي الذي لحقها نتيجة عدم بيعها البن الذي فقد أو تلف ليس مما كان يمكن توقعه عادة وقت

التعاقد لأن هذا السعر هو سعر تحكمي فرضته الوزارة نفسها وبخلت في تحديده عوامل غريبة عن التعاقد وقد راعت الوزارة في تحديده أن تجني من ورائه ربها كبيرا تعوض به ما تخسره في سبيل توفير مواد التموين الأخرى الضرورية للشعب ، هذا علاوة على أن هذا السعر قابل للتغيير في أي وقت لأن تحديده يخضع للظروف الاستثنائية التي دعت إلى فرضه.

(طعن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ س ٢٠ ص ٣٩٩)

- الكسب المأمول - شرط حسابه في التعويض - أن يكون للأمل أسباب مقبولة.

تقدير التعويض هو مما يستقل به قاضي الموضوع ، ما لم ينص القانون على وجوب اتباع معايير معينة في هذا الخصوص ، وأنه وإن كان القانون لا يمنع من أن يحسب في الكسب الفائت باعتباره من عناصر التعويض ، ما كان المضرور يأمل الحصول عليه من كسب ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون للأمل أسباب مقبولة.

(نقض رقم ٣١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧١/٦/٢٤ س ٢٢ ص ٨٢٨)

- تقدير التعويض عن الضرر الأدبي.

يبين من نصوص المواد (١٧٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٧) من القانون المدني أن الأصل في المساعدة المدنية أن التعويض عموما يقدر بمقدار الضرر المباشر الذي أحدثه الخطأ يستوي في ذلك الضرر المادي والضرر الأدبي على أن يراعي القاضي في تقدير التعويض الظروف الملائمة للمضرور دون تخصيص معايير معينة لتقدير التعويض عن الضرر الأدبي.

(طعن رقم ٣٣٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٨ س ٢٣ ص ٦٧٠)

- مراعاة الظروف الملابة في تقدير التعويض - مسألة موضوعية.
تقدير الضرر ومراعاة الظروف الملابة في تقدير التعويض مسألة موضوعية
يستقل بها قاضي الموضوع ما دام لا يوجد نص في القانون يلزمه باتباع معايير
معينة في خصوصه.

(طعن رقم ٣٣٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٨ س ٢٣ ص ٦٧٠)

- ما يجب مراعاته عند تقدير التعويض عن فسخ عقد العمل بلا مبرر.
تستوجب المادة (٧٤) من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ عند تقدير
التعويض عن فسخ العقد بلا مبرر مراعاة نوع العمل ومقدار الضرر ومدة
الخدمة والعرف الجاري.

(طعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٣ س ٢٣ ص ٨٩٤)

- تحديد قيمة التعويض - مسألة تقديرية طالما لم تكن محددة بالقانون.
تحديد قيمة التعويض متى كان غير مقدر في القانون من سلطة قاضي الموضوع
ولا معتب عليه في ذلك من محكمة النقض ، مادام قد بين عناصر التقدير وأوجه
أحقية طالب التعويض.

(طعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢١ س ٢٥ ص ٣٨٩)

- تقدير التعويض عن الإثراء بلا سبب - عدم التزام القاضي بنص قانون
الإصلاح الزراعي.

لا يلتزم القاضي في تقديره للتعويض عن الإثراء بلا سبب بحكم المادة (٣٣) من قانون الإصلاح الزراعي.

(طعن رقم ٤٣٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٥ س ٢٥ ص ٤٦٤)

- مسئولية تقصيرية - تعويض - الضرر المباشر - عنصره.

التعويض في المسئولية التقصيرية يشمل كل ضرر مباشر ، متوقعا كان هذا الضرر أو غير متوقع ، ويقوم الضرر المباشر وفقا للمادة (١/٢٢١) من القانون المدني علي عنصرين أساسيين هما الخسارة التي لحقت المضرور والكسب الذي فاتته.

(طعن رقم ٤٢٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/١١/١١ س ٢٥ ص ١٢١٠)

- م ٢٢٢ تقدير التعويض - بيان عناصر الضرر - كفايته.

تقدير التعويض إذا لم يكن مقدرا في العقد أو بنص في القانون من سلطة محكمة الموضوع التامة بلا معقب عليها من محكمة النقض ، وبحسب الحكم أن يكون قد بين عناصر الضرر الذي يقدر التعويض عنه ، وله في سبيل ذلك أن يستتبط القرائن السائغة من أوراق الدعوى.

(نقض ١٩٧٥/٢/١٢ س ٣٦ ص ٥٦٩)

- دعوى التعويض - تكييف محكمة الموضوع للفعل بأنه خطأ أو نفي هذا

الوصف عنه - خضوعه لرقابة محكمة النقض استخلاص الخطأ

الموجب للمسئولية - من سلطة محكمة الموضوع متى كان استخلاصها

سائغا.

تكليف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه هو من المسائل التي يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض إلا أن استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ما دام هذا الاستخلاص سائغا ومستمداً من عناصر تؤدي إليه من وقائع الدعوى.

(طعن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٩ س ٢٧ ص ١٤٥٤)

- تعديل الحكم الاستئنائي لمقدار التعويض - التزام الحكم بذكر الأسباب التي اقتضت هذا التعديل. ما عداها من أسباب الحكم الابتدائي بشأنها يعتبر مؤيداً.

متى كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على تعديل مبلغ التعويض المقضي به فلا يكون ملزماً إلا بذكر الأسباب التي اقتضت هذا التعديل وما عداه يعتبر مؤيداً وتبقى أسباب الحكم الابتدائي قائمة بالنسبة له ويكون ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه على غير أساس.

(طعن رقم ٦١٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٧ س ٢٧ ص ١٦٧٨)

- استقلال قاضي الموضوع بتقدير التعويض - تعيين عناصر الضرر - خضوعه لرقابة محكمة النقض.

أنه وإن كان تقدير التعويض عن الضرر مما يستقل به قاضي الموضوع أما تعيين عناصر الضرر الداخلة في حساب التعويض فبأنه مما يخضع لرقابة محكمة النقض.

- إذا لم يعين الاتفاق أو القانون نصيب كل من الدائنين أو المدينين المتعددين لم يبق إلا أن ينقسم الالتزام عليهم بحسب الرؤوس أو بأنصبة متساوية.

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جري على أنه إذا لم يعين الاتفاق أو القانون نصيب كل من الدائنين أو المدينين المتعددين لم يبق إلا أن ينقسم الالتزام عليهم بحسب الرؤوس أو بأنصبة متساوية ، وكان الحكم بالتعويض في الدعوى رقم ١٣٧٧ سنة ١٩٧٠ مدني كلي شبين الكوم قضي بإلزام المحكوم عليهم متضامنين بأن يدفعوا للمطعون ضدها عن نفسها وبصفتها مبلغ الـ ٢٠٠٠ ج ولم يحدد نصيب كل من المحكوم لهم وعددهم أربعة ومن ثم ينقسم عليهم بحسب رؤوسهم.

(طعن رقم ٨٣٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٩/١١/٢٩)

* التعويض القتوني :

- عدم الأعذار بالوفاء مع خلو العقد من النص على الإعفاء من هذا الإجراء للوجوب لاستحقاق التعويض الاتفاقي - عدم جواز المطالبة بالتعويض في هذا الحالة.

لا يستحق التعويض إلا بعد أعذار المدين ما لم ينص على غير ذلك (م ٢١٨ مدني). فإذا كان الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه أن الطاعنة " المشتريّة " لم تعذر المطعون عليهم (البائع والضامنين له) بالوفاء عند حلول الأجل المحدد لتوريد القطن وكان العقد المبرم بين الطرفين قد خلا من النص

علي الإغفاء من الأعدار وهو إجراء واجب لاستحقاق التعويض المتفق عليه فيه ، فإن الطاعنة لا تكون علي حق في المطالبة بهذا التعويض.

(طعن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٣ س ١٣ ص ٥٨٣)

- خضوع الشرط الجزائي وفقا للقانون المدني الملغي لمطلق تقدير القاضي.

الشرط الجزائي كان يخضع دائما - وفقا للقانون المدني الملغي - لمطلق تقدير القاضي فلا يحكم إلا بما يراه مناسبا من التعويض للضرر الذي لحق الدائن.

(طعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤/٥/٢١ س ١٥ ص ٧٠٦)

- التعويض عن بطلان عقد العمل أساسه المسؤولية التقصيرية.

أساس الحكم بالتعويض المعادل - في حالة إبطال العقد أو بطلانه مع استحالة إعادة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبله - إنما هو المسؤولية التقصيرية.

(طعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٤ س ٢٠ ص ٨٦٨)

- المطالبة القضائية بالتعويض بعد العمل بالقانون المدني القائم - عدم سريان الفوائد إلا من تاريخ الحكم النهائي به.

متى كانت المطالبة بالتعويض قد تمت بعد العمل بالقانون المدني القائم فإن الفوائد علي هذا التعويض لا تسري إلا من تاريخ الحكم النهائي. وإذا قضى الحكم المطعون فيه بفوائد هذا التعويض عن مدة سابقة علي صدوره فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(الطعن رقم ٣٧٥، ٤٨٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٣٠ س ٢٧ ص ١٨٥٧)

- قضاء محكمة أول درجة في أسبابها باستحقاق مورث المدعية لمبلغ معين مقابل تعويض النفعة الواحدة ومكافأة نهاية الخدمة مع إعادة الدعوى للمرافعة لإدخال خصوم آخرين لتحديد نصيبها فيه - عدم جواز استئنافه استقلاً - م ٢١٢ مرافعات.

تنضي المادة (٢١٢) من قانون المرافعات على أنه " لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا ينتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم النهائي للخصوم كلها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري " وإذ كان الحكم الصادر في ١٩٦٩/١١/١٧ قد انتهي في أسبابه في خصوص طلبي تعويض الدفعة الواحدة ومكافأة نهاية الخدمة إلى استحقاق المورث لمبلغ قيمة تعويض الدفعة الواحدة وقيمة مكافأة نهاية الخدمة عن المدة السابقة على الاشتراك وأعاد الدعوى للمرافعة لإدخال خصوم جدد (والذي العامل المتوفى) ابتغاء تحديد ما تستحقه المطعون ضدها - أحد ورثة العامل - في هذا المبلغ حسبما قرره في أسبابه وهو بهذه المثابة لا يعتبر أنه قد أنهى الخصومة كلها في معنى ما نصت عليه المادة (٢١٢) مرافعات حتى يجوز استئنافه في حينه ، كما أنه لا يندرج تحت واحد في الاستثناءات التي نصت عليها تلك المادة والتي تجيز الاستئناف. وكانت الطاعنة قد التزمت مفهوم نص المادة المشار إليها وتربصت بالحكم الصادر في ١٩٦٩/١١/١٧ في خصوص هذا الشق من الطلبات إلى حين صدور الحكم الختامي النهائي للخصومة كلها في ١٩٧٠/٥/٢٥ فاستأنفته. علي ما هو ثابت من بيانات الحكم المطعون فيه - خلال أربعين يوماً من تاريخ

صدوره ، وكانت المادة (٢٢٩) فقرة أولى من قانون المرافعات تنص علي أن " استئناف الحكم المنهي للخصومة يستتبع حكما استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قد قبلت صراحة وذلك مع مراعاة ما نصت عليه المادة (٢٣٢) " مما يقتضاه اعتبار الحكم للصادر في ١٧/١١/١٩٦٩ - وفي نطاق ما رفع عنه الاستئناف فقط - مستأنفا تبعا لذلك.

(طعن رقم ٧٤٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٧٨/٢/١١ س ٢٩ ص ٤٤٣)

* التعويض الاتفاقي :

- مقتضى تقدير التعويض الاتفاقي في العقد يجعل الضرر واقعا في تقدير المتعاقدين عن إخلال المدين بالتزامه - لا يكلف الدائن بإثبات الضرر - علي المدين إثبات عدم وقوع ضرر أو أن التقدير مبالغ فيه إذا ادعي ذلك عملا بأحكام الشرط الجزائي.

مقتضى تقدير التعويض الاتفاقي في العقد ، أن إخلال الطاعنة (المدينة) بالتزامها يجعل الضرر واقعا في تقدير المتعاقدين ، فلا تكلف المطعون عليها وهي الدائنة بإثباته ويتعين علي الطاعنة (المدينة) إذا ادعت أن المطعون عليها لم يلحقها أي ضرر أو أن التقدير مبالغ فيه أن تثبت ادعاءها إعمالا لأحكام الشرط الجزائي.

(طعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٧/١١/١٤ س ١٨ ص ١٦٧٦)

- وجوب إعمال الشرط الجزائي إلا إذا أثبت المدين أن الدائن لم يلحقه أي ضرر فلا يستحق التعويض الاتفاقي أصلا ، لو أثبت أن التقدير كان

مبالغا فيه إلى درجة كبيرة فيجوز للقاضي في هذه الحالة تخفيض التعويض المتفق عليه.

وجود الشرط الجزائي يفترض معه أن تقدير التعويض فيه متناسب مع الضرر الذي لحق الدائن وعلي القاضي أن يعمل هذا شرط إلا إذا أثبت المدين أن الدائن لم يلحقه أي ضرر فعندئذ لا يكون التعويض الاتفاقي مستحقا أصلا ، أو إذا أثبت المدين أن التقدير كان مبالغا فيه إلى درجة كبيرة وفي هذه الحالة يجوز للقاضي أن يخفض التعويض المتفق عليه.

(طعن رقم ٥٦٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٥ س ١٩ ص ١٤٩٠)

- الشرط الجزائي المتفق عليه في العقد الابتدائي دون العقد النهائي - حكمه.

العقد النهائي دون العقد الابتدائي هو الذي تستقر به العلاقة بين الطرفين ويصبح قانون المتعاقدين ، وإذ يبين من العقد النهائي أنه قد خلا من الشرط الجزائي المنصوص عليه في العقد الابتدائي ، فإن هذا يدل علي أن الطرفين قد تخليا عن هذا الشرط وانصرفت نيتهما إلى عدم التمسك به أو تطبيقه.

(طعن رقم ٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٢٦ س ٢١ ص ٥١٣)

- الشرط الجزائي - التزام تابع - سقوط الالتزام الأصلي - أثره .

الشرط الجزائي التزام تابع للالتزام الأصلي ، إذ هو اتفاق علي جزاء الإخلال بهذا الالتزام ، فإذا سقط الالتزام الأصلي بفسخ العقد ، سقط معه الشرط الجزائي فلا يعتد بالتعويض بمقتضاه ، فإن استحق تعويض للدائن ، تولى القاضي تقديره

وفقا للقواعد العامة التي تجعل عبء إثبات الضرر وتحققه ومقداره علي عاتق الدائن.

(طعن رقم ٣٤٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧١/٣/٢٥ س ٢٢ ص ٤٠١)

- الاتفاق مقدما علي التعويض - مفاده.

اتفاق الطرفين مقدما - في عقد العمل - علي التعويض الذي يستحقه العامل (المطعون ضده) إذا تقاعست ربة العمل (الطاعنة) عن تنفيذ العقد أو ألغته قبل نهاية مدته ، فإن تحقق هذا الشرط يجعل الضرر واقعا في تقدير المتعاقدين ، فلا يكلف المطعون ضده بإثباته ويتعين علي الطاعنة إذا ادعت أن المطعون ضده لم يلحقه أي ضرر أو أن التقدير مبالغ فيه إلى درجة كبيرة أن تثبت ادعاءها إعمالا لأحكام الشرط الجزائي .

(طعن رقم ١١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٢١ س ٢٤ ص ٦٤٩)

- مؤدي الاتفاق علي الشرط الجزائي .

مؤدي حكم المادة (٢٢٤) من القانون المدني الخاصة بالتعويض الاتفاقي أنه متى وجد شرط جزائي في العقد فإن تحقق مثل هذا الشرط يجعل الضرر واقعا في تقدير المتعاقدين ، فلا يكلف الدائن بإثباته ، وإنما يقع علي المدين عبء إثبات أن الضرر لم يقع أو أن التعويض مبالغ فيه إلى درجة كبيرة.

(طعن رقم ٢٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١٨ س ٢٤ ص ١٢٧٤)

- التعويض عن فسخ رب العمل للعقد - مناطه - اتفاق الطرفين علي تقدير التعويض بما يوازي الأجر عن المدة الباقية من عقد العمل - عدم خضوع مبلغ التعويض للضريبة علي كسب العمل علة ذلك.

الأصل في التعويض أنه مقابل الضرر الذي يصيب العامل جزاء فصله بغير مبرر ومناطه ترتب الضرر ولا يغير من طبيعة هذا التعويض تقديره بما يوازي الأجر المتبقي عن المدة التي لم ينفذ فيها العقد ، ولا يخضع بهذه المثابة للضريبة علي كسب العمل لأنه ليس إيرادا دوريا وإنما هو في حكم رأس مال يصرف دفعة واحدة عند انتهاء خدمة العامل نظير الخطأ التعاقدي بفسخ عقد العمل قبل حلول مواعده ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأخضع المبلغ المدفوع للطاعن كتعويض مقابل الضرر الذي لحق بسبب إخلال الشركة بالتزامها التعاقدي فإنه يكون قد خالف القانون.

(طعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٤/١٦ س ٢٦ ص ٨٠٥)

المحتويات

المراجع

ملحوظة :

المراجع تم وضعها في نهاية الجزء الرابع بالإضافة للمراجع المشار إليها في حينها

المسئولية المدنية & دعوى التعويض الناشئة عنها

المابج الأول

(المسئولية : انواعها - اركانها - اثباتها - التضامن في المسئولية)

المعنى العام للمسئولية..... ٣

الفصل الأول

- ٦..... المسئولية القانونية -
- المسئولية الجنائية -
- ٧..... المسئولية المدنية -
- ٨..... إمكانية اجتماع المسئوليتين المدنية والجنائية -
- ١٠..... حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية -
- ١١..... المسئولية المدنية -
- ١٣..... المسئولية العقدية -
- ١٤..... المسئولية عن العقد الباطل -
- ١٥..... مسألة الجمع والخيرة بين المسئولية العقدية والمسئولية التقصيرية -
- ١٧..... عدم جواز الجمع بين المسئوليتين بأي معنى من المعاني -
- ١٨..... انتفاء الخيرة بين المسئوليتين -
- الفعل الواحد خطأ عقدي لشخص وتقصيري لشخص آخر عن واقعة واحدة..... ٢٨

الفصل الثاني

- ٣١..... أركان المسئولية -

(١) ركن الخطأ

- ٣٤..... العنصر النفسي للخطأ -
- مسئولية عديم للتمييز ٣٦ -
- ٣٧..... خصائص مسئولية عديم للتمييز الاستثنائية في القانون المصري -
- ٣٩..... الخطأ في المسئولية التعاقدية -
- ٤٢..... درجة جسامه الخطأ -
- ٤٣..... الخطأ الفني -

- الأخطاء الفنية الأخرى..... ٤٤
- أحكام نقض (ركن الخطأ)..... ٤٥
- على المضرور أن يثبت وقوع الخطأ..... ٤٩
- الخطأ المشترك - تعويض..... ٥٣

(٢) ركن الضرر

- ١- الضرر المادي..... ٥٦
- ٢- الضرر الأدبي..... ٥٧
- إثبات الضرر..... ٥٨
- أحكام نقض خاصة بالضرر الأدبي..... ٦١
- أحكام نقض (الضرر)..... ٦٣

(٣) ركن علاقة السببية

- موقف القضاء من علاقة السببية..... ٧٠
- انتفاء رابطة السببية بتحقيق السبب الأجنبي..... ٧٣
- خطأ المضرور..... ٧٤
- سلطة القاضي ورقابة محكمة النقض فيما يتعلق برابطة السببية..... ٧٨
- أحكام نقض (علاقة السببية)..... ٨٠
- المسؤولية المدنية بوجه عام في ضوء أحكام محكمة النقض (ممنولة)..... ٨٣

أركان المسؤولية

- جزاء المسؤولية..... ٩١
- مسائل منوعة..... ٩٥
- المسؤولية العقدية في ضوء أحكام محكمة النقض..... ٩٩
- صور المسؤولية..... ١٠٢
- المسؤولية عن التنفيذ الجبري..... ١٠٨
- جزاء المسؤولية (تعويض)..... ١٠٩
- المسؤولية التقصيرية في ضوء أحكام محكمة النقض..... ١١١
- صورة المسؤولية..... ١٢٤
- جزاء المسؤولية..... ١٤١

الفصل الثالث

إثبات المسؤولية (وسبل إثبات المسؤولية)

- ١- شهادة للشهود..... ١٥٠
- أحكام نقض..... ١٥٤

- إجراءات شهادة الشهود..... ١٦١
- كيفية أداء الشهادة..... ١٦٧
- حالات تمنع فيها الشهادة..... ١٦٩
- دعوى إثبات للحالة وأهميتها في إثبات المسؤولية..... ١٧٣
- وجوب تحديد جلسة لسماع ملاحظات الخصوم على تقرير الخبير..... ١٨١
- أحكام نقض..... ١٨٣
- اليمين الحاسمة..... ١٨٥
- أحكام النقض..... ١٨٦
- الاستجواب..... ١٨٧
- الثببات المسؤولية في ضوء أحكام محكمة النقض..... ١٨٩

الفصل الرابع

- التضامن في المسؤولية في ضوء أحكام محكمة النقض..... ١٩٥

الفصل الخامس

- حالات انعدام المسؤولية في القانون المدني..... ٢٠٤
- صور انتفاء الخطأ مقارنة بأسباب الإباحة في قانون العقوبات
- ١- حالة الدفاع الشرعي في القانون المدني..... ٢٠٥
- الدفاع الشرعي في قانون العقوبات..... ٢٠٧
- صور الدفاع الشرعي في قانون العقوبات..... ٢٠٨
- الجرائم التي يجوز فيها استعمال حق الدفاع الشرعي..... ٢٠٩
- ١- جرائم النفس..... ٢١٠
- ٢- جرائم الأموال..... ٢١١
- تناسب فعل الدفاع مع الخطر..... ٢١٢
- معيار التناسب..... ٢١٣
- أحكام نقض..... ٢١٥
- القيود التي ترد على حق الدفاع الشرعي..... ٢١٧
- الجرائم التي تبيح القتل دفاعا عن النفس..... ٢٢٠
- أحوال القتل لعدم دفاعا عن المال..... ٢٢١
- تجاوز حدود الدفاع الشرعي..... ٢٢٤
- الحالة لاثانية من حالات انعدام المسؤولية في القانون المدني (حالة تنفيذ أمر صادر من رئيس)..... ٢٢٧
- أسباب الإباحة في قانون العقوبات..... ٢٢٨

- أحكام نقض..... ٢٣٤
- الحالة الثالثة من حالات انعدام المسؤولية في القتون المدني
- (٣) حالة الضرورة..... ٢٣٦
- حالة الضرورة في قانون العقوبات..... ٢٣٨
- الطبيعة القانونية لحالة للضرورة..... ٢٤٠
- شروط قيام حالة للضرورة..... ٢٤٢
- أحكام نقض..... ٢٤٥

الباب الثاني

- جزاء المسؤولية (التعويض)..... ٢٤٨

الفصل الأول

- النصوص القانونية الخاصة بدعوى التعويض في القانون المدني..... ٢٤٩
- تقدير التعويض..... ٢٥٠
- أحكام نقض..... ٢٥٣
- طرق التعويض..... ٢٥٧
- أحكام نقض..... ٢٦٠
- سقوط دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بالتقادم..... ٢٦٢
- سقوط دعوى التعويض الناشئة عن جريمة جنائية..... ٢٦٤
- اثر انقضاء الدعوى الجنائية على الدعوى المدنية..... ٢٦٦
- للتنفيذ بطريقة التعويض..... ٢٧٦
- أحكام النقض (التنفيذ بطريقة التعويض في ضوء أحكام محكمة النقض)..... ٢٧٨
- مقدار التعويض في حالة اشتراك الدائن في إحداث الضرر (للخطأ المشترك)..... ٣٠٤
- أحكام نقض..... ٣٠٦
- الاتفاق على تعديل أحكام المسؤولية..... ٣٠٦
- أحكام النقض..... ٣١٠
- استحقاق التعويض بعد إغذار المدين..... ٣١٤
- أحكام نقض..... ٣١٦
- كيفية إغذار المدين (شكل الإغذار)..... ٣١٩
- لا يجوز النفع بعدم الإغذار الأول مرة أمام محكمة النقض..... ٣٢٠

٣٢١	حالات لا ضرورة فيها للاعذار
٣٢٦	أحكام النقض
٣٢٨	قواعد تقدير التعويض
٣٣١	حدود الأضرار التي يصلحها التعويض
٣٣٢	التعويض عن الضرر المتوقع والضرر غير المتوقع
٣٣٤	جسامة الخطأ يعتد بها في تقدير مقدار التعويض
٣٣٥	العبارة في تقدير الضرر بوقت صدور الحكم
٣٣٦	التعويض لا يكون إلا عن الضرر المحقق دون الاحتمالي
٣٣٧	أحكام نقض
٣٤١	التعويض عن الضرر الأبدي
٣٤٥	أحكام نقض
٣٤٨	التعويض الاتفاقي أو الشرط الجزائي
٣٦١	أحكام نقض
٣٦٢	تجاوز الضرر قيمة التعويض الاتفاقي
٣٦٥	زيادة الشرط الجزائي

الفصل الثاني

٣٦٦	دعوى التعويض في ضوء أحكام محكمة النقض
٣٨٠	شروط استحقاق التعويض
٣٩٣	تقدير التعويض
٣٩٨	لجمع بين التعويضات
٤٠٤	تسبب أحكام التعويض
٤٠٩	مسائل متنوعة في المسؤولية و دعوى التعويض
٤١٩	أحوال مختلفة للتعويض
٤٢٣	عناصر التعويض
٤٣٧	تقدير التعويض
٤٥٠	التعويض القانوني
٤٥٣	التعويض الاتفاقي
٤٥٧	الفهرس



Bibliotheca Alexandrina



0548590